

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا



الموضوع:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية

الاجتماعية والاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من الشباب ولاية الجلفة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في علم الاجتماع

تخصص علم اجتماع التنظيم

اشراف الاستاذ :

- د/نور الدين حقيقي

اعداد الطالب:

- محمد حوة

السنة الجامعية: 2018/2017

فهرس

المحتويات

03	الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة
03	تمهيد
04	المبحث الأول : أسباب اختيار الموضوع
05	المبحث الثاني : أهمية الدراسة
06	المبحث الثالث : أهداف الدراسة
06	المبحث الرابع : الإشكالية
10	المبحث الخامس : فرضيات الدراسة
10	المبحث السادس : تحديد المفاهيم
16	المبحث السابع : الدراسة السابقة
23	المبحث الثامن : المقاربة السوسيولوجية
29	خلاصة الفصل
31	الفصل الثاني : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
32	تمهيد
33	المبحث الأول : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
33	المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
41	المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
43	المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
45	المطلب الرابع : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
53	المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها
53	المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية ...
57	المطلب الثاني : تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
60	المطلب الثالث : المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
64	المطلب الرابع : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
67	المبحث الثالث : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تأهيلها

67	المطلب الأول : مجالات ترقية المسسات الصغيرة والمتوسطة.....
69	المطلب الثاني : الترقية على مستوى نظام المعلومات والتشاور .....
70	المطلب الثالث : الترقية على مستوى التكوين و الترقية على مستويات أخرى.....
73	المبحث الرابع : التأهيل وسياسات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
73	المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل .....
76	المطلب الثاني : أهداف عملية التأهيل .....
82	المطلب الثالث : إجراءات برنامج التأهيل ووسائل تنفيذ برامج التأهيل .....
89	خاتمة الفصل .....
91	الفصل الثالث : انعكاسات التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
93	المبحث الأول :المؤثرات الجديدة على المؤسسات ص و م في ظل التغيرات الاقتصادية.....
93	المطلب الأول : الشراكة الأورو متوسطة .....
97	المطلب الثاني : المنظمة العالمية للتجارة .....
99	المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنافسة.....
103	المبحث الثاني : الخيارات المتاحة للمؤسسات ص و م في ظل التغيرات الاقتصادية.....
103	المطلب الأول : الخصوصية.....
109	المطلب الثاني : الشراكة .....
113	المطلب الثالث : توظيف الاستثمارات الأجنبية .....
115	المبحث الثالث : واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تشخيصه.....
116	المطلب الأول :الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
119	المطلب الثاني:تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
122	المطلب الثالث :تطوير واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .....
136	المطلب الرابع :مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني .....
147	المبحث الرابع : جهود الدولة الجزائرية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
147	المطلب الأول :ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
151	المطلب الثاني :آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
155	المطلب الثالث :التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
163	المطلب الرابع :آفاق وتحديات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
165	الخاتمة الفصل .....
166	الفصل الرابع : تنمية المستدامة و المحلية في الجزائر.....
168	تمهيد .....
169	المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.....
169	المطلب الأول :تعريف التنمية المستدامة.....
174	المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة.....
180	المطلب الثالث :أهداف التنمية المستدامة.....
181	المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة.....

181	المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة.....
186	المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة.....
194	المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة.....
196	المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....
196	المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....
198	المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.....
201	المطلب الثالث: البرنامج المحلى للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.....
205	خاتمة الفصل.....
207	الفصل الخامس: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.....
208	تمهيد.....
209	المبحث الأول: دور م ص م في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.....
209	المطلب الأول: دور م ص م في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.....
211	المطلب الثاني: دور م ص م في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.....
213	المطلب الثالث: دور م ص م في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي.....
	المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.....
214	.....
214	المطلب الأول: هيئات وهياكل دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.....
220	المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.....
230	المطلب الثالث: معوقات ومشاكل إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.....
232	خاتمة الفصل.....
234	الفصل السادس: البطالة لدى الشباب وسياسة التشغيل المقاولتية.....
235	تمهيد.....
237	المبحث الأول: البعد المفاهيمي للبطالة.....
237	المطلب الأول: تعريف البطالة.....
244	المطلب الثاني: أنواع البطالة.....
249	المطلب الثالث: نظريات البطالة.....
260	المطلب الرابع: آثار البطالة.....
263	المطلب الخامس: واقع البطالة في الجزائر.....
277	المبحث الثاني: المقالة و دورها في سياسة التشغيل و القضاء على البطالة.....
277	المطلب الأول: مفهوم الظاهرة المقاولاتية.....
278	المطلب الثاني: أهم مقربات الفعل المقاولاتي.....
286	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة لدخول الشباب عالم المقاولاتية.....
292	المطلب الرابع: أنواع المقاولون الجزائريون.....
296	خاتمة الفصل.....
297	الفصل السابع: إجراءات الدراسة المنهجية.....
299	تمهيد.....

300.....	ANSEJ	المبحث الأول : نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
300.....	ANSEJ	المطلب الأول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
304.....	ANSEJ	المطلب الثاني : الامتيازات و الدعم الذي توفره الكالة الوطنية
308.....		المبحث الثاني : وضعية المؤسسات
3082016		المطلب الأول : وضعية المؤسسات المصغرة و المتوسطة من 2007/12/31 إلى غاية 2016
		المطلب الثاني : وضعية المؤسسات في ولاية الجلفة في
310.....		2016/12/31
311.....		المبحث الثالث : مجالات الدراسة
312.....		المبحث الرابع : المنهج و أدوات الدراسة
316.....		المبحث الخامس : العينة و كيفية إختيارها
318.....		خاتمة الفصل
319.....		الفصل الثامن : عرض و تحليل و مناقشة بيانات و نتائج الدراسة
321.....		تمهيد
322.....		المبحث الأول : تحليل بيانات المتعلقة بخصائص الأفراد
335.....		المبحث الثاني : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى
342.....		المبحث الثالث : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية
351.....		المبحث الرابع : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة
366.....		المبحث الخامس : مناقشة النتائج في ضوء فروض الدراسة
366.....		المطلب الأول : نتائج الفرضية الأولى
367.....		المطلب الثاني : نتائج الفرضية الثانية
369.....		المطلب الثالث : نتائج الفرضية الثالثة
371.....		المبحث السادس : مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسولوجية و نظريات الدراسة
373.....		المبحث السابع : الاستنتاج العام
376.....		خاتمة الفصل

# قائمة الجداول

❖ قائمة الجداول :

29	يوضح المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات ص و م	01
32	يوضح تعريف اليابان للمؤسسات ص و م	02
33	يوضح تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات ص و م	03
35	يوضح توزيع المؤسسات ص و م حسب التعريف القانوني	04
94	يوضح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات الدولية (%)	05
115	يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال خلال الفترة 2004 - 2001	06
117	يوضح تطور عدد المؤسسات ص و م حسب القطاعين العام والخاص للفترة (2004 - 2001)	07
119	يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة خلال الفترة (2004 - 2001)	08
122	يوضح ترتيب الولايات العشر حسب عدد المؤسسات ص و م لسنة 2004	09
124	يوضح تطور المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2004-2001)	10
126	يوضح التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المصرح بها من طرف ANDI خلال الفترة (2003-1993)	11
127	يوضح تطور مشاريع (ANSEJ) خلال الفترة 1997/09/30 إلى 2003/12/31	12
129	يوضح توزيع المؤسسات ص و م حسب الفئات لسنة 2003	13
130	يوضح توزيع عدد المؤسسات و عدد العمال حسب قطاع النشاط لسنة 2003	14
131	يوضح تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2003 - 2001	15
132	يوضح رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999 و 2000	16

133	يوضح مساهمة قطاع م ص و م في تطور الناتج الداخلي الخام PIB حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2003-2000)	17
137	يوضح تطور الصادرات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-2003	18
138	يوضح تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 199-2003	19
181	يوضح المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة	20
183	يوضح المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة	21
184	يوضح المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة	22
284	يوضح الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول	23
285	يوضح الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني	24
285	يوضح المستوى الأول : مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج	25
285	يوضح المستوى الثاني من 5.000.000 إلى 10.000.000	26
286	يوضح تخفيض نسب الفوائد البنكية	27
291	يوضح تطور المشاريع الخاصة بالوكالة من 2007/12/31 إلى غاية 2016 على المستوى الوطني .	28
292	يوضح تطور المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط منذ 2007/12/31 إلى غاية 2016	29
293	يوضح تطور المشاريع الممولة حسب الجنس	30
293	يوضح توزيع المشاريع الممولة على مستوى وكالة ANSEJ فرع الجلفة حسب قطاع النشاط في 2016/12/31	31
303	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	32
304	يوضح العينة حسب السن	33
305	يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمبحوثين	34

307	يمثل توزيع العينة حسب الحالة المدنية للمبحوثين	35
308	يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع المؤهل	36
309	يمثل توزيع العينة حسب صنف البطالة	37
310	يمثل توزيع العينة حسب نوعية النشاط الممارس قبل إنشاء المشروع	38
311	يمثل التوزيع العينة حسب مدة البطالة	39
312	يوضح توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	40
314	يوضح طبيعة قطاع النشاط و الجنس	41
315	يوضح كيفية تعرف الشباب على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب الجنس	42
317	يبين الدافع الرئيسي الذي جعلك تفكر في إنشاء مؤسسة مصغرة	43
318	يوضح دور شروط و إجراءات التأسيس في تحفيز الشباب على الاستثمار	44
319	يوضح نوع التمويل حسب صنف البطالة	45
320	يوضح دور الامتيازات الجبائية حسب المستوى التعليمي	46
321	يوضح أهم عامل جذب من الوكالة و إنشاء مؤسستك المصغرة حسب صنف البطالة	47
322	يوضح رأي شاب حول كفاية الأموال (قيمة الاستثمارات) في إنشاء مؤسسات مصغرة حسب قطاع النشاط	48
323	يوضح تلقي المبحوثين المساعدة من طرف العائلة و نوعها	49
325	يوضح دور المحيط الإجتماعي (الأقارب، الرفاق، الجيرة....) في التوجه نحو ANSEJ لإنشاء مؤسسة مصغرة حسب مدة البطالة	50
326	يوضح امتلاك أحد أفراد العائلة المؤسسة الخاصة	51
327	يوضح الأوساط الاجتماعية الفعالة و المؤثرة في تحديد الاستفادة من الوكالة	52

328	يوضح حالة الارتباك والتردد التي قد تصيب المبحوثين قبل إنشاء المؤسسة المتوسطة و المصغرة و مصدره	53
329	يوضح رأي المبحوثين في نسبة الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي حسب صنف البطالة	54
330	يوضح دور ثقافة المجتمع في تشجيع استفادات الشباب من الوكالة لإنشاء مؤسسته الخاصة حسب السن	55
331	يوضح مدى اعتبار المقاوله مخاطرة حسب المستوى التعليمي	56
332	يوضح رأي المبحوثين في الخصائص الواجب توفرها في المقاول حسب الجنس	57
334	يوضح تصور الشباب المستثمر للمخاطر التي تعيق الشباب البطال في إنشاء و إنجاح المؤسسة المتوسطة و المصغرة حسب قطاع النشاط	58
335	يوضح مدى قدرة المبحوثين على بداية مشروع و الاستمرار فيه رغم وجود تحديات حسب السن	59
336	يوضح مدى قدرة المبحوثين على تحمل المخاطر التي تعترض المؤسسة بمفردهم حسب الجنس	60
337	يوضح نقاط القوة التي تركز عليها المؤسسة لتقليل من نسب المخاطر و احتمالات فشل المشروع حسب قطاع النشاط	61
338	يوضح وجود علاقة بين الشهادة أو التكوين المتحصل عليه و النشاط الممارس حسب قطاع النشاط	62
339	يوضح مدى القيام بقراءات حول إدارة المشروع حسب المستوى التعليمي	63
340	يوضح مدى إمتلاك الخبرة حسب قطاع النشاط	64
341	يوضح الحاجة إلى تلقي تكوين إضافي حسب قطاع النشاط	65
342	يوضح معايير التوظيف حسب قطاع النشاط	66
		67
		68


# قائمة الأشكال

❖ قائمة الأشكال :

22	آلية وقوع الفعل التطوعي الاجتماعي	01
70	برنامج تأهيل المؤسسات	02
72	الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	03
78	مخطط يبين آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الموضوع من قبل وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الصناعية	04
112	العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات	05
116	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال ( 2001 - 2004 )	06
118	تطور عدد المؤسسات ص وم حسب القطاعين ( العام والخاص ) للفترة- 2004 2001	07
120	تطور عدد المؤسسات ص وم حسب القطاعين ( العام والخاص ) للفترة- 2004 2001	08
123	ترتيب الولايات العشر حسب عدد المؤسسات لسنة 2004	09
125	تطور المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط ( 2001 - 2004 )	10
137	تطور الصادرات مع الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1996-2003	11
139	تطور الواردات مع الاتحاد الأوربي خلال الفترة 1996 - 2003	12
161	دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة	13
164	أبعاد التنمية المستدامة	14
209	برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	15
210	أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	16
212	مخطط عمل آليات عمل برنامج التأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة	17
213	مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010-2016 بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر	18
226	تركيب السكان الإجمالي	19
270	يوضح هرم ماسلو للحاجات	20
290	خطوات التي يجب إتباعها لإنشاء مؤسسة مصغرة أو متوسطة	21

303	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	22
304	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	23
306	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	24
307	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	25
308	يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤهل	26
309	يوضح توزيع أفراد العينة حسب صنف البطالة	27
311	يوضح توزيع العينة حسب مدة البطالة	28
313	يوضح توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	29

# مقدمة

## مقدمة:

الاقتصاد الجزائري هو عبارة عن محصلة منطقية لمسار شامل محدد أثرت المعطيات سياسية اجتماعية و الاقتصادية سواء كانت داخلية أو خارجية ، فالوضع الاقتصادي الذي خبرته الجزائر يجد أسه في نمط التسيير المرتبط بالنظام الاحتكاري (الدولة المقاتل)، الذي بدأ يعرف في أواخر الثمانينات مرحلة تناقضاته بالرغم من تحقيق لبعض المكاسب في مرحلة تاريخية معينة . إن الأزمة الاقتصادية في أواخر الثمانينات مهدت الطريق لدخول في سلسلة من الإصلاحات الهادفة نحو التوجه اقتصاد السوق هذه المرحلة رسخت معالمها تدخل وطني منخفض ،تقليص الإيرادات الخارجية المديونية متراكمة، ركود في خلق مناصب شغل بطالة مرتفعة و مستمرة .. إن القبول بالتوجه نحو اقتصاد السوق و الانفتاح على الفضاء العالمي يفرض وجود قوة اقتصادية واجتماعية تقوم بالعملية الاستثمارية التي تعد الركيزة الأساسية لكل نشاط اقتصادي. إن الأوضاع المتأزمة ناجمة عن ارتفاع مستويات البطالة أثرت سلبا على مختلف فئات المجتمع وشرائحه وبالخصوص الفئات الشابة، مما دفع الدولة الجزائرية إلى اتخاذ التدابير اللازمة والتي كانت في شكل جرعات من البرامج والإجراءات والتي غالبا ما تكون مستقلة عن بعضها وتفاوتت من حيث مسمياتها ودرجة فاعليتها والدوافع التي أدت إليها والفئات الاجتماعية التي تستهدفها إن سياسة التشغيل في الوقت الراهن تعتمد على مخطط عمل ترقية الشغل و محاربة البطالة عن

طريق دعم الشغل المأجور، و أخرى عن طريق تنمية المبادرات المقاولاتية فالأولى أقل ما يقال عنها أنها تتميز بالظرفية و تتوعد بالديمومة. أما الثانية فهي قائمة على فكرة التشغيل الذاتي، أي إن الشباب هم أنفسهم من يخلق فرص عمل

لأنفسهم وتدخل الدولة يكون بصفة غير مباشرة ( دور الداعم والمرافق) لكن دخول عالم المقاولاتية في المجتمع الجزائري يعتبر مرحلة انتقالية ،فقد عاش لفترة طويلة من الزمن تحت رحمة القطاع العام (الدولة ) الذي يعتبر القطاع الأول في خلق مناصب الشغل . ولم تساهم في نشر الوعي و تغيير ذهنيات الفرد الجزائري (التي تكمن في عدم الاعتماد الكلي على الدولة لتوفير مناصب الشغل بل الاعتماد على النفس في خلق مشاريع و أعمال حرة ) فالتحول من الدولة المقولة إلى الفرد المقاول، يتطلب تبني قيم جديدة تجاه العمل ، وتحفيز الشباب باعتباره جوهر العملية التنموية.

فالعامل البشري هو الأساس لذا لا بد من تنميته وتكوين طاقات متحررة يملكون القدرة على الخلق و الابتكار واستغلال الفرص و تحمل المخاطرة لإحداث النقلة المستهدفة في الاقتصاد. إن عملية إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تتسم بطابع الشمولي فهي تستهدف جميع الشباب البطال ، يكفي فقط توفر الشروط والإجراءات اللازمة للحصول على دعم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب فالمؤسسة المصغرة هي تكريس لمفهوم الفرد المقاول . لهذا حاولنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الوكالة الوطنية فرع الاغواط ومدى قدرتها في استقطاب الشباب البطال نحو عالم المقاولاتية و المساهمة في التخفيف من ظاهرة البطالة في الولاية . لذا حاولنا تناول موضوعنا هذا وفق الخطة التالية والتي إحتوت على:

## الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

تم في هذا الفصل إيراز أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع ومن ثم قمنا بتحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلالها الدراسة ،ومن ثم

قمنا بصياغة إشكالية البحث، تحديد المفاهيم و أخيرا تناولنا الدراسة السابقة والمقاربة السوسيوولوجية التي ارتكزت عليها دراستنا .

## **الفصل الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تم التطرق في هذا الفصل إلى تعرف إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلى خصائص وانواع ومشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

## **الفصل الثالث : انعكاسات التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تناولنا في هذا الفصل انعكاسات التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المؤثرات الجديدة على المؤسسات و الخيارات المتاحة لها كما تناولنا :

- واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تشخيصه
- التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- آفاق وتحديات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## **الفصل الرابع: تناولنا مفهوم تنمية المستدامة و المحلية في الجزائر**

و المعوقات من جهة والمقومات من جهة اخرى في تجسيد التنمية المحلية المستدامة .

**الفصل الخامس : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وإستراتيجية ترقّيها في الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة .**

## **الفصل السادس : البطالة لدى الشباب وسياسة التشغيل المقاولتية**

تناولنا فيه واقع البطالة و مفهوم الظاهرة المقاولتية مختلف المقاربات التي عالجت الفعل المقاولات، مروراً بمفهوم المؤسسة المصغرة والمشاكل والعقبات التي تواجهها، والنماذج العالمية في هذا المجال.

## **الفصل السابع : إجراءات الدراسة المنهجية**

قمنا بتعريف عام حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والدعم والامتيازات التي تقدمها أدرجتنا في هذا الفصل مجالات الدراسة المكاني و الزماني والبشري، كما تم تحديد عينة البحث والمنهج - المطبق بالإضافة إلى أدوات المستخدمة في جمع البيانات و أساليب التحليل الكمية والكيفية.

## **الفصل الثامن : عرض و تحليل و مناقشة بيانات ونتائج الدراسة**

خصص هذا الفصل لتحليل البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد وتحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة ، كما تم عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

وأخيراً الاستنتاج العام والخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق المتعلقة بالدراسة.

---

---

# الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

---

---

## الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد :

المبحث الأول : أسباب اختيار الموضوع

المبحث الثاني : أهمية الدراسة

المبحث الثالث : أهداف الدراسة

المبحث الرابع : الإشكالية

المبحث الخامس : فرضيات الدراسة

المبحث السادس : تحديد المفاهيم

المبحث السابع : الدراسة السابقة

المبحث الثامن : المقاربة السوسولوجية

خلاصة الفصل

---

---

## **تمهيد:**

إن وصول الباحث معرفة الحقيقة لظواهر تستوجب التقصي عن جميع الحقائق المحيطة بها و التي من خلالها يستطيع الباحث الوصول إلى نتائج دقيقة وواضحة ذلك بالاستعانة بأدوات البحث العلمي و التي تعتبر مفتاح الدخول و التعمق في الظاهرة و معرفتها جيدا.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى أساسيات البحث العلمي من أسباب و مبررات اختيار الموضوع و أهميته ، و الأهداف المرجوة من الدراسة و تحديد مفاهيم الدراسة بالإضافة إلى الدراسات السابقة و المتشابهة و من ثم المقاربة السوسولوجية للدراسة .

## ❖ المبحث الأول : أسباب اختيار الموضوع

كل موضوع يختاره الباحث للدراسة إلا و له أسباب و خلفيات ذاتية أحيانا و موضوعية أحيانا أخرى أو كلاهما ، و لان الباحث في العلوم السياسية هو جزء من مجتمعه يعايشه و يلاحظه يتأثر به و يؤثر فيه فلا بد و أن تشد انتباهه ظاهرة أو حادثة اجتماعية ما .

### الأسباب الموضوعية

إن اهتمامنا بالموضوع و الاقتناع بانجاز هذه الدراسة لم يأت عن طريق الصدفة بل هو نابع من أن شريحة الشباب تمثل بالدرجة الأولى غالبية المجتمع بل هم الذين يتكون منهم المجتمع ، فالتركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري تبين أن نسبته 72.4 % من أصل التعداد السكاني الذي بلغ 41.6 مليون نسمة سنة 2016 هم شباب و هي نسبة لا يستهان بها<sup>1</sup>.

إن هذه الشريحة هي بمثابة الرأسمال الحقيقي لأي مجتمع بفعل الخصائص التي يتميزون بها عن باقي الفئات العمرية ، فهم القوة المحركة و الدافعة في مراحل التحولات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية ، من هذا المنطلق فإن البطالة التي يعاني منها الشباب تعد نزيفا حقيقيا و إهدار للطاقات البشرية كان بالمكان استثمارها .

إن بطالة الشباب تحولهم إلى فئة مهمشة يائسة و حاملة للغضب على المجتمع الذي خذلهم ، و على حد تعبير كمال الدين عبد الغني مرسي " أخطر ما يمكن أن نتصوره بلوغ الشباب مرحلة اليأس الذي يمثل الزاوية الحرجة التي يصير التحول من حالة الاتزان و الاعتدال إلى حالة الاضطراب و الشذوذ اللذان يقودان إلى الشعور بالاغتراب داخل الوطن الذي نشأ الشاب على أرضه " <sup>2</sup> ، و هذا ما حدث و يحدث فعلا لبعض الشباب في مجتمعنا و للأسف في خضم هذا الواقع المعاش لا يمكن إنكار المساعي الحكومية للتصدي للبطالة و تأثيراتها السلبية المدمرة و سياسة التشغيل في الجزائر ، التي اتخذت إجراءات و برامج إصلاحية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فإستحدثت عدة هيئات لامتصاص الظاهرة ، و فسحت المجال للمبادرات الخاصة من أجل بعث الحركة في النشاط الاقتصادي و من بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المحفزة على خلق مناصب شغل و إدماج إدماج الشباب في عالم الشغل على اختلاف مستوياتهم التعليمية هذا ما جعل اهتمامنا ينصب على الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الدور الذي تقوم به .

<sup>1</sup> الديوان الوطني للإحصائيات 2017 [www.ons.dz](http://www.ons.dz) تاريخ الإطلاع 2017/08/25

<sup>2</sup> كمال الدين عبد الغني موسى ، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الإسكندرية 2004،

## الأسباب الذاتية

من الأسباب الذاتية التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هو التزايد الملحوظ في أعداد العاطلين عن العمل في المجتمع المحلي خصوصا بين الفئات الشابة من خريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و المعاناة اليومية التي يعيشونها من جراء البطالة و إحساسهم بالتهميش والإقصاء الاجتماعي هذا الأمر يتضح حتى و إن أتيحت لهم فرص العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل نظرا لارتباطها لفترة زمنية محددة ما يعني العودة مجددا في وضعية البطالة إلى جانب ذلك رغبة مني في الخوض موضوع باعتباره يمس الشريحة الشبابية التي أنا واحد منها و التي تسعى إلى تحقيق طموحاتها و تحديد مستقبلها المهني، فهذه الدراسة أردنا من خلالها معرفة الواقع الفعلي لإدماج الشباب في عالم الشغل عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب محل الدراسة .

### ❖ المبحث الثاني : أهمية الدراسة

إن أي موضوع يطرح للبحث العلمي و يجب إن يتسم بالأهمية و القيمة العلمية، و موضوع دراستنا تكمن أهميته في أنه يستهدف شريحة هامة في المجتمع وهم الشباب الذين يمثلون غالبية المجتمع و الذين يعانون من البطالة فهم بمثابة إهدار لثروة بشرية في أوج عطائها و التي ان تم استثمارها و توجيهها فإنها تقدم الكثير لنهوض بشؤون مجتمعاتها و دفع بعجلة التنمية فيها .

وعيا بهذه الحقيقة وفي ظل الآليات المتوفرة لامتناس البطالة فإن أهمية دراستنا تتجلى في كونها تسلط الضوء على أهمية الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الدور المناط بها في إنشاء مناصب شغل و التقليل من نسبة البطالة فهي إحدى الحلول التي تسعى الدول من خلالها إحتواء الشباب ضمن النسيج الاقتصادي و تشجعه على المساهمة الفعلية و فعالية في التنمية الوطنية .

و أهميتها تظهر أيضا باعتبارها دراسة تتدرج ضمن علم الاجتماع فهي تسعى إلى الكشف عن العوامل الغير ظاهرة التي تؤثر و تتحكم في سلوك الشباب و تلعب دورا أساسيا و محدد في إنشاء و إنجاز المؤسسة المصغرة.

## ❖ المبحث الثالث : أهداف الدراسة

أي باحث اجتماعي لا يقوم بدراسة موضوع ما بدون الرغبة في تحقيق أهداف معينة من خلال تلك الدراسة و من هذا المنطق سوف نوجز أهداف دراستنا في النقاط التالية :

- ✓ إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على اعتبار أنها وسيلة من الوسائل لخلق مناصب شغل
- ✓ الوقوف على مجمل التناقضات و العوائق التي من شأنها أن تدفع أو تعيق عن إنشاء المؤسسة المصغرة عبر الوكالة النابعة من الشباب أنفسهم أو تأثير المحيط الاجتماعي و الثقافة و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على اعتبار طرف الرئيسي في هذه المعادلة .
- ✓ القيام بدراسة امبريقية ميدانية قصد بحث و معرفة جوهر الإشكال و التقرب أكثر فأكثر من الواقع المعاش، فالواقع غير شفاف لذا لا بد من البحث في عمق الظواهر .

## ❖ المبحث الرابع : الإشكالية

تعد التجربة التنموية في الجزائر في الوقت الراهن واقعا ملموسا و هي تجربة طويلة و ثرية<sup>1</sup> إذا يمكن لمتتبعي حركية المجتمع الجزائري منذ الاستقلال أن يلاحظ الانتقال النوعي المتمثل في عملية التحول التنموي بالأبعاد المختلفة لحياة المجتمع الاقتصادية منها السياسية و الاجتماعية و الثقافية و باستعراض أهم المحطات التي ميزت هذه المسيرة نجد أن السياسة التنموية المطبقة من طرف الدولة الجزائرية منذ الستينات جاءت لتشبع أهدافا سياسية تتمثل في الإجابة على مختلف الحاجيات الأساسية الخاصة بالسكان (الشغل ، التعليم ، الصحة ، السكن ) أي إشباع الطلب الاجتماعي المتعدد لمجتمع خرج من حرب تحريرية طويلة الأمد ، فبعد تجربة قصيرة التسيير الذاتي تم الإعلان بعد ذلك عن التوجه الاشتراكي و ما صاحبه من استثمارات هائلة الموجهة نحو خلق قاعدة صناعية متينة في السبعينات<sup>2</sup> ، و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي على حساب القطاع الخاص ، باعتماد سياسات الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة لها في القطاعات الاقتصادية و وفق هذا التوجه الاقتصادي المرتكز على النهج الاشتراكي لم تكن الدولة الجزائرية إستراتيجية و لبرامج التشغيل ، لأن الاستثمار العمومي المتسرع و الضخم المعتمد على الصادرات البترولية لم يسمح ببروز يد عاملة تعاني من البطالة خارج إطار الشغل ، إذ لم تطرح كأحد المشاكل السوسيو اقتصادية التي يشكو منها المجتمع الجزائري و فئة الشباب على وجه الخصوص ، لأن النمط الاقتصادي سمح باستيعاب الجزء الأكبر من العمالة مما أدى إلى خفض معدلات البطالة في تلك الفترة بل إلى ضالتها ولكن مع حلول سنة 1986 و تدني أسعار المحروقات ، التي تعد المصدر الأول للعملة الصعبة و تراجع مداخلها ، إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية فانخفض المستوى المعيشي و كذلك تراجعت نسبة مردودية المؤسسات ، مما اجبر الدولة الجزائرية الاستنجد

باليئات الدولية كالصندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع هذا ما أفض إلى تسريح الآلاف من العمال مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي فهذه التحولات عجلت من انتقال الاقتصاد الجزائري من نمط التنمية المعتمد على اقتصاد الاشتراكي الموجه إلى تنفيذ ما يسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادية الذي كان له آثار مباشرة على سوق الشغل و على فئة الشباب اللذين بلغوا سن العمل

<sup>1</sup> ناجي سفير ، محاولات في التحليل الاجتماعي الشغل ، الصناعة ، التنمية ، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1989، ص :39.

<sup>2</sup> حجال سعود ، الشباب و البطالة في المجتمع الجزائري ( تصورات و ممارسات اجتماعية )، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم و العمل ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2 ، 2012/2011 ، ص 117.

على وجه الخصوص، و تجلت هذه الآثار في تنامي أعداد الباطلين<sup>1</sup> بحيث كانت نسبتها قبل هذه فترة مقنعة لكنها بعد ذلك بدأت تمثل قلقا<sup>2</sup> متزايدا فارتفعت نسبتها ارتفاعا مذهلا 21.3 % سنة 1992 إلى 24.36 % سنة 1994 إلى 28.1 % سنة 1996 وصولا سنة 2000 إلى 29.08 % فلم تعد في نهاية التسعينات مجرد أرقام تشير إلى سوء التشغيل و إلى عجز السياسة الاقتصادية الوقوف أمام هذه الظاهرة بل أصبحت كمرض يعرض المجتمع إلى أزمة قد تقضي على الأسس التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي ، فعندما نجد حوالي ثلث المجتمع أو أكثر مقصي من الأسلوب الذي يعتبر طبيعيا للانتماء الاجتماعي و نقصد بذلك الاندماج عن طريق العمل يكون المجتمع أمام أزمة تتعد كونها أزمة شغل فقط ، لكن وبحلول الألفية الثالثة عرفت معدلات البطالة انخفاضا ملحوظا حيث انخفضت من 29% نهاية 1999 إلى 15.3% سنة 2005 ، ثم إلى 10% سنة 2010 لتسجل نسبة 10.6 بحلول سنة 2017 ، ويعزو الخبراء الاقتصاديين هذا الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد بحلول الألفية الجديدة و تعافي اسعار النفط في الاسواق الدولية مما جعل الحكومة تولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في برمجتها الاقتصادية.

إن البطالة يصاحبها نوع من الضعف و عدم استقرارية أشكال الاندماج ، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي و إضعاف العلاقة بين الأفراد و المجتمع حيث تجد فئة من المجتمع نفسها على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى فالعمل لا يمثل مصدرا للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور و مكانة في المجتمع فعن طريق العمل يتمكن الفرد أو الشاب من تحقيق استقلاله المادي و المعنوي و اكتساب دور و مركز اجتماعي خاص به و غياب هذه القيمة يجعل الفرد يشعر بنوع من الكبت و الحرمان المادي و الاجتماعي و النفسي ، كما يصاحبه الشعور بالدونية و الاهانة التي تجعل البطال يشعر بعدم الفائدة و الضعف الاجتماعي نظرا لعدم قدرته من التحرر من حالة التبعية و المساعدة بكل أشكالها ، البطالة تكشف لنا ما ينطوي عليه البناء الاجتماعي من تهميش و استبعاد فهي السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد و بالتالي زيادة حدة الفقر ، لذلك عملة

<sup>1</sup> نور الدين كوسة ، قراءة في مسار الإدماج المهني للشباب في الجزائر 1962-2004 ، أعمال الندوة العلمية الدولية الإدماج الاندماج ....الرهانات الإستراتيجية و المرجعيات ،المعهد العالي للتنشيط الشبابي و الثقافي ببئر الباي ، جامعة تونس، تونس، ب س ، ص 55.56 [www.isajc.rnu.tn/default/files/integration-ar2.pdf](http://www.isajc.rnu.tn/default/files/integration-ar2.pdf)

<sup>2</sup> غالم عبد الله ، حمزة فيشوش ، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و مخبر الاستراتيجيات و السياسة الاقتصادية في الجزائر ،جامعة الجزائر ، 15-16 نوفمبر ، 2011 ، ص :2 .

<sup>3</sup> المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz](http://www.ons.dz) .

السلطات العمومية على مكافحة البطالة العمل على إدماج العاطلين عن العمل و تحسين وضعيتهم الاجتماعية<sup>1</sup>.

إن تفعيل الاقتصاد الوطني يتطلب خلق استثمارات تدفع عجلة التنمية ، و تعمل على نهوض المجتمع في شتى المجالات ، هذه الحقيقة أدركتها الدولة الجزائرية جراء التحولات و الأزمات التي تجرعاها الاقتصاد الوطني، و في ظل اقتصاد السوق كان زاما على الدولة الجزائرية انتهاج سياسة تفعيل الاستثمارات وذلك بتوجيهها نحو المشروعات الصغيرة ، أي المؤسسة التي يسهل تمويلها و خاصة منها المؤسسات المصغرة ، التي برزت أهميتها بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة التي يجب أن تشمل كل المناطق المختلفة من البلاد بترقية و تطوير اقتصادياتهم المحلية و تعزز هذا المسعى بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ و تأسيس الصندوق الوطني الخاص بذلك الذي حددت طبيعة نفقاته المتعلقة أساسا في تمويل الاستثمارات و دعم الشباب ، بالإضافة إلى الضامات التي تقدم للبنوك و المؤسسات المالية التي تمنح القروض ضمن إطار هذا الجهاز لاستقطاب الشباب و محاولة إدماجهم في عالم الشغل و توفير الإطار القانوني و التنظيمي الذي يتيح لهم الفرصة لتكوين مثل هذه المؤسسات .

من هنا فإن الإشكال الذي يتبادر إلى أذهاننا إلى أي مدى نجحت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب من استقطاب الشباب نحو إنشاء المؤسسة المصغرة و تقليص من نسب البطالة في منطقة الجلفة ؟

إن هذا التساؤل تصاحبه جملة من التساؤلات التي تعيننا على فهم الظاهرة و الإحاطة بها .

- امتصاص نسب البطالة يتوقف على دور الحوافز و الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تحفيز الشباب نحو المقولة و إنشاء مؤسسة مصغرة .

فما دور هذه الحوافز و الامتيازات في تحفيز الشباب البطال نحو المقولة و إنشاء مؤسسة مصغرة ؟

- امتصاص البطالة يتوقف أيضا على تأثير الدوافع الاجتماعية

- امتصاص نسب البطالة يتوقف على فكرة قبول الشباب لمبدأ المخاطرة في إنشاء المؤسسة المصغرة المبنية على النجاح و الفشل فما حدود هذه الفكرة لديه و درجة قبولها كتصور و ممارسة ؟

- امتصاص نسب البطالة يتوقف على السعي في إنجاح المؤسسة من خلال تسخير كافة الوسائل

الكفيلة بإنجاحها فهل الشباب البطال يملك الكفاءة المهنية اللازمة لتسيير مثل هذه المؤسسات بعيدا

عن العشوائية و الفوضى في التسيير ؟

<sup>1</sup> بلقاسم سلاطينية و أسماء بن تركي، تشكل صور من الإستبعاد الاجتماعي (البطالة و الفقر) في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية العدد 24 جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2012، ص: 23.

## ❖ المبحث الخامس : فرضيات الدراسة

- للحوافز و الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب دور في تحفيز الشباب نحو المقاولة و إنشاء مؤسسة مصغرة .
- تؤثر الدوافع الاجتماعية و الثقافية في توجيه سلوك الشباب البطال نحو المقاولة و إنشاء مؤسسة مصغرة
- مبدأ المخاطرة كتصور و ممارسة نجده حاضرا عند الشباب في إنشاء مؤسسته .
- الشباب يملك الكفاءة المهنية اللازمة للتسيير الجيد و الناجح لمؤسسته المصغرة بأسلوب عقلائي بعيدا عن الفوضى و العشوائية
- دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل في :
  - القضاء على البطالة من خلال تقليل نسبتها بخلق مناصب شغل
  - زيادة الانتاج لتحقيق الاكتفاء
  - المساهمة في تحقيق التنمية من خلال تحريك عجلة الاقتصاد الوطني
  - إتاحة الفرص أمام الشباب بهدف دمجهم إجتماعيا واقتصاديا.
  - البحث عن اقتصاد بديل خارج المحروقات من خلال هذه المؤسسات.

## ❖ المبحث السادس : تحديد المفاهيم

يعد تحديد المفاهيم و المصطلحات في البحوث العلمية أمرا ضروريا لما لها من أهمية و مكانة متميزة في بناء البحوث و تحديدها بدقة فهي بمثابة الأساس الذي يسير و فقه البحث و كل ما اتسم هذا التحليل بالدقة تمكن الباحث من إجراء بحثه على أساس علمي سليم مما يسهل إدراك المعاني و الأفكار التي يعبر عنها الباحث و المفهوم هو تصور ذهني عام مجرد لظاهرة أو أكثر و للعلاقات الموجودة بينها .

سنحدد المفاهيم المرتبطة ببحثنا و نحاول أيضا إن نبحت في التداخلات لبعض المفاهيم حيث يساعدنا ذلك في ضبط مدلول المفهوم.

### ■ الشباب :

**لغة :** الفعل من الشباب هو شب و لجمع شباب، شبان، شببية، و المؤنث شابة و الجمع شابات و شوائب من كان في سن الشباب<sup>2</sup> .

**اصطلاحا :** الشباب من المفاهيم الخلافية كما هو شأن كثير من المفاهيم في العلوم الاجتماعية بصفة عامة ، حيث اختلف الباحثون المختصون حول تحديد هذا المفهوم بسبب تعدد الظروف المحيطة بهذه الفئة العمرية فمن الباحثين من يحده انطلاقا من الزاوية الزمنية ، أو منهم من الزاوية البيولوجية ، ومنهم من يحدده من الزاوية النفسية و منهم من الزاوية الاجتماعية

**الاتجاه الزمني :** هو الذي يعتبر الشباب مرحلة عمرية تتراوح ما بين ( 15-35 ) عاما ، و هي المرحلة التي يكتمل فيها النمو الجسمي و العقلي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة .

**الاتجاه البيولوجي :** يمثل أصحاب هذا الاتجاه إلى تحديد مرحلة الشباب على أساس اكتمال نمو البناء العضوي و الوظيفي للمكونات الأساسية لجسم الإنسان .

**الاتجاه النفسي :** ويرى أنصار هذا الاتجاه أن ليس مرحلة عمرية تتحدد بسن معينة وإنما حالة نفسية لا علاقة لها بالعمر الزمني فأنت شاب بقدر ما تشعر بالحيوية و الحماس و الحركة و الطموح و الأمل في الحياة و أهمية الدور المناط .

<sup>1</sup> موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العوم الإنسانية ، (ت) : بوزيد صحراوي و آخرون : دار القصة للنشر ، الجزائر، 2004، ص: 301.

<sup>2</sup> فرد ميلسون ، الشباب في مجتمع متغير ، (ت) : يحيى مرسى عبيد بدر، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2008، ص : 5 .

**الاتجاه الاجتماعي :** و هو الذي فترة الشباب حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص لكي يحتل مكانة اجتماعية و يؤدي دورا أو أدوارا في بنائه و تنتهي حينما يتمكن من احتلال مكانته و أداء دوره في السياق الاجتماعي وفقا لمعايير التفاعل الاجتماعي<sup>1</sup>.

**إجرائيا :** إن شريحة الشباب المستهدفة للدراسة هم الشباب المستفيد من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع الجلفة لإنشاء مؤسسته المصغرة و اللذين تتراوح أعمارهم من ( 19-40 ) سنة و على اختلاف مؤهلاتهم العلمية و المهنية .

## ■ البطالة

**لغة :** بطل الشيء يبطل ، بطلا ، بطلانا أي ذهب ضياعا و خسرا ، و بطل الأجير أي تعطل فهو بطل و البطال الذي لا يجد عملا<sup>2</sup>.

**اصطلاحا :** إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا و دقيقا ليس سهلا فرغم سهولة إدراك الناس العاطلين عن العمل في الواقع إلا أن محاولة التحديد العلمي و العملي لهذا المفهوم يواجه بصعوبات جمة ، إلا أن هذا لا يمنع من الاتفاق على خاصية واحدة و هي حالة عدم العمل أنتوني جدينز يرى أن البطالة تعني أن الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل .

البطالة في موسوعة علم السياسة يرى أنها حالة عدم قدرة الشخص على أن يبيع قوة عمله في سوق العمل رغم رغبته في ذلك<sup>1</sup>.

**إجرائيا :** البطالة هي التي يعاني منها الشاب من كلا الجنسين يتراوح سنه من 19-40 سنة بدون شغل يبحثون عنه في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

لبعث مؤسسته المصغرة و الخروج من دائرة البطالة و البطال هو شخص قادر على العمل وراغب فيه و هذا على اختلاف مستويات التأهيل التي يملكونها

## ■ الشغل

**لغة :** الشغل جمع أشغال بمعنى نشاط ذهني أو جسدي يصرف إليه الإنسان جهده و يشغل وقته<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup> ماجد الزيود ، الشباب و القيم في عالم متغير ، دار الشروق ، الأردن ، 2006 ، ص: 36-37 .  
<sup>2</sup> إبراهيم محمود عبد الراضي ، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الناجحة للشباب ، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 ، ص: 39.  
<sup>1</sup> محمد ياسر الخواجة ، علم إجتماع البطالة تحليل لأخطر المشكلات الاقتصاد الحر، العربية للنشر و التوزيع ، مصر 2011، ص: 13-14 .

**اصطلاحاً :** إن الشغل، اللاشغل، البطالة مفاهيم أساسية لفهم العالم الشغل، و إن كانت مختلفة على بعضها و لكنها مرتبطة ببعضها أيضا، إنما يميز هو كونه نشاط يقوم به الإنسان من أجل الاستمرار في الحياة<sup>3</sup> يعرفه كلا من فرنارد مارتوس و بوردانوف على انه ممارسة نشاط مأجور أو منصب عمل في حد ذاته<sup>4</sup>.

## ■ العمل و الشغل

في المقابل نلاحظ أن الباحثين و المهتمين بمسألة الشغل يتحدثون تارة عن الشغل و تارة أخرى عن العمل، إن الشغل *emploi*، والعمل *travail*، يستخدمان في نفس السياق و نفس المعنى، إلا إن كلمة الشغل تستخدم بشكل أوسع حين يتعلق الأمر بالنشاط الذي يقوم به الإنسان في المجتمعات المعاصرة مقابل اجر يتقاضاه عن ذلك. أما العمل هو كل نشاط إنساني يدوي كان أو فكريا مأجورا كان أو بدون مقابل مادي<sup>5</sup>.

إن العمل ظاهرة إنسانية و اجتماعية شاملة، على حد عبارة عالم الاجتماع و الانثربولوجي مارسال موس *Marcel Mauss* ذات أبعاد متعددة البيولوجي المتمثل فيما يبذله من الطاقة الجسدية، و منها النفسي ذو الصلة الوثيقة بشخصية العامل و مختلف انفعالاته الكامنة و تفاعلها مع مكان عمله و محيطه، و منها الاجتماعي يمد بصلة بشبك العلاقات الاجتماعية التي تنسج بين الأفراد الموجودين داخل العمل، كما انه يتجاوز المعنى الضيق للمهنة أو الوظيفة التي تقترن بأجر مدفوع مقابل العمل و الجهد المبذول ليشمل النشاط البشري غير المأجور<sup>1</sup>.

## ➤ الشغل و اللا شغل

الشغل هو الوقت الذي يقضيه الإنسان في إنجاز عمل يتقاضى عليه اجرا أو يكون مصدر رزقه أما اللا شغل فهو الوقت الذي يخصصه الإنسان لنفسه و لأسرته و هوايته و هو ما يدعى بالوقت الحر و الإنسان لا يحصل على الوقت الحر إلى بعد أن يكون قد و في بتعهداته في العمل

<sup>2</sup> المنجد الإحصائي، دار المشرق لبنان، ط 5، 1987، ص: 61.

<sup>3</sup> حسين قرنفل، الشغل بين النظرية الاقتصادية و الحركة النقابية، المغرب، دار إفريقيا الشرق، ط 1، 2006، ص: 23.

<sup>4</sup> Christian Bourdaloue, Fernando Matos, *lexique de théorie économique*, édition Marketing, Paris, 1992, P :48

<sup>5</sup> حسين قرنفل، مرجع سابق، ص: 25.

<sup>1</sup> عائشة التائب، النوع و علم اجتماع العمل و المؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، ط 1، 2011، ص: 16-15.

## ➤ الشغل و البطالة

البطالة كما رأينا أن يرغب شخص أو فئة من الأشخاص النشطين في ممارسة عمل مأجور أو نشاط مستقل و لا تتمكن من ذلك فالعاطلون أشخاص يشكلون جزءا من الساكنة الناشطة ينتمون إلى عالم الشغيلة إلا أن انتمائهم بالقوة و ليس بالفعل حسب أرسطو<sup>2</sup> .

**إجرائيا :** الشغل المقصود أن الشباب البطال طالب للشغل عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و هي كجهاز لإدماج الشباب و محاربة البطالة مكلف بتشجيع و تدعيم الشباب أصحاب المشاريع و مرافقتهم في إنشاء مؤسساتهم بهدف تنشيط الاقتصاد المحلي و الوطني فالشباب يسعى لتحقيق طموحاته و تأسيس مشروعه الخاص يسمح له بالولوج إلى عالم الشغل .

## ➤ المؤسسة المصغرة

**لغة :** من فعل أس يس أسا يقال : أس البناء ، وضع أساسه ، و الأساس قاعدة البناء التي يقام عليها و أصل كل شيء و مبدأه ، و لمؤسسة تنظيم يرمي إلى الإنتاج والمبادلة للحصول على الربح<sup>3</sup> .

**اصطلاحا :** المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستغل ماليا في إطار قانوني و اجتماعي معين ، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي يوجد فيه ، وتبعا لحجم و نوع نشاطه<sup>4</sup>.

منشأة شخصية مستقلة في الملكية و الإدارة ، تعمل في ظل السوق المنافسة الكاملة في البيئة المحلية غالبا و بعناصر إنتاج محصلة ، استخدامها محدود مقارنة بتمثلياتها في الصناعة<sup>5</sup> .

**إجرائيا :** المؤسسة المصغرة هي المؤسسة لمدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي يقدر عدد العمال لدعم و تشغيل الشباب بثلاث مناصب شغل بمعنى يديرها مسير و مساعدين له و يتمتعون بحقوق و واجبات معنية ، أما رأس مالها فلا يتعدى 10.000.000 في كل مؤسسة فإذا فاقت هذا الحد لا يمكن تصنيفها ضمن المؤسسات المصغرة .

<sup>2</sup> حسين قرنفل ، مرجع سابق ، ص : 38 .

<sup>3</sup> إبراهيم أنس و آخرون ، معجم الوسيط ، ج 1 ، دار إحياء التراث العربي ، ط 2 ، ب س ، ص 14 .

<sup>4</sup> ناصر دادى عدون ، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998 ، ص : 10 .

<sup>1</sup> هالة محمد لبيب ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، ط 2 ، 2008 ، ص : 4 .

## ➤ الحوافز

**لغة :** يقصد بكلمة الحافز " الباعث أو المنبه للسلوك أي ان كل منبه و منعكس خارجي له تأثير يعد حافزا <sup>2</sup> .

**اصطلاحا :** الحوافز مجموعة عوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية في الإنسان و التي تؤثر في سلوكه و تصرفاته <sup>3</sup> .

**الحافز:** شيء خارجي يوجد في المجتمع أو البيئة المحيطة بالشخص تجلب إليه الفرد باعتبارها وسيلة لإشباع حاجاته التي يشعر بها <sup>4</sup> .

**إجرائيا :** إن الحوافز تختلف من شخص لآخر فهي ما تثير و تدفع الفرد للقيام بشيء و هي عبارة عن مشجعات تجذب الفرد إليها وكما هو معلوم فإن الدولة الجزائرية تعمل على تشجيع الاستثمارات عبر الهيئات الحكومية كالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي تسعى لاستقطاب الشباب البطال وتحفيز روح المبادرة لديه في الاستثمار عن طريق جملة من الحوافز و الامتيازات نذكر منها : تسهيل التمويل و منح الإعانات المالية ( القرض بدون فائدة ، التخفيض من نسب الفائدة على قرض بنكي ) للاستفادة من المساعدة التقنية ، تسهيلات جبائية و شبه و غيرها و التي تكون كمحفز للشباب العاطل على الإقدام على إنشاء مؤسسة مصغرة .

## ➤ الدوافع

**اصطلاحا :** الدوافع (الدافع هو العامل الداخلي انفعالي يعمل على توجيه سلوك الكائن الحي إلى تحقيق هدف معين ، و ينشأ الدافع نتيجة حاجة معينة ، و الدوافع منها ما هو أولي أي بيولوجي و منها ما هو سيكولوجي المنشأ أو اجتماعي أي خارجي و هو نوع من التوتر يدفع الكائن الحي إلى القيام ببعض الأنشطة التي تؤدي إلى إشباع حاجة أو تحقيق هدف معين <sup>1</sup> .

**إجرائيا :** إن الدافع هو ما يدفع الفرد للقيام بسلوك معين قصد إشباع حاجة و الشباب البطال لديهم طموحات و حاجات يريدون إشباعه ، و أهداف يريدون بلوغها .

<sup>2</sup> صلاح بيومي ، حوافز الإنتاج في الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص : 1 .

<sup>3</sup> منصور فهمي ، إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية ، دار الجامعات العصرية، القاهرة ، 1980 ، ص : 26 .

<sup>4</sup> طلعت إبراهيم لطفي ، علم إجتماع التنظيم ، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة ، 2007 ، ص : 89 .

<sup>1</sup> محمد عبد الله ، عبد الحي علي محمود ، علم النفس التربوي ، مركز التنمية الأسرية ، كلية المعلمين بجامعة الملك فيصل السعودية 2008 ، ص 5 .

## ➤ المخاطرة

**اصطلاحاً** : هو الاستعداد لتحمل المخاطرة التي تحقق بالمشروع الذي يخلق عملاً بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحيات و نمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة و تجمع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع كما أن مالكي المشروعات الصغيرة يتحملون مخاطرة و يتميزون بالمغامرة أملاً في تحقيق الربحية في المستقبل<sup>2</sup> .

**إجرائياً** : المقصود بالمخاطرة القدرة على المخاطرة و الاستعداد على لتحمل مخاطر فالشباب المنشأ للمؤسسة المصغرة يخاطر مالياً و نفسياً و اجتماعياً فلا يمكن التأكد من نجاح نشاطه لأنه مرتبط بالسوق و بتقلبات الأسعار و لا يمكن التأكد من المداخل التي سيحصل عليها من وراء ذلك و لا من قدرة مشروعه على تغطية التكاليف و تحقيق الأرباح .

## ➤ الكفاءة المهنية

**اصطلاحاً** : الكفاءة على استعمال الموارد بطريقة أكثر فعالية لإنتاج شيء ما و تتأثر الكفاءة بالمتدخلات المحيطة و مستوى التسيير و تنظيم و تشمل الكفاءة مجموعة من المعارف و المهارات المتاحة في مختلف المستويات ، مستويات التنظيم فالكفاءة هي التي تصنع التفوق<sup>3</sup> و حسب المعجم النقدي لعلم السياسة ، يؤكد ماكس فيبر على أهمية المهن في المجتمع الحديث و يرى أن عملية الامتحان العبور من نظام اجتماعي تقليدي إلى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها وفقاً لمعايير الكفاءة و التخصص .

الكفاءة المهنية إنها قادرة على مواجهة المشكلات و مراجعتها داخل تنظيم و المؤسسة في حين يجد لوبوتارف إن الكفاءة هي حسن التصرف المعترف به<sup>4</sup> .

**إجرائياً** : و تقصد بالكفاءة هي المهارات و المعارف و المؤهلات و القدرات التي يمتلكها الشباب المستفيد من دعم الوكالة و التي تؤهله لتسيير مثل هذه المؤسسات و تساعد على مجابهة المشكلات و حسن التصرف و التدبير بما يضمن استمرارية مؤسسته و نجاحها .

<sup>2</sup> ماجدة عطية، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 3 ، 2009 ، ص :15.  
<sup>3</sup> ريمون بودون ، بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، (ت)سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 ، ص: 546 .

<sup>1</sup> بوزيدي نجوى ، وضعية الخريج الجامعي بالمؤسسة الصناعية ، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة باتنة ، 2010/2009 ، ص :4 .

## ❖ المبحث السابع : الدراسات السابقة

### الدراسة الأولى :

متجسدة في أطروحة الدكتوراه من إعداد كريم شويحات بعنوان "دوافع الإنشاء و سيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال" و تتدرج ضمن علم اجتماع تخصص التنظيم و العمل ،جامعة الجزائر 2011-2010

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول الشباب المقاول وسيرورة إنشاء المؤسسة المصغرة وتشكل طبقة المقاولين الشباب و على ضوء ما تحقق في الأرض الواقع من تجسيد المشاريع الاستثمارية لصالح الشباب – من خلال تجربة المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – وجاءت تساؤلات الدراسة على النحو التالي :

- ماهي خصائص وسمات هؤلاء المقاولين الشباب و ماهي دوافع فعل المقاوله لديهم؟
  - هل فعل المقاوله هو ترجمة لمواقف سلبية أو ايجابية تعرض لها الشباب البطال ؟
  - هل للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الشباب دورا في بلورة و تجسيد المشروع ؟
  - هل يعتبر الرأسمال البشري الذي يمتلكه المقاول وحده كافيا لأجل إنشاء و تسيير و تنظيم المؤسسة المصغرة أن يلجأ إلى عناصر أخرى تعطي لفعل المقاوله أكثر فرص للتجسيد و الاستثمارية ؟
  - هل لمفهوم المخاطرة نجده حاضرا في هذا الشكل من المؤسسات ؟
- **الفرضيات**

### **الفرضية الأولى :**

عدم جدوى طرق التوظيف (عدم الرد على طلبات العمل، تعقد شروط عارضي الشغل، ضعف العلاقات الشخصية، صعوبة الاتصال بالمستخدمين ) دفع بالشباب البطال إلى تبني مشروع المؤسسة المصغرة .

### **الفرضية الثانية :**

فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة تعد نتيجة توفيق بين التنبني الفردي للمشروع من طرف الشباب و دعم الفعال و الضمني من طرف العائلة.

## الفرضية الثالثة :

يعتمد الشباب المقاول في تسيير مؤسسته على رأسماله الاجتماعي بحيث تعمل الشبكات العلائقية للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها ، كعوامل إنتاجية لموارد تسمح بتخطي و تجاوز الصعوبات التي تواجه التجسيد و استمرارية المشروع .

استعان الباحث بالمنهج الكمي و تقنية الاستمارة في حين كانت عينة الدراسة غير تمثيلية حيث استخدم عينة كرة الثلج نظرا لصعوبة إجراء مسح شامل و صعوبة الحصول على إحصائيات بالإضافة إلى عينة المكانية من خلال المعرض المقام للمؤسسات المصغرة فكان حجم العينة 138 مبحوث

**أهم نتائج النتائج المتوصل إليها :** إن عدم جدوى طرق التوظيف نذكر منها ضعف العلاقات الشخصية ، عدم الرد على طلبات العمل ، صعوبات الاتصال بالمستخدمين ، تعقد شروط عارضي الشغل دفعت بالشباب البطال إلى فعل المقاول (إنشاء المؤسسة المصغرة ) إذا هناك علاقة سببية و طدية بين وضعية البطالة و تبني مشروع المؤسسة المصغرة .

✓ إن فعل إنشاء المؤسسة المصغرة يعد فعلا مركبا فظاهريا هو فعل فردي يقوم به الشباب البطال بمفرده من خلال تكوين ملف و تقدم به الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لكن ضمنا هو فعل جماعي يتصدره الوسط العائلي الذي يعتب على العاملة الداعمة و المساندة في جميع مراحل الإنشاء .

✓ إن الشباب المقاول يستعين برأسماله الاجتماعي ليجعل منه احد المحددات الفاعلة داخل و خارج المؤسسة، هذا من جهة و من جهة بروز رأسمال اجتماعي ذي بعد جماعي يهدف إلى تحقيق نفس المحددات.

**الاستفادة من الدراسة :** إن هذه الدراسة سمحت لي من الاستفادة من الجانب النظري للدراسة وفي الجانب المنهجي وبالخصوص في اختيار العينة حيث صادفتي نفس الصعوبات في تحديد المجتمع الأصلي للدراسة نظرا لامتناع و رفض تزويدنا بالمعلومات و الإحصائيات للشباب المستفيد من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع الجلفة، ولهذا فكانت هذه الدراسة مفيدة بالنسبة لدراستنا .

## الدراسة الثانية :

متجسدة في رسالة ماجستير من إعداد الباحث على موسى رابح بعنوان " مقارنة لتحديد إشكالية العمل خلال مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق –السوق أم السوق للمؤسسة " علم الاجتماع تخصص التنظيم والعمل، جامعة الجزائر 2000-2001

## تساؤلات الدراسة :

- ما مدى تطابق خصائص مكافحة البطالة مع خصائص الأفراد المستهدفين ؟
- م امدى استجابة هذه الفئة الفاقدة للمرجعية المهنية و المقاولاتية لهذا المشروع ؟
- ماهي إجراءات المطابقة لتكييف المحيط الإداري التنظيمي لإنجاح هذا المشروع ؟
- ما مدى وعي هذه الفئات المستهدفة بالدور المسند لها في إحداث هذا التغير وتحويل إلى فئات فاعلة اجتماعيا و اقتصاديا ؟

### ○ الفرضيات العامة :

سياسة تفعيل السوق العمل بالتحفيز على خلق العمل الذاتي عبر خلق مؤسسات يقتضي خصوصيات و مؤهلات لا تتوفر إلا في الفئات اجتماعية جاهزة و المتمكنة من موروث رأسمال ورمزي قبلي وهي بذلك تواجه للحفاظ على هيكله الاجتماعية القائمة قبل الانتقال إلى النظام الجديد المحدد في جميع هوامشه بقانون سوق

### ○ الفرضيات الجزئية :

- توجد الشروط القانونية و الإجراءات التعليمية المحددة للاستفادة من امتيازات جهاز خاص بدعم و تشغيل الشباب عبر خلق المؤسسة المصغرة في وضعية تناقص كفي مع بعضها من جهة ومع خصائص الفئة الاجتماعية المستهدفة ظاهريا من جهة ثانية وهو ما يحاول دون تحقيق أهداف الإدماج المهني المكثف و الفوري للشباب البطال .
- الاستهداف الاستثنائي لفئة الاجتماعية محددة بجملة من الامتيازات لتحفيزها على خلق المؤسسة مع ندرة الفرص المماثلة لمواجهة الفئات مقصية القدرة و المؤهلة لمبادرة و فعل المقاومة يدفع بعضها للاستفادة الغير المباشرة من هذه الامتيازات بالتمثيل المدعم لكيان الاقتصاد الغير رسمي المميز للمرحلة لما قبل رأسمالية .

اعتماد الباحث على المسح الشامل للوكالة الوطنية و تشغيل الشباب ولاية عنابة من فترة 1996-2000 مع دراسة الكيفي لبعض الحالات.

### أهم نتائج المتوصل إليها :

- ✓ إن خلق المؤسسة المصغرة ليست إجابة السياسة و رد الفعل على مشكلة البطالة و فضل هذه العملية على سوق الشغل لا يمكن اعتباره إلا ثانوي

✓ إن العمل المبدع لا يمكن تداركه بإرساء السياسات و برامج تحاصر روح المبادرة بجملته من الشروط التعجيزية و ترسانة من الإجراءات ، وفي نطاقات فئوية جاهزة و في مجالات جغرافية تفضيلية .

✓ تخطي هذا الواقع لا يكون إلا عبر التدريب ثم التحرر الغير المشروط لروح المبادرة الخالقة لثروة و إنتاج الشروط التي تضع الفرد المؤهل علميا و عمليا.

**الاستفادة من الدراسة :** إن هذه الدراسة استعرضت مختلف المحطات التي مر بها الاقتصاد الوطني من النظام الاقتصادي مسير مركزية إلى اقتصاد السوق و مركزة على سياسة التشغيل و التي تتطابق مع هذه المرحلة و المتمائل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع الجلفة ، فهذه الدراسة سمحت لي بتعميق الفهم أكثر على آليات التشغيل و ما يكتنفها من غموض خصوصا في فترة الدراسة و التي كانت 2001-2000 .

### الدراسة الثالثة :

بعنوان المؤسسات المصغرة و دورها التنموية المحلية دراسة الميدانية للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع البويرة ، من إعداد البحث عموري وهيبية ، رسالة ماجستير علم اجتماع تخصص التغيير الاجتماعي جامعة الجزائر 2008-2009 .

**إشكاليات الدراسة :** ما دور الذي لعبته هذه المؤسسات في التنمية المحلية للمنطقة ؟

### **تساؤلات الدراسة :**

- هل يمكن للمؤسسة المصغرة كأداة لسياسة دعم و تشغيل الشباب أن تدمج الشباب البطال في الحياة المهنية ؟

- إلى أي مدى أعطت اعتبار لبعض الحرف التي بدأت تتدثر و تنسى ؟

### **○ فرضية العامة :**

المؤسسة المصغرة كبرنامج لدعم و تشغيل الشباب يساهم بفعالية في التنمية المحلية للولايات .

## ○ الفرضيات الجزئية :

- المؤسسة المصغرة يدمج الشباب البطال في الحياة المهنية و يساهم في حل مشكلة البطالة و التشغيل .
- برنامج الوكالة الاستثماري (المؤسسة المصغرة ) ساهم في التنمية المحلية للولاية و احي بعض الحرف التي كانت منسية.
- استعانة الباحثة بالمنهج الكمي و تقنية الاستثمارة بالإضافة إلى المقابلة و التي كانت مع مدير الفرعي للوكالة و مسيري بعض المؤسسات و الموظفين أما عن العينة فكانت عينة احتمالية ممثلة لمجتمع البحث الذي المقدر 2049 أخذت نسبة 14.64 فكان حجم العينة 300 مبحوثا .

## أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ المؤسسة المصغرة أظهرت قدرتها على تلبية احتياجات المنطقة في مختلف القطاعات.
- ✓ برامج الشباب سمحت بإدخال الشباب في عالم الاستثمارات و التجارة و توفير مناصب الشغل للشباب البطال

**الاستفادة من الدراسة :** أن هذه الدراسة سلطت الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في التنمية المحلية لأنها تسمح بتوفير مناصب شغل للشباب البطال كما تسمح باستمرارية الصناعات و المهن التقليدية و الموروث التقليدي و حمايته من الاندثار فهذه الدراسة زودتنا بمعلومات الكافية و المفيدة لدور الذي تلعبه المؤسسة المصغرة كآلية للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .

## الدراسة الرابعة :

بعنوان " أسباب اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية " دراسة حالة للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرع بئر توتة من إعداد الباحث عمور محمد رسالة ماجستير علم اجتماع تخصص ديمغرافيا ، جامعة الجزائر 2006-2007 .

**انطلق من الإشكالية التالية :** ما هي الأسباب التي ترتبط بالشباب في اختيارهم لهذه المشاريع الاستثمارية ؟

## تساؤلات الدراسة :

- هل للوسط الاجتماعي تأثير في اختيار الشباب لمشاريعهم الاستثمارية ؟
- هل يختار الشباب مشاريعهم الاستثمارية من منطلق كفاءتهم المهنية ؟

- هل وجود نظرة مسبقة حول المشروع الاستثماري تدفع بالشباب إلى عملية الاختيار؟

○ فرضيات :

- 1 - الوسط الاجتماعي يؤدي بالشباب إلى اختيار نوع معين من المشاريع الاستثمارية .
- 2 - الكفاءة المهنية لها دور في اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية.
- 3 - النظرة المسبقة احدي محددات الأساسية لاختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية اعتمد الباحث على منهج الكمي و تقنية الاستمارة المناسبة للمنهج أما عن حجم العينة فقدت 135 وهو غير ممثلة لمجتمع البحث .

أهم النتائج المتوصل إليها :

✓ المتغير الوسط الاجتماعي من خلال مؤشرات و التي هي ( المنطقة السكانية ، المهنة الموروثة الشراكة الاستثمارية ) توصل إلى أهمية الوسط الاجتماعي بالنسبة لعملية اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية .

✓ متغير الكفاءة المهنية الذي تم قياسه من خلال مؤشرات (المستوى التعليمية تكوين خبرة سابقة ) لها دور في اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية.

✓ النظرة المسبقة محدد أساسي في اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية .

**الاستفادة من الدراسة :** إن هذه الدراسة لها أهميتها بالنسبة لدراستنا فهي أعطتنا فكرة عن الأسباب التي تدخل في اختيار الشباب لنوع معين من المشاريع الاستثمارية دون سواها وهذا طبعا وفق ما تقدمه 2الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

**الدراسة الخامسة :**

بعنوان " إشكالية الاندماج المهني عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " دراسة حالة لعشر مؤسسات مصغرة تابعة لفرع زرالدة من إعداد الباحثة نصيرة العايب قسم علم اجتماع تخصص المعرفة و المنهجية ، جامعة الجزائر 2010-2011 .

**تساؤلات الدراسة :**

- مدى ملائمة كل من التأهيل و التكوين مع مشروع المختر و هل يساهم في نجاح المؤسسة المصغرة؟

- إنشاء المؤسسة المصغرة يدور حول فاعل رئيسي فما هي الصفات الضرورية التي تتوفر في هذا الفاعل ؟

- توفر المناخ المناسب و تهيئة الظروف هل يساعد هؤلاء الشباب في الاندماج المهني و بذلك تحقيق الاندماج الاجتماعي ؟

- هل للعائلة دور في تدعيم هؤلاء الشباب و بذلك تدخل في اتخاذ القرارات ؟

#### ○ الفرضيات :

- ملائمة كل من التأهيل و التكوين مع المشروع المختار يساهم في نجاحه و استمراريته .
- الاندماج المهني يحقق الاندماج الاجتماعي .
- دور العائلة في دعم المشروع و انعكاسه على اتخاذ القرارات .

#### أهم النتائج المتوصل إليها :

- ✓ أهمية تناسب التأهيل و التكوين المتحصل عليه من طرف الشاب و المشروع .
- ✓ الشباب المسير لا يتخذ القرارات عشوائيا و إنما بعد دراسة و أخذ احتمالات الفشل و النجاح .
- ✓ أهمية دور العائلة في الدعم المادي و المعنوي، فهي المخزون الذي لا ينفذ و لا يحتاج إلى إرجاع مستحقته إنما تسعى إلى تقديم الدعم و المساندة.

**الاستفادة من الدراسة :** إن هذه الدراسة كانت مفيدة إلى دراستنا فلقد ساهمت في بلورة موضوعنا و تعميق الفهم لدينا فهي تؤكد على أهمية التأهيل و التكوين في نجاح و استمرارية مؤسسة المصغرة و كيف أنها تساهم في تحقيق الاندماج المهني الذي و بالتالي تحقيق الاندماج الاجتماعي.

#### ❖ المبحث الثامن : المقاربة السوسبولوجية للدراسة :

ليست النظرية من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي لأنها الأرضية الرئيسية لتأسيس علمه و أهميتها تكمن في أننا نقرأها و لا نفهمها و نظورها فحسب بل لأنها تمثل نمطا لبناء معرفة العلمية، و ضرورة لكل ملاحظتنا.

فهي توجه البحث العلمي نحو الأهداف التي يسعى إليها بدءا من التصورات النظرية إلى دراسة الوقائع الميدانية في ضوء إطار منهجي يربط بين النظرية كفكر و البحث العلمي كمنهج و الواقع العلمي

كحقل التجارب العلمية في مجال الدراسة الوقائع الاجتماعية كما هي كائنة بالفعل بهدف تفسير هذا الواقع و وضع الخطوط العريضة التي يمكن أن توجه البحث العلمي نحو الهدف الذي يسعى إليه<sup>1</sup>.

### نظرية الفعل الاجتماعي

اعتمدنا في دراستنا على نظرية الفعل الاجتماعي، أن الكائنات البشرية تفكر و تصدر تصرفات وفق أسباب و دوافع، و السلوك الإنساني يشمل على اتجاه داخلي أو خارجي و الذي يعبر عنه بواسطة الفعل أو الإحجام على الفعل و الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر :

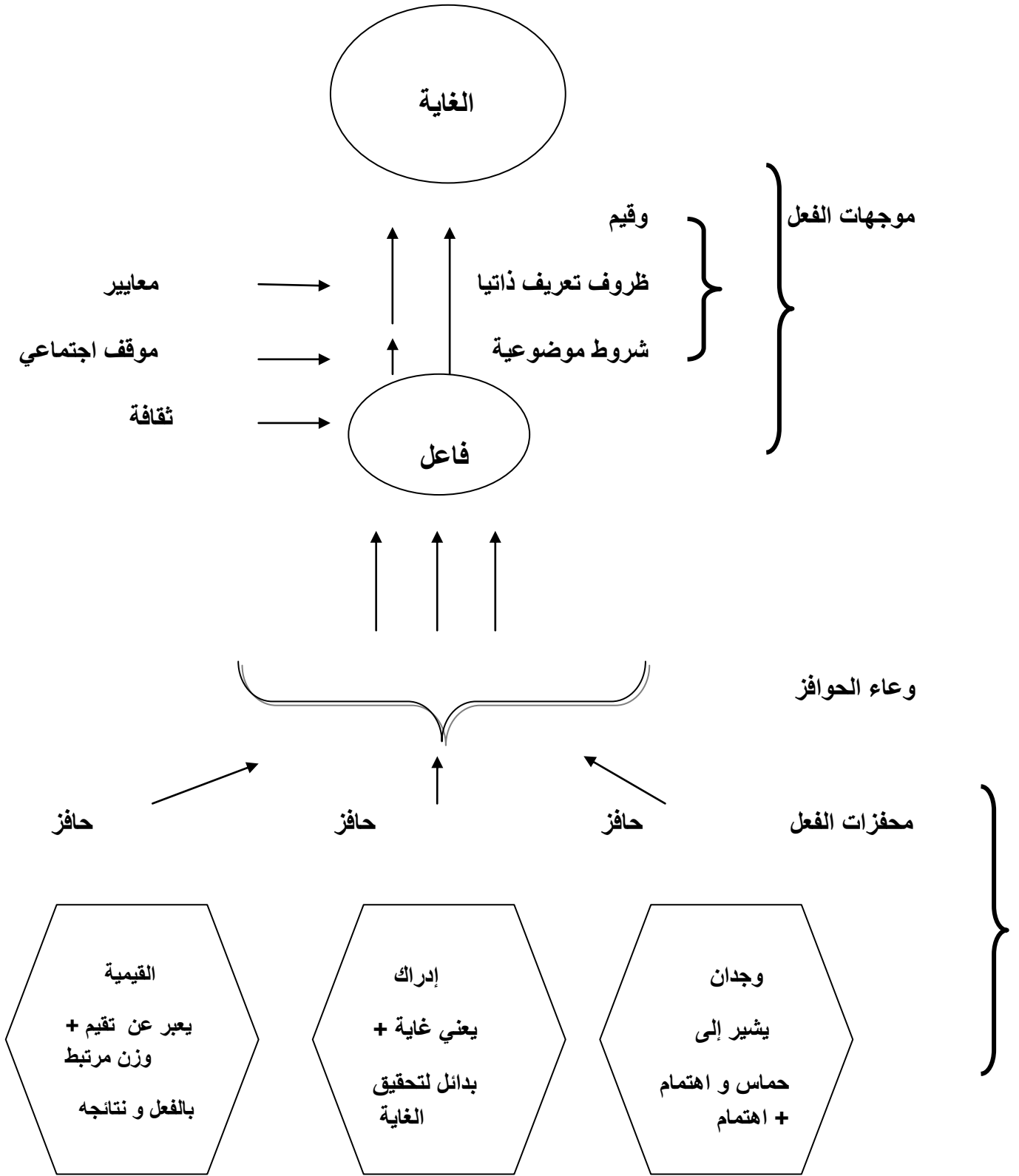
- الفعل الاجتماعي العقلاني مرتبط بغاية : أي يقع لقصدا ما و قد أعطاه تسميات أخرى كالفعل الغائي أو الذرائعي أو الواسيلي .
- الفعل الاجتماعي مرتبط بقيمة : أي إن الفاعل يحتكم عند اختياره لمسار الفعل إلى قيمة اجتماعية موجهة.
- الفعل الاجتماعي التقليدي : وهو الذي توجه اختبارات الفاعل فيه تقاليد و أعراف و قيم الجماعة التي ينتمي إليها.
- الفعل الاجتماعي الوجداني : وهو الفعل الذي توجهه المشاعر و العواطف.

يفترض تناول الفعل الاجتماعي وجود فاعل و من تحليل الفعل تجد أنه يشمل أولا الحوافز و تتضمن المستوى الإدراكي و يعني معرفة الفاعل بغايته و البدائل الممكنة تحقيقها ، و المستوى الوجداني وهو مؤشر حماسته و اهتمامه ، أما الجانب القيمي فيعبر عن قيمة الوزن المرتبط بالفعل و نتائجه هذه الحوافز الثلاثة تحرك ذهن الفاعل فيقدم على فعل فتؤثر عليه موجبات مقيدة وهي الجزء الثاني من تحليل الفعل إضافة إلى الحوافز التي ذكرناها في أولا أعلاه ، فالفاعل ليس مطلقا بل عليه قيود الأول هو الموقف الاجتماعي و هذا الموقف يأتي من مكونين أحدهما هو الظروف الموضوعية ( ما يحيط بالفاعل من مؤثرات بيئية اجتماعية ) و المكون الثاني هو ظرف الجانب الذاتي للفاعل هذين المكونين يتحدان و يكونان الموقف الاجتماعي ، و عندما يتفاعل الموقف الاجتماعي مع المعايير و القيم الثقافية يتوجه الفعل بشكل صحيح و يحقق الغاية<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> طلعت إبراهيم لطفي ، كمال عبد الحميد الزيات ، النظرية المعاصرة في علم اجتماع ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، ص : 13 .

<sup>1</sup> شاكر الخشالي ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك ، 2010 ، ص 18.

الشكل رقم (1) آلية وقوع الفعل التطوعي الاجتماعي



المصدر : شاكر الخشالي ، نفس المرجع ، ص : 19

وعليه يمكن القول أن نظرية الفعل الاجتماعي ، و الدافع الثقافي يظهر من خلال ما تحدده مجموعة العادات و التقاليد و القيم و الأخلاق ، و هذه الضوابط الاجتماعية تحدد سلوك الفاعل و تنظم علاقاته بالآخرين ، و ترسم أهدافه و طموحاته و مصالحه التي غالبا ما تنطبق مع تلك التي يعتمد عليه المجتمع و يؤمن بها ، و الشباب البطال تحكم سلوكه و أفعاله و دوافع اجتماعية و ثقافية قد تكون أفعال عقلانية تتماشى مع ثقافة المجتمع أو مخالفة لها أي يختارون ما في صالحهم حتى و إن كان يبدو غير ذلك بالنسبة للملاحظ الخارجي .

ومن التركيز على الفاعل و الفعل في نظرية الفعل الاجتماعية إلى التركيز على الدور و المكانة في تحليل النسق الاجتماعي لتالكوت بارسونز وهي رؤية سوسولوجية تعتمد عليها الدراسة .

يقول بارسونز " إذا اعتبرنا المجتمع هو الشكل الأكثر شمولية للنسق الاجتماعي فإننا نستطيع استخدام نموذج الوظائف الأربع لتوضيح التباين في هذا النسق التفاعلي الشمولي عن طريق تقسيمه إلى أنساق اجتماعية فرعية" ومن هذا أعطى بارسونز أسماء محددة للوظائف الأربعة في مستوى المجتمع<sup>1</sup> .

**النسق الاقتصادي :** يشمل مجموعة الأنشطة الخاصة بالإنتاج و التوزيع، يحقق وظيفة التكيف أي يمكن للمجتمع من خلال عملية تنظيم الإنتاج من إن يتكيف مع البيئة و يسيطر عليها.

**النسق السياسي :** و هي الأنشطة التي تتصل باتخاذ القرارات و تعبئة الموارد و يحقق وظيفة تحقيق الهدف.

**نسق الروابط الاجتماعية :** وهي مجموعة النظم التي تعمل على إقامة العلاقات متبادلة بين الأفراد و الجماعات و تجعلهم يحققون درجة عالية من التضامن مثل القانون والدين و النظم القضائية وكل المؤسسات التي تجمع الناس على أهداف معينة، تحقق الوظيفة التكامل أي أنها تفرض التنسيق اللازم لاستمرار المجتمع بدون الكثير من الفوضى .

**نسق التنشئة الاجتماعية :** يقوم بوظيفة بالمحافظة على النمط حيث يتم نقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد الذين يستدمجونها و تصبح عاملا هاما في خلق الدافعية للسلوك اللازم .

وترتبط هذه الأنساق بعلاقات اعتماد المتبادل فكل نسق فرعي من أنساق المجتمع يهدف إلى تحقيق وظيفة تعد مستلزما أساسيا للنسق ككل إذا غابت ينهار النسق ، و افترض أن لكل نسق له مدخلات و مخرجات<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ( التوازن التفاضلي صيغة بين الوظيفة و الصراع ) ، دار مجدلاوي، الأردن، 2008، ص :222.

و إذا اعتبرنا إن المجتمع هو الشكل الأكثر شمولية للنسق الاجتماعي على حد تعبير بارسونز فإنه يضم مجموعة من الأنساق الفرعية و المتمثلة في النسق السياسي الذي يشير إلى المؤسسات التي لها أهداف سياسية كالأحزاب و الهيئات و الأجهزة الحكومية و بالإضافة إلى النسق الاقتصادي وهي المؤسسات التي لها أهداف اقتصادية كالمصانع و المؤسسات الاقتصادية و نسق الروابط الاجتماعية و هي المؤسسات التي تعمل على الحفاظ على العلاقات المتبادلة بين الأفراد و الجماعات المؤسسات الدينية و النظم القانونية و نسق التنشئة الاجتماعية و يشمل وسائل الإعلام و المدارس و الجامعات و غيرها و إذا اعتبرنا الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب نسق سياسي فرعي من النسق الكلي المجتمع على اعتبار أن جهاز الوكالة من أهم الأجهزة التي خصصتها الدولة الجزائرية لمكافحة البطالة و الإقصاء الاجتماعي و وسيلة لدعم و تشجيع الاستثمار موجهة أساسا للشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسته المصغرة و لأن لكل نسق مدخلات و مخرجات فإن نسق الوكالة و الاستجابة إليها و يظهر ذلك من خلال إبداع الملفات الإدارية للحصول على دعم الذي تقدمه الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة مرحلة المعالجة و التي تتمثل دراسة المشاريع و هذه الإجراءات تسيير ضمن منظومة متواصلة من العلاقات أي تشخيص الدقيق و المضبوط إلى دراسة خطة الانجاز و تمكنه من بعث مؤسسته المصغرة مرافقة المشروع و تذليل الصعوبات التي تعترض الشباب في بداية انطلاق المشروع و تعمل وكالة أيضا على تمكين الشاب المستفيد من توسعة مشروعه .

قد تحدث بارسونز عن علاقات التبادل بين الأنساق وهذا ما يتجلى بين نسق السياسة و الاقتصاد بحيث أن النسق السياسي يرسم للمجتمع الأهداف و يقوم بتعبئة الموارد من أجل ذلك و النسق الاقتصادي يقوم بإنتاج تشكيلات جديدة ، فالسياسة تقدم الفاعلية للاقتصاد و هذا الأخير يحقق الربحية و الخدمات التي يستطيع من خلالها النسق السياسي من تحقيق أهداف المجتمع.

<sup>2</sup> أحمد زايد ، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية و النقدية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1984 ، ص 125-124.

يقول جي روشر Guy Rocher نظرية بارسونز "تشبه الصنادق الصينية ، حينما تفتح صندوقاً منها تجد أنه يحوي صندوقاً آخر بداخله و هذا الصندوق بداخله صندوق آخر وهكذا<sup>1</sup> .

ولأن اهتمامنا منصب على المؤسسة المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كآلية لخلق مناصب شغل فإن المؤسسة المصغرة هي في حد ذاتها نسق صغير داخل النسق الاجتماعي الأكبر و الشباب المستثمر أصحاب المؤسسات لهم وظائف في حدود متطلبات النسق وعليه .

- **الحاجة الوظيفية للتكيف :** وهي القدرة على بناء العلاقة مع البيئة و مواردها و ذلك من خلال عمليات الإنتاج لتلبية حاجات النسق وهنا تبرز أهمية العامل الاقتصادي في علاقة النسق بالبيئة الطبيعية و الاجتماعية الخارجية وفي أشكال التنظيمات الداخلية في تقسيم العمل وفي إعداد القوى البشرية .
- **الحاجة الوظيفية لتحقيق الأهداف :** وهذا يتطلب تحديد الأهداف بوضوح ثم برمجة الطرق و الوسائل الجماعية التي تمكن الجماعة من تحقيق تلك الأهداف و أن يمثل الأفراد لهذه الوسائل و أن يتحقق الإجماع على الأهداف<sup>2</sup> .
- **الحاجة الوظيفية للتكامل :** تحافظ على التنسيق بين الأجزاء المختلفة للنسق ، أي تهدف إلى تحقيق التماسك و التضامن الضروري لديمومة النسق .
- **المحافظة على النسق و إدارة التوترات :** وهي تتضمن الحفاظ على مستوى مناسب من الحافزية متفقة مع القيم الثقافية الامتثال و ضبط السلوك المنحرف و إدارة التوتر .

<sup>1</sup> إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من باسونو إلى هابرماس، (ت) محمد الحسين غلوم ،عالم المعرفة ، الكويت 1999، ص :67.

<sup>2</sup> شاكر حسين الخشالي ،مرجع سابق ، ص : 21 .

---

---

## ❖ خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الخطوات المنهجية المتبعة من أسباب و مبررات اختيار الموضوع إلى بيان أهميته و الأهداف المرجوة من الدراسة و تحديد و الإشكالية المراد دراستها و الفرضيات المراد اختبارها و تحديد مفاهيم البارزة و المرتبطة بالظاهرة و استعانة ببعض الدراسات السابقة و مشابهة لدارستنا و من ثم عرض المقاربة السوسيولوجية التي نراها الأقرب لدارستنا .

---

## الفصل الثاني : ماهية

### المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## الفصل الثاني : ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الأول : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الرابع : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية إقتصادية و

إجتماعية

المطلب الثاني : تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تأهيلها.

المطلب الأول : ترقية المحيط المالي والإداري

المطلب الثاني : الترقية على مستوى نظام المعلومات والتطاور

المطلب الثالث : الترقية على مستوى التكوين و الترقية على مستويات أخرى

المبحث الرابع : التأهيل وسياسات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل

المطلب الثاني : أهداف عملية التأهيل

المطلب الثالث : إجراءات برنامج التأهيل ووسائل تنفيذ برامج التأهيل

خاتمة الفصل

## ❖ تمهيد:

يرتكز الاقتصاد العالمي على مدى قوّة وتطور مؤسسات الدول ، ومدى مساهمة هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني لكل دولة، ممّا يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، والملاحظ أنّ الدول المتقدّمة تعطي أهمية بالغة لمؤسساتها، خاصة المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم، وهذا ما يطرح عدّة تساؤلات حول إطارها القانوني، طبيعة نشاطها وتسييرها، كيفية إنشائها ومدى أهميتها لهذا سنحاول أن نتطرق في بداية هذا الفصل إلى إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع محاولة تحديد المعايير التي تضبط التعاريف المختلفة لها، ثمّ نتطرق إلى أهميتها ومختلف الخصائص التي تميّزها عن باقي المؤسسات الأخرى ، ثم بعد ذلك نقوم بتحديد استراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمراحل المتّبعة في إنشائها، متطرقين بعد ذلك إلى مصادر تمويلها.

## ❖ المبحث الأول : مدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مضمونها مفهوم الحجم، لذلك يمكن التفرقة بين مؤسسة صغيرة تحمل عبارة المؤسسات ص و م ومتوسطة وأخرى كبيرة، من خلال معايير كمية (متعلقة بالحجم) ، تمكّن من الحصول على نتائج محدّدة بسهولة، وكذا معايير نوعية تسمح إبراز خصائص كل نوع من المؤسسات.

و يعكس هذا التنوّع في المعايير، تعدّد الخصائص التي تميّز بها المؤسسات ص و م، الأمر الذي أدّى إلى اختلاف التعاريف بين الدول، لهذا سنحاول في هذا المبحث تحديد مختلف المعايير الكمية والنوعية التي يعتمد عليها في وضع تعريف للمؤسسات ص و م، وكذا الخصائص التي تميز بها، مع إبراز أنواعها ومختلف المشاكل التي تعاني منها.

### **المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

قبل الخوض في تحديد تعريف المؤسسات ص و م لابد من توضيح أهم المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المؤسسات.

#### **أ-معايير تحديد التعريف**

أدّت محاولة وضع تعريف دقيق وشامل للمؤسسات ص و م في جميع الدول - على اختلاف درجة نموّها - إلى اصطدام الباحثين والمهتمين بالقطاع ، بصعوبات تكمن أساسا في اختلاف النشاط الاقتصادي، ودرجة نموّه داخل الدولة الواحدة أو حتّى بين الدول ، وهذا ما لم يمكّنهم من تحديد الفروقات الجوهرية بين المؤسسات ص و م من جهة ، والمؤسسات الكبرى من جهة أخرى ، ومع هذا فقد كانت للباحثين عدّة محاولات لإعطاء تعريف للمؤسسات ص و م ، معتمدين في ذلك على معايير كمية وأخرى نوعية و التي تحدّد حجم المؤسسة والخصائص التي تميّز بها.

**1-المعايير الكمية :** يتحدّد كبر أو صغر المؤسسة استنادا إلى جملة من المؤشرات الاقتصادية والتقنية، فالمؤشرات الاقتصادية تشمل<sup>1</sup> : عدد العمال، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الطاقة المستعملة ، أمّا المؤشرات التقنية تتمثل في رأس المال المستثمر ورقم الأعمال. لكن المعيار الأكثر استعمالا لدى الدول هو المعيار ثلاثي الأبعاد : عدد العمال، رقم الأعمال، القيمة المضافة .

<sup>1</sup> عمر تليلي ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص و م ودورها في التنمية، كلية علوم التسبير، جامعة الأغواط، 8-9 أفريل 2002 ، ص : 05 .

والملاحظ على هذا المعيار سهولة حصره من الناحية العددية، وكذا تحصيله فيما يخص نشاط المؤسسة، ونشير هنا إلى أنه يمكن استخدام معيار واحد للتصنيف، وقد يتطلب الأمر استخدام أكثر من معيار واحد في نفس الوقت.

وفي هذا الصدد ندرج الجدول رقم 01 الذي يعطي لنا الصورة التطبيقية لاستعمال هذه المعايير الكمية في عدة دول.

**جدول رقم : 01 المعايير الكمية المعتمدة في تحديد التعريف للمؤسسات ص و م**

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة		الدول
رأس المال	عدد العمال	
100 مليون ين	300	اليابان
----	300	الولايات المتحدة
05 مليون فرنك فرنسي	500	فرنسا
-----	300	بريطانيا
3.5 مليون دولار	300	الشيلي
3.6 مليون دولار	--	البرازيل
750 ألف روبية	---	الهند
15 مليون دينار	250	الجزائر

Source: Rapport sur l'état des lieux de secteur PME,

Ministère de PME, Juin 2000, p :05.

يختلف معيار العمالة مثلا من دولة لأخرى، ففي الجزائر أقل من 250 عامل، إلى أقل من 300 عامل في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وكذا معيار رقم الأعمال المستعمل في بعض الدول من 15 مليون دينار في الجزائر إلى 05 مليون فرنك فرنسي في فرنسا.

2- **المعايير النوعية**: لا يكشف الاعتماد على المعايير الكمية لوضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات ص و م والمؤسسات الأخرى عن طبيعة تنظيم العمل أو علاقة المؤسسة بالمحيط أو درجة التخصص وعمق تقسيم العمل....، لذا فإن تعريف المؤسسات ص و م لا يعتمد على المعايير الكمية فحسب، بل يتعين إضافة معايير نوعية أخرى تسمح إبراز خصائص هذا النوع من المؤسسات، وكذا شرح طبيعتها و اختلافها مع باقي التنظيمات الأخرى.

وقد ورد في كتاب ألفه ( Small Industry Development ) تحت عنوان (E-Staley) أنه يمكن اعتبار مؤسسة أنها صغيرة أو متوسطة إذا وجدت فيها خاصيتان من الخصائص الأربعة التالية:

- استقلالية الإدارة، فعادة ما يكون المسировون هم أصحاب المؤسسة .
- تعود ملكية المؤسسة و رأس مالها لفرد أو مجموعة من الأفراد .
- تمارس المؤسسة نشاطها محليا، إذ أنّ احتياجاتها إلى السوق يمكن أن تمتدّ خارجيا، كما أنّ أصحاب المؤسسة و العاملون فيها يقطنون منطقة واحدة.

● تعتبر هذه المؤسسة صغيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمؤسسة كبيرة الحجم تمارس نفس النشاط . ويعكس هذا التنوع في المعايير تعدّد الخصائص التي يميّز بها القطاع المعني، الأمر الذي أدى إلى تعدّد التعاريف من بلد إلى آخر ومن منظّمة إلى أخرى، حتى و إن اتّفق بعضها في نوعية المعايير المعتمدة، إلّا أنّها لا تعطيها نفس الأهمية بسبب عدّة عوامل اقتصادية، تقنية وسياسية من بينها:

- **العوامل الاقتصادية**: تتمثّل في التطور اللامتكافئ لقوى الإنتاج في مختلف الدول، فالمؤسسة التي تعتبر كبيرة في إفريقيا الغربية يمكن أن تكون صغيرة في اليابان مثلا، كما أنّ شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي قد تتغيّر من مرحلة لأخرى، ممّا يؤدي إلى تغيير في حجم المؤسسات، فإذا كانت المؤسسات التي توظّف 200 عامل تعتبر كبيرة في فترة معينة قد تصير صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، إضافة إلى ذلك يؤدي تنوع الأنشطة الصناعية إلى تغيير في متوسط أحجام المؤسسات في مختلف الفروع.

- **العوامل التقنية**: تتمثّل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فإذا كانت المؤسسات في بلد ما أكثر اندماجا، فإنّ عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد ، وبالتالي يتجه حجم هذه المؤسسات نحو الكبير، وعلى العكس من ذلك فإذا كانت عملية الصنع مجزئة وموزعة على عدد من المؤسسات المستقلة عن بعضها و المتكاملة، سيؤدي إلى ظهور وحدات إنتاج صغيرة أو متوسطة.
- **العوامل السياسية**: تتمثّل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع، ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه ومساعدة القطاع.

## ب - التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تسمح عملية تحديد التعريف للمؤسسات ص و م من إرساء إحدى قواعد التنمية الاقتصادية في البلاد، وهذا ما يساعد الدولة على إعداد السياسات وبرامج الدعم للمستفيدين من القطاع.

ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متفق عليه للمؤسسات ص و م، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ودول و منظمات يكون تعريفها إداريا، مثل ما هو عليه الحال بالنسبة ل ألمانيا وهولندا، بالإضافة إلى بعض التعاريف الأخرى المتفق عليها من قبل المجموعات الدولية، مثل التعريف المقدم من طرف البنك الأوربي للاستثمار. لهذا سنحاول تقديم تعاريف لبعض الدول، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

### ➤ تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات ص و م:

لقد تمّ تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كمايلي<sup>1</sup>:

-المؤسسات الخدمائية والتجارة بالتجزئة.....من 01 إلى 05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة.....من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.

-المؤسسات الصناعية.....عدد العمال 250 عامل أو أقل.

### ➤ تعريف اليابان للمؤسسات ص و م:

ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات ص و م بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك ما هو مبين في الجدول رقم 02

<sup>1</sup> لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 1994، ص: 11.

جدول رقم : 02 تعريف اليابان للمؤسسات ص وم

عدد العمال	رأس المال المستثمر	القطاعات
300 . عامل أو أقل.	أقل من 100 مليون ين	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وبقاى فروع النشاط الصناعي.
100 . عامل أو أقل.	أقل من 30 مليون ين	مؤسسة التجارة بالجملة
50 . عامل أو أقل.	أقل من 10 مليون ين	مؤسسة التجارة بالتجزئة والخدمات

Source: BRAIN.D, Les PME en Europe et leur contribution à l'emploi, études documentaire n :4715 .1983 , p :5

**3 - تعريف السوق الأوروبية المشتركة للمؤسسات ص و م:**

أمام هذا الاختلاف الذي يتعلّق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوروبية، ارتأينا إلى إدراج التعريف المقدم في إطار السوق الأوروبية المشتركة، والذي يقترحه البنك الأوروبي للاستثمار إذ يعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة تلك المؤسسة التي تحقّق المعايير التالية:  
- عدد العمال المشغولين يصل إلى 500 عاملا أو أقل.

- يصل حجم الاستثمارات الثابتة فيها 79 مليون وحدة نقدية أوروبية أو أقل.

**4 - تعريف إتحاد بلدان جنوب آسيا للمؤسسات ص و م:**

لقد أعطى هذا الإتحاد تعريفا حديثا للمؤسسات ص و م، الذي يعتمد على مؤشر العمالة كمعيار أساسي والملخص في الجدول التالي:

جدول رقم 03: تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات ص و م

نوع المؤسسات	عدد العمال
مؤسسات عائلية و حرفية	من 1 إلى 10 عمال
مؤسسات صغيرة	من 11 إلى 49 عامل
مؤسسات متوسطة	من 50 إلى 100 عامل
مؤسسات كبيرة	أكثر من 100 عامل

Source: LEFEBURE BLED.F.financement des entreprises

édition PARIS ,1992.p 793

كما اعتمد الإتحاد على بعض المعايير النوعية في التمييز بين كل من الأشكال السابقة، ففي المؤسسات الحرفية يكون المالك هو المنتج مباشرة، والمستخدمين أغلبهم من أفراد العائلة، عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعرف نوعا من تقسيم العمل، يبتعد المالك عن وظيفة الإنتاج، ليهتم أكثر بالإدارة والتسيير.

#### 5 ) تعريف الإتحاد الأوربي:

حدّد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الإتحاد، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس : المستخدمون ورقم الأعمال، الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة.

\* المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.

\* المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجير، وتنجز رقم أعمال

سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أو لا يتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.

\* المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم

أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

## 6-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات ص و م، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات ص و م ( 1974-1977 ) ، الذي وضعت وزارة الصناعة والطاقة معطيا التعريف الآتي: نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

\* مستقلة قانونا.

\* تشغل أقل من 500 شخص.

\* تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، قامت بها المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983 ، حيث ركز الملتقى في تعريفه على معياري اليد العاملة ورقم الأعمال، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المنشأة التي:

\* تشغل أقل من 200 عامل.

\* تحقق رقم أعمال يقل عن 10 ملايين دينار جزائري.

ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988 ، حيث ارتكز هذا التعريف على المعايير النوعية، والذي يعرف المؤسسات ص و م بأنها:

"كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات أو الاثنين معا، ذات حجم صغير أو متوسط، تتمتع بالتسيير المستقل، والتي تأخذ إما شكل مؤسسة خاصة أو مؤسسة عمومية."

إلا أنّ هذه التعريفات تبقى ناقصة، لكونها لم تعرف بوضوح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأخرى، ولإدراكها لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا مفصّلا رسميًا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، الصادر في 12 ديسمبر 2001 ، حيث أعطى المشرع تعريفا يضع حدًا للفراغ القانوني الحاصل والجدل القائم حول هذا الموضوع، وهنا ينبغي التذكير بأنّ الجزائر قد تبنت ميثاق بولوني "La charte de Bologne" في تعريفها للمؤسسات ص و م، في جوان<sup>1</sup> 2000، وهو ميثاق يكرّس التعريف الذي حدّده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ، والذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء.

<sup>1</sup> بوهزة محمد وآخرون، الدورة التدريبية الدولية حول «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -حالة المشروعات المحلية» ، سطيف، 25-28 ماي 2003 ، ص8

ومن بين التعاريف التي تضمّنها القانون التوجيهي نذكر ما يلي<sup>1</sup> :

"تعرف المؤسسات ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:  
-تشغل من 1 إلى 250 شخص.

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ( 02 ) ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار (500) ،كما تستوفي معيار الاستقلالية .  
وهناك بعض التعاريف المفصلة التالية:

-المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة ( 100 ) وخمسمائة ( 500 ) مليون دينار.

-المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي (200) مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار .

-المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال، وتحقق رقم أعمال أقل من (20) مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ( 10 ) ملايين دينار " .

ويمكن تلخيص هذه التعاريف في الجدول التالي:

#### جدول رقم : 04 توزيع المؤسسات ص و م حسب التعريف القانوني

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ص: 26.

من خلال الجدول نستخلص أنّ تعريف المؤسسات ص و م، يرتكز على ثلاثة مقاييس:  
المستخدمون ، رقم أعمال الحصيلة السنوية ، استقلالية المؤسسة .

حيث جاء في القانون التوجيهي السابق تعريف هذه المصطلحات كما يلي:

**1-الأشخاص المستخدمون :** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أمّا العمل المؤقت أو العمل الموسمي، يعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.

**2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة :** هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل

مدّته اثني

عشر ( 12 ) شهر.

**3-المؤسسة المستقلة :** كل مؤسسة لا تملك رأسمال بمقدار % 25 فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

#### ❖ **المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**

تتميّز المؤسسات ص و م، بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبرى، كما تجعلها خيارا سياسيا جذابا و سنتعرض في هذا المطلب لأهم هذه الخصائص:

#### **أ-الملكية المحليّة:**

في كثير من الأحيان يكون ملاك المؤسسات ص و م، أشخاصا يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، ممّا يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة، أي استثمار جزء كبير من الأرباح داخل المجتمع المحلي.

#### **ب - الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:**

نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر، نجد أنّ صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي، وهذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أعماله، كما أنّ المستثمرين الخارجيين لن يخاطروا بأموالهم إذا لم تتوفر لهم الضمانات الكافية في ذلك، وإذا لجأ إلى التمويل الخارجي فإنّه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أنّ الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب:

\* عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة.

\* عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض.

### ت - تلبية طلبات المستهلكين:

تقوم المؤسسات ص و م، بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض وذلك بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبياً، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف، لهذا فإنّ المؤسسات ص و م تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات.

### ث - التدقيق في الإبداع والاختراع:

تعتمد المؤسسات ص و م، في الكثير من الأحيان على الابتكار والإبداع في منتجاتها، وهذا راجع إلى أنّ هذه المؤسسات لا يمكنها أن تنتج بأحجام كبيرة، لهذا فهي تلجأ إلى تعويض هذا النقص بأجراء تعديلات عن طريق الاختراعات والابتكارات الجديدة حتى تستطيع أن تنافس المؤسسات الكبرى ذات الوفرة في الإنتاج.

### ج - المقابلة من الباطن:

وهي تمثل وسيلة دعم المؤسسات الكبرى، وتمثل نوعاً من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى، ومؤسسات مقابلة **Sous Traitantes** تتميز بحجمها الصغير الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون، حيث أنّ هناك شكلين من التعاون هما:

#### 1-التعاون المباشر:

ويتمّ عن طريقة العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطاً لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل كما ينمي الصناعة.

#### 2-التعاون غير المباشر:

يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصّص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة ص و م، لتتخصّص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وهذه النشاطات، لا تتدخل فيها المؤسسات الكبرى.

## ح - فعالية الموارد البشرية والمادية:

تشكل المؤسسات ص و م ، معبئًا فعّالًا للموارد البشرية والمادية، فهي تستطيع أن تكون بمثابة ادخار للملاك الصغار، الذين يبحثون عن استثمار أموالهم، عوض اللجوء إلى وضعها في المصارف، بحيث يقومون بإنشاء مؤسسات خاصة بهم، وكذا الخطة العامة للمؤسسة تبيّن الخطوط العريضة والاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي للبلد في القطاعات المختلفة كالتكنولوجيا وغيرها، ومن الدوافع الأساسية للتطور التكنولوجي نجد المنافسة الشديدة، التي تمرّ بها سوق المنتجات، وكذا سوق التكنولوجيا وغيرها.

## خ - إقامة تكامل أنسب للإنتاج:

يوجد العديد من المناطق في العالم تكون على شكل مدن صغيرة ومناطق ريفية، حيث أنّ المنتجات تصل أسواقها بصفة محدودة وغير كافية لتغطية طلبات المستهلكين في تلك المناطق، ولكي يتمّ تغطية هذا النقص هناك مستثمرون يقطنون في تلك المناطق، يقومون بإنشاء مؤسسات ص و م، متخصصة في إنتاج وتصنيع المنتجات كثيرة الطلب وبكمية محدّدة حسب الطلب، وهكذا تقوم بتغطية الطلب الناقص.

## د - الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي:

يقصد بهذه الخاصية غياب نظرة إستراتيجية بعيدة، تمكّن المؤسسة من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها، كما تمكّن صاحب المؤسسة من تقدير إمكانيات عمله ودراسة سلوك المستهلك (ما الذي يمكنه شراءه؟، من هو المستهلك المستهدف؟، كيف يمكن المحافظة عليه) ؟ .

## ذ - مستوى تدني التكنولوجيا : لا تستعمل المؤسسات ص و م، مستوى عال من التكنولوجيا ومن

الموارد البشرية المطلوبة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لقطاع المؤسسات ص و م، لا تستوجب استثمارا ذو قيمة مرتفعة، ولا يدا عاملة ذات اختصاص عال، مثل قطاع النسيج وتفصيل الملابس، وبالتالي فإنّ هذه المؤسسات تعطي فرصا أكبر لتشغيل اليد العاملة، كما أنّ النظام المعلوماتي يتميّز بقلة التعقيد ممّا يسهل الاتصال بين الإدارة والعمال.

## ❖ المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات ص و م هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد:

## أ- تصنيف المؤسسات ص و م على أساس طبيعتها<sup>1</sup>

يمكن تقسيم قطاع م ص و م على أساس طبيعتها إلى ثلاث مستويات :

• المشروعات الموجهة للمعيشة

• المشروعات المصغرة

• المشروعات الصغيرة

### ففي المستوى الأول:

عادة ما يعمل صاحب النشاط دون أن يعتبر نفسه مستثمرا ودون أن يعتبر نشاطه نشاطا استثماريا ولكن كل الجهود تكون موجهة لمجرد البقاء والمعيشة كـ بعض الصناعات المنزلية والحرفية ، وهؤلاء يتم مساعدتهم عادة عن طريق برامج تنمية محلية ذات طبيعة شاملة ، وتهدف المشاريع التي تدخل في هذا المستوى إلى تلبية الحاجات الأساسية.

### أما المستوى الثاني:

فهو يقترب من المستوى الأول في كونه يستخدم العمل العائلي وينتج منتجات تقليدية وقد يستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة وتعتبر هذه الصفة صفة تميزه بشكل واضح عن المستوى الأول كما أنه يتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالإعمال الخاصة به.

### أما المستوى الثالث:

فان أصحابه عادة ما يفهمون معنى الاستثمار وهم مستعدون لاستثمار أموال أو مواد أولية أو مهارات ، كما أن لديهم الإمكانيات الأساسية التي تمكنهم من القيام بعملية الاستثمار وهؤلاء يمكن مساعدتهم عن طريق العمل على تحديد قطاع وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة من المؤسسات التي تستعمل تكنولوجيا متقدمة وتعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

## ب - تصنيف م ص و م على أساس طبيعة منتجاتها

يمكن تقسيم المؤسسات ص و م على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

• مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

• مؤسسات إنتاج السلع الوسطية

• مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

<sup>1</sup> قويق نادبة ، مرجع سابق ، ص: 12.

**1** مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: حيث يركز نشاط المؤسسات ص و م المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:

المنتجات الغذائية.

تحويل المنتجات الفلاحة.

منتجات الجلود والأغذية والنسيج.

الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

**2** مؤسسات إنتاج السلع الوسطية: يحتوي هذا النوع على كل من المؤسسات ص و م المختصة في:

- تحويل المعادن.
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- الصناعة الكيماوية والبلاستيك.
- صناعة مواد البناء .
- المحاجر والمناجم.

**3** مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات ص و م لذلك فإن مجال عمل هذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا حيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

**ت - تصنيف المؤسسات على أساس أسلوب تنظيم العمل بها:**

ترتب المؤسسات ص و م على أساس أسلوب تنظيم العمل بحيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:

- المؤسسات المصنعة .
- المؤسسات غير مصنعة .

**المؤسسات المصنعة:** حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية و استخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و من حيث درجة إشباع أسواقها.

**المؤسسات غير مصنعة:** وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي.

**1-4 المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

نظرا لحدثة قطاع المؤسسات ص و م بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار من

طرف متخذي القرار في الميدان الاقتصادي، وهذا قصد تنميتها و توجيهها إلى خدمة الاقتصاد الوطني، ولهذا سنحاول أن نبرز من خلال هذا المطلب أهم المشاكل التي تواجه هذا القطاع.

## أ- مشكل التمويل

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات ص و م ، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي "l'auto financement" عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الإقراض من عند الأصدقاء بناء على علاقات خاصة تجمع بينهم<sup>1</sup> نلاحظ هنا أنّ المؤسسات ص و م لها طريقة خاصة في التمويل، ذلك أنّ الحصول على القروض المصرفية يستوجب - فضلا عن دراسة جدوى هذا الاستثمار أو المشروع - توفر الضمانات اللازمة، والتي غالبا ما تكون متاحة، لكن معظم الدراسات المهمة بالمؤسسات ص و م، ترى أنّ مشكل التمويل لا يعود إلى عجز البنوك التجارية والمؤسسات المالية على تمويل هذه المؤسسات، بل في الحقيقة هي عدم الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو عند توسّعها أو من خلال نشاطها الإنتاجي، فهذا الأمر شائع خاصة في البلدان النامية، فهي ظاهرة عادية لا تحتاج إلى شواهد، فالدراسات التي أعدّها البنك العالمي تثبت بأنّ المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها، والبنوك التجارية تفضّل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الإقراض وتقديم الضمانات.

أمّا فيما يخص قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد، فجل المؤسسات ص و م تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أنّ هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار، سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج. وعموما يمكن أن نحصل المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات ص و م في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي :

- شروط الحصول على القرض لدى المؤسسات البنكية لتغطية حاجات تسيير الاستثمار .
- طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية قرار منح القرض على مستوى العاصمة، هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين المتواجدين داخل البلاد، لأنّ ذلك يؤدي إلى تأخيرات مرتبطة ببطء التنفيذ، وإرسال الملفات نحو العاصمة.
- غياب بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار.
- تكليف النظام المالي مع الاحتياجات، بواسطة سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات ص و م .

<sup>1</sup> بوهزة محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 10 .

- الاختلال الهيكلي لتسيير الديون الضخمة للقطاع الاقتصادي .
- الاعتدالات الدائمة بالمشاكل والصعوبات التي تعرفها البنوك العمومية عند إعادة تمويل خزينتها لدى البنك المركزي.
- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومركز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض، كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ومن أهم المبررات التي تركز عليها البنوك للامتناع عن الإقراض للمشاريع الصغيرة ما يلي:
- افتقاد أصحاب المنشآت الصغيرة إلى الكثير من الخبرة التنظيمية والإدارية، ومن ثم زيادة احتمالات الوقوع في مشاكل وربما الفشل الكامل.
- الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات المصرفية المطلوبة.
- اعتماد نسبة عالية من المنشآت الصغيرة في تعاملها على القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات رسمية، وهذا مما يزيد خطورة التعاملات معها.
- ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية في تمويل المشروع الصغير بسبب المبلغ الصغير للقرض.

وعليه تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في مرحلة الإنشاء، لذلك فإنّ الرفع من الكفاءات والسياسات البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن تكون متطورة من أجل التكيف مع المشاكل الخاصة بها.

### ب - مشكل العقار الصناعي:

بعد تعرّضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات ص و م، نأتي لنطرح مشكلا آخر و الذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرّقه من بينها:

#### 1- الأراضي: يتعلّق مشكل الأراضي أساسا بـ:

- القيود البيروقراطية التي لازلت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية، والهيئات المشرفة على التسيير العقاري.
- طول مدة منح الأراضي، فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يتحصّلون على أراض لإقامة مشاريعهم.
- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.

- كثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب شاغليها لا يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها.

## 2-المنافع :

تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها، إذ دخلت في حالة تدهور في الهيئة التسييرية وتحولت بعض المناطق إلى تجمّعات عمالية، فأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكّل خطراً بيئياً يندرج بعواقب وخيمة، إضافة إلى هذا فإنّ بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كافتقارها إلى المياه الصالحة والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، مما يضطر أصحاب المنشآت إلى حلّ الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم، وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء.

رغم أنّ المنشور رقم 104 المؤرخ في 22/04/1994 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية<sup>1</sup>، الذي ينصّ على تكوين لجنة تضم ممثلي مسؤولي مؤسسات صناعية على مستوى القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى مسؤولي مختلف الهيئات العمومية التالية:

- الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز Sonal gaz .

\* الماء الصالح للشرب/ الماء الصناعي Epeal .

\* البريد والمواصلات Ptt.

إلا أنّ الواقع يبيّن أنّ التنسيق بين مختلف المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما، الشيء الذي يؤدي إلى التّأخر في إتمام المشاريع.

## 3-الهندسية المدنية و العمران:

أمّا فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصار أنّ الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا، نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة إجراءات معقّدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق، ممّا يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجمالي نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد.

فالدولة باعتبارها الممّون الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين أساسيتين هما :

- ضرورة الحصول على مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال التسيير والتنظيم (البيع، التنازل، التخصيص والكراء) .

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، المنشور رقم المؤرخ في 22/04/1994 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، العدد 62، ص: 21 .

- تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن طريق وضع الأراضي الصناعية بأسعار مغرية، علماً أنّ الأسعار تجلب عدداً كبيراً من المضاربين.

ومن العراقيل التي تواجه المستثمرين أيضاً عدم الاستقرار، وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، حيث عرف العقار توزيعاً غير مدروس، إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بوراً أو استغلّت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل<sup>1</sup>، وعليه فإنّ مشكل العقار الصناعي، مشكل عويص يجب النظر فيه، لتحسين استغلاله.

### ت - مشكل الإجراءات الإدارية :

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات ص و م أساساً على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيّرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومروسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص، لأنّ الإدارة الجزائية لازالت تمثّل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي الممل<sup>2</sup>، فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون أنّ نشاط المؤسسة يتطلّب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيماً وتنفيذاً، ممّا ضيّع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصاً استثمارية لا تعوض، فعلى سبيل المثال؛ حتى يتحصل أحد المستثمرين على أرض للبناء، عليه المرور بعدة إجراءات إدارية شاقة وطويلة هي:

- يقوم هذا المستثمر بطلب قطعة أرض مفردة أو في منطقة صناعية لدى البلدية، بعد أن يكون قد شكّل ملفاً خاصاً.
- يتقدم إلى الولاية بطلب رخصة أو تصريح بالبناء.
- يتقدم بطلب التهيئة الملحقة للأرضية عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الوطنية - PTT

### .SONALGAZ

يتقدم - في الأخير - إلى الأطراف الأخرى بإنجاز المشروع. لهذا فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط، يستغرق زمناً طويلاً قد يمتد إلى سنوات وبتكاليف

<sup>1</sup> عبد الرحمن بن عنتر، " واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية "، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 29 - 30 أكتوبر 2001، ص: 02 .

<sup>2</sup> سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية، ( ط 4 ، الجزائر : دار الأمة ، 1997 ) ، ص 16

عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعبر هذه الأخيرة عن الرشاوي التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية، وفي حالة قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء انتظار التصريح، وما يصحبه من تكاليف خاصة، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط وربما تركه نهائياً.

كما تطرح شهادة إثبات قيام المحل التجاري كمشكل أمام المستثمرين الذين لا يتمتعون بالعقار الصناعي والذين لا يمكنهم القيد في السجل التجاري دون تقديم شهادة الوضعية الجبائية، ومنه لا يمكنهم القيام بمشاريعهم<sup>1</sup>.

أما المؤسسات التي تمارس نشاطها بصفة غير رسمية قد يكشف أمرها، فتعرض في هذه الحالة إلى إجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن أو الغرامات المالية، هذا التصرف كله له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، غير أنه يوجد هناك ما هو أخطر من ذلك منذ فرض قواعد وآليات الاقتصاد الحر، حيث تميز الاستيراد بالفوضى، مما خلق مناخاً أضرّ باقتصاد الدولة، لأنّ عدم حماية المنتج الوطني من التدفق العشوائي للسلع المستوردة سيؤدي حتماً إلى توقف مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، ويتجلى الاستيراد غير المنتظم من خلال<sup>2</sup>:

- عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة بسبب تدفق السلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.
  - الإغراق، المتمثل في استيراد السلع وبيعها محلياً بأسعار أقل من سعر مثيلاتها المحلية في السوق.
  - انعدام المعلومات أفرز ظهور أكثر من 6000 مؤسسة استيراد في السنوات الأخيرة تهدد كيان المؤسسات الإنتاجية الوطنية.
  - التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة الخارجية في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط المنظمة العالمية للتجارة، مع أنّ هذه الأخيرة تركز وتقبل حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها، تشجيعاً وتأصيلاً للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد.
- ومن هذا نرى أنّه من الضروري توفير بيئة تحوي كل الشروط التقنية التسييرية للأنشطة الإنتاجية، تواجه التحدّيات المفروضة بالتبادل الدولي ودعم المنتج الوطني.

<sup>1</sup> عابي غنيّة ، محددات استقطاب الاستثمار في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية ، ( رسالة ماجستير، غير منشورة) ، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2004 ، ص: 145 .  
<sup>2</sup> عمار تليجي ، مرجع سبق ذكره ، ص: 04 .

## ث - مشكل نقص الخبرة والمعلومات :

رغم أهمية قطاع المؤسسات ص و م واقتحامه ميادين متعددة (تجارة، صناعة، نقل، سياحة، فلاحية...) ، إلا أنّ نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية والتسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذي يعملون فيه، كما أنّ جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرّضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق.

### ● قلة المعلومات :

تتجلى المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات ص و م فيما يلي:

- اتخاذ القرار السياسي والإداري، ومعرفة القدرات.
- تحسين استعمال الطاقة الإنتاجية الموجودة في التوسع.
- ولكن في موضوع المعلومات الاقتصادية هناك أكثر من صعيد:
- غياب المتابعة عن طريق التحريات الميدانية المختلفة.
- غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات وخاصة المصغرة.
- عدم التنسيق بين المصالح الوزارية المختلفة.
- اختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات بين الهيئات التالية:
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(CNAS).
- غياب ثقافة المؤسسة، رغم أنّ المجتمعات المتطورة قد حققت إنجازات ونجاحات بفضل العلوم التي وصلت إليها، و القدرات التي حققت من ورائها.
- وما نلاحظه بالنسبة للنظام المعلوماتي الجزائري هو عدم توفر قاعدة بيانات متجدّدة وصحيحة لدعم عملية اتخاذ القرارات، وكذا التضارب الشديد الكائن بين المعلومات المصرّح بها من طرف جهات مختلفة يرجع ذلك إلى<sup>1</sup>:
- تجاهل أهمية استخدام المعلومات في حلّ المشاكل التي تعترض المستثمرين وعدم القدرة على تحديد مصادر توفير المعلومات اللازمة.

<sup>1</sup> عابي غنيّة ، مرجع سبق ذكره ، ص14

- غياب الخطط القائمة على دراسات واقعية متكاملة من خلال خبرات متخصصة لدراسة احتياجات الجهات المختلفة من المعلومات.

● **قلة الخبرة التنظيمية والتسييرية :**

حيث تعتبر قلة الخبرة التنظيمية و التسييرية من بين أهم المشاكل التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع للأسباب التالية:

- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد مسيرين أكفاء لتسيير إدارة على أعلى مستوى مطلوب وذلك بسبب قصور البرامج التعليمية في هذا المجال.

- نقص الخبراء المختصين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق فيما بينهم.

- خوف الكثير من المؤسسات المصغرة التعامل مع البنوك أو المؤسسات التمويلية الرسمية، لأنهم لا يستوعبون نظمها وطبيعتها، وليست لهم الخبرة في إجراء التعامل معها، ولا خلاف أنه في ظروف ومعطيات بهذا الشكل، لا يمكن التخطيط لإنشاء وتطوير المؤسسات وحتى الاقتصاد برمتها<sup>1</sup> تؤدي هذه الوضعية من نقص معلومات وخبرة تسييرية إلى توقف مسار الاستثمار في مجال المؤسسات ص و م، وهذا ما حدث فعلا في الجزائر إذ توقفت عدّة مؤسسات إنتاجية (1800 مؤسسة) ، بينما غيرت أخرى نشاطها إلى :استيراد، فندقه، تجارة ... لما تتميز به هذه الأنشطة من سرعة في الإنجاز، بالإضافة إلى الحصول على الربح السريع.

<sup>1</sup> مؤتمر العمل العربي، " الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي- أداة للتنمية " - ، الدورة الحادية والعشرون (القاهرة، 04-11 أبريل 1994 ص13)

## ❖ المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها

تبدأ معظم المؤسسات المنشأة بإدراك الحاجة إلى تسهيلات وإمعان الفكر الاستراتيجي قبل البدء في عملية الإنشاء، لذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى تحديد إستراتيجية المؤسسات ص و م، والمراحل المتبعة في إنشائها، ثم نبيّن مصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات.

### **المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية.**

مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات بدء الاهتمام بالمشاريع الصغيرة الحجم يتزايد شيئا فشيئا حيث ترجم ذلك في إعطاءها دورا أكبرا في السياسات الإقتصادية للبلدان ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة الحجم نذكر ما يلي:

- فشل الكثير من البرامج التنموية التي اعتمدت على إنشاء المؤسسات والصناعات العملاقة وعدم قدرة الدول النامية على الاحتفاظ بها نظرا لارتفاع تكاليف تسييرها مما أدى بهم إلى التفكير في تقسيمها إلى وحدات صغيرة.

- ازدياد الفقر والبطالة في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة مما أدى بالهيئات الدولية إلى المناداة بتطبيق سياسة داعمة ومحفزة لإنشاء مؤسسات ص و م للتقليل من إنتشار الظاهرتين.

ومع تزايد الإهتمام العالمي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ظهرت بشكل واضح أهميتها ودورها الفعال في تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية<sup>1</sup>:

- توفير مناصب الشغل.
- جذب وتعبئة المدخرات .
- تنمية الصادرات.
- تحقيق التكامل الصناعي □
- التنمية الإقليمية □

<sup>1</sup> لخلف عثمان ، واقع المؤسسات ص م و سبل دعمها وتنميتها ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص : 56 .

## أ- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة<sup>31</sup>.

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة.

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE<sup>2</sup>، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظيف 70 مليون شخص أي ما يمثل 3/2 من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة سنة 2002 إلى قرابة 81% من مجموع عدد العمال فيها. وأما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها:

- تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة .

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة - في المتوسط - لخلق فرص

<sup>1</sup> XAVIER. GREFFE : **Les PME CREENT-ELLE DES EMPLOS ECONOMICA**, PARIS 1984. P 9-10.

<sup>2</sup> Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS, 2000.

العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل 3 مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة.

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 100 عامل، من 805 ألف مؤسسة عام 1979 إلى 1638 ألف مؤسسة عام 1992 ، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من 6.7 مليون فرصة عمل في 1979/1980 إلى 12.83 مليون فرصة عمل في 1992/1993.

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من قراءتنا وتحليلنا لهذه الأرقام هو أنه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها استطاعت أن تمتص الجزء الأكبر من الطاقة العمالية العاطلة. ويخص مجال التوظيف قطاع الخدمات بالدرجة الأولى حيث يمتص هذا القطاع 95% من مناصب العمل تتوزع على قطاعات مختلفة كالبناء وتجارة الجملة والتجزئة، الفنادق، الاتصالات، المطاعم، النقل ... الخ.

### **ب - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جذب وتعبئة المدخرات.**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، تساهم في توفير مناصب عمل جديدة، حيث أنها تعتمد أساساً على محدودية رأس المال مما يجعلها عنصراً لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

### **ت - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات.**

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل تكسب السلع والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ميزة تصديرية وأهم هذه العوامل نجد:

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية.

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير.

- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبياً على المدى القصير.

وتسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في إيطاليا وبين 40 - 46% في الدانمرك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وهولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 وتصل إلى

40% في كوريا وبلدان شرق آسيا والى 50% في الصين وترتفع هذه الحصة إذا تضمنت الإحصاءات جزءا من صادرات المنشآت الكبيرة الذي تم التعاقد عليه من الباطن مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما في حالة الصادرات من السيارات.

### ث - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الصناعي.

من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية و فورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة، وعلى ذلك المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تتواجد جنبا إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- إما أن تكون مؤسسات نشاطها يفضل أن يتم على مستوى صغير.

- وإما مؤسسات صغيرة تتكامل مع المؤسسات الكبيرة خاصة في النشاط الصناعي.

وعلاقة التكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين : التكامل غير المباشر والتكامل المباشر.

إن المؤسسات الصناعية الكبيرة والمؤسسات ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معاملته وورشه بنسبة % 100 بل لا بد من أن يوجد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة فمثلا صناعة السيارات لا بد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة أخرى والقطع الصغيرة من جهة ثالثة وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسيطة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### ج - تحقيق التوازن الجهوي اللامركزية في التنمية.

تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية نذكر من بين أهمها:

- إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم، يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة، والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة. وهذه الظاهرة واضحة في أغلبية الدول النامية

كما هو الشأن في الجزائر، فحسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أنها تتركز في كبريات المدن خاصة الجزائر العاصمة، والبلدية في الوسط و وهران وتلمسان في الغرب وعنابة وقسنطينة في الشرق من مجموع 48 ولاية تشكل التقسيم الإداري، تشغل أكثر من نصف العدد الجمالي للعمال. ونتيجة لعدم وجود فرص عمل كافية في المدن الرئيسية، يتحول الأفراد للعمل في قطاع الخدمات الهامشية، وبصفة خاصة في الأعمال التجارية البسيطة، ونجد أن البطالة المقنعة الكامنة في الريف تتحول تدريجيا بفعل تيار الهجرة المستمر إلى المدن الكبيرة.

- إن إنعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر وعي النشاط الصناعي من خلال إعطائه فرصة كبيرة لقطاع عريض من أفراد المجتمع لتعليم الكثير في المجال الصناعي، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك.

- تحقيق التوزيع العادل للدخل، فباننتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الاقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل. إن الانتشار الجغرافي الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقدرتها على تحقيق عدالة التنمية الجهوية مرجعه أن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية، وقادرة على تصريف إنتاجها في الأسواق الصغيرة المجاورة، و متطلباتها تكون عادة محدودة، فضلا عن أنها قادرة على الإفادة من المناطق التي تتركز فيها كميات محدودة من المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية الأخرى.

#### ❖ **المطلب لثاني : تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

يعتبر إتباع إستراتيجية مثلى ومناسبة هي الوسيلة الأنجع لإنجاز مشروع ما، فيجب تحديد إستراتيجية المؤسسة قبل القيام بإنشائها، ونظر لأهمية الإستراتيجية في بلوغ الأهداف المرجوة، ركزنا في هذا المطلب على الغاية أو الأهداف التي عادة ما يعمل صاحب هذا النوع من المؤسسات على بلوغها .

يتبين لنا من خلال هذا الشكل أنّ القواعد الأساسية لإستراتيجية أي مؤسسة هي أربعة: (الأهداف، التنظيم، النشاط، المحيط)، وفي الحقيقة يوجد تضارب في الآراء حول مدى فائدة وضع إستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات، فمنهم من يرى المؤسسات ص و م، بحكم حجمها ومحدودية نشاطها، لا تحتاج إلى إستراتيجية، لأنّ حسب رأيهم هذا المجال يهتم أكثر المؤسسات الكبيرة، لكن أكثرهم يدعم فكرة ضرورة وضع إستراتيجية لهذا النوع من المؤسسات بمجرد النجاح في اجتياز مرحلة الانطلاق (الاستعداد للقيام بالمشروع<sup>1</sup>).

وحسب بعض الباحثين في ميدان المؤسسات ص و م فإن وضع الاستراتيجية يمر بالمراحل التالية<sup>2</sup>:

### المرحلة الأولى: وضع قائمة للأسئلة الهامة وهي:

- ما هو المقصود الأساسي من تكوين، تطوير أو إعادة إحياء هذا المشروع؟
  - ما هي الأهداف التي نطمح إلى تحقيقها؟
  - هل يعتبر المحيط بما فيه (المنافسون، الزبائن، الموردون.....) بمثابة عنصر قوة لنا أو ضعف؟
  - كيف يمكن حجز مكان لنا في هذه الحالة؟
  - ما هي إمكانياتنا؟ وهل هي كافية؟
  - هل إمكانياتنا تتماشى مع ما نريد القيام به؟
  - ما هي طبيعة نشاطنا؟
  - هل بعملنا هذا نقوم بتقديم خدمة للمواطن؟
  - ما هي قيمة هذا العمل وهل هو قابل للتقييم؟
  - هل نتحكم في كل العوامل التي تجعلنا قادرين على الاستجابة لحاجيات المستهلك بصفة مرضية؟
- وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الأسئلة قابلة للتغيير حسب المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة، إلا أنّ إيجاد أسئلة دقيقة معبرة عن المشاكل الإستراتيجية تعتبر من أصعب المهام التي تواجه صاحب المشروع، لما تتطلبه من جهد في البحث وخبرة في التسيير.

### المرحلة الثانية: تحديد الأهداف<sup>1</sup>

يمكن القول بأنّ تحديد الأهداف في هذه المؤسسات يكون أساسا عن طريق المالك أو المسير، هذه الطريقة الفردية في تحديد الأهداف تستدعي توفر شرطين هما:

<sup>1</sup> Tarondeau Jean-claude, Stratégie industrielle, (2eme Ed, Paris: Vuibert, 1998), p:76.

<sup>2</sup> لخلف عثمان، رسالة ماجستير، مرجع سابق، ص: 40.

<sup>1</sup> أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنسانية، (ط1، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح)، 1994، ص: 26.

- ينبغي إلغاء صورة المسير الذي هدفه الأساسي هو تعظيم الأرباح من أذهاننا، فعلى الرغم من وجود هذا النوع من المسيرين فيما يخص المؤسسات ص وم، إلا أنّهم قليلون جداً، فمعظمهم يهدف إلى إرضاء المستهلكين، وبالتالي اكتساب سمعة كبيرة وحسنة مما يسمح لهم بتكوين مؤسسة ناجحة ومعمرّة.  
-نعتبر المسير هو ذلك الشخص الذي يعرض نفسه للأخطار، وهذا باستثمار أمواله الخاصة، لذا فعلى صاحب المشروع أن يحدّد هدفه بطريقة مدروسة تمكّنه من بلوغه.

### المرحلة الثالثة : تحديد العلاقة مع المحيط

يعتبر نجاح أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة مرهونا بنوعية المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فهذا النوع من المؤسسات يعدّ دائماً في خدمة المحيط، في حين أنّ المؤسسة الكبيرة هي عكس ذلك، إذ تسعى دوماً إلى محاولة السيطرة والتحكم في المحيط الذي تنشط فيه.  
من هذا المنطلق فالسبيل الوحيد للتأقلم مع المحيط يكمن في تمييز المؤسسة بتنافسية أكبر فأكبر، تأتي عن طريق القيام بعدّة تصرفات عقلانية وهادفة من طرف صاحب المؤسسة، مثلاً اختيار نشاط معين، أين يمكن للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة لعب دور مخالف للدور الذي تلعبه المؤسسات الأخرى.

### المرحلة الرابعة: تحديد التنظيم المناسب

يعتبر التنظيم بمثابة النتيجة الأساسية لجهود المسير، الذي يقوم بتجسيده إما بطريقة فردية أو جماعية، مع الإشارة إلى أنّ التنظيم في مثل هذه المؤسسات عادة ما ينبثق من الأهداف التي يضعها المسير نصب عينيه، ممّا يقودنا إلى القول بأنّ هيكلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيراً ما تتحدّد اعتماداً على نوع المحيط الذي تنشط فيه هذه الأخيرة، فحسب بعض الاختصاصيين في ميدان المؤسسات ص وم<sup>1</sup>  
- إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط متحرك غير مستقر، فالهيكلية الواجب الاعتماد عليها هي تلك التي تعتمد على المسابرة والليونة.  
- إذا كانت المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في محيط مستقر نسبياً، فالهيكلية الواجب الاعتماد عليها هي التي تعتمد بدورها على التقسيم الواضح للعمل.

### المرحلة الخامسة: اختيار النشاط المناسب

يعتمد التحليل الاستراتيجي للمؤسسات ص وم أساساً على تحليل حقل النشاط الاستراتيجي، ومنه يتّضح جلياً وجوب تأني صاحب المؤسسة في اختياره للنشاط الذي هو مقبل على الاستثمار فيه، فمن المستحسن

<sup>1</sup>المرجع نفسه ، ص : 30 .

أن يكون قريباً أكثر من الصفات التالية<sup>2</sup>:

- نشاط قليل التعقد.

- نشاط قليل الحركية.

- نشاط قليل الاستثمار فيه.

ومع دراسة أكثر للنشاطات الأساسية، ومنه زيادة الاهتمام بها.

### المطلب الثالث : المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي<sup>3</sup>:

#### أ-تكوين المالك أو المسير:

يعتبر تكوين المالك أو المسير من أهم المراحل المتبعة في عملية إنشاء المؤسسة، وذلك ليكون المسير قد استوفى بعض الشروط اللازمة لتجسيد هذا المشروع أم لا؟! ويظهر ذلك جلياً من خلال الاستعداد النفسي والمعنوي وكذلك المادي للمسير، فهذا الاستعداد هو الذي يشكّل إحدى مصادر النجاح أو الفشل للمشروع المراد تحقيقه، ولضمان نجاح المشروع توجد هناك بعض المميزات والخصائص التي يجب أن تتوفر في صاحب المشروع من بينها:

#### 1-ترتيب المالك أو المسيرين وفق تصرفاتهم:

حسب M.R.Smith الذي يعتبر أحد الأوائل الذين درسوا هذا الموضوع، يوجد نوعين أساسيين من المالك أو المسيرين وهما:

- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتية ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.
- المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتية معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

#### 2-تكوين المالك أو المسير:

إنّ عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلاً يمكن

<sup>2</sup> Maryse Salles, **Stratégies des PME et I intelligence Economique**, ( 1er Ed,Paris:Economica,2003),p :45.

<sup>3</sup> فريد راغب النجار، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم**، ط1؛ (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1999)، ص: 20.

تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأنّ النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم.
  - عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص.
  - عدم القدرة على التسيير.
  - رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.
- و لتجنّب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معيّن للمالك أو المسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميزه ذا الأخير.
- وحسب la flamme.M يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:
- \* القدرة على التنبؤ ورفع التحديات.
  - \* القدرة التصرّوية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات.
  - \* القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة ومنحهم الثقة.
  - \* تنظيم جدّ مدروس للعمل وقبول المناقشة.
  - \* القدرات التقنية، معرفة نشاط المؤسسة ومعرفة المنتجات الملائمة.
- من خلال ما سبق نستنتج أنّ التكوين سواء للمالك أو المسير يعتبر ضروريا لإنشاء وتسيير مؤسسة.

## ب - الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة وكيفية تطويرها:

تبدأ معظم المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم بإمعان الفكر الاستراتيجي و التخطيط الدقيق لذلك وذلك من خلال:

### 1. إيجاد الفكرة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة :

- لأنّ صاحب المشروع يمر أولا وقبل كل شيء بمرحلة حاسمة والمتمثلة في وضع الأسس الأولى المسطرة، ولذلك يجب علينا إيجاد الإجابة على الأسئلة التالية:
- هل الوسائل موجودة لتحقيق ذلك؟
  - كيف يمكن أن تتحقق المشاريع؟
  - ما هي الإمكانيات للنجاح في ظروف اقتصادية متقلّبة ومتغيرة؟

## 2. تطوير الفكرة :

تعتبر هذه المرحلة مكتملة للمراحل السابقة، فهي تجسّد مسار المقاول المنشئ للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، فهي تقوم أساساً على قدرة المالك أو المسير على جمع المعلومات والمعطيات الضرورية الخاصة بالنشاط المعهود للمؤسسة المراد إنشائها، وكذلك خصوصيات المحيط المباشر لهذه المؤسسة. وحتى يتمكن المالك أو المسير من الابتعاد عن التصور العشوائي لعملية الإنشاء، يجب عليه الإجابة على الأسئلة المطروحة التالية:

- ماذا سيفعل؟ لمن؟ مع من؟ وكيف؟

وبالتالي فعلى المالك أو المسير أن يراعي جميع هذه الخطوات عند توجيهه لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، وتختلف هذه الإجراءات حسب درجة تعقّد المشروع.

## 3-التمويل:

يعدّ تمويل المؤسسات ص و م، وصعوبة الحصول على القروض من أكبر المشاكل التي قد تواجه صاحب المشروع، لأنّ معظم البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا تظهر الرغبة في تمويل المشاريع الصغيرة سواء عند نشأتها أو توسعها أو حتى من خلال نشاطها الإنتاجي، لأنّ معظم البنوك تفضل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة، لذلك تقتضي عملية الحصول على القروض والمساعدات اللازمة جهداً كبيراً فيما يخص اختيار البنك ووضع رزمة عمل تسمح بإقامة مفاوضات معه.

ويجب أن يركّز في تقديم ملف طلب التحويل إلى البنك على عدة جوانب خاصة بالمنتج من جهة، ومناصب الشغل وطبيعة الاستثمارات من جهة أخرى، كما أنّ تقديم صورة إيجابية عن طبيعة العمل وإتباع الإجراءات المناسبة هي أمور مهمة من أجل الحصول على الأموال اللازمة من أي بنك.

كما أنّ الضمانات الواجب تقديمها تترأح حسب قيمة الاستثمار، ويجب أن يكون صاحب المشروع واقعيًا في تقدير احتياجاته، وإذا استطاع أن يقنع البنك بأنّ الأموال يوظفها في مشروع مربح وأقل مخاطرة، فإنّه يتحصل على القرض بسهولة، أمّا منح القرض من طرف البنك لا يتمّ إلاّ بعد:

- دراسة شاملة عن الشخص الذي سيقترض المال.

- تقدير الاحتمالات المستقبلية حول حجم السوق، المبيعات والأرباح للمشروع المقدم.

## ت - الإجراءات القانونية :

إنَّ أيَّ نشاطٍ اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

1- وضع الإطار القانوني : قبل أن تنطلق المؤسسة في العمل، يجب الانتهاء من الشكليات القانونية خاصة القيد في السجل التجاري، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بالشخصية المعنوية القانونية مثل كل هوية اقتصادية، ويجب أن تبين الشكل التنظيمي لهذه المؤسسة، هل هي شركة أشخاص ( شركة تضامن، شركة توصية بسيطة، شركة ذات مسؤولية محدودة... ) ؟ أم هي شركة رؤوس أموال (شركة التوصية بالأسهم، شركة مساهمة...)?.

2-المسار القانوني<sup>1</sup> : حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثَّق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري، ويتمّ تقييد المسير، تحديد مسؤولياته وتسيير الشركة - حسب القانون التجاري للبلاد -والذي ينظّم المسار القانوني للمؤسسة.

## ث- انطلاق النشاط الاقتصادي :

بعد أن يتمّ المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقيد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاقة النشاط الاقتصادي، وعند انطلاقة المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

1-الطلبات الأولى : وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حتى يضمن الحصول على الطلبات

الأولى، ويتم تجسيد العلاقة مع الزبائن والموردين كما يلي:

- ✓ وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية.
- ✓ كتابة النصوص التقنية أو الاشهارية.
- ✓ زيادة أكبر عدد من الزبائن.
- ✓ جسد العلاقة مع الموردين من خلال:
- ✓ تبادل لرسائل تأكيد الأسعار وللشروط ولآجال التسليم.
- ✓ إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة.

<sup>1</sup> Simon, Philippe, **le Financement des Entreprise**, (2 eme ED, Paris : Dalloz, 1967), p : 25.

**2- وضع وسيلة العمل:** وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي.

**ج- تأمين المؤسسة:** عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الأخطار، وفي بعض الحالات يكون التأمين إجبارياً، بمقتضى القانون فهو يحمي العلاقات المهنية، ويريح أيضاً المؤسسة اتجاه العملاء.

### **المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها على مصدرين أساسيين هما من أهم المصادر الأساسية لتمويل هذا القطاع وهما:

#### **أ- التمويل الذاتي:**

وهو يعتبر المصدر الأساسي لتمويل البداية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث عادة ما يعتمد على الموارد المالية الذاتية أو موارد العائلة وحتى الأصدقاء كمرحلة أولى وهذا غالباً عند الإنشاء إلا إن هذا النوع قد يعترض طريقه العديد من المشاكل والعراقيل خاصة إذا ما كانت هذه الأموال موجودة على شكل عقارات أو أراض حيث يصعب تحويلها إلى سيولة في أزمّة مناسبة دون خسارة ، وهناك أيضاً مشاكل المعاملات المالية بين أفراد العائلة الواحدة أو بين الأصدقاء حيث يلجأ كل واحد منهم إلى طلب مشاركة الآخرين معه في هذا المشروع فتحدث نزاعات حول كيفية المشاركة ، نسبة الأرباح..... الخ ومشاكل عديدة من هذا القبيل مما قد يؤثر في كفاءة هذا المشروع.

وهناك أيضاً بعض المشاكل الأخرى المتعلقة بالتمويل العائلي ونقصد بذلك الالتزام الأدبي بتشغيل بعض أفراد العائلة أو أقارب الأصدقاء في المشروع مما قد يشكل عبئاً حقيقياً في حالة عدم كفاءة هؤلاء ومثل هذا العبء يمكن أن يترجم في شكل تكلفة ضمنية قد تؤدي إلى خسارة هذا المشروع.

#### **ب- التمويل عن طريق البنوك:**

تلعب البنوك دوراً بارزاً في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها لهذه المؤسسات، تحت أسس وقوانين معيّنة، فهي تعدّ كوسيط اقتصادي، يدّخر الفائض لتمويل بعض احتياجات الغير قصد تحقيق الربح، لذا أصبح لزاماً على المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل بعض احتياجاتها المالية، وذلك لضعف إمكانيات التمويل الذاتي لها، لأسباب عديدة منها:

- ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع.

- انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة، وما يترتب عليه من انخفاض في النتيجة الصافية.

- ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تؤثر على ربحية المؤسسة.

- المديونية المتزايدة التي تؤدي إلى اقتطاع أقساط الوفاء من الأرباح.  
هذه العوامل جعلت وجود البنك أمرا حتميا في إنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا سنحاول تقديم أهم الأدوار التي يقوم بها البنك في إنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال<sup>1</sup>:

### 1- توفير رأس المال العامل :

يقوم البنك بتوفير رأس المال العامل لتمويل النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية التي تحتاج عادة لتغطية التكاليف المتعلقة بـ " شراء المواد الأولية، رفع أجور العمال ومصاريف أخرى"، هذا ما يؤدي إلى التشغيل الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة، ليكون هذا التمويل وسيلة لمواجهة السيولة التي قد تنقص، نظرا للظروف الطارئة على المؤسسة، كافتناء استثمارات جديدة أو القيام بتوسعات محتملة في المستقبل.

### 2 -مساهمة في تطوير المؤسسات:

يتمثل دور البنك أيضا في توسيع المشروعات، وهذا بعد أن تكسب هذه الأخيرة ثقة البنك، وذلك باحترامها للشروط التي فرضها عليها، وقيامها بتسديد أقساطها في الأوقات المحددة والوفاء بالتزاماتها إزاء هذه الثقة، تجعل البنك يمدّها بكل ما تحتاجه خاصة بعد أن امتلكت اسما خاصا بها في السوق، واكتسبت خبرة تجعلها تحتاط للمخاطر و الصعوبات، وامتلاكها لحصة لا بأس بها من الزبائن في السوق، وأصبحت عوائدها مضمونة، ممّا يضمن تسديد القروض و الفوائد البنكية.

### 3- تقدير المخاطر :

يقوم البنك بتحليل خاصة بالمخاطرة، خاصة بهذه المؤسسات وتشخيص وضعيتها وأفاق تطورها، وذلك من خلال دراسة الوثائق المعروضة من طرف المنشئ للحصول على القرض، وذلك لمعرفة مدى قدرته على التسديد، وهذا بتحديد ومتابعة ذمته المالية، وتقييم الضمانات المقدمة من طرفه، وتحليل العوامل الخارجية والداخلية التي بإمكانها التأثير على المشروع والبناء المحاسبي له ومردديته، والاهتمام بالعائد من الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة الصغيرة.

<sup>1</sup> رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، ( ط 1 ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1980 ) ، ص: 167 .

#### 4-دراسة الصعوبات المستقبلية للمشروع<sup>1</sup>:

يقوم البنك بدراسة الصعوبات التي قد تواجه المشروع الصغير في المستقبل، وإيجاد حلول مناسبة لها، وتقديم النصائح للمقاولين حسب الضرورة التي يتطلبها المشروع، وذلك بالإجابة على تغيرات ومتطلبات المحيط الخارجي للمؤسسة، وذلك من خلال الدراسة التي يعطى الائتمان على أساسها، حيث يكون تركيز صاحب المشروع منصبا عادة على حجم المبيعات، أما الطرف الثاني والمتمثل في البنك، فيركّز خاصة على الأرباح المحصل عليها من المشروع.

#### 5-ترقية عوامل الإنتاج :

يتجسّد دور البنك في ترقية عوامل الإنتاج وتجديدها إن تطلب الأمر ذلك، حتى لو كان ذلك نسبيا، فمثل هذه المشاريع يقوم البنك بتمويلها مباشرة بعد أن يتأكد من فعاليتها، والضمانات المقدرة من طرف المنشئ، وهذا بمنحه ائتمانات لهذه المشروعات، والتي سوف توظفها في هذا الصدد.

يتمثل الدور الرئيسي للبنك في ضمان نجاح المشروعات بنسبة كبيرة، وذلك لكون الدراسة التي يقوم بها تساعد منشئ المؤسسة في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب، والتصحيح إذا كان ذلك مطلوبا، هذا ما يستطيع تقديمه البنك لمنشئ مؤسسة لمساعدته في اختيار مشروعه حسب الإمكانيات المتاحة لديه، لأنّه في بعض الأحيان تكون المشاريع المقترحة من طرف منشئ المؤسسة مدروسة بشكل دقيق، وعندما يعيد البنك دراستها يلاحظ هذه النقائص ويحاول إيجاد بدائل لها وتعويضها بها، وبالتالي يقدم توضيحا لصاحب المؤسسة ويتمثل دوره كذلك في أنّ تلك التوضيحات التي يبيّنها للمنشئ تكون بمثابة مؤشر لضمان نجاح المشروع لأنّه سوف يعمل جاهدا لتحقيق الأهداف التي يريدها حتى يستطيع استرداد ضماناته.

كما أنّ البنك يلعب دورا حيويا في توجيه وحدات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، توفير التمويل الكافي لتغطية طلبات إنشاء المؤسسة الجديدة، وبعث النشاطات الاستغلالية الاستثمارية للمؤسسات، كما يعتبر المحرك الرئيسي الديناميكي في التمويل والتطوير الاقتصادي، فقد اعتبرت البنوك ومازالت تعتبر من بين الأجهزة العامة في الاقتصاد، وذلك من خلال حفظ الودائع ثم توزيع القروض، كما أنّها المرشد الأمثل للعملاء، حيث تقوم بتحصيل المتاحات من عند العملاء الاقتصاديين، وتقديمها للآخرين الذين هم في حاجة إليها، أي أنّه وسيط تجاري مهم.

<sup>1</sup> Hanni Ahmed, Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987( 1er Ed, Paris: C.R.E.A.D,1987) , p: 159.

## ❖ المطلب الثالث : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سياسات تأهيلها

### ❖ المطلب الأول : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمثل قطاع المؤسسات ص و م إحدى الأولويات التي ينبغي منحها الأهمية الخاصة، في ظلّ التغيرات التي يعرفها المجال الاقتصادي الشامل في اتجاهه نحو اقتصاد السوق، وهذا ما سنحاول عرضه الآن، من خلال تبين أهم مجالات ترقية المؤسسات ص و م حتى تواكب التطورات العالمية.

#### 1-1 ترقية المحيط المالي والإداري

يعتبر المحيط المالي والإداري من بين المجالات التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمال سواء كان نقداً أو على شكل ائتمان فهو مفتاح أي مشروع يتم إنشاؤه، ولهذا يجب أن يحظى الجانب المالي بالأهمية والعناية اللازمة خاصة في كيفية توجيهه ومراقبته، وهذا ما تسعى إليه كل الدول التي تهدف إلى تحديث قطاع المؤسسات ص و م، وجعله في مستوى التغيرات الحاصلة على الصعيدين الوطني والدولي، وحتى تقوم المؤسسات ص و م بدورها المنوط بها على أكمل وجه، يجب أن تحظى بالعناية الكافية وعلاقات متميزة خاصة مع البنوك لتمويل احتياجاتها ويكون ذلك من خلال:

- أ - إنشاء بنك للمعلومات؛ يسمح للمؤسسة المالية والبنك بالمعالجة السريعة للملفات، وتخفيض المخاطر اتجاه المؤسسات ص و م، كما يسمح بتحليل أفضل ولموس لمخاطرها، ومنه إبعاد المخاطر المالية وتخفيض المؤونات التي تقلل من ربحيتها.
- ب - إنشاء مؤسسة مالية متخصصة في تمويل قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة.
- ت - إحداث صيغ تمويل مفصلة ومنظمة حسب احتياجات هذا القطاع.
- ث - تقديم مزايا وخدمات إدارية ذات مستوى عال، تستجيب لواقع المرحلة الراهنة.
- ج - تأسيس مؤسسات، تنظيمات، آليات وأدوات للتمويل مكيفة مع الاحتياجات المتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك ب:

1) إنشاء بنك أو عدة بنوك للتنمية متخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وكذا استخدام طريقة للتمويل تسمى بـ "التمويل الإيجاري"، هذه الأخيرة تسمح بالتمويل الكلي للاستثماري بدون الإخلال بالاستغلال المالي للمؤسسة و رأس مال المخاطرة، ومعنى هذه العملية أنه ليس بالضرورة قيام المستثمر بشراء الأصول الثابتة لغرض استعمالها، ولكن بإمكانه تأجيرها والاستفادة منها في العملية التجارية. كما يعتبر الإيجار مصدر تمويل، يماثل القرض مع الاختلافات المترتبة عن امتلاك الأصل، والضمانات

وتكلفة الإفلاس والعلاقة بين المؤجر والمستأجر، ولا يمكن اعتبار التمويل التأجيري كبديل للقروض، ولكنه مكمل له، وهذا حسب إحدى الدراسات في المؤسسات ص و م و التي شملت 600 مؤسسة خلال السنوات من 1976 إلى 1981 ، توصل الباحثون إلى أنّ المؤسسات التي تستعمل قروض كبيرة يرافقها زيادة التمويل التأجيري.

(2) إنشاء عدة صناديق لضمان القروض الموجهة لقطاع المؤسسات ص و م، التي تهدف إلى مواجهة الأخطار المحتملة في مجال التمويل منها: صندوق التفريغ، صندوق القروض، صندوق ضمان القروض.

(3) إنشاء شركات مالية من نوع Capital-risque وهي شركات لتوظيف رؤوس الأموال بتحمل المخاطر.

(4) التخفيض من شروط الدخول للأسواق المالية (المالية)، وذلك بإنشاء سوق ثانوي خاص بالمؤسسات ص و م.

(5) إلغاء الضرائب، أو إيجاد طرق للتخفيف منها عن طريق التوظيفات البنكية للأموال، ممّا يحفّز الادخار ويزيد من احتياطي البنوك.

(6) إنشاء مراكز التسهيل المتخصصة في الاستشارة المالية لصالح المؤسسات ص و م، الهدف من ذلك إيجاد أحسن تركيب لمشاريعها.

(7) ترقية القروض الجماعية التي تشترك في تقديمها مجموعة من البنوك مع اقتسام المخاطر المحتملة.

كما يجب أن لا نغفل عن ترقية المحيط الإداري الذي يعتبر عامل مهم يساعد على تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية قصد تشجيع وترقية استثمار الأنشطة الإنتاجية، كما ينبغي تنمية كل العمليات التي من شأنها تحقيق الفعالية فيما بين القطاعات، التي تولي أهمية للاستثمار، فنجاح المؤسسات ص و م، يعتمد أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيّرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهـم وهذا ما تفتقده مؤسساتنا الجزائرية التي تتميز بالبطء<sup>1</sup>، فمثلا المشاريع الاستثمارية المسجلة لا تتجسّد في الميدان إلا بعد مرور حوالي 30 شهرا على بداية تسجيله كمعدل وطني عام، وبالتالي فلا بدّ من ترقية المحيط الإداري على صعيد المعاملات وثقافة تقبل فكرة تطوير الاستثمار.

<sup>1</sup> عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2001 ص: 03 .

## ❖ **المطلب الثاني : الترقية على مستوى نظام المعلومات والتشاور**

تلعب المعلومات دورا فعّالا في إعداد إستراتيجية المؤسسات ص و م، وتتكفل بمعالجة هذه المعلومات مؤسسات متخصصة في مجال المعلومة الاقتصادية والإحصائية، ويعدّ نظام المعلومات الاقتصادية والاجتماعية\*(SIES) لقطاع المؤسسات ص و م مشروع واسع يرمي إلى وضع إعلام اقتصادي شامل للقطاع.

أ - **مشروع تطوير جهاز (SIES):** يعتمد تطوير جهاز (SIES) على حصر المتعاملين الاقتصاديين، وبناء قاعدة للمعطيات، وتوزّع مصادر المعلومات مع المؤسسات المرتبطة، وتتمثّل محتوياته في<sup>2</sup>:

● إحصاء المتعاملين الاقتصاديين: تسمح هذه العملية بمعرفة أدق لقطاع المؤسسات ص و م، وكذلك متابعة ديمغرافيتها، كما أنّ التعرف الجيد على المتعاملين الاقتصاديين، وكذا على الاتجاهات والمبادلات الاقتصادية يسهّل على السلطات العمومية تطبيقا عقلانيا لسياسات الترقية لصالح هذا القطاع المنشئ للثورة والمحدّد لمناصب الشغل.

● إنشاء وتنظيم قواعد المعطيات: حيث تشمل القواعد التالية:

- قاعدة المعطيات حول الفروع ذات الإمكانيات العالمية: جمع المعطيات الاقتصادية الحالية لإعدادها لمرحلة مستقبلية ذات قدرات عالية في القيمة المضافة.

- قاعدة معلومات حول الإمكانيات العقارية: وذلك بهدف إنشاء سوق حر للعقار الصناعي وخصوصة تسيير المناطق الصناعية، وتثمين المعلومات حول العروض في السوق العقارية من المناطق الصناعية، المحلات التجارية، المخازن... الخ.

- قاعدة معطيات حول خطوط القرض الخارجي؛ وذلك في إطار تجسيد بروتوكول التعاون مع البنوك التجارية، لذا يجب أن تلعب المعلومات دورها لإبراز هذا الجانب وتوسيعه.

- قاعدة معلومات حول فرص التصدير: متابعة الأسواق الخارجية لاسيما فيما يخص المتعاملين الداخليين في شبكة التصدير والاستيراد، وبالتنسيق مع المؤسسات المختصة تسمح لها ببناء قاعدة خفيفة.

- لوحة قيادة القطاع: جهاز المعلومات الاقتصادية (SIES) مجهّز بسلسلة من المؤشرات الاقتصادية بصفة منتظمة ودورية، تسمح بمتابعة تطور الوضعية الاقتصادية واتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

<sup>2</sup> سعيد حدّاد، " تطوير نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة "، (فضاءات، مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص و م، العدد0، الجزائر، جانفي، فيفري 2002)، ص : 10 .

ب- **لأهداف الأساسية لمشروع (SIES):** الأهداف الأساسية التي تسعى إليها المحاور الكبرى لمشروع (SIES) تركز على إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية خاص بالمؤسسات، ومسك جدول ، استدلالى يترجم تطور المؤشرات المميزة للقطاع في إطار الاقتصاد الكلي، ويكون بنك المعلومات هذا مفتوحا على الخط، ليتمكن المستعملين من استغلاله بشكل واسع، ويحتوي على معلومات تهّم المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال حاملي المشاريع، والباحثين عن فرص الاستثمار، كما يجب ربط الاتصال المعلوماتي مع أهمّ الأقطاب المتخصصة في معالجة المعطيات مثل: الديوان الوطني للإحصاء(ONS)، المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)...الخ<sup>1</sup>.  
 أمّا على مستوى التشاور، فهو يعتبر استثمارا غير مادي، يطلب من أهل الخبرة والاستشارة سواء العاملين من خلال مكاتب الدراسات، ومكاتب الهندسة والمخابر، ومؤسسات البحث العلمي، التجنّد لربح معركة التحولات ومخاطر التحدّيات التي تفرضها العولمة وتحدياتها.  
 ومن هذا المنطلق، فعلاقة سوق الخبرة والاستشارة بعالم المؤسسات خصوصا مع المراهنة على ربح معركة التأهيل، والوصول إلى مستوى مقبول من المنافسة فالتشاور مجال مهم في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظلّ الانفتاح على الاقتصاد العالمي، وعليه يجب البحث على أساليب تطويره.

### ❖ **المطلب الثالث : الترقية على مستوى التكوين وعلى المستويات الأخرى**

من أحد أسباب عدم صمود المؤسسات ص و م ضعفها على صعيد التنافسية، وهذا يعني إعداد برامج للتكوين موجّهة خصيصا إلى إطارات ومسيري المؤسسات، وكذا المقاولين حول نماذج وتطبيقات التسيير الحديثة، اكتساب ثقافة وكفاءة التسيير، فضلا عن إنشاء مراكز الدعم و الدراسات ومشاغل المؤسسات<sup>2</sup>.  
 ونظرا لما يتميز به الاقتصاد من تطورات تكنولوجية معقدة، فإن تكوين اليد العاملة من مسيرين ومقاولين وإطارات وفقا لتطبيقات ونماذج التسيير الحديثة، أصبح من الأولويات التي يجب أن تركّز عليها حتى تتمكن من مواكبة التغيرات الحاصلة، لهذا يجب على الدولة أن تقوم بدورها، وذلك بتوفير وتسهيل السبل للوصول إلى إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المبادلات العالية المستقبلية، لتكون على المستوى الدولي والجهوي أكثر فأكثر متفوقة على مستوى التكوين في الاقتصاد والتجارة الدولية، وعلى هذا المستوى يتمثل دور الدولة في تأمين ديمومة التكوين على أساس:

- إطار سياسي كلي أو إجمالي يستهدف التطور الدائم لتكوين قطاع المؤسسات ص و م .

<sup>1</sup> سعيد حدّاد، " تطوير نظام الإعلام الاقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص و م، العدد0، الجزائر، جانفي، فيفري 2002)، ص : 11 .  
<sup>2</sup> المشتلة هي هيئة الاستقبال تقترح محلات ومساعدات وخدمات تلائم احتياجات المؤسسة حديثة النشأة أوفي طور الإنجاز

- سياسة تقييم للموارد البشرية من أجل تخطيط وتسيير مسار الوسائل والنشاطات البيداغوجية .
  - تنظيم نقى للقطاع من أجل المحافظة على مستوى ونوعية القطاع .
  - مشاركة واسعة لمستخدمي القطاع على مستويات التكوين .
- كما أنّ وضع إستراتيجية للتكوين تمكّن من تحديث وتقييم القدرات الثقافية للقطاع و إعادة تأهيل الجهاز الإداري، التقني وتكوين العمال، ولتحقيق هذه الأهداف والمزايا التي تساهم في تطوير المؤسسات ص و م يجب :

- إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب الذي يؤدي لتطوير القطاع.
- تشجيع إنشاء مراكز خاصة للتكوين النوعي للقطاع.
- إنشاء وحدة بحث وتطوير على مستوى وزارة المؤسسات ص و م.
- التأكيد على إنشاء مراكز التكوين مختلطة مع الأجانب من أجل الوصول إلى التقنيات البيداغوجية الحديثة.

ومن أجل تكوين مؤسسات حديثة النشأة تقام مشاتل للمؤسسات، حيث نصّ القانون التوجيهي رقم 01/18 المؤرخ 2001/12/12 في المادة منه على إنشاء مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين الأهداف المهمة التي تسعى إليها هذه المشاتل هو تشجيع بروز المشاريع المبتكرة وإعطاء الدعم للمبتكرين الجدد وتطوير التعاون بين المؤسسات الجامعية والمحيط المؤسستي، كما تكمن أهمية المشاتل في أنها تساهم في تقييم المشاريع مع أصحابها لتحديد وسائل تجسيدها ومساعدتهم لتحديد الشركاء الضروريين لتحقيق المشروع (الشركاء الصناعيون ، التقنيون، الاقتصاديون، الماليون، التجاريون.....إلخ) ، وكذا مرافقتهم عبر وسائلهم المادية من أجل الحصول على استقلاليتهم وفقا لأجراء معدّ سابقا، ليضع بذلك في متناول المنشئين الجدد محلات ووسائل تقنية، لإتمام مشاريعهم ووضع مؤسساتهم حيز التنفيذ والعمل على تطويرها.

### \*على مستويات أخرى

تلعب مجالات الترقية المذكورة سابقا دورا هاما في تطوير المؤسسات ص و م، بالإضافة إلى ذلك توجد هناك مجالات أخرى يجب الاهتمام بها، لأنها تقف عائقا أمام تحقيق أهداف هذه المؤسسات من بينها:

#### أ - الترقية على مستوى العقار الصناعي:

أصبحت عملية تطهير المحيط الاستثماري ضرورة ملحة في إدارة وتنظيم السياسة الاقتصادية، ولهذا فإنّ أحد مكونات المحيط الذي يعرقل الاستثمار هو العقار، والواقع يبين لنا أنه أكبر مشكل يقف أمام المؤسسات ص و م، وذلك لغياب نظرة شاملة في ميدان خلق وإنشاء المناطق الصناعية ومناطق النشاط، لذلك فوضع سياسة واضحة في ميدان العقار يشكّل تحفيزا لإقامة مؤسسات ص و م، وتشجيعا للاستثمار، ويتم ذلك من خلال:

(1) إنجاز دراسة تتعلق بتحديد جميع الأراضي، مع تمثيل حدودها ومساحتها لصالح المؤسسات ص و م، لأنها تمثل الدعامة الأساسية والضرورية لإعداد الخريطة الحيزية للنسيج الوطني لقطاع المؤسسات.

(2) إنشاء وكالة وطنية للعقار الصناعي (ANFI)\* على المستوى المحلي، تتولى القيام لدى مختلف المصالح بتسوية إجراءات الحصول على العقار.

## ب - الترقية على مستوى المناولة

يمكن تعريف المناولة بأنها: " جميع العلاقات التعاونية التكاملية، التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر من خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مقدمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر (تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة) متخصصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد مسبقا وملزم للطرفين.

## أهمية المناولة بالنسبة للمؤسسات ص و م :

إن المؤسسات المتعاقدة في إطار المناولة ستجني فوائد عديدة تتمثل فيما يلي:

- تطوير خبرتها، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرات الفنية و الخدماتية للمؤسسات الكبيرة.
- توفير مصدر تمويل من غير المؤسسات المالية.
- تأمين تسويق منتجاتها بسهولة ويسر وتحسين أدائها.
- تشجيع المبدعين، وأصحاب الكفاءات على إقامة مشاريع جديدة تساهم في هذا النوع من النشاط.
- ومن هنا تعتبر المناولة فضاء واسعا للمبادلات المحلية وللتنمية، عملت بها عدة دول متقدمة ونامية، لهذا سنحاول عرض تجربتي كل من الجزائر وتونس في هذا الميدان.
- بالنسبة للجزائر؛ تم إنشاء بورصة المناولة والشراكة طبقا لأحكام القانون رقم 90/31 المؤرخ في 1990/12/04 والخاص بالجمعيات، حيث تعتبر هذه البورصات جمعيات ذات طابع غير ربحي، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة، ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

ومن بين مهام البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة ما يلي<sup>1</sup>:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة، والاشتراك على المستوى الوطني والدولي.

<sup>1</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "نشاطات الوزارة"، (مجلة فضاءات، العدد0)، الجزائر، جانفي - فيفري 2002 )، ص : 13 .

---

---

- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية، التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليا أو التي يتم إنشاؤها.

- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات بالوثائق المناسبة.

- مساعدة المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.

- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.

- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

وتهتم بورصة المناولة في الجزائر أساسا بفروع: الصناعات الميكانيكية والتغذية، صناعة النسيج والخياطة والجلود، الصناعات الالكترونية والكهربائية، الخدمات، صناعة البلاستيك والمطاط والصناعة الغذائية.

وتتمثل نشاطاتها أساسا في تقديم المعلومات التقنية والصناعية، وبنك معلومات محدث، فالبورصة بمثابة وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة والمنتجات، إضافة إلى ذلك أنها وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

لهذا تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات ص و م، فيجب العمل على ترقيتها وتطويرها.

## ❖ المبحث الرابع : التأهيل وسياسات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر التأهيل عاملاً أساسياً من العوامل الحاسمة لبقاء وتطور النسيج الصناعي في الجزائر، إذ أنّ المنافسة الاقتصادية وتحرير التجارة مرتبطان أكثر فأكثر بنوعية الإنتاج الشامل، الذي يبدأ بالعنصر البشري وينتهي إلى المحيط العام تشريعاً وقانوناً.

يشكّل تأهيل المحيط العام في الجزائر أمراً ضرورياً لحماية النسيج الصناعي والإنتاج الوطني من تدفق السلع الأجنبية في ظل العولمة الاقتصادية، والتحضير للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومنطقة التبادل الحر الأورو متوسطية، ولكي تواجه المؤسسات ص و م هذا الوضع، يتحتمّ على الجزائر وضع برنامج تأهيل لها، وذلك لإخراجها من دائرة التقليد إلى آفاق الاحتراف.

### ❖ المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل

قبل التطرق إلى مختلف السياسات والبرامج التي انتهجتها الحكومة لتأهيل المؤسسات لابد من التطرق إلى مفهوم التأهيل :

أ - **تعريف التأهيل :** التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتّى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية<sup>1</sup> أما مفهوم التأهيل - حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) يعني عولمة المنافسة وتنوّع الأسواق وتحديد المنتجات وتطبيق التكنولوجيات الحديثة، قد غيرت من محدّدات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي، فالمنافسة الآن لا تقتصر فقط على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج وتوفير المواد الأولية، بل تتعدّها إلى الأمور المتعلقة بـ:

- نوعية هيكل المؤسسة.

- مدى ضغط المنافسة على الكفاءات و القدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب والتغيرات الحاصلة فيه.
- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة.

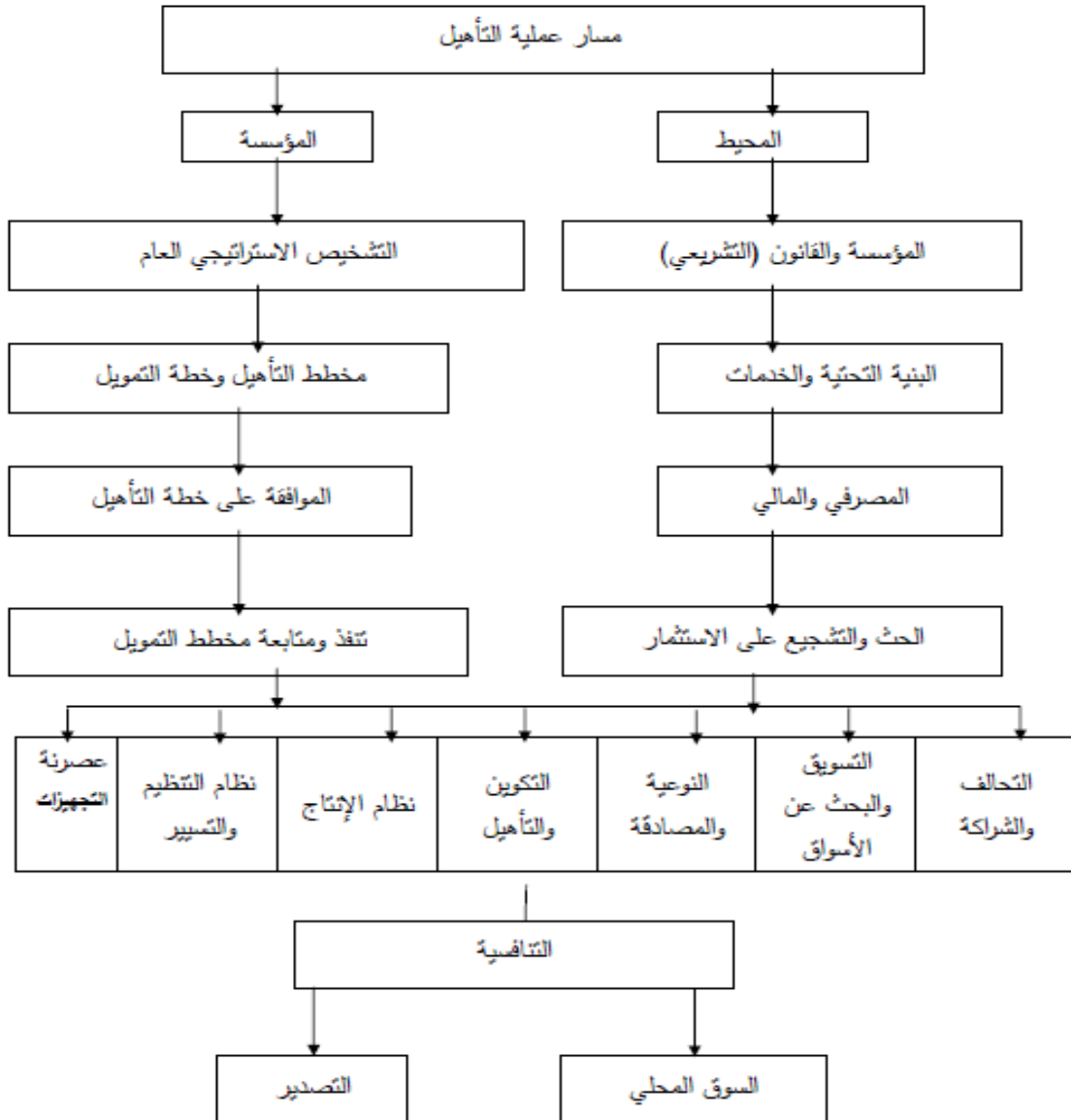
ب - **مفهوم برنامج التأهيل :** هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتّخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية،

<sup>1</sup> كمال رزيق، " التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر" (الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001)، ص: 07.

الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية، وبالتالي فههدف برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير والأسواق المالية والتشغيل، وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة والشكل الموالي يبيّن الجوانب التي يمسّها التأهيل.

### شكل رقم : 02 برنامج تأهيل المؤسسات

شكل رقم 02: برنامج تأهيل المؤسسات



## المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

من خلال الشكل يتضح لنا أن تأهيل المؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا بتأهيل المحيط فتأهيل المؤسسة يشمل:

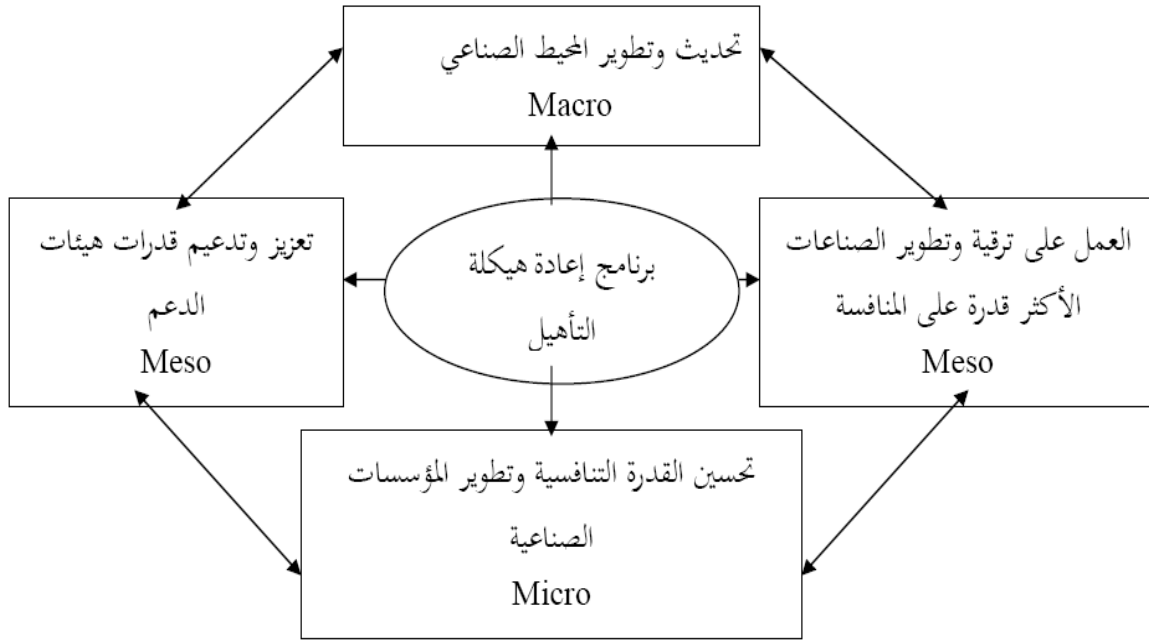
- عصرنة التجهيزات و ذلك لرفع الكفاءة الإنتاجية و كذا تحقيق أكبر عائد بأقل تكاليف ممكنة □ .
  - نظام التنظيم و التسيير : و يهدف إلى تنمية ثقافة المسيرين، و كذا تطوير قدراتهم الفكرية والمهنية حتى تكون لهم أفكار تمكنهم من التحكم في آليات التوقع المستقبلي و مواجهة كل المخاطر، و كذا التدخل في توجيه السياسة العامة داخل المؤسسة في مجالات التفكير الاستراتيجي و كذا طرق جمع المعلومات الإستراتيجية...إلخ.
  - أنظمة الإنتاج و ذلك للرفع من الكفاءة الإنتاجية و كذا التحكم في التكاليف.
  - التكوين و التأهيل البشري : و ذلك بالقيام برسكلة العمال و كذا تكوين المسيرين بطرق حديثة لمسايرة تطور تقنيات التسيير.
  - الجودة و المصادقة : و يقصد بها استعمال التكنولوجيات المختلفة من اجل تحسين جودة المنتوجات و مطابقتها للمواصفات الدولية.
  - التسويق و البحث عن الأسواق : حيث أن بقاء المؤسسة مرتبط بقدراتها على إرضاء الزبائن لذلك و جب أن تكون المؤسسة على دراية كاملة بحاجات الزبون و كذا السلع المناسبة.
  - التحالف و الشراكة: و هذا لاكتساب الخبرات و كذا مساعدة المؤسسات الشريكة على تحديد الطرق المثلى الواجب إتباعها.
- أما فيما يخص محيط المؤسسة فيتعلق ب :-
- تأهيل المحيط القانوني و الإداري : و ذلك بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالمؤسسات ص و م و تبسيط الإجراءات و اعتماد الشفافية في معالجة الملفات.
  - البنية التحتية و الخدمات : و تشمل كل من شبكات النقل و المواصلات و كذا تهيئة المناطق الصناعية.
  - المحيط البنكي و المصرفي : باعتبار البنوك الأداة الأساسية لتنفيذ أو تجسيد أي برنامج اقتصادي و متابعتة لهذا يجب تكييف قواعد تسييرها وفق احتياجات المؤسسات ص و م.
  - الحث و التشجيع على الاستثمار : و ذلك بتبسيط النظام الجبائي و كذا كل ما يدفع لتشجيع الاستثمار من طرف المؤسسات ص و م.

## ❖ المبحث الثاني : أهداف عملية التأهيل

يمكن توضيح الأهداف الرئيسية لتأهيل المؤسسات الجزائرية كما هو موضَّح في الشكل التالي:

شكل رقم 03 : الأهداف الرئيسية لبرنامج التأهيل الموضوع من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية



Source: Mohamed La mine Dahoui, Restructuration et mise à niveau d'Entreprise, (Alger, 2003) p74.

إذا فأهداف برنامج التأهيل تكون على 03 مستويات: كلي، وسطي، وحدوي

أ - **على المستوى الكلي** : تقوم الحكومة والوزارات المعنية بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

بتسطير توجهات السياسة العامة وفق النقاط التالية:

وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الواسطي والوحدوي.

وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط.

اعتماد برنامج تحسيبي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

ب - **على المستوى الواسطي** : تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء تأهيلها والتأكد

من قدرتهم على فعل ذلك، ويتعلق الأمر أساسا ب

- جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي.

- المؤسسات شبه العمومية.

- مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.

- هيئات التكوين المتخصصة.

- البنوك والمؤسسات المالية.

- هيئات تسيير المناطق الصناعية

أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي:

- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع.

- منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل.

- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية.

- تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود.

- افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.

**ج - على المستوى الوحدوي :** التأهيل برنامج محفّز على تحسين النوعية، وليس برنامج ترقية

الاستثمارات ، أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة، بل هو برنامج يساعد المؤسسة

على وضع آليات تطوير وتوقّع وتحليل نقاط الضعف.

أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي:

- دراسة التشريح وخطط التأهيل.

-الاستثمارات غير المادية مثل: دراسات البحوث والتطوير.

-المرافقة التقنية (الملكية الصناعية)، البرمجيات، التكوين، وضع حيز التطبيق نظام النوعية،

المعايير، نظم المعلومات ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين

التنافسية.

-الاستثمارات المادية :تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابر

والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات ذات منفعة صناعية(ماء، كهرباء .....).

كما يتضمّن برنامج تأهيل المؤسسات ص و م مجموعة من الأهداف نذكر منها:

● الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات ص و م :حتى تستطيع المؤسسة تحقيق هذا الهدف يجب

إتباع الإجراءات الآتية:

- مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية.

- تزويد أرباب العمل بمفهوم ثقافة المؤسسة وهذا لتدعيم إمكانيات التسيير لديهم.

- توسيع مجال التسويق أمام المؤسسات ص و م :حتى يتحقق ذلك يجب:

- تلبية حاجات المستهلك الحقيقية للمنتج الحقيقي الأجنبي.
- الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية الموجودة، من أجل توفير فرص ملائمة للتصدير.
- العمل على تخصص المؤسسات ص و م من أجل التحكم في الأسعار بصورة فعّالة.
- تطوير الشراكة الدولية.
- مساعدة المؤسسات ص و م على إعادة انتشارها وتفرّعها.
- الحفاظ على مناصب الشغل : من أولويات برنامج التأهيل الحفاظ على مناصب الشغل أو العمل على توفير فرص جديدة للتشغيل من جهة أخرى.
- الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات ص و م : يرجى من هذا الهدف تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ويكون ذلك عن طريق تطبيق الأفكار الجديدة في مجال تسير اليد العاملة والتقييم المحاسبي.

ولتحقيق هذه الأهداف تشرف مجموعة من الهيئات المختصة على تطبيق برنامج التأهيل وهذه الهيئات هي:

- 1/المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية (DGRI) : حيث تعتبر الجهة المكلفة بتسيير البرنامج الخاص بالتأهيل تقوم بعدة مهام في إطار برنامج التأهيل هي كالتالي<sup>1</sup>:
  - تحديد الإجراءات و الشروط التقنية و المالية و التنظيمية لبرنامج التأهيل.
  - وضع برنامج إعلامي تحسيسي للمؤسسات و الهيئات المعنية بالبرنامج.
  - تطوير و ترقية برنامج تكوين المختصين و الأفراد المعنيين بالإشراف على تنفيذ برنامج التأهيل.
  - التعرف على حاجات المؤسسات و الهيئات الإدارية من معلومات متعلقة ببرنامج التأهيل والعمل على توفيرها.

-اقتراح تعديلات فيما يخص النصوص القانونية التي تنظم المؤسسات و التي لها علاقة مباشرة بإصلاحها.

-تلقي ملفات المؤسسات الراغبة في تنفيذ البرنامج و دراستها على مستوى الأمانة التقنية قبل أن يتم إرسالها للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI).

- 2/ **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)**: تتمثل مهام هذه اللجنة حسب النص رقم 05 من المرسوم التنفيذي رقم 192 / 2000 المؤرخ في 2000/07/16 فيما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> fonds de promotion de la compétitivité industrielle MIR , p:14-15.

- إعداد و تقديم شروط تقديم المؤسسات لملفات الاستفادة من البرنامج.
- تحديد المبالغ المالية التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برنامج التأهيل.
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء سير عملية التأهيل.
- دراسة طلبات تمويل العمليات المتعلقة بترقية محيط المؤسسات الصناعية و كذا المؤسسات الخدمائية المرتبطة بالصناعة مثل (طرقاات - شبكة الكهرباء... إلخ).
- اقتراح إجراءات مساعدة لتحسين التنافسية الصناعية.
- إصدار القرار المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.
- تأسيس اتفاق بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و المؤسسة المستفيدة من البرنامج.
- كما يترأس هذه اللجنة وزير الصناعة و إعادة الهيكلة و تتكون من عدة ممثلي
- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.
- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- بالإضافة إلى ممثل عن جمعيات أرباب العمل، البنوك، الغرف التجارية... إلخ
- 3/ صندوق ترقية التنافسية الصناعية (FPCI):** تم إنشاء هذا الصندوق لتمويل جزء من عمليات تنفيذ البرنامج الخاص بتأهيل المؤسسات و هذا بموجب قانون المالية لسنة 2000 و تتم هذه المساعدات في شكل أموال و تصنف هذه المساعدات إلى صنفين:
- 1/3 مساعدات مالية موجهة للمؤسسات :** و هي موجهة لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة في:
- قيامها بالتشخيص الاستراتيجي الشامل لوضعيتها و وضع خطة التأهيل الخاصة بها.
- الاستثمارات المادية كسواء التجهيزات و غير المادية التي تدخل في إطار تكوين المديرين و التدريب على استعمال التكنولوجيا.

<sup>2</sup> op-cit, p :15.

---

---

2/3/المساعدات المالية الموجهة لهيئات الدعم : و هذه المساعدات موجهة أساسا لتغطية التكاليف

المتعلقة ب :

-العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات الإنتاجية أو مؤسسات الخدمات الخاصة بالقطاع الصناعي

مثل : المؤسسات التي تهدف إلى تحسين الجودة، الملكية الصناعية... إلخ.

-العمليات المتعلقة ببرامج تكوين مسيري المناطق الصناعية و كل العمليات الخاصة بتحسين القطاع

الصناعي.

و تجدر الإشارة إلى أنه إلى جانب هذا الصندوق (CNCI) هناك مصادر أخرى لتمويل المؤسسات منها :

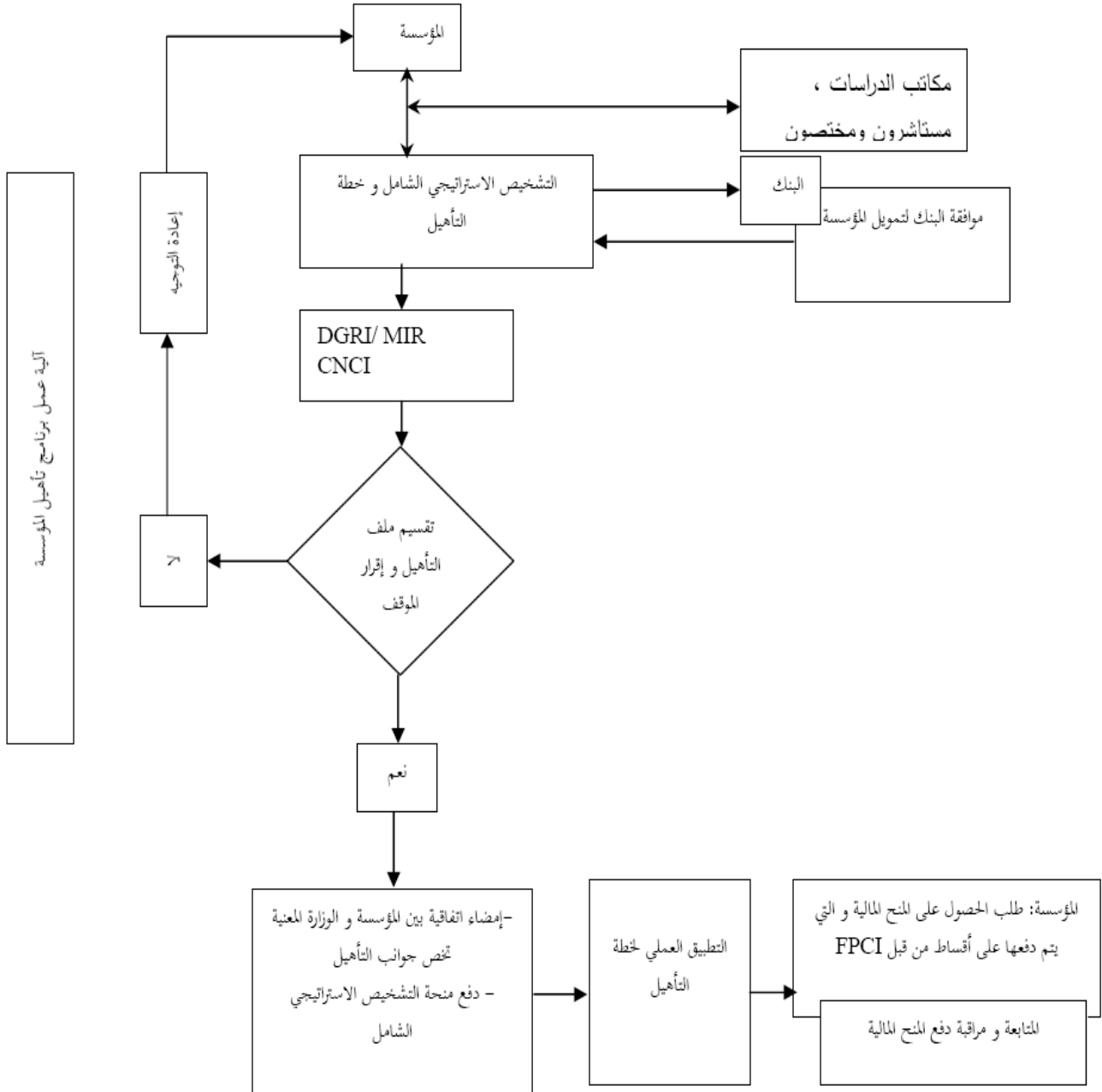
الصندوق الوطني للبيئة، صندوق خاص بتطوير الصادرات، الصندوق الخاص بتطوير الجنوب، صندوق

تطوير التمهين، صندوق البحث العلمي و التطوير التكنولوجي... إلخ.

## ❖ المطلب الثالث : إجراءات برنامج التأهيل و وسائل تنفيذ برامج التأهيل

يمكن تلخيص مراحل عمل برنامج التأهيل في الشكل التالي:

الشكل رقم 04 : مخطط يبين آلية عمل برنامج تأهيل المؤسسات الموضوع من قبل وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الصناعية.



المصدر: وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة

من خلال الشكل يتضح أن آلية عمل برنامج التأهيل تمر بعدة مراحل :

**المرحلة الأولى :** تقوم مكاتب الدراسات أو المستشارين – مختارين من طرف مسؤولي المؤسسة - بدراسة وتشخيص استراتيجي شامل و وضع مخطط التأهيل للمؤسسة المعنية.

ترافق هذه الدراسة طلب إعانات مالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية، و بعد خضوعها لشروط قابلية الاستفادة و الإجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI) ، يصبح لهذه المؤسسة الحق في الاستفادة من الإعانات بمجرد الموافقة على ملفها.

**المرحلة الثانية :** بعد موافقة ال CNCI يتم البدء بتنفيذ الإجراءات المادية و المعنوية المحددة في خطة التأهيل، مما يعطي لها الحق في الاستفادة من الإعانات المالية حسب اختيارين:

أ - حسب ثلاث دفعات : و تكون الدفعة الأخيرة عند نهاية خطة العمل و هذه الأخيرة لا تتجاوز السنتين بدء من إشعار المؤسسة ب قرار الموافقة.

ب - على دفعة واحدة : تكون في نهاية المدة التي لا تتجاوز السنتين.

• في حالات استثنائية يمكن للجنة أن تمدد مهلة الإنجاز لسنة أخرى من أجل تحقيق باقي الإجراءات المتعلقة بالتأهيل.

### **1-المعلومات الأولية:**

تختار كل مؤسسة راغبة في برنامج التأهيل و الحصول على مساعدات مالية من صندوق ترقية التنافسية "FPCI" مكتب دراسات ، كما يجب أن تتحقق من أن هذا الأخير يملك إمكانيات الضرورية لتحقيق التشخيص الاستراتيجي الشامل ووضع خطة التأهيل.

تعلم المؤسسة الأمانة التقنية – عن طريق البريد - عن رغبتها في الخضوع لبرنامج التأهيل، مشيرة إلى اسم مكتب الدراسات أو المستشارين الذين تعاملت معهم، بحيث ترسل بطاقة تعريفية للمؤسسة، كما يقوم مكتب الدراسات أو المستشارين بتشخيص قبلي لاستبعاد التعهد مع مؤسسات لا تستجيب لشروط القبول، و تتضمن المعلومات الأولية ما يلي<sup>1</sup>:

• معطيات عامة حول المؤسسة:

و تتمثل هذه المعطيات في:

-الاسم التجاري للشخص المعنوي (المؤسسة ) أو اسم الشخص الطبيعي.

-الوضعية القانونية للمؤسسة.

-اسم ولقب الأشخاص الذين يرغبون باسم المؤسسة في الاستفادة من البرنامج.

-العنوان الكامل للمؤسسة.

<sup>1</sup> **Ministère de l'industrie et de la restructuration**, Fond de promotion de la compétitivité industrielle Manuel ; p: 20.

-تاريخ الإنشاء.

• معطيات مالية، تقنية و بشرية:

تتضمن ما يلي:

- رأس المال الاجتماعي و تقسيمه.

- تطور CA للسنوات الثلاث الأخيرة.

-تطور كتلة الأجور للسنوات الثلاث الأخيرة.

- عدد العمال المشغلين و توزيعه حسب فئات اجتماعية -مهنية (Catégorie Socioprofessionnelle)

- تطور الأموال الخاصة.

-الاستثمارات المحققة في النشاطات الأساسية.

• إرفاق الاستمارة بالوثائق التالية:

-رسالة توضح نية المؤسسة في الخضوع لبرنامج التأهيل.

-معلومات متعلقة بمكتب الدراسات المختار (Les Références du Cabinet Retenu).

يودع الملف ( أو يرسل) لدى الأمانة التقنية مقابل وصل استلام، و يتم تسجيل الملفات الواحدة تلو

الأخرى حسب تاريخ الاستلام.

## 2 -تمهيد لطلب المساعدات المالية من طرف المؤسسة:

ترفق المؤسسة- التي تقدم طلب مساعدة مالية في إطار البرنامج من صندوق ترقية التنافسية الصناعية -

ملف إلى الأمانة التقنية لـ CNCI.

### 1-2 ملف التأهيل : و يتألف هذا الملف من:

-دراسة التشخيص الاستراتيجي الشامل و مخطط التأهيل ممضي من طرف مكتب الدراسات و

المؤسسة.

-مخطط تمويل الاستثمارات بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمجة مع البنك (رسالة الموافقة).

-الوضعية المالية و المحاسبية مصادق عليها من طرف لجنة مكونة من خبراء محاسبين، محافظي

حسابات أو محاسبين معتمدين.

-بيانات تقديرية للاستثمارات المادية و المعنوية المنتظر تحقيقها.

-بطاقة فنية للتشخيص الاستراتيجي الشامل و مخطط التأهيل.

. معالجة الملف من طرف الأمانة التقنية : تتم مراجعة الملفات و التأكد من مطابقتها للشروط المتمثلة

في:

2-3. استلام الملفات : يتم استلام ملفات المؤسسات التي تتوفر فيها الشروط الآتية:  
-تنتهي لقطاع إنتاجي.

- متحصلة على رقم استدلاي جبائي (Identifiant Fiscal).

- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.

- يجب أن يكون للمؤسسة:

- أصول صافية أكبر أو تساوي % 50 من رأس مالها الاجتماعي.

- رأس المال العامل موجب.

- توظف المؤسسة 20 عاملا على الأقل و بصفة دائمة.

بعد التحقيق للأمانة التقنية يمكن لها أن تقبل الملف، طلب معلومات ملحقه أو رفض الملف.

- في حالة القبول يخضع للتقييم حيث تضع الأمانة التقنية بطاقة فنية للمؤسسة و ترسلها إلى CNCI.

- في حالة وجود نقص في الملف المقدم تعلم الأمانة التقنية المؤسسة من أجل استكمال باقي المعلومات الناقصة.

- في حالة عدم مطابقة الملف المقدم للشروط الموضوعه تعلم الأمانة التقنية المؤسسة بقرار الرفض، و في هذه الحالة لا يحق للمؤسسة الحصول على إعانات التشخيص و وضع خطة التأهيل.

2-4. تقييم الملف: عند مطابقة الملف لمعايير الاستلام تقوم الأمانة التقنية بتقييم مالي و تقييم مدى قابلية نجاح مخطط التأهيل.

و تتمثل الشروط الأساسية الواجب التحقق منها عند التقييم في:

• الصحة المالية : و يتم تقييمها حسب معيارين:

-الأصول الصافية أكبر من أو تساوي % 50 من رأس المال الاجتماعي.

-رأس المال العامل موجب.

• وجب على المؤسسة أن تحقق نتيجة صافية موجبة في السنة التي تسبق عملية التشخيص و وضع

مخطط التأهيل أو تكون النتيجة المتوسطة للسنوات الثلاث الأخيرة موجبة.

• تبرير مخطط التمويل اللازم لأجل تحقيق الاستثمارات المادية.

• مصداقية المعلومات المحاسبية.

• مخطط التأهيل يساهم بطريقة ايجابية في:

-تنافسية و ربحية المؤسسة.

-التموضع الاستراتيجي و التنافسي على مستوى السوق المحلي و الدولي في أفاق التفكيك الجمركي.

• عدد العمال أكثر من 20 عامل دائم.

### (3) تقديم الملف للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:

يقدم الملف الذي تم قبوله و تقييمه من طرف الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية مرفقة ببطاقة القرار.

1-3 قرار اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:

تقوم اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية بفحص الملف الم قِيم سابقا التي يمكن أن تتخذ أحد القرارات التالية:

-منح الإعانات و المساعدات المالية.

-طلب التعمق في الملف الذي يخضع للجنة مرة أخرى.

-رفض الملف.

و يتم إشعار المؤسسة بالقرار المتخذ.

-في حالة المصادقة على الملف يتم التوقيع على اتفاقية بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة (MIR) و المؤسسة المعنية، حيث تحدد هذه الاتفاقية و الالتزامات كل من الطرفين، الإجراءات، مبلغ المساعدات الممنوحة بالإضافة إلى طرق صرفها حسب النموذج المتفق عليه.

-في حالة نقص الملف يعاد للمؤسسة من أجل دراسة تكميلية للنقاط المشار إليها من طرف CNCI ، وفي إطار الدراسة التكميلية تودع المؤسسة الملف من جديد على مستوى الأمانة التقنية من أجل إعادة الفحص من طرف اللجنة.

-في حالة الرفض يتم إشعار المؤسسة بهذا القرار.

### (4) تحقيق و متابعة برنامج التأهيل:

1-4 منح و صرف المساعدات المالية : و تتمثل المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق

ترقية التنافسية الصناعية في:

-المساهمة بـ 70 % من تكلفة التشخيص الاستراتيجي الشامل و وضع مخطط التأهيل في حدود 3 مليون دينار.

- المساهمة ب 15% من قيمة الاستثمارات المادية المعمولة من طرف المؤسسة بأموالها الخاصة.
- المساهمة ب 10% من قيمة الاستثمارات المادية المعمولة عن طريق القروض.
- المساهمة ب 50% من قيمة الاستثمارات غير المادية أو المعنوية (التكوين، التنظيم....)
- مدة الإنجاز : إن الاستثمارات التي تخص بالمساعدات المالية يجب أن تتحقق في أجل أقصى مدته سنتين ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية، و يمكن تمديده لأجل سنة أخرى يمنح بطلب من المؤسسة.
- صرف المساعدات المالية :يجب التفرقة بين المساعدات المالية يجب أن تتحقق في أجل أقصى مدته سنتين ابتداء من تاريخ توقيع الاتفاقية، و تلك المساعدات المتعلقة بالاستثمار.
- من أجل صرف مساعدات متعلقة بالتشخيص و خطة التأهيل التي تمنح و يجب الموافقة عليها من طرف وزير الصناعة و ذلك بعد الإطلاع على رأي اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- صرف المساعدات المالية المتعلقة باستثمارات التأهيل لا تتم إلا بعد تحقيق العمليات المبرمجة و بطلب من المؤسسة و يتم صرفها على ثلاث دفعات:
- الدفعة الأولى بعد إنجاز 30% على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات المادية أو غير المادية.
- الدفعة الثانية بعد إنجاز 60% على الأقل من المبلغ الكلي للاستثمارات المادية أو غير المادية.
- الرصيد الباقي يكون بعد إتمام مخطط التأهيل.

### المطلب الرابع : وسائل تنفيذ برامج التأهيل.

- إنّ برنامج التأهيل ممّول في أغلبه من طرف الاتحاد الأوروبي، كما تنصّ عليه اتفاقية الشراكة معه التي تتمحور حول عدة جوانب نذكر منها<sup>1</sup>:
- أ - الجوانب الفكرية والعلمية :يتعلق الأمر هنا بالاستثمار الفكري على شكل مساعدة تقنية تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ص و م.
- ب - جانب المعلومات :تعتبر المعلومات عنصرا أساسيا لمرافقة المؤسسات ص و م في سعيها نحو اكتساب القدرة التنافسية، وهناك صنفان من هذه المعلومات، معلومات على المستوى الداخلي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من أجل ترقية منتوجها وتحسين سمعتها، ومعلومات على المستوى الخارجي، حتّى تمكّنها من معايشة التطور الحاصل.
- ت - جانب التكوين :تهدف سياسة التأهيل إلى تنمية ثقافة المسير، أي تكوين أرباب عمل أو مسيرين لتطوير قدراتهم الفكرية والمهنية والتعامل مع المحيط الخارجي والمعطيات الجديدة للاقتصاد الحر كما يجب.

<sup>1</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، منشورات الوزارة، (2000)، ص: 71.

- 
- ث - إعادة تهيئة محيط المؤسسات ص و م : يجب إدخال إصلاحات جذرية على محيط المؤسسة حتى تتكيف مع المتطلبات الجديدة للعولمة ويساعد المحيط على تأهيل المؤسسات ص و م ويكون ذلك ب:
- تأهيل المحيط القانوني والإداري : وذلك بمراجعة النصوص القانونية والإدارية المتعلقة بإنشاء وتطور المؤسسات ص و م، وكذا تبسيط الإجراءات واعتماد الشفافية في معالجة الملفات.
  - تأهيل المحيط العقاري : وذلك بإعادة تهيئة المناطق الصناعية.
  - تأهيل المحيط المالي والمصرفي : نتكلم هنا عن البنك باعتباره الأداة الأساسية لتنفيذ وتجسيد أي برنامج اقتصادي ومتابعته، لهذا يجب تكيف قواعد تسييره مع احتياجات المؤسسات ص و م.
  - تأهيل المحيط الجبائي وشبه الجبائي : سيكون تبسيط النظام الجبائي حافزا مشجعا لتنمية المؤسسات ص و م باعتباره أهم العوائق التي تواجهها.

## خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستخلص أنه حتى ترفع المؤسسات ص و م من مستوى إنتاجيتها وتكون في مستوى تحديات المنافسة والتنمية، كان لابدّ من البحث عن مجالات إعادة تطويرها وترقيتها، فمن خلال الإجراءات الضرورية التي تدعّم قطاع المؤسسات ص و م، والتي تساهم في الحدّ من المشاكل، هذه الإجراءات تمس جوانب التمويل، التأهيل، العقار، التشاور...، هذه الأخيرة يجب أن تحظى من طرف المعنيين بالقطاع بأهميّة بالغة، وهذا نظرا للدور الفعّال الذي يلعبه قطاع المؤسسات ص و م في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ولكن يتعيّن علينا كذلك أن نراعي التطورات العميقة التي يشهدها العالم في ظلّ عولمة الأسواق، ممّا يظهر مرة أخرى عراقيل تتعرض لها المؤسسات ص و م، والمتمثلة في ضعف تنافسيتها مع المنتجات الدولية أو المحلية مما يحتم عليها القيام بعملية التأهيل من أجل ضمان بقائها خاصة في ظلّ التغيرات الاقتصادية الراهنة ، وعليه ستكون دراستنا في الفصل الموالي مركّزة على هذه التغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على المؤسسات ص و م.

---

---

**الفصل الثالث : انعكاسات**

**التغيرات الاقتصادية**

**وتأثيرها على قطاع المؤسسات**

**الصغيرة والمتوسطة**

## الفصل الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد

المبحث الأول : مفاهيم نظرية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الثالث : أنواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الرابع : المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية إنشائها

المطلب الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية إقتصادية و

إجتماعية

المطلب الثاني : تحديد إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الثالث : المراحل المتبعة في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الرابع : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث : مجالات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تأهيلها.

المطلب الأول : ترقية المحيط المالي والإداري

المطلب الثاني : الترقية على مستوى نظام المعلومات والتطاور

المطلب الثالث : الترقية على مستوى التكوين و الترقية على مستويات أخرى

المبحث الرابع : التأهيل وسياسات تطبيقه في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول : مفهوم عملية التأهيل

المطلب الثاني : أهداف عملية التأهيل

المطلب الثالث : إجراءات برنامج التأهيل ووسائل تنفيذ برامج التأهيل

خاتمة الفصل

## تمهيد :

بإمكان الجزائر أن تحرز تقدما على المستوى الدولي خاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي حيث يظهر ذلك جليا من خلال محاولة الاندماج الإيجابي في الاقتصاد الدولي متعدد الأطراف هذا الاندماج الذي بدوره يفرض علينا تنافسية حادة من خلال الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة و ما تتميز به المؤسسات المنافسة و خاصة الصغيرة و المتوسطة منها في الاقتصاديات الدولية المتطورة من جودة المنتوجات و بأسعار تنافسية و قدرة فائقة على التطور و بشكل سريع، وفي خضم كل هذه التغيرات المقبلة و الحالية التي تدق أبوابها لا بد على الجزائر ان تنتهج سياسة اقتصادية ملائمة و ذلك بإحداث تغييرات جذرية من أجل إبعاد - قدر الإمكان- الأضرار المحتملة من جراء هذا الاندماج بما يتوفر لديها من خيارات متاحة يمكن أن تتبع إحداها أو أن تدمج فيما بينها أو بين ما تراه ملائما لفك الخناق عن مؤسساتنا الاقتصادية.

## ❖ الباب الثالث: انعكاسات التغييرات الاقتصادية وتأثيرها على قطاع المؤسسات الصغيرة

### والمتوسطة

## ❖ المبحث الأول: المؤثرات الجديدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغييرات الاقتصادية

تمر الجزائر بمرحلة انتقالية قبل فتح اقتصادها على العالم، لذا كان لابد لها أن تقوم بمواجهة هذا الانفتاح بتحضير مؤسساتها حتى تكون لها مكانة ضمن التنافسية الحادة التي سوف تكون لا محالة ندا لها في عقر دارها، أين أقرت إبرام اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة بينها و بين الإتحاد الأوروبي و كذا مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث سنتطرق لهاتين الاتفاقيتين فيما يلي:

### **المطلب الأول : الشراكة الأورو متوسطة**

من أجل العمل على تكريس نظام اقتصاد السوق، رأت الجزائر أنه من الضروري العمل على تحرير التجارة الخارجية كمبدأ من مبادئ نظام اقتصاد السوق، وبالتالي إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لهذا قامت الجزائر بسلسلة من الإجراءات من أجل الانفتاح الاقتصادي، تتجلى مظاهرها من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

إنّ اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي استغرقت سنوات عديدة، فقد بدأت عمليا سنة 1993 ، وتعرّرت لأسباب عدّة أهمها الوضع الداخلي الصعب الذي عرفته الجزائر في سنوات التسعينات. وقّعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبالأحرف الأولى في 19/12/2001 بعد 17 جولة من المفاوضات بين سنتي 1997- 2001 مع فترة توقف في الفترة الممتدة من ماي 1997 إلى أفريل 2000 حيث كان التوقيع الرسمي على الاتفاقية بمدينة فالنسيا الاسبانية يوم 22/04/2002.

### **أ-مضمون اتفاقية الشراكة:**

تتضمن اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ثمانية ( 08 ) نقاط رئيسية:

**1-حرية تنقل السلع :** إنّ الجهود المشتركة للطرفين ترمي في نهاية المطاف إلى إنشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة، استنادا للإجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية، ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف، التي أسست المنظمة العالمية للتجارة، أمّا عن السلع التي تكون محور تفاوض حول التعريف الجمركية تشمل ما يلي:

● المنتجات الصناعية: ففي سياق إقامة منطقة التبادل الحر خاصة المنتجات الصناعية، فإنّ الجزائر تقوم بالتفكيك التعريفي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الواردة من الاتحاد الأوروبي، وهذا بصورة تدريجية خلال فترة مدتها 12 سنة، إضافة إلى سنتين تأجيل.

● المنتجات الزراعية، منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة: إنّ مفعول تحرير التبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، سيبدأ سريانه بعد 05 سنوات ابتداء من تاريخ الاتفاقية، وبعد عام من هذا الأخير تؤخذ الإجراءات اللازمة للسهر على تحقيق هذا الهدف، حيث يتمّ تقديم تنازلات من قبل الطرفين والدخول إلى الأسواق في شكل حصص على أساس المعاملة بالمثل، ويمكن المبدأ هنا في التحرير التدريجي للأسواق.

**2-تجارة الخدمات :** هناك اتفاق الشراكة ينصّ على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات (A.G.C.S) ، بمنح الجزائر معاملة " الدولة الأولى بالرعاية" ، وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي يضمنها الاتفاق، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقاً من قائمة الالتزامات المنفق عليها.

**3-التعاون الاقتصادي :** يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الصناعية و الزراعية وكذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتكز على عدة مبادئ أهمّها حوار اقتصادي منظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية.

**4-التعاون المالي :** وهذا قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصرنه الاقتصاد و إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية، ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على الاقتصاد الوطني، وأخيراً وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

**5-المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة :** التزام الطرفين على وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال والقواعد التي تحكم المنافسة.

**6-التعاون الاجتماعي والثقافي :** حيث تمّ التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال وضرورة الحوار الاجتماعي والتعاون في هذا المجال، وفي قطاع الثقافة والتربية، وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة غير الشرعية.

**7-الحوار السياسي :** يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يخص المسائل السياسية والأمنية.

**8-الإجراءات المؤسساتية :** وهو البند الأخير من الاتفاقية، ويتضمن إجراءات مؤسساتية، إضافة إلى 07ملاحق و 05 بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية. وكان الهدف من توقيع اتفاق الشراكة مع كل من بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط، تشمل 05 أهداف متوسطة الأجل هي<sup>1</sup>:

-إقامة منطقة حرّة بين الاتحاد الأوربي وبلدان منطقة جنوب البحر المتوسط خلال فترة من 12 إلى 15 سنة.

-زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوربية إلى بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط.

- \* تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- \* إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي.
- \* تقديم دعم مالي مرتبط بالأداء مع الاتحاد الأوربي، بما قيمته 04.7 مليار وحدة نقدية أوربية، كمنح خلال الفترة من 1995- 1999 ، بالإضافة إلى مبلغ مماثل من القروض المتوقعة من بنك الاستثمار الأوربي.

### **ب -أثر تطبيق اتفاقية الشراكة على المؤسسات ص و م:**

دخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي، حتّى وإن كان ينطوي على بعض الإيجابيات، إلّا أنّه لا يمكن تجاهل سلبياته، هذا ما يعني تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل عام وقطاع المؤسسات ص و م بشكل خاص ويتجلى تأثر هذا القطاع من خلال:

#### **1. الإيجابيات:**

لاتفاق الشراكة تأثير إيجابي على المؤسسات ص و م، ندرج بعضها في النقاط التالية:

- \* الاستفادة من لتطور التكنولوجي الذي يمكن من زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات.
- \* تحسين الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.
- \* مسايرة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية , واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.

<sup>1</sup> زايري بلقاسم، دربال عبدالقادر، "تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر"، (الملتقى الدولي- حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف) 29- 30 أكتوبر 2001 ، ص : 02 .

- \* الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوروبيين في إطار اتفاقية الشراكة.
- \* القيام باستثمارات معتبرة قصد تحسين الإنتاج والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- \* تحسين قدرات المؤسسات ص و م للاندماج مع التطور المفروض عليها نظرا للانتقال إلى اقتصاد السوق.
- \* تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- \* تحسين مستوى تسيير المؤسسات وإطارات مديريات، وكذلك تعزيز دور الجمعيات المهنية في مختلف الشعب.

## 2. السلبيات:

- كما أنّ لاتفاق الشراكة سلبيات كثيرة نذكر منها:
- \* التأثير على إنتاجية المؤسسات، وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية.
- \* زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة.
- \* دخول المنتجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة وأحسن جودة، ممّا تجذب المستهلك الجزائري إليها، وفقدان الثقة في المنتجات المحلية، مهما كانت جودتها.
- \* ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية.
- \* إنّ الآثار الرئيسية لمنطقة التبادل الحر ستخص التوازنات الاقتصادية الكلية (انهيار في ميزان العمليات التجارية، ارتفاع في العجز العمومي) والتي ستؤدي إلى القيام ببعض الإصلاحات عن طريق معدلات الصرف، هذه الضغوطات على التوازنات الاقتصادية، ستدفع الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات ص و م<sup>1</sup>.
- وعليه يفترض لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات، منها ضرورة تأهيل الاقتصاد من الناحية النوعية والكمية، وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات ص و م، قصد اكتسابها المردودية و النجاحة لتتمكّن من منافسة المؤسسات الخارجية، في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

<sup>1</sup> زايري بلقاسم، دربال عبدالقادر، مرجع سبق ذكره، ص : 2 .

## ❖ المطلب الثاني : المنظمة العالمية للتجار (OMC)\*

بدأت تظهر محاولات الجزائر في سبيل الدخول إلى اقتصاد السوق من خلال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، والاندماج في التكامل الاقتصادي الدولي، وذلك بإحداث تغييرات جذرية على النظام الاقتصادي، وانتهاج سياسة اقتصادية تركز أساسا على حرية السوق.

### أ-مسار الانضمام إلى OMC وصعوباته :

لقد بدأت مفاوضات الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، لأول مرة رسميا سنة 1987 حيث كانت تدعى بالجات GATT (General Agreement on tariffs and trade) آنذاك وأصبحت بداية من سنة 1995 تدعى بـ "المنظمة العالمية للتجارة"، لكن من دون أي نتائج تذكر.

بعد تحويل ملف الجزائر إلى هذه المنظمة، قامت بتقديم طلب الانضمام فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة في 05 جوان 1996 من خلال تقديم مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية، وفي سنة 1998 اختتمت المرحلة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف، حيث أجابت خلالها الجزائر على 500 سؤال موجهة إليها، لكن في سنة 2001 فشلت المفاوضات، ووجهت انتقادات لاذعة للملف الجزائري من قبل خبراء المنظمة العالمية للتجارة، لتعيد الجزائر بعد ذلك صياغة ملف طلب العضوية تماشيا مع الشروط الموضوعة من قبل الهيئات الدولية، ليشرع في 13 سبتمبر 2001 الخبراء على مستوى وزارة التجارة في مناقشة إعادة صياغة مذكرة الانضمام، حيث تتضمن معطيات خاصة بالنظام التجاري الجزائري، و رزنامة تفصيلية للتغيرات المرتقبة على مستوى المنظومة الجبائية والتعريفية الجمركية ومطابقتها مع الشروط والمعايير الدولية.

ومن بين الصعوبات التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة نذكر:

- غياب أي إستراتيجية واضحة على المدى القصير والمتوسط.
- عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة ، خاصة في ظل التغييرات الحكومية والقوانين وتضارب المعطيات المقدمة من قبل كل هيئة جزائرية ، أدت إلى فقدان مصداقية الملف الجزائري.
- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة ، قلل من وزن الملف الجزائري الذي أعيد النظر فيه مرارا ، وعلى الرغم من التعهدات الأوروبية والأمريكية من دعم الملف الجزائري لم يستوعب بعد مجمل التغييرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية.

\* Organisation Mondial de Commerce.

- وجود الاقتصاد الموازي الذي يضر بالاقتصاد الوطني.
- التأخر الكبير في خوصصة المؤسسات العمومية - رغم وجود قانون الخوصصة - لأسباب مبهمة وغير واضحة.

### ب- الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها من خلال انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة:

- تحفيز وتشجيع الاستثمارات من خلال جلب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تعود بنتائج إيجابية على الجزائر.
- مسايرة التجارة الدولية : من خلال الاحتكاك بالمنتجات الأجنبية مما يولد ضغط تنافسي يمكن المنتجات المحلية من مسايرة التطورات الحديثة و التكنولوجيا العالية في التصنيع وبالتالي القدرة على المنافسة.
- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال زيادة ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية مع الدول الأعضاء.

### ج- الآثار المرتقبة على قطاع المؤسسات ص و م بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سلاحا ذو حدين، يجب استغلال نتائجه الإيجابية ومحاولة تفادي نتائجه السلبية، ولتوضيح الرؤية أكثر ندرج الايجابيات والسلبيات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي:

#### 1. الإيجابيات:

من بين الآثار الإيجابية نذكر ما يلي:

- ✓ تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية.
- ✓ الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية.
- ✓ توفير السلعة الصناعية وتنويعها وبجودة عالية.
- ✓ تشجيع وزيادة الاستثمار الأجنبي.
- ✓ تطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، واكتساب خبرات جديدة من خلال الاحتكاك بالأجانب، لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ خلق مجالات إنتاج جديدة، بتكثيف عدد المؤسسات ص و م، والذي يؤدي إلى توفير مناصب الشغل

وبالتالي التخفيف من معدّل البطالة.

✓ زيادة حدّة المنافسة من خلال الدعاية والإشهار والترويج وبالتالي التخفيف من معدل البطالة.

✓ إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية، وبالتالي سوف تصبح منتجات هذه المؤسسات قادرة على فرض وجودها في الأسواق العالمية.

✓ انفتاح الاقتصاد الجزائري من خلال الانضمام إلى OMC ، سيسمح بإنشاء مشاريع ومؤسسات مصغرة وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي للاستثمار في الجزائر.

## 2. السلبيات:

ينجّر على انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة عدة سلبيات نوجز بعضها فيما يلي:

✓ سيؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام أعضاء المنظمة، وهذا ما يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، الذي يؤدي بدوره إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتج الأجنبي من قبل المستهلك.

✓ يلعب قطاع المؤسسات ص و م في الدول المتقدمة دورا رياديا وأساس الصناعات المحلية على عكس ما هو في الجزائر.

✓ ارتفاع تكاليف الإنتاج للمؤسسات ص و م، وذلك يعود لضعف في استعمال التكنولوجيا المتطورة وغياب الخبرات اللازمة.

وأخيرا، يسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يتحتمّ عليها تأهيل أدااتها الإنتاجية، من خلال القيام باتخاذ إجراءات لتطوير مؤسساتها في أقرب الآجال.

### ❖ المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنافسة

إن العديد من الدول قد استطاعت حل مشاكل الأزمة الاقتصادية ، أو الشروع في تطويرها بطريقة صارمة بفضل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أساسا لما لها من خصائص و مميزات دعت إلى الاهتمام بها ، و عليه سنتطرق لبعض التجارب الدولية و ما وصلت إليه في هذا المجال ، لان هذه الدول ستكون منافسة للجزائر في العقد المقبل من الوقت الراهن.

## 1- بعض الإحصائيات من بعض الدول:

- \* حالة الاقتصاد في الدول الأوروبية منذ السبعينيات دليل على اهتمامها بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في هذا الصدد يمكن اعتبار ايطاليا مثلا حيا بالنظر إلى تلك المجموعة من المؤسسات الصغيرة التي لا يتجاوز عدد الأجراء بها 10 عمال ، والمهيمنة على قطاعات بأكملها بما في ذلك التصدير ، لتضمن استقرارا كبيرا للاقتصاد في ظل محيط اقتصادي معروف بعدم استقراره.
- إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر مصدر كبيرة للشغل وللقيمة المضافة ، ففي ايطاليا يساهم هذا النوع من المؤسسات ب 81% في ما يخص إنشاء فرص العمل و 58.8% في القيمة المضافة.
- \* توجد بتونس 400.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة ، بايطاليا 4.000.000 مؤسسة و بالولايات المتحدة الأمريكية 22 مليون مؤسسة ، بينما تقدر في ( الجزائر بـ 225.449 مؤسسة سنة 2004 )
- \* بلغت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام 57% في اليابان و 64.3% في اسبانيا و 56% في فرنسا و 44% في النمسا و 43% في كندا و 33% في استراليا
- \* توظف هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية 52% من السكان العاملين و تساهم في تحقيق نصف الناتج الداخلي الخام.
- \* تعتبر فرنسا نفسها دون المستوى المطلوب بـ 2.300.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة و ذلك لإضفاء طابع الحركية و مرونة اكبر لاقتصادها و قد تم إنشاء 117.000 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال سنة 2000 و بمجموع 3.500.000 مؤسسة ، ستبلغ فرنسا مستوى المقابلة لبريطانيا ، و يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبلدان الاتحاد الاوروبي 18 مليون.

جدول رقم 05 : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات الدولية (%) :

عدد الم ص وم%	عدد مناصب الشغل%	مساهمتها في إجمالي الناتج الداخلي%	
99.7	65.7	34.9	ألمانيا
96.0	45.0	23.0	استراليا
99.7	72.0	غير متوفرة	بلجيكا
99.8	66.0	56.7	كندا
98.8	77.8	56.7	الدنمارك
99.5	63.7	64.3	اسبانيا
99.7	53.7	48.0	الولايات م . أ
99.5	52.6	غير متوفرة	فنلندا
99.9	69.0	61.8	فرنسا
99.5	73.8	27.1	اليونان
99.2	85.6	40.0	إيرلندا
99.7	49.0	40.5	ايطاليا
99.5	73.8	57.0	اليابان
99.8	57.0	50.0	هولندا
99.0	79.0	66.0	البرتغال
99.9	67.2	30.3	بريطانيا
99.8	56.0	غير متوفرة	السويد
99.0	79.3	غير متوفرة	سويسرا

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي CNEC .

كل المعطيات تستند إلى سنة 1999 ، ما عدا كندا واسبانيا وايرلندا ( 1989 ) ، الدنمارك ( 1992 ) ألمانيا واليونان وايطاليا ( 1988 ) واليابان ( 1992 ) ، هولندا وفرنسا ( 1990 ) .

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا معتبرا في اقتصاديات كل البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، كما أن نسبة 99 % من مؤسسات أغلب البلدان الأعضاء هي مؤسسات صغيرة و متوسطة إجمالاً ، توفر هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 40 إلى 80 % من مناصب الشغل المأجورة و تساهم بنسبة 30 إلى 70% من الناتج الداخلي الإجمالي ، و تساهم بأكثر من نصف الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع الخاص في الدانمرك و اسبانيا و فرنسا و اليابان و البرتغال ، و هي توفر ما يتجاوز نصف مناصب الشغل المأجورة في سائر البلدان تقريبا و نسبة تفوق 70% في بلجيكا و الدنمارك و اسبانيا و اليونان و ايرلندا و اليابان و البرتغال و السويد و في سويسرا.

من منظور آفاق الاقتصاد العالمي فلقد بينت المعطيات المتوفرة لدينا أن شريكنا المفترض الاتحاد الأوروبي يمتلك نسيجا إنتاجيا يحتوي على 17.9 مليون مؤسسة من الحجم الصغير و المتوسط و هذا الحجم من المؤسسات يقوم بتشغيل نسبة من اليد العاملة في الاتحاد تقدر بـ 66% ، و تمثل من جهة أخرى 56.2% من رقم الأعمال فيما لا يتعدى عدد هذا النوع من المؤسسات في الجزائر 188893 مؤسسة حسب إحصائيات عام 2002 و من هذا الرقم المتواضع 5.9% فقط تشغل عدد من العمال يفوق 10 أشخاص<sup>1</sup>.

ولذلك فإنه يتحتم على الجزائر وضع خطة إستراتيجية لتأهيل مؤسساتها ، و هذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر و كذا الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، بحيث يجب أن تخضع عملية التأهيل هذه إلى منهجية صارمة لتجنب ما تبقى من القدرات الإنتاجية الوقوع في فخ المنافسة الحادة ، خاصة و أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف البلدان وبالأخص المتطورة منها في حالة نمو بشكل مستمر ، فيجب إتباع منهجية عميقة و شاملة وتوخي الحلول الجزئية الظرفية.

<sup>1</sup> بشير مصيطفى، "نحو تموقع جيد للجزائر في خارطة الاقتصاد العالمي" ، فضاءات (جانفي، فبراير 2002) ، ص : 4 .

## ❖ المبحث الثاني: الخيارات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات

### الاقتصادية

لأي مشكل عدة بدائل متاحة لكن لكل من هذه الخيارات مزايا إيجابية و أخرى سلبية حيث يجد المقرر صعوبة في تحديد الخيار الأمثل و ترجع هذه الصعوبة في عدم الإحاطة التامة بالخيارات المتاحة، أي عدم الإلمام بجميع المعلومات التي تدور حول كل منها و من هنا سنتعرض من خلال هذا المبحث لبعض البدائل المتاحة للمؤسسات ص و م و التي من بينها الخوصصة ، الشراكة ، توظيف الإستثمار الأجنبي المباشر... الخ.

### ❖ المطلب الأول : الخوصصة

تعني الخوصصة تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص و الأفراد عن طريق عدة عمليات نذكر منها :

- البيع الجزئي أو الكلي.
  - الإيجار أو عقود الإدارة و التشغيل.
  - بيع المؤسسة مباشرة أو بالمزاد العلني... الخ.
- تعريف صندوق النقد الدولي للخوصصة " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها".
- ظهر مصطلح الخوصصة لأول مرة في كتابات مفكر الإدارة الشهير " PETER DRUCKER " عام 1968 و لم يكتسب بعدا عمليا إلا في عام 1979 عندما أقدمت حكومة المحافظين البريطانيين بزعامة مارغريت تاتشر على تحويل بعض مشاريع القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص، افتتحت أثرها في منتصف الثمانينات بعض الدول التي وصل عددها في مطلع التسعينات إلى نحو 100 دولة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت و التكيف الهيكلي، (دمشق : اتحاد الكتاب العربي، 2001 ) ، ص : 101، 102.

## أ - صور الخصخصة وأشكالها:

تنطوي سياسة الخصخصة من خلال استعراض تجارب الدول الصناعية المتطورة لاسيما بريطانيا و الولايات المتحدة و كندا و بعض البلدان النامية على صور و بدائل عدة منها\*:

- (1) تحويل ملكية جزء أو كل مشاريع القطاع العام إلى القطاع الخاص.
- (2) تحويل بعض الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص أو إلى شركات قطاع عام تحدث لهذا الغرض و تعمل على أسس تجارية.
- (3) تعاقد الحكومة مع منشآت القطاع الخاص من أجل توفير بعض الخدمات التي كانت تؤديها مؤسسات حكومة مثل : تنظيف الشوارع، رعاية الحدائق العامة، جمع النفايات، رصف الطرق، صيانة المباني و المركبات، توريد الأغذية،... الخ.
- (4) تسعير السلع التي تنتجها بعض المؤسسات الحكومية على أسس تجارية مثل : النقل و البريد و التعليم و الخدمات الصحية... الخ.
- (5) إدارة المؤسسات الحكومية التي تحتفظ الدولة بملكيتها بنفس الأسلوب الذي تدار به مشاريع القطاع الخاص، و تحرير إدارتها من القيود و النظم البيروقراطية.

## ب - مبادئ الخصخصة :

- توجد عدة مبادئ أو ركائز تقوم عليها سياسة الخصخصة نلخصها فيما يلي :
- (1) تحرير السوق من الاحتكارات العامة أو الخاصة و فسخ المجال للقطاع الخاص لمنافسة القطاع العام في كافة المجالات.
  - (2) إدارة الوحدات المملوكة للقطاع العام من قبل القطاع الخاص مع استمرار تبعيتها أو تأجيرها لفترات مختلفة إلى القطاع الخاص ضمن معايير و ضوابط تراعي النفع العام.
  - (3) تجريد القطاع العام من الأنشطة التي أخفق في إدارتها بكفاءة و إحالتها للقطاع الخاص.
  - (4) إلغاء القيود البيروقراطية التي تعيق من حركة القطاع الخاص و تقييد نشاطه.
  - (5) تحصيل تكلفة الخدمات العامة للجهة المستفيدة منها مباشرة بدلا من تحميلها على الموازنة العامة للدولة.

---

\* كلمة الخصخصة ظهرت لأول مرة في القاموس سنة 1983 و تم تعريفها على أساس التحويل للأعمال و المشاريع إلى الملكية الخاصة.

## ت-الأهداف المتعلقة على الخصوصية :

معظم التجارب تركز على الأهداف الاقتصادية على المستوى الكلي و الجزئي.

### (1) على المستوى الجزئي:

الخصوصية تضع عدة أهداف منها :

- زيادة كفاءة الموارد الاقتصادية و الطاقات البشرية بما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي للمؤسسة، على سبيل المثال، مؤسسة الطرق الإنجليزية "National Freight Corporation" تم خوصصتها في سنة 1982 لصالح المستخدمين، فقد سجلت نمو الإنتاج للمستخدمين في حدود 30%، و انتقل حجم الأرباح من 6 مليون جنيه إلى 13.5 مليون جنيه في سنة 1984<sup>1</sup>.
- إدخال التكنولوجيا الجديدة و تكوين الإطارات، لأن المؤسسات العمومية تفتقر للأموال لجلب التكنولوجيا من أجل التحديث و كذا غياب التكوين أدى إلى التأثير على الإبداع و التطوير.
- إعادة تجديد الإدارة، فالخصوصية فرصة لإنشاء هيكل قانونية بواسطة مسيرين جدد خاصة إذكان الملاك الجدد عبارة عن أجنب، هذه التركيبة الجديدة للتسيير سوف تعطي دفعا جديدا من خلال تطبيق استراتيجيات تسييرية علمية.
- توفير الأموال اللازمة لقيام الاستثمارات و تقوية الجهاز الإنتاجي و كذلك بعث استثمارات ضرورية لنمو المؤسسات و الذي تعاني منه المؤسسات العمومية بسبب نقص الأموال و اتخاذ سياسات التحكم في التكاليف العمومية من طرف الدولة.

### (2) على المستوى الكلي:

من بين الأهداف على المستوى الكلي ما يلي:

- زيادة المنافسة تساعد الدولة في المقام الأول على تخفيض التبذير و التكاليف الزائدة عن طريق توزيع و تقسيم حسن للموارد، حيث يتحتم على المؤسسات ترك النشاطات القديمة، و اعتماد خطوط إنتاج جديدة و البحث عن أسواق جديدة، فالفعالية لا يمكن أن تتحصل عليها من سياسة

<sup>1</sup> عشى نبيل، تحليل سياسة الخصوصية و آفاقها في الجزائر (رسالة لماجستير ، غير منشورة) ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ماي 1998، ص76 .

الخصوصية إلا إذا كانت منجزة في محيط تنافسي حسب Mansour A و R.Hammang " لا بد أن تكون إلى جانب الخصوصية ليبرالية إذا أردنا تعظيم الفعالية"<sup>2</sup>.

- زيادة مالية الدولة (تحسين عجز الميزانية):

يمكن لخصوصية المؤسسات العمومية أن تساهم في تحسين عجز الميزانية للدولة عن طريق:

- إلغاء الإعانات و كل المساعدات المقدمة إلى المؤسسات تسمح للدولة بالحصول على موازنة متوازنة.
- التنازل الكلي أو الجزئي للمؤسسات العمومية يسمح للدولة بجمع مداخيل مشروطة التي تكون موجهة إلى تمويل أعباء جارية أو تسديد الديون العمومية أو تطهير مؤسسات عمومية تحت مراقبة الدولة.
- تنمية الأسواق المالية، تعتبر الخصوصية شرطا ضروريا لتطوير الميدان البورصي، حيث يمكن تغطية النقص في عرض السندات للسوق، إن الخصوصية و السوق المالي تربطهما علاقة مزدوجة، حيث أن الخصوصية تنمي السوق المالي، أما هذا الأخير يعتبر من متطلبات تنفيذ برنامج الخصوصية.

### (3) أهداف أخرى:

-تقديم خدمات جديدة للمستهلكين و بأسعار منخفضة بسبب المنافسة إضافة إلى إدخال تكنولوجيا جديدة.  
-تقديم منافع للمستهلكين، من خلال رفع القيود المفروضة على المؤسسات و ترك المنافسة تلعب دورا هاما مما يؤدي إلى تحسين النوعية و الإنتاج.

### (4) مبررات الخصوصية:

هناك عدة مبررات تطرح كأعذار للأخذ بهذا الخيار منها<sup>1</sup>:

- هناك عدة دول قطعت أشواطاً لا بأس بها في برنامج الخصوصية كالمغرب و تونس.
- فشل تجربة القطاع العام و العجز المالي الذي حققه نتيجة غياب مفهوم المردودية و التسيير الإداري و تحديد الكميات الاقتصادية خارج نطاق السوق.

<sup>2</sup> شبايكي سعدان - حفيظ مليكة "المؤسسة العمومية و الخصوصية في الجزائر" ،تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، (29، 30 أكتوبر 2001)، ص 4.3.  
<sup>1</sup>المرجع نفسه ، ص : 76 .

- معاناة القطاع العام من تفاقم المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلات التمويل الخارجي وخدمة الدين الخارجي، وتصور أن الخصخصة يمكن أن تمثل مخرجا من المخارج الملائمة والسهلة.
- تعديل المنظومة القانونية والتشريع الاقتصادي في اتجاه يؤدي حتما إلى الأخذ بالخصخصة مثلا قانون 01 - 88 الداعي إلى استقلالية المؤسسات.
- الخصخصة وسيلة لتكسير الاحتكار النقابي والاقتصادي المعششة في القطاع العام.
- تسمح الخصخصة من التخلص من عبء ثقيل وضمان موارد مستقرة عن طريق الضرائب كما أنه بالإمكان أن تتخلص الدولة من جزء كبير من مديونيتها العمومية.

## (5) مزايا وعيوب الخصخصة :

يوجد لكل خيار من الخيارات في أي مجال مزايا وعيوب نتعرض للبعض منها في ما يأتي:

### • المزايا:

- تؤدي الخصخصة إلى زيادة الصادرات وتطوير مداخل الدولة من العملة الصعبة
- \* أصبح رأس المال الخاص أساس النسيج الاقتصادي وعماد البنية الاجتماعية والإيديولوجية للدولة الرأسمالية المتقدمة.
- \* تؤدي إلى تحقيق التوازنات الكلية والخارجية وكذا تساعد في القضاء على عجز الميزانية لما تعقد الدولة من أعباء كانت تتحملها.
- \* صرامة وفعالية القطاع الخاص قد توضح نوعا من التسيير الجيد للمشاريع الاقتصادية وبالتالي تحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

### • العيوب:

- \* تؤدي إلى حدوث تدهور فضيع لمستويات و مداخل العمالة والحالة الاجتماعية والحالة الاجتماعية للمواطنين مع ارتفاع وتائر التضخم مثلا: البرازيل لم تجد حلا لمأزق المديونية والتضخم بل اتسع سخط الجماهير والتفاوت الطبقي الرهيب.
- \* لا يمكن أن يؤدي القطاع الخاص ما هو منتظر منه لأنه ليس بنفس النضج والأصالة والتراث الاقتصادي الذي يشهد مثيله في الدولة الرأسمالية.
- \* لم تستطيع الدولة النامية بإمكاناتها وقطاعها العام الكبير، أن تواجه المؤسسات المتعددة الجنسيات وتغيير موازين القوى في محيط اقتصادي دولي فما بالك بقطاع خاص ضعيف لا يملك بنية اقتصادية متشابكة ولا فلسفة تنموية واضحة.

\* تؤدي إلى نشر الطبقة داخل المجتمع، طبقة برجوازية تقابلها طبقة كادحة.

\* يمكن أن تكلف الدولة خسائر ومتاعب تضاف إلى متاعبها المتزايدة.

\* إن قرار الخصخصة لم يتخذ في إطار سياسة تنموية وطنية واضحة المعالم بل كتوجه في إطار برنامج التعديل الهيكلي يراد منه هيكلة الاقتصاد وزيادة تبعيته للاقتصاد العالمي و من ثم تجد الدول المهيمنة على الاقتصاد العالمي حولا لأزماتها على أنقاض اقتصادنا و اقتصاديات الدول المماثلة<sup>1</sup>.

طبيعي أن الفرق شاسع بين الخصخصة و تشجيع القطاع الخاص و المطلوب الاقتصادي الذي لا يختلف فيه اثنان هو إيجاد قطاع خاص بموازاة القطاع العام القائم لخلق نوع من الديناميكية الجديدة و المنافسة و التكامل بينهما و بذلك يكون مفهوم تشجيع القطاع الخاص هو توسيع للنشاطات الاقتصادية و الاستفادة من كل الإمكانيات المحلية لاستبدال شكل الملكية و بذلك يمكن مثلا خلق فرص عمل جديدة و توفير وسائل تمويل كانت مجمدا و هكذا...، لا خلق معضلات اقتصادية و اجتماعية جديدة.

## 6) أثر الخصخصة على المؤسسات ص و م في الجزائر:

طبقت إجراءات الخصخصة على أغلب المؤسسات ص و م التابعة للدولة، مثل الهيئات المحلية "البلدية، الولاية..."، وذلك من أجل تحسين تسييرها وزيادة فعاليتها، فحجم هذه المؤسسات يساعد و يلائم كثيرا إجراءات الخصخصة، فهي لا تشغل عددا كبيرا من العمال، بحيث تقلص من التكلفة الاجتماعية عند تسريحهم إذا تطلب الأمر ذلك، كما أن أصول هاته المؤسسات ليست كبيرة، وبالتالي يمكن التنازل عنها وبسهولة جزئيا أو كليا، فتقسيم و خصخصة المؤسسات العمومية يؤدي إلى ظهور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في:

- زيادة الإنتاج الوطني وتوسيع النسيج الاقتصادي .
- امتصاص البطالة وتوظيف المدخرات العائلية .
- زيادة القيمة المضافة .
- التحكم في تكاليف الإنتاج والتخزين .
- التحسين في جودة المنتوجات .
- القدرة على مواجهة المنافسة المحلية و الأجنبية.

<sup>1</sup> راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2000، ص : 12 .

## ❖ **المطلب الثاني : الشراكة**

تتمثل أهم مشكلات الدول النامية في قصور الموارد التمويلية، و ضعف مستوى التقدم التقني الأمر الذي يدعو إلى اللجوء إلى الأطراف الأجنبية للمساعدة و دعم الاستثمار المحلي، و من ثم لم يعد انفتاح البلدان النامية على العالم الخارجي منصبا فقط على المبادلات السلعية ، بل أضحي يشمل بالضرورة على تدفقات الرأس مالية و التقنية للحصول على مصادر تمويل خارجية مكاملة للمصادر المحلية و نقل التقنيات الأجنبية المتطورة، و بالتالي فإن خيار الشراكة يعتبر كبديل متاح أمام البلدان النامية لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي بها.

### **أ - ماهية المشروعات المشتركة:**

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمشروعات المشتركة و فيما يلي عرض للبعض منها:

**التعريف الأول :** يقصد بالمشروع المشترك " ذلك الذي يقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع و المنتجات لأغراض السوق المحلية أو للتصدير، على أن تقوم الأطراف المشاركة في المساهمة فيه بالنصيب من العناصر اللازمة لقيامه (كالعمل، و رأس المال، المواد الخام، الخبرة البشرية و المعرفة الفنية)، بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة لازمة لتنميتها الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر" <sup>1</sup>.

**التعريف الثاني :** إن المشروعات المشتركة هي عبارة عن اتفاق بين بلدين أو أكثر بشأن إنشاء واحد أو أكثر من المشروعات الصناعية أو الزراعية أو غيرها، باعتبارها وسيلة لتحقيق درجة ملائمة من التكامل الاقتصادي فيما بينها و ترجع أهمية هذه النوعية من المشروعات إلى كونها وسيلة هامة لتجميع و استغلال موارد البلدان الأطراف و زيادة القدرة الإنتاجية لها و تحقيق مصالح متبادلة لهذه الأطراف" <sup>2</sup>.  
يمكننا من خلال هذين التعريفين أن نستخلص صياغة قانونية لإنشاء المشروعات المشتركة حيث نوجزها على النحو التالي:

- قد يتم إنشاء المشروع المشترك في شكل شركة تتمتع في البلد الذي تقوم فيه بأحكام خاصة تميزها عن الأحكام العامة لقانون الشركات.
- قد يتخذ المشروع المشترك شكل شركة عادية من أشكال الشركات المعروفة في القوانين الداخلية للدول، و التي يتم تفضيل الأطراف بشكل أو بآخر منها حسب ما يحققه من مزايا. كما قد تنشأ في

<sup>1</sup> محمد قويدري، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي" تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، (29-30 أكتوبر 2001)، ص2.

<sup>2</sup> عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية و مدخل المشروعات المشتركة، (ط1 ؛ بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1982) ص : 71.

الخارج و تقوم بتنفيذ المشروعات بواسطة فرع أو فروع لها في الدول أو الدولة المعنية، خاصة إذا كانت تشريعات الاستثمار الأجنبي في هذه الدول تترك للأطراف حرية الاختيار في هذا الخصوص.

- قد ينشأ المشروع المشترك بمقتضى اتفاق دولي بين حكومات الأطراف المعنية على أن يكون في شكل شركة تتمتع بجنسية إحدى الدول الأطراف أو غير الأطراف، و تتحدد أحكامه الموضوعية في طلب الاتفاق الدولي المنشئ لها.
- على الرغم من أن البلدان النامية تعمل جاهدة من أجل جلب الاستثمار الأجنبي إلا أنها تلجأ في بعض الأحيان إلى استراتيجيات تضمن لها الحصول على التقنية المعاصرة، و دخول أسواق جديدة، و استخدام كفاءات عالية في التسيير و من أهم هذه الإستراتيجيات نذكر ما يلي:
  - المشروعات المشتركة.
  - المناطق الحرة.
  - عقود تقسم الإنتاج.
  - المناولة الدولية.

#### ب - أهمية المشروعات المشتركة:

تتجسد أهمية المشروعات المشتركة من خلال العناصر التالية:

- استفادة البلدان المالكة لتلك المشاريع من مزايا و منافع الإنتاج الكبير في تقليص التكاليف الإنتاجية لدرجة تعزز مواقعها التنافسية في الأسواق العالمية و تكفل حل المشكلات التي تعانيها في تسويق منتوجاتها.
- تمتاز هذه المشروعات بمرونتها باعتبارها صيغة ملائمة للتعاون، حيث لا تتطلب إقامة إتحاد جمركي شامل و إنما تكفي برفع الحواجز الجمركية بشكل جزئي.
- لا تقتضي مثل هذه المشروعات عدة اتفاقيات سياسية أو إنشاء أجهزة إدارية على مستوى الإقليم، الأمر الذي يتخطى مسألة اختلاف النظم السياسية إلى حد بعيد.
- توسيع القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية، حيث تنشئ تشابكا صناعيا تتحرك فيه مدخلات و مخرجات تلك القطاعات بشكل يقضي على أحادية الجانب في هياكل الإنتاج.
- نجاح هذه المشروعات يؤدي إلى تحقيق قسم أكبر من الحرية في انتقال عناصر الإنتاج و السلع عبر حدود البلدان المشتركة.

## ت - الآثار الاقتصادية للمشروعات المشتركة:

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية تبرز المنافع و الخسائر المترتبة عن المشروعات المشتركة نوجزها فيما يلي:

### 1. الآثار الإيجابية للمشروعات المشتركة:

#### • التدفقات المالية:

تعتبر المشروعات المشتركة وسيلة من وسائل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لاسيما أن الشركات العملاقة لها القدرة الذاتية لتمويل المشروعات، إضافة إلى أنها تتمتع بثقة انتمانية عالية تجعل المؤسسات المالية تقدم على تمويل احتياجاتها الاستثمارية كما يمكن اعتبار إعادة استثمار الأرباح المحققة من قبل الشريك الأجنبي داخل البلد المضيف بمثابة تدفقات داخلية لرؤوس الأموال، فمثلا في سنة 1994 بلغت أرباح الشركات الأمريكية المستثمرة في الخارج 175 مليار دولار تم إعادة استثمار 50% منها في الدول المضيفة و الباقي حول إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

#### • وسيلة نقل التكنولوجيا :

تعرف التكنولوجيا على " أنها مجموعة من المعارف و الخبرات و المهارات المتاحة و المستخدمة لإنتاج السلع و الخدمات و تسويقها و توزيعها<sup>1</sup>. و منه تعتبر المشاريع المشتركة إحدى قنوات نقل المعرفة التكنولوجية، عادة ما تقوم الدولة الموردة بتوفير جزء من التمويل لتنفيذ المشروع ، بالإضافة إلى مسؤولياتها في إقامة صناعة متكاملة عن طريق توفير التكنولوجيا اللازمة بما في ذلك ترتيب الحصول على التراخيص.

#### • تحسين ميزات المدفوعات:

إن وفرة رأس المال و الخبرات و التقنية للدول النامية ، يؤدي إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج ، و يسهم في زيادة الصادرات أو خفض الواردات و بالتالي تضيق فجوة ( الصادرات ، الواردات).

#### • اكتساب مهارات إدارية و تنظيمية:

نظرا لما يتميز به الشريك الأجنبي من خبرة و كفاءة و قدرة على تنفيذ الدورات المتخصصة في الأنماط

<sup>1</sup> HAWTHORNE , E. D ; **THE MANAGMENT OF TECHNOLOGY** ; MC GROW – HILL BOOK COMPANY;London;1978;p : 10.

---

---

الإدارية المتميزة، يكسب الدول النامية فرصة الاستفادة من هذه المهارات بما يناسب و محيطها الاقتصادي و الاجتماعي.

### ● توفير مناصب الشغل :

إن من الأهداف الرئيسية للشراكة هي إيجاد فرص عمل لمواطني البلد المضيف ، حيث تساعد زيادة أرباح المشروعات و السياسات المنتهجة في تحديد مستويات إعادة الاستثمار الأمر الذي يوفر المزيد من فرص العمل.

## 2. الآثار السلبية المترتبة عن المشروعات المشتركة:

### ● بالنسبة للعمالة و المهارات الفنية:

على الرغم من أن هذه المشروعات ترفع من مستوى التشغيل من خلال خلق نسيج اقتصادي مع مختلف القطاعات إلا أن طبيعة التقنية المستخدمة لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية ، و من جهة أخرى فان الشريك الأجنبي قد يوفر المعدات الحديثة و لكن يخفي أسرارها التقنية و لا يشجع الدول النامية على مسائل البحث و التطوير العلمي.

### ● بالنسبة لميزان المدفوعات:

تؤدي إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات ، بما تقوم به من تحويل للأرباح إلى الخارج من ناحية و من ناحية أخرى ما يترتب عليها من استيراد لمعدات و مستلزمات الإنتاج . كذلك زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الخدمات على حساب قطاعات إستراتيجية أخرى.

### ● ازدواجية الاقتصاد :

يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى ظاهرة الازدواج في الاقتصاد الوطني، حيث تنشأ مشروعات تعمل بفنون إنتاجية جديدة ، و أخرى تقليدية تستخدم أساليب إنتاج غير متطورة. يترتب عن هذا الوضع اتساع الفجوة بين الفقراء العاملين في القطاع الثاني التقليدي و الأغنياء العاملين في القطاع الأول حيث ينجم عن ذلك تدهور في الأحوال المعيشية.

## • تسوية أنماط الإنتاج و الاستهلاك و توزيع الدخل :

يترتب عن هذا النوع من الاستثمار سوء تخصيص الموارد، إذ أن طبيعة السلع و الخدمات المنتجة تناسب أذواق فئة من المستهلكين ذوي الدخل المرتفع ، كما يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب تزايد الإنفاق الاستهلاكي.

## • الآثار السلبية على البيئة:

يمكن أن تتركز مشروعات الشراكة في الأنشطة التي قد تساهم في تفاقم مشكلة تلوث البيئة من خلال بعض الصناعات الإستخراجية النفطية و المعدنية، و الصناعات البيتروكيمياوية. الخ. على اعتبار أن الشركات الأجنبية تخضع في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي و الشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد ذات الاهتمام في معظم الدول النامية.

## • دوافع الشراكة بالنسبة للمؤسسة الجزائرية:

يمكن اختصار الدوافع الإستراتيجية للمؤسسات الجزائرية رغم اختلافها حسب النظرة الخاصة لكل مؤسسة بسبب الاختلاف في مجال النشاط إلا أن هناك دوافع تنفق عليها هذه المؤسسات و التي يمكن إبرازها في الخطوط العريضة التالية:

- \* تعتبر الشراكة كإستراتيجية للتحكم في التسيير و الإدارة.
- \* الشراكة كإستراتيجية للبقاء في السوق و مواجهة المنافسة.
- \* الشراكة كإستراتيجية للنمو.
- \* الشراكة كإستراتيجية للرفع من القدرة المالية.
- \* الشراكة كإستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية.

## ❖ المطلب الثالث : توظيف الاستثمارات الأجنبية

لقد شهد الاقتصاد العالمي نموا سريعا في الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2000 ، وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1300 مليار دولار أمريكي ، وقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو قدره 18%؛ وهو أعلى من معدلات نمو الإنتاج العالمي، وتكوين رأس المال، والتجارة، وتعكس الأنماط العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد بعيد التطورات المشار إليها أعلاه، حيث كان هذا النمو يميل إلى حد بعيد نحو المواقع والصناعات المعتمدة على الكثافة المعرفية، مع وجود أكثر من 1000 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، مقارنة بمبلغ 240 مليار دولار أمريكي

في الدول النامية؛ والشيء الملاحظ هو تصاعد اهتمام الدول النامية بجذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بعد أن أدرك حقيقة الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار المحلي، بعد تضاعف مصادر التمويل الأخرى كالفروض و المساعدات، وتفاقت الاختلالات الهيكلية الاقتصادية الداخلية والخارجية التي تعاني منها مثل العجز في الحساب الجاري، والعجز في الموازنة العامة، وارتفاع معدلات البطالة وغيرها.

وتختلف الآراء و التوجهات حول مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المضيفة لها حيث أن هناك آراء تبالغ في تقدير أهمية مساهمة هذه الاستثمارات في تحقيق النمو الاقتصادي، و تجعلها الشرط الأساسي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وذلك لأنه في تقديرها أن الفجوة بين الاستثمار المطلوب و الموارد المحلية المتاحة لا يتم التغلب عليها إلا من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أنه يعول على هذه الاستثمارات في تحسين الجودة الإنتاجية و التكنولوجيا في الصناعة لما تتمتع به هذه الاستثمارات من رقي في مجال الجودة والنوعية ، وكذلك يتم النظر إليها على أنها تساهم في زيادة درجة التوظيف، كما أن هذه الاستثمارات تربط إقتصاد الدولة المضيفة بالاقتصاد العالمي، مما يجعل إقتصادها عرضة للتأثر بما يعترى الإقتصاد الدولي من تقلبات.

إلا أن هذه الآراء تواجه بآراء أخرى تدعو إلى عدم المبالغة في تقدير الدور الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات، حيث تشير تجارب جنوب شرق آسيا إلى أنه لا غنى و لا بديل عن المدخرات و الاستثمارات المحلية. كما يأخذ على هذه الاستثمارات أنها لا تتناسب مع ظروف الدول النامية، فالصناعات الوافدة عادة ما تكون كثيفة التكنولوجيا و رأس المال، و لا تحتاج سوى إلى أيدي عاملة قليلة مما يؤدي إلى عدم حل أزمة البطالة في هذه الدول.

تسعى الجزائر في إطار النهوض باقتصادها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك عن طريق إصلاحات واسعة النطاق بما يتماشى و متطلبات المستثمر الأجنبي، حيث أحدثت تغييرات جذرية في مؤسساتها الاقتصادية و المالية لتهيئة المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية إليها.

و تتمتع الجزائر بإمكانيات هائلة على المستوى الوطني كتوافر الموارد الطبيعية، و حجم سوقها الداخلي (حوالي 30 مليون نسمة) والسكان معظمهم شباب، التقارب الجغرافي للأسواق الاحتمالية، و حالة اقتصادية كلية في حالة تحسن واضح، وهذا كله من شأنه أن يدفع بالجزائر إلى بلوغ الأهداف المسطرة في حالة الاستغلال الأمثل لهذه الطاقات خاصة في ميدان قطاع المؤسسات ص و م التي تحتوي على فرص واعدة للاستثمار وذلك بفعل عدة عوامل منها:

(1) وجود طلب واسع على منتجات أي مشروع استثماري في السوق الداخلية أو في الخارج من خلال

اتفاقيات ثنائية وإقليمية أو دولية.

(2) تنوع الفرص الاستثمارية وتوزعها على مختلف القطاعات بسبب تراجع أداء هذه القطاعات خلال السنوات الخيرة.

(3) نشوء فرص استثمارية كبيرة ناتجة عن توسيع عملية خصخصة لقطاعات ومؤسسات كانت تابعة للدولة.

ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فقد تزايد تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرور الوقت، إذ تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول عديدة مثل إيطاليا، وهولندا، واليابان من زيادة قيمة استثماراتها المباشرة الأجنبية بفعالية كبيرة.

هذا، وإن تشخيص واقع القطاع في الجزائر يبرز محدودية أداءه، بالرغم من العدد المتنامي للمؤسسات، وتشنتها الجغرافي؛ إلا أن ذلك لا يعد كافياً، لاسيما وأن دخول اتفاق الشراكة الأورو متوسطية حيز التنفيذ مطلع شهر سبتمبر 2005 ، وتسارع وتيرة المفاوضات للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما تقتضيه من تحرير للتجارة الخارجية، وتعاضم حدة المنافسة بين الشركاء، يستوجب ذلك كله ضرورة ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستناد إلى عدة مرتكزات، من بينها رأس المال الأجنبي من خلال ما يمارسه من استثمار مباشر؛ ذلك أن المؤسسات الجزائرية، الخاصة منها والعامّة في أمس الحاجة إلى ما يمكن أن يقدمه الطرف الأجنبي من دعم ومساعدة.

بالرغم من تعدد الفرص الاستثمارية في الجزائر وتنوعها، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكاد يكون محصوراً في بعض الأنشطة، ذلك أن النصيب الأوفر منه يستهدف قطاع المحروقات نظراً لجاذبيته وعظم عوائده.

إن هذا الوضع يدفع باتجاه البحث عن استراتيجيات بديلة، تراعي المقدرات الاقتصادية للجزائر، و تثنى الفرص الاستثمارية المتاحة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد قويدري ، أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء م ص و م ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص و م ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ، جامعة الشلف 2006 ، ص : 293 .

## ❖ المبحث الثالث: واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تشخيصه

سنحاول في هذا المبحث تناول الإطار القانوني الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م ، ثم التطرق إلى دراسة تطبيقية، لملاحظة مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والخاصة وعدد الأجراء، وكذا ملاحظة تطور صادرات و واردات السلع خارج قطاع المحروقات، وفي الأخير محاولة تشخيص إشكالية المؤسسات ص و م ، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لترقيتها.

### ❖ المطلب الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد أنشأت الحكومة وزارة تتكفل بكل ما يخص المؤسسات ص و م، وسعت إلى تثبيت أقدام هذا القطاع ضمن الخارطة الاقتصادية، وتمكينه من الارتقاء إلى المكانة التي تليق به، لهذا فقد وضعت إستراتيجية تمكنها من معالجة المشاكل التي تواجه المؤسسات ص و م ، والتفتيش عن كل السبل التي تدعم هذا القطاع وترقيته، ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد أكبر دليل على ذلك، حيث أنّ النص التشريعي يمثل مشروعا حضاريا واعيا وواعدا، ومؤشرا قويا على النوعية في مسار التحوّلات العميقة التي تشهدها البلاد. أنشأت وزارة المؤسسات ص و م ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرخ في 9 صفر 1415 الموافق ل 18 يوليو 1994 والتي حدّدت أهدافها، بداية بترقية المؤسسات ص و م، ثم وسّعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 2000/190 المؤرخ في 09 لربيع الثاني 1421 الموافق لـ 11 يوليو 2000، والذي يحدّد صلاحيات وزارة المؤسسات ص و م ، كما يلي<sup>1</sup>:

يتولّى وزير المؤسسات ص و م والصناعات التقليدية، في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها<sup>2</sup> إعداد عناصر السياسة الوطنية في ميدان المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة واقتراحها وتنفيذها<sup>2</sup>، وتتمحور مهامها فيما يلي:

\* حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.

\* ترقية الاستثمارات المنشأة والموسّعة والمطوّرة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

\* ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

\* ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

\* ترقية المناولة.

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 190 / 2000 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات ص و م، الصادرة في 11/07/2000، العدد 42 ، ص : 10.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، نفس المرجع، المادة 01 ، ص: 02 .

- \* التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال.
- \* تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات.
- \* إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع.
- \* إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- \* تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- \* تجهيز المنظومة الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية.
- \* تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة.
- \* ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ولترقية هذا القطاع، تمّ صدور قانونين هما:

### (أ) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م:

يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م رقم 01/18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 77 ، منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدّد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترفيقها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطيّ حولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات ص و م وترقيتها، إذ أنّ الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة .

وقد حدّد الهدف من وضع هذا القانون في المادة 11 منه، وينتظر على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ممّا يسمح بخلق 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أنّ الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير عدد كبير من العوامل غير متوفرة في معظمها، ومن بين هذه العوامل دور السلطات العمومية من خلال النشاطات التي شرعت فيها، وسيتمّ التطرق إليها في المبحث القادم.

### (ب) قانون تطوير الاستثمار:

صدر في شهر أوت 2001 ، وهو الأمر رقم 03 / 01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلّق بتطوير الاستثمار، والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر عام 1993 ، وكملّ بذلك النقائص التي

كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون ( قانون 2001 ) هو إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، كما تم إنشاء ما يلي:

### 1- المجلس الوطني للاستثمار CNI : الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة، ومهمته<sup>1</sup>:

- اقتراح إستراتيجية وأولويات تطوير الاستثمار.

- اقتراح التكيّف مع الإجراءات التحفيزية الجديدة.

- إنشاء شبّاك موحد يخضع لسلطة رئيس الحكومة في شكل " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار".

### 2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: منذ صدور قانون تطوير الاستثمار في أوت 2001 ،

عوضت وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار APSI بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI حيث وردت هذه الوكالة في المادة 07 من قانون الاستثمار حيث تنصّ على ما يلي:

"تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها"، وتضم هذه الوكالة ممثلين عن الهيئات والمؤسسات المعنية مباشرة بالاستثمار منها: الوزارات، البنك المركزي، مديرية الجمارك، إدارة الضرائب، الأملاك العمومية، البلدية، وكذا البيئة والشغل، المركز الوطني للسجل التجاري. ومن بين مهامها<sup>2</sup>:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
  - استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
  - تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات، وتجسيد المشاريع ب واسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
  - منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
  - تسبير صندوق دعم الاستثمار.
  - التأكد من احترام الالتزامات التي تعهّد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.
- آلية عمل الوكالة:

تتلقى الوكالة طلبات المستثمرين الخاصة بالاستفادة من مزايا الاستثمار التي يقرها قانون 1993 ، وبعد دراسة ملف الاستثمار دراسة تقنية واقتصادية من قبل خبراء الوكالة، يتمّ إقرار منح أو رفض الطلب في

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة تطوير المؤسسات ص و م (الدورة العشرون، جوان 2002 ) ، ص: 17 .

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/ 01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادرة في 2001/12/22، العدد 47، ص: 07 .

---

أجل أقصاه 60 يوما وذلك طبقا للمادة 09 من قانون الاستثمار التي تنصّ على أنّ " للوكالة أجل أقصاه 60 يوما، ابتداء من تاريخ الإيداع النظامي للتصريح، وطلب الاستفادة من امتيازات وفق الشروط المنصوص عليها... لتبليغ المستثمر بعد التقويم قرار منح امتيازات أو رفضها ومدّتها في حالة الموافقة."

### **المطلب الثاني: تشخيص وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

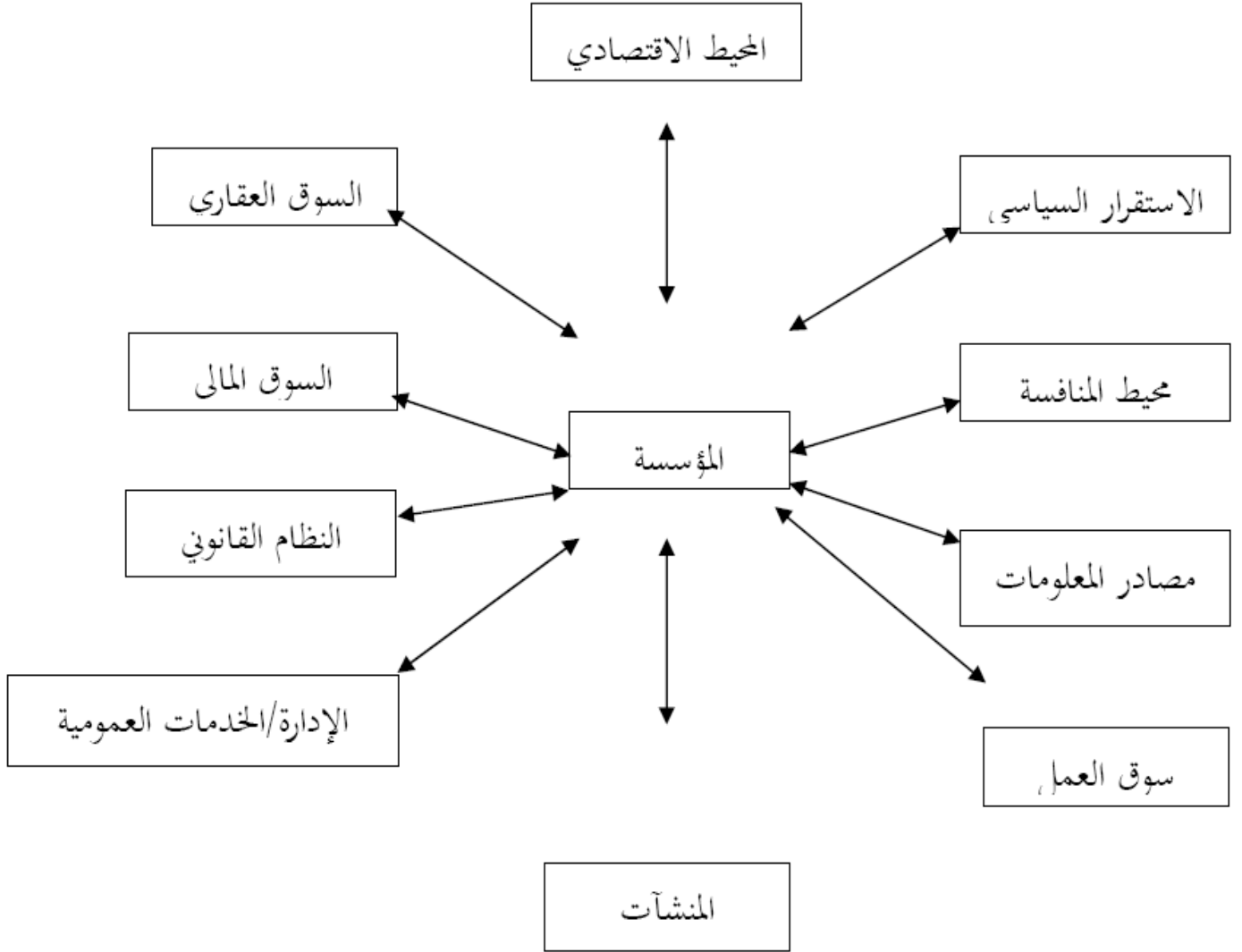
تشكّل المؤسسات ص و م أحد أهم أولويات الحكومة الجزائرية في إطار تكيّف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات ص و م الذي يمرّ حتما بدراسة الإطار القانوني والاقتصادي لهذا القطاع. قامت وزارة المؤسسات ص و م، بتشخيص الوضعية الحالية لقطاع المؤسسات ص و م بمختلف أبعادها، وأعدّت دراسة تحليلية مختصرة للمعطيات المتعلقة بالقطاع وإبراز المعوّقات التي تقف عقبة في تنميتها سواء كانت ناتجة عن المحيط القانوني أو المالي أو مشاكل العقار الصناعي<sup>1</sup>.

والمخطط الحالي يبرز لنا أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات ص و م:

---

<sup>1</sup> بوقنة عبد الفتاح " مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد 02، الجزائر)، مارس 2003، ص: 6.

شكل رقم 05 : العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات



المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتبين لنا من خلال الشكل السابق العوائق التي تواجه أصحاب المؤسسات والتمثلة في:

#### 1) سوق العمل:

- نقص المسيرين الإداريين، الأشخاص الوطاء، رؤساء عمال المصانع، التقنيين المؤهلين.
- عوائق كبيرة في تسيير الأشخاص.
- عدم ملاءمة التكوين (الابتدائي والمستمر) الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير

اقتصاد السوق (إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية...).

➤ نقص الاستثمار في مجال التكوين وقطاع النوعية في مجال المؤسسات ص و م.

## (2) مصادر المعلومات:

➤ نقص المعلومات الاقتصادية الواقعية مثل (قاعدة المعلومات والإحصائيات على الأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين، أخطار القروض.....).

➤ ضعف استعمال الانترنت.

## (3) الإدارة/الخدمات العمومية والمنشآت:

➤ الإدارة العمومية الحاكمة غير ملائمة لعالم الأعمال، ثقل وتكلفة الإجراءات، طول المدّة، ملفّات قديمة، ترجمة مختلفة للقوانين والقواعد، غياب الاتصال.

➤ الجهات المستهدفة: الجمارك، الإدارة الجبائية، ميناء الجزائر، مراقبة التبادلات، المؤسسات المسجّلة، إجراءات الموافقة على الاستثمارات .

➤ ضعف نوعية المنشآت، وبالأخصّ صيانة مصادر الشبكات الكهربائية المتعلقة بالمياه التقنية والمستعملة، الاتصالات والنقل ( الموائى ).

## (4) النظام القانوني:

➤ نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية.

➤ ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال.

➤ إجراءات طويلة ومكلفة ونتائج غير مؤكّدة.

➤ ضعف استعمال الطرق البديلة في حلّ النزاعات.

## (5) السوق المالي:

➤ نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق.

➤ معايير الوصول إلى البنوك غير مكيفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة.

➤ ضعف الموارد التمويلية الأخرى.

➤ إجراءات طويلة لتعويض الشبكات، وفي الموافقة على القروض.

## 6 السوق العقاري:

- معوّقات كبيرة تحدّ من تطور المؤسسة، طلب كبير مقارنة بما هو متاح.
- عدم استغلال مناطق عقارية كثيرة (صعوبة الحصول على حقوق الملكية، سوء التسيير، الافتقار إلى أبسط شروط الاستثمار مثل: الكهرباء، الماء، الغاز.....
- لا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق عمومي إداري موجّه، سوق خاص حر...).
- كثرة المتدخلين العاملين في تسيير القطاعات: مجالات MIT ، CALPIS ، وكالات عقارية، ANDI ، تدخل غير مناسب في اختيار الاستثمارات .
- منشآت في حالة سيئة: تسيير سيئ للأراضي، وغياب إعادة التأهيل في المدى الطويل.

## 7 المنافسة:

- منافسة غير نزيهة في قطاعات عديدة مهمّة، ولا يوجد تقييم جدي في حجم المنافسة ودراسات تطبيقية في هذا الشأن.
- منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلّص من حدود التعريفات الجمركية.
- منافسة المؤسسة العمومية أقلّ قوّة بسبب انخفاض مستواها بشكل عام ، كما أنّ هذا النوع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام.

## 8 المحيط الاقتصادي الكلي:

- استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول.
- عدم الاستقرار السياسي: وهذا العائق إذا كان لا يشكّل حجر عثر أمام المستثمرين المحليين فهو عائق مهم في نظر المستثمرين الخارجيين.
- تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي، خاصة فيما يتعلّق بنوعية الخوصصة، وتكوين الإدارة العمومية.

❖ **المطلب الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

بعد أن تطرقنا في المطلب الأول إلى الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنتناول في هذا المطلب دراسة إحصائية وتحليل المعطيات المتعلقة بهذا القطاع، والتي تسمح لنا بملاحظة تطور هذا الأخير، وبذلك تقييم مدى فعالية الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث اعتمدنا في الدراسة الإحصائية على معطيات الفترة مابين 2001 و 2004 وذلك لصدور القانون التوجيهي وقانون الاستثمار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2001 ، حيث تعتبر هذه السنة كأساس لملاحظة التطور.

### 1-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال:

للتوصل إلى التحديد الدقيق لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا عدد الأجراء وملاحظة تطور هذين الأخيرين، قمنا بالتقسيم حسب فئات العمال خلال الفترة 2004/2001 كما هو موضّح في الجدول الآتي:

جدول رقم 6 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال خلال الفترة 2001 - 2004

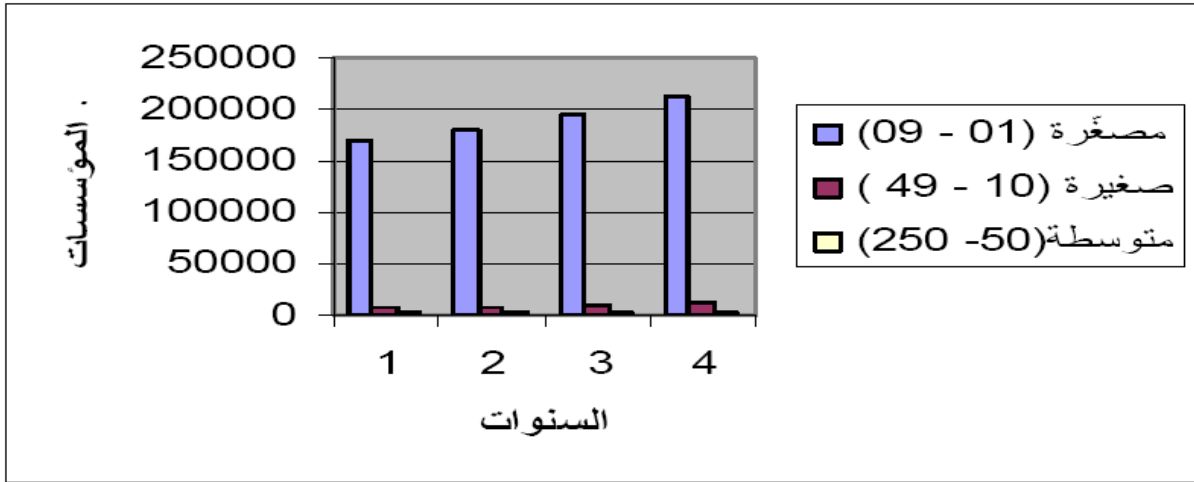
فئات العمال									
الفئة	نوع المؤسسة	سنة 2001	سنة 2002	الفارق(2002/2001)		سنة 2003	الفارق(2003/2002)		سنة 2004
				العدد	نسبة التغير		العدد	نسبة التغير	
9-1	مصغرة	170258	180188	9930	05.83	195680	15492	08.60	211922
49-10	صغيرة	8363	8042	-321	-03.83	10703	2661	33.08	11272
250-50	متوسطة	1272	1322	50	03.93	1566	244	18.45	2255
	المجموع	179893	189552	9659	05.37	207949	18397	09.70	225449

المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات مقدّمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نسبة التغير = [ عدد المؤسسات أو الأجراء للسنة (T + 1) - عدد المؤسسات للسنة (T) ] / [ عدد المؤسسات للسنة (T) ]  
للسنة (T).

ولتسهيل الدراسة والمقارنة قمنا بتمثيل هذا الجدول في شكل رسومات بيانية:

شكل رقم 06 : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فئة العمال ( 2001-2004 )



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول.

من خلال الجدول رقم 6 وتمثيله البياني يتضح لنا ما يلي:

عرف نسيج المؤسسات ص و م تطوّار ملحوظا خلال الفترة (2001-2004)، حيث في سنة 2002 بلغ إجمالي المؤسسات 189552 مؤسسة أي بنسبة زيادة 05.37 % مقارنة بسنة 2003 ارتفعت نسبة الزيادة لتبلغ 09.70 % وهو ما يعادل 18397 مؤسسة، وفي سنة 2004 ارتفع عدد المؤسسات بمقدار 17500 مؤسسة أي بنسبة 08.41 % حيث بلغ العدد الإجمالي 225449 مؤسسة لسنة 2004.

- المؤسسات التي تشغل عدد من العمّال من 01-09 تمثّل النسبة الأكبر من عدد المؤسسات الإجمالي للسنوات الأربعة، حيث كانت 180188 مؤسسة في سنة 2002 أي بنسبة تطور 05.83 % ، وفي سنة 2003 ارتفعت النسبة لتصل إلى 08.60 % وهي تقريبا نفس النسبة المحقّقة سنة 2004 ، حيث بلغ عدد المؤسسات المصغّرة لهذه السنة 211922 مؤسسة مصغّرة، ولعلّ الفضل في هذه

الزيادة يعود إلى إنجاز المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والتي ساهمت لحدّ كبير في تكثيف النسيج المؤسّساتي.

- بالنسبة للمؤسسات التي تشغّل (10-49، 50-250) هي كذلك عرفت تطورا ملحوظا خلال السنتين 2003، 2004 حيث مثّلت نسب 33.08% و 05.31% على التوالي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وكذلك نسب 18.45% و 04.4% على التوالي بالنسبة للمؤسسات المتوسطة.

## 2- تطور عدد المؤسسات وعدد الأجراء حسب القطاع العام والخاص:

لملاحظة تطور عدد المؤسسات ص وم التابعة للقطاع العام والخاص وكذا عدد الأجراء المشتغلين في كلا القطاعين، ندرج الجدول الآتي خلال الفترة (2001 - 2004).

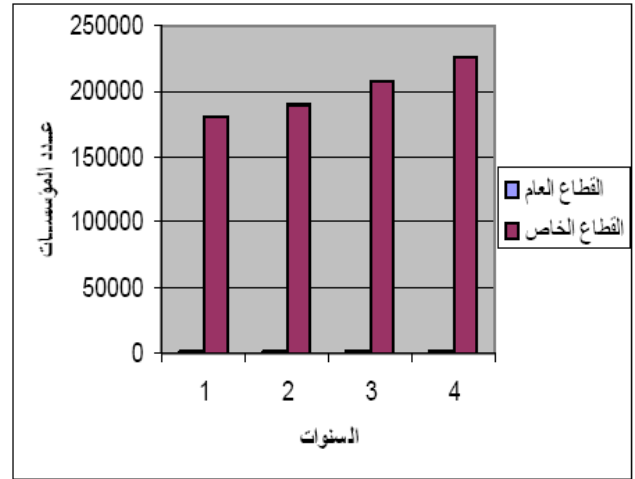
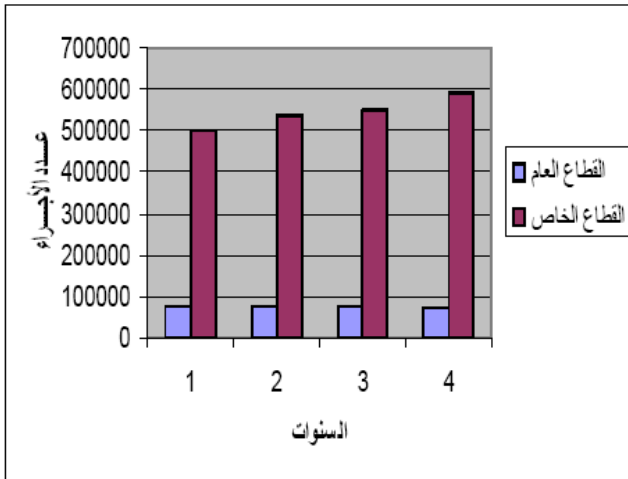
### جدول رقم 7: تطور عدد المؤسسات ص وم حسب القطاعين العام والخاص للفترة (2001- 2004)

السنوات	عدد المؤسسات		عدد الأجراء		نسبة تغير القطاع العام	نسبة تغير القطاع الخاص	نسبة تغير القطاع العام	نسبة تغير القطاع الخاص
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص				
2001	788	179893	74763	503541	00	06.85	5.37-	00
2002	788	189552	74763	538055				
2003	788	207949	74763	550386	01.27-	07.70	8.41-	3.93-
2004	778	225449	71826	592758				

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى إحصائيات مقدّمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن توضيح هذه المعطيات في الرسم البياني التالي:

شكّل 07 : تطور عدد المؤسسات ص وم حسب القطاعين ( العام والخاص ) للفترة 2001- 2004



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول.

من خلال الجدول والرسم البياني يتضح لنا ما يلي:

- بالنسبة لتطور عدد المؤسسات، فالقطاع العام لم يعرف أي تطور خلال سنة 2002 ، بينما عرف القطاع الخاص زيادة بنسبة 05.37 %، أمّا في سنة 2004 شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص زيادة في النسبة تصل إلى 8.41 %، بينما في القطاع العام تراجع عدد المؤسسات ص وم بنسبة 01.27 % ، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة حوصصة المؤسسات.
- بالنسبة لعدد الأجراء، لم يعرف أي تطور خلال سنة 2002 بالنسبة للقطاع العام، بينما عرف في القطاع الخاص زيادة بنسبة 06.85 % ، أمّا في سنة 2004 فشهد عدد الأجراء للقطاع الخاص زيادة بنسبة 07.7 %، أمّا في القطاع العام تراجع عدد الأجراء بنسبة 03.93 %، وهذا راجع إلى تسريح العمال نتيجة حوصصة عدة مؤسسات في القطاع العام.

### 3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة:

يرتكز نشاط المؤسسات ص و م في ستة ( 06 ) قطاعات رئيسية، حيث تشمل حجم % 75 من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه الفروع هي البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والمواصلات، خدمات العائلات، صناعة المنتجات، الفنادق والإطعام.

والجدول رقم 13 يبيّن تطور عدد المؤسسات ص و م، وكذا عدد الأجراء حسب فروع النشاط خلال الفترة (2001-2003).

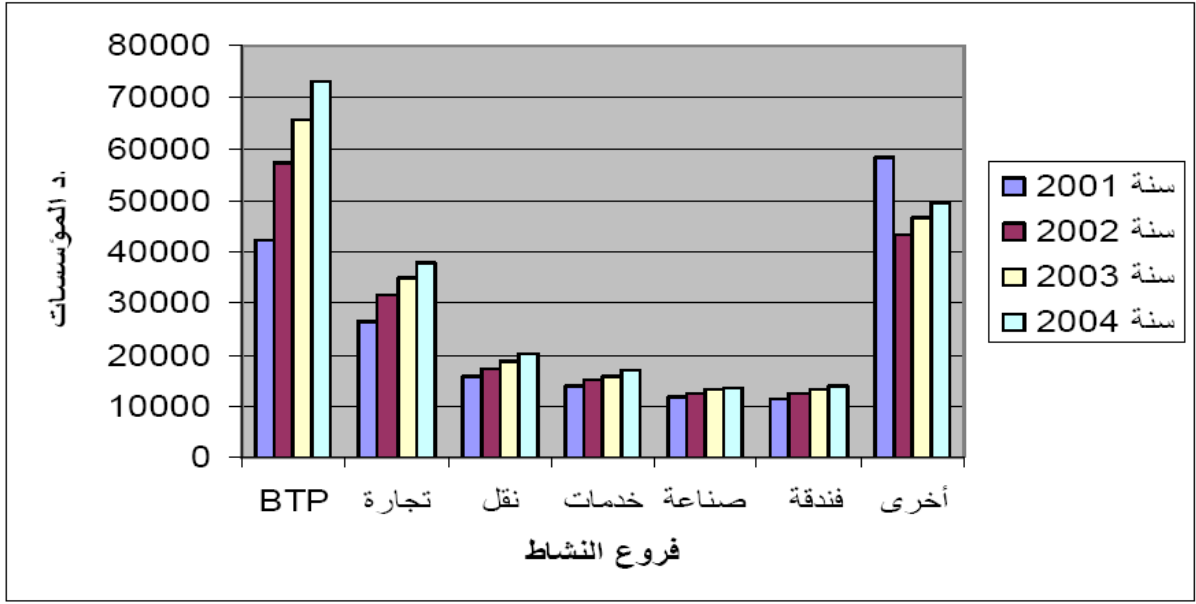
**جدول رقم 8: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأنشطة خلال الفترة (2001-2004)**

فروع النشاط	سنة 2001	سنة 2002	الفارق(2002/2001)		سنة 2003	الفارق(2003/2002)		سنة 2004	الفارق(2004/2003)	
			العدد	نسبة التغير		العدد	نسبة التغير		العدد	نسبة التغير
البناء والأشغال العمومية	42319	57255	14936	35.29	65799	8544	14.92	72869	7070	10.74
التجارة	26424	31568	5144	19.46	34681	3113	09.86	37954	3273	09.43
النقل والمواصلات	15647	17388	1741	11.12	18771	1383	07.95	20294	1523	08.11
خدمات العائلات	13985	15132	1147	08.20	15927	795	05.25	16933	1006	06.31
صناعة المنتجات	11594	12354	760	06.55	13058	704	05.69	13673	615	04.71
الفندقة والإطعام	11517	12410	893	07.75	13230	820	06.60	14103	873	06.60
باقي القطاعات	58407	43445	-14962	-25.61	46483	3038	06.99	49623	3140	06.75
المجموع	179893	189552	9659	05.37	207949	18397	09.70	225449	17500	08.41

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات مقدّمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن توضيح معطيات الجدول أعلاه في الرسم البياني التالي:

شكل 08: تطور عدد المؤسسات ص وم حسب القطاعين ( العام والخاص ) للفترة 2001-2004



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول.

نستنتج من خلال الجدول رقم 13 والتمثيل البياني مايلي:

عرف نسيج المؤسسات ص وم تطورا ملحوظا بالنسبة لقطاعات النشاط الستة خلال الفترة الممتدة من 2004-2001 حيث تم إنشاء سنة 2002 حوالي 146107 مؤسسة أي بنسبة زيادة تقدر ب 20.26 % مقارنة بعدد المؤسسات للفروع الستة لسنة 2001 ، أما في سنة 2003 ارتفع عدد المؤسسات المنشأة حيث بلغ 161466 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، ثم ارتفع العدد سنة 2004 ليبلغ 175826 مؤسسة أي بنسبة زيادة تقدر ب 08.89% . مقارنة بعدد المؤسسات للفروع الستة لسنة 2003 .

- يحتل فرع البناء والأشغال العمومية BTP الصدارة بالنسبة للسنوات 2004، 2003، 2002، 2001 حيث مثل النسب 23.35%، 30.20%، 31.64%، 32.32% للسنوات الأربعة الأخيرة على التوالي ويرجع هذا التطور إلى اهتمام الدولة بهذا الفرع لإنجاز المشاريع الكبرى.

- عرف فرعا التجارة والنقل والمواصلات نموا معتبرا خلال سنة 2002 ، حيث حققت نسب زيادة 19.46% و 11.12% على التوالي .أما في سنة 2003 حققت نسب أقل، حيث مثلت 09.86%، 07.95% للفرعين على التوالي، وبقيت نفس النسب تقريبا محققة لسنة 2004 ، حيث مثلت

---

---

% 09.43 و 07.95% للفرعين على التوالي، وبقيت نفس النسب تقريبا محققة لسنة 2004 ، حيث  
مثّلت % 09.43 و 08.11% للفرعين على التوالي.

بالنسبة لفروع النشاط الأخرى(خدمات العائلات، صناعة المنتجات، الفنادق والإطعام ) عرفت نموًا ضئيلا  
فبالنسبة لسنة 2003 حققت نسب 08.11% ، 06.31% ، 04.71% ، للفروع الثلاثة على التوالي.  
والملاحظ أن تطور عدد المؤسسات حسب هذه الفروع مازال يعاني من بطء رغم الإجراءات المتخذة  
لترقية هذه الأخيرة.

#### **4-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الموقع الجغرافي:**

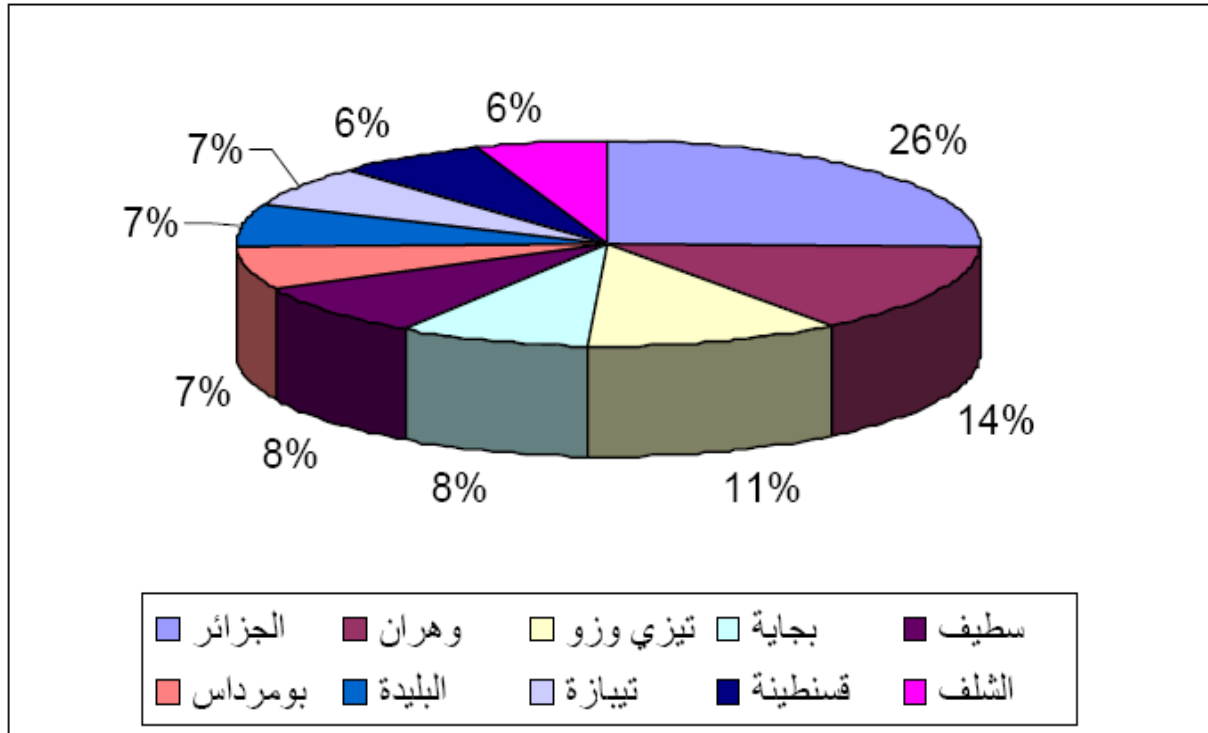
يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات ص و م أنّ ما يقارب نصف المؤسسات متركزة في العشر ولايات  
الرئيسية في الشمال، والتي تشكّل أقطاب حضرية وصناعية، هذه الولايات هي : الجزائر ، وهران، تيزي  
وزو، سطيف، بجاية، بومرداس، البليدة، قسنطينة ، الشلف ، تيبازة

رقم ترتيبي	الولايات	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات الجديدة	نسبة الزيادة%
01	الجزائر	27640	2309+	09.11
02	وهران	15223	749+	05.17
03	تيزي وزو	12003	1053+	09.61
04	بجاية	8979	1032+	12.98
05	سطيف	8914	794+	9.78
06	بومرداس	7449	710+	10.49
07	البليدة	7243	694+	10.59
08	تيبازة	7143	882+	14.08
09	قسنطينة	6859	498+	7.83
10	الشلف	6432	152+	2.42
	المجموع	107915	8873+	08.96

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – مديرية الإحصاء-

ويمكن إدراج هذه المعطيات في دائرة نسبية، كما هو موضّح في الشكل التالي:

شكل 09: ترتيب الولايات العشر حسب عدد المؤسسات لسنة 2004



#### المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 والدائرة النسبية مايلي:

بلغ عدد المؤسسات ص و م بالولايات العشر الأولى 107915 أي ما يمثل نسبة 47.87 % من نسيج المؤسسات على المستوى الوطني، بينما بلغ عددها سنة 2003 حوالي 104865 مؤسسة، وهو ما يمثل نسبة 50.43% من إجمالي المؤسسات.

- عرف عدد المؤسسات الجديدة تطورا ملحوظا في الولايات العشر الأولى، حيث بلغ عددها 8873 مؤسسة أي بنسبة زيادة 08.95 %، بينما بلغ عدد المؤسسات الجديدة لسنة 2003 حوالي 9012 مؤسسة، أي بنسبة زيادة 10.01%.
  - على مستوى كل من ولايات بجاية، بومرداس، تيزازة، البليدة، عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قفزة نوعية خلال سنة 2004 ، حيث بلغ تزايد عدد المؤسسات الجديدة بها 3318 مؤسسة، أي ما يمثل 37.38 % من إجمالي المؤسسات الجديدة.
- ويعود أسباب هذا التركز في المناطق الشمالية إلى توفر الهياكل القاعدية والخدمات وسهولة الحصول على المواد الأولية مقارنة مع المناطق الأخرى وهو ما ساهم في خلق نوع من التوزيع غير عادل لخريطة وجود هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن.

## 5-تطور المشاريع الاستثمارية حسب فروع النشاط :

سنحاول ملاحظة تطور المشاريع الاستثمارية المصرّح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار  
ANDI حسب فروع النشاط خلال الفترة 2001 -2004 ، وذلك من خلال الجدول التالي:

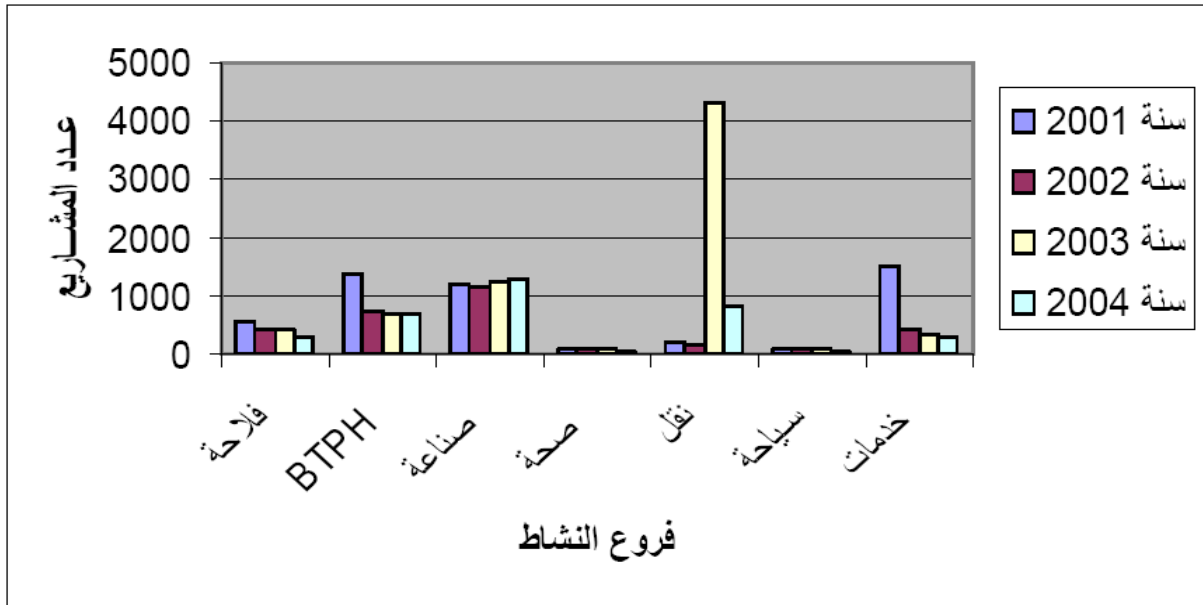
جدول رقم 10 : تطور المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2001-2004)

الفارق (2004/2003)		سنة 2004	الفارق (2003/2002)		سنة 2003	الفارق (2002/2001)		سنة 2002	سنة 2001	فروع النشاط
نسبة التغير	العدد		نسبة التغير	العدد		نسبة التغير	العدد			
33.86-	150-	293	02-	09-	443	17.50-	96-	452	548	الزراعة
02.05	14	696	07-	51-	682	46.50-	640-	733	1373	البناء والأشغال العمومية والسكن
01.11	14	1272	07+	85+	1258	03-	37-	1173	1210	الصناعة
27.94-	19-	49	13-	10+	68	16-	15-	78	93	الصحة
80.83-	3501-	830	2418	4159+	4331	18-	38-	172	210	النقل
46.83-	37-	42	04+	03+	79	10-	07+	76	69	السياحة
13.71-	48-	302	18-	75-	350	72-	1090-	425	1515	الخدمات
51.68-	3727-	3484	132+	4102+	7211	38-	1909 -	3109	5018	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات مقدّمة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة.

ويمكن بلورة معطيات الجدول في الشكل التالي:

شكل: 10 تطور المشاريع الاستثمارية حسب قطاعات النشاط (2001 - 2004)



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على بيانات الجدول

ما يمكن استخلاصه من الجدول و الرسم البياني أن:

- بلغ عدد الاستثمارات 5018 مشروع لسنة 2001 ، وفي سنة 2002 انخفض عدد المشاريع المنجزة بنسبة 38% ، حيث تم إنجاز 3109 مشروع استثمار ، لكن في سنة 2003 تضاعف عدد المشاريع ليصل إلى 7211 مشروع أي بنسبة زيادة تقدر بـ 132% ، وفي سنة 2004 انخفض العدد بنسبة 51.68% ، وهو ما يعادل 3484 مشروع، ويرجع هذا إلى بطء تنفيذ المشاريع من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار / ANDI
- عرف فرع النقل تطورا ملحوظا خلال سنة 2003 ، حيث تم إنجاز 4331 مشروع أي بنسبة تطور 2418% مقارنة بسنة 2002 ، وفي سنة 2004 حقق نسبة زيادة بـ 01.11% وهو ما يعادل 14 مشروع.
- بالنسبة للفروع الأخرى، عرفت أغلبها نسب منخفضة خلال السنوات 2002، 2003 ، 2004 ، في تنفيذه للمشاريع ANDI وهذا لتراجع عدد المشاريع المنجزة، وهذا ما يبين سلبيات جهاز بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية في متابعة ومراقبة المشاريع.

## 6- تطور مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

يظهر الجدول التالي، التطور السنوي لتصريحات الاستثمارات ، والذي يبين اهتمام المتعاملين بهذا APSI الجهاز منذ إنشائه سنة 1993 وبعد استبداله بجهاز ANDI سنة 2001.  
**جدول رقم 11 : التطور السنوي لمشاريع الاستثمار المصرح بها من طرف ANDI خلال الفترة (2003-1993)**

المشاريع مبلغ (مليار دج)		عدد الأجراء		المشاريع		السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
2.45	114	2.79	59606	1.18	694	1994/1993
4.71	219	3.45	73818	1.42	834	1995
3.83	178	5.98	127849	3.54	2075	1996
9.42	438	12.48	266761	8.52	4989	1997
19.62	912	18.18	387028	15.62	9144	1998
14.73	685	16.46	351986	21.13	12372	1999
17.16	798	15.72	336169	22.38	13105	2000
6.00	279	5.33	113983	8.57	5018	2001
7.94	369	4.52	96545	5.32	3109	2002
14.13	657	15.08	322472	12.32	7211	2003
100	4649	100	2137891	100	58551	المجموع

Source: Des assises nationales de la PME: ministere de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat ; janvier 2004 ;P :416

خلال الفترة ما بين 1993/11/13 حتى نهاية سنة 2001 ، سجل 48231 مشروعا استثماريا، مصرحا به لدى وكالة دعم الاستثمارات ومتابعاتها APSI ، حيث تجاوزت التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع 3623 مليار دينار جزائري ، تشغل حوالي 1718874 عاملا، حيث شهد عدد المشاريع انخفاضا ملحوظا سنة 2001، وهذا راجع إلى إجراء التعديل على قانون تطوير الاستثمار في هذه السنة. ومع صدور القرار المتعلق بتطوير الاستثمار في أوت 2001 تم تسجيل 3109 مشروع استثماريا لسنة 2002 تشغل 965419 عامل، وبلغت التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع 369 مليار دج، ثم تضاعف عدد المشاريع لسنة 2003 ليصل إلى 7211 مشروع تشغل 322472 عامل ومجموع التكاليف 657 مليار دج وهنا نستنتج فعالية الجهاز الجديد(ANDI)ومساهمته في متابعة مشاريع الاستثمار وخلق مناصب الشغل .

### 7- تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب(ANSEJ) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ، وانطلق النشاط الفعلي للجهاز خلال السداسي الثاني من سنة 1997 ، حيث يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في مساعدة فئات الشباب في إنشاء مؤسسات مصغرة. وفيما يلي نعرض تطور المؤسسات المصغرة المصرح بها من طرف(ANSEJ) خلال الفترة من 30/09/1997 إلى 31/12/2003.

جدول رقم 12 :تطور مشاريع (ANSEJ) خلال الفترة 1997/09/30 إلى 2003/12/31.

النشاط	عدد المشاريع	النسبة %
الخدمات	46641	22.68
الزراعة	38005	18.48
نقل المسافرين	35336	17.18
نقل السلع	33391	16.23
الحرف التقليدية	22234	10.81
الصناعة	14891	07.24
البناء والأشغال العمومية والري	8979	04.36
المهن الحرة	3218	01.56

01.06	2188	الصيانة
00.23	483	الصيد
00.13	283	الموارد المائية
100	205649	المجموع

Source: Des ASSISES Nationales de la PME, Ministère de la Petite et Moyenne  
Entreprise et de l'Artisanat, Janvier 2004; p:424

يحتلّ قطاع النقل بنوعيه (نقل المسافرين، نقل السلع) المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع، حيث تمثّل نسبة 33.42% من مجموع المشاريع المصرّح بها منذ إنشاء وكالة (ANSEJ)، وهو ما يقابل 68727 مؤسسة مصغّرة، كما أنّ قطاعي الخدمات والفلاحة يمثلان نسب 22.68% و 18.48% على التوالي، أي ما يقابل 46641 و 38005 مؤسسة مصغّرة، ويعود ارتفاع عدد المؤسسات المصغّرة في هذه القطاعات (النقل، الخدمات، الفلاحة) إلى خصوصية النشاط بها، حيث أنّ جُلّ المستخدمين ليزولون نشاطهم في هذه القطاعات الثلاثة، كما أنّ هناك قطاعات أخرى تساهم في خلق مناصب الشغل كالحرف التقليدية، الصناعة، البناء والأشغال العمومية والري، حيث تمثّل نسب 10.81% و 07.24% و 04.36% من إجمالي المشاريع على التوالي. من هنا يظهر لنا مدى فاعلية جهاز (ANSEJ) من خلال خلقه لمشاريع مصغّرة تساهم بالدرجة الأولى في خلق مناصب الشغل لفئة الشباب وبالتالي التقليل من البطالة.

#### ❖ المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

أصبحت فعالية المؤسسات ص و م، في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة ومناصب الشغل أمرا معروفا في الدول المتقدّمة، إذ أنّها تشكّل في هذه الدول أكثر من 70% من مجموع المؤسسات، وتشغّل ما يقارب 80% من إجمالي عدد العمال، فنجد عدد المؤسسات ص و م في فرنسا يصل إلى 2.5 مليون مؤسسة، وفي بريطانيا 3.5 مليون مؤسسة، كما أنّها تساهم في إنشاء 11 مليون منصب شغل في الولايات المتحدة الأمريكية التي يتجاوز فيها عدد المؤسسات ص و م 22 مليون مؤسس<sup>41</sup> و يعود تركيز هذه الدول على المؤسسات ص و م، إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة

<sup>1</sup> SENAT FRANÇAIS: rapport d'information sur le secteur de la PME /PMI aux États-Unis fait par sénateur française grignon, Juin 1997, P:01.

كما رأينا في ما سبق ، فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهلة التسيير، ممّا يمكّنها من أداء وظائفها، ويمكن تلخيص دور المؤسسات ص و م من خلال مساهمتها في التشغيل وتطور رقم الأعمال، وكذلك مساهمتها في القيمة المضافة والنتاج الداخلي الخام كما يلي:

#### أ- مساهمة المؤسسات ص و م في التشغيل:

يؤدي خلق المؤسسات ص و م وتطورها إلى زيادة في خلق مناصب شغل جديدة، وبذلك الحدّ من مشكل البطالة، حيث أسفرت إحصائيات أجريت عام 1996 عن وجود 18 مليون مؤسسة في دول الاتحاد الأوروبي، تشغّل منها نسبة 99.8 % أقل من 250 أجير، وتساهم في تشغيل 66.52 % من اليد العاملة، وتحقّق نسبة 85.64 % من رقم الأعمال الإجمالي.

أمّا في الجزائر وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNAS) فإنّ عدد المؤسسات ص و م، لسنة 2003 بلغ 207949 مؤسسة، تشغّل 550386 عامل، وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

#### جدول رقم 13: توزيع المؤسسات ص و م حسب الفئات لسنة 2003

نوع المؤسسة	عدد العمال في الفئة	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
مصغرة	09-01	195680	94.10	253907	46.13
صغيرة	49-10	10703	05.14	121216	22.02
متوسطة	250-50	1566	00.76	175263	31.84
المجموع		207949	%100	550386	%100

المصدر : مديرية الإحصاء بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثّل المؤسسات المصغّرة الصادرة في العدد، إذ أنّها تضم 195680 مؤسسة لسنة 2003 بنسبة تقدر بـ 94.10 % من مجموع المؤسسات، وتشغّل 253907 شخصا بنسبة تقدر بـ 46.13 % من مجموع عدد العمال في القطاع.

فهيكلة المؤسسات ص و م في الجزائر لا يختلف عن نظيرتها في الدول المتقدمة، ففي إيطاليا مثلا حققت نجاحا كبيرا، إذ أنّ المؤسسات المصغرة تمثل 95% ، وهي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية، وتساهم بأكبر حصة من التصدير، كما تضمن الثبات الاقتصادي للبلد، أمّا في الجزائر فالقطاع يساهم بـ 75% من الصادرات خارج المحروقات.

و يمكن توزيع عدد العمال حسب قطاعات النشاط كما يلي:

#### جدول رقم 14: توزيع عدد المؤسسات و عدد العمال حسب قطاع النشاط لسنة 2003

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة %	عدد العمال	النسبة %
البناء والأشغال العمومية	65799	31.64	190479	34.60
التجارة	34681	16.67	77934	14.16
النقل والمواصلات	18771	09.02	40223	07.31
خدمات العائلات	15927	07.66	42932	07.80
صناعة المنتجات الغذائية	13058	06.36	39510	07.18
الفندقية والإطعام	13230	06.28	27981	05.08
باقي القطاعات	46483	22.35	131327	23.86
المجموع	207949	% 100	550386	% 100

المصدر : مديرية الإحصاء بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية يمثل نسبة 31.64% من مجموع المؤسسات، ويمثل نسبة 34.60% من عدد العمال المشتغلين، وهي أعلى نسبة وهذا راجع لخصوصية هذا القطاع حيث يتميز بعدم استقرار اليد العاملة التي غالبا ما تكون على شكل مناصب شغل مؤقتة تنتهي بانتهاء المشروع. وإذا قارنا نسبة التشغيل في المؤسسات ص و م بالنسبة الدول المتقدمة، فنجد حسب إحصائيات سنة 1999 في فرنسا 69% ، ألمانيا 65.7% ، استراليا 45% ، بريطانيا 67.2% من مجموع التشغيل<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 09 .

## ب- مساهمة المؤسسات ص و م في القيمة المضافة ٥:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئات التي تفتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها، بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة.

لقد مثلت المؤسسات ص و م، في سنة 1990 قرابة 40% من القيمة المضافة<sup>1</sup>، فقد ساهمت بما يقارب 80% من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات، و 65% من التجارة، كما ساهمت في نفس السنة ب 20% في الصناعة خارج المحروقات، و 20% في قطاع الأشغال العمومية والبناء<sup>52</sup>، وبلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع العمومي 617.4 مليار دينار جزائري سنة 1994، وهي تمثل نسبة 53.5% من القيمة المضافة الإجمالية الوطنية، بينما قاربت القيمة التي حققها القطاع الخاص 538.1 مليار دينار جزائري، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 15 : تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2003 الوحدة : مليون دج

سنة 2003		سنة 2002		سنة 2001		
النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	
14.9	312.47	15.32	186.79	15.43	268.98	القطاع العام
85.10	1784.49	84.68	1585.3	84.57	1473.74	القطاع الخاص
100	2096.96	100	1872.09	100	1742.72	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء-ONS-

نلاحظ أنّ مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة بلغ 1473.74 مليون دينار في سنة 2001، أي بنسبة مساهمة 84.57%، وبقيت نفس المساهمة في السنة الموالية، ثم ارتفعت لسنة 2003 لتصل إلى

♦ هي الفرق بين قيمة الإنتاج عند كل مرحلة من مراحل الإنتاجية لسلعة، وقيمة السلع الوسيطة، التي تدخل في تركيب هذه السلع عند كل مرحلة.

<sup>1</sup> الخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 15

<sup>2</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 24

85.10% وهو ما يعادل 2096.96 مليون دينار، بينما نلاحظ أنّ مساهمة القطاع العام في تناقص مستمر، حيث مثّل 14.90% سنة 2003 وهو ما يعادل 1784.49 مليون دينار.

### ت- مساهمة المؤسسات ص و م في تطور رقم الأعمال:

تساهم المؤسسات ص و م، في تطور رقم الأعمال، ويرجع هذا التطور إلى تزايد عدد المؤسسات، وكذا الدخول في مرحلة الإنتاج بالنسبة لعدة مصانع<sup>1</sup>، ويمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999 و 2000 كما في الجدول التالي:

جدول رقم 16: تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي 1999 و 2000

نسبة المساهمة %	نسبة التطور %	رقم الأعمال		فروع النشاط
		2000	1999	
53.82	23	47115230	38227889	الصناعات الغذائية
09.85	24	8620923	6948378	مواد البناء
16.18	17	14169167	12091737	الكيمياء والصيدلة
03.50	11	3071145	3454241	الكهرباء والإلكترونيك
02.29	07	2012578	1884980	الميكانيك والحديد
03.00	23	2529734	2057245	المعادن
07.00	28	6019491	4701817	الخشب والورق
04.50	12	3996414	3565050	النسيج والجلود
100	20	87534679	72931337	المجموع

Source:Ministère de PME/PMI,Rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000,p:09

يبين الجدول توزيع رقم الأعمال وتطوره ما بين سنتي 1999-2000، فقد سجّل تطورا معتبرا خاصة على مستوى الخشب والورق ب 28%، مواد البناء ب 24% والصناعات الغذائية ب 23%.

<sup>1</sup> Ministre de PME/PMI, rapport sur l'état de secteur PME/PMI, Juin 2000,p:05

والملاحظ أنّ هيمنة الصناعات الغذائية بنسبة كبيرة تقدّر ب 53.82% ، وهذا راجع إلى تمركز المؤسسات ص و م حول هذا الفرع من النشاط بسبب بساطة المواد الأولية في تركيب هذا النوع من الصناعات وسهولة الحصول عليها مقارنة بالصناعات الأخرى.

### ث - مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام:

يشمل الناتج الداخلي الخام (PIB) على كلّ ما تمّ إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معيّنة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو للأجانب. لقد كانت للمؤسسات ص و م، مساهمة كبيرة في الناتج الداخلي الخام والتي بلغت سنة 1999 نسبة 57% في اليابان، و 64.3% في إسبانيا، 56% في فرنسا، 44% في النمسا، 43% في كندا، 33% في استراليا، لنصل إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوجود 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، تشغل 52% من اليد العاملة، وتساهم بالنصف في تشكيل الناتج الداخلي الخام.

أمّا في الجزائر فإنّ القطاع الخاص قد ساهم خلال عام 1998 بنسبة 53.6% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي، فالمؤسسات الخاصة تهيمن أساسا على القطاع الزراعي، التجارة، الأشغال العمومية، البناء والخدمات بصفة عامة.

جدول رقم 17: مساهمة قطاع م ص و م في تطور الناتج الداخلي الخام PIB حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة (2000-2003)

الوحدة: مليون دج

سنة 2003		سنة 2002		سنة 2001		سنة 2000		
النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	النسبة %	القيمة المضافة	
14.9	312.47	15.32	186.79	15.43	268.98			القطاع العام
85.10	1784.49	84.68	1585.3	84.57	1473.74			القطاع الخاص
100	2096.96	100	1872.09	100	1742.72			المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء -ONS-

نلاحظ أنّ القطاع الخاص الذي يمثّل المؤسسات ص و م يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام ، ففي سنة 2000 ساهم بنسبة 74.80 %، وبقي في الارتفاع من سنة لأخرى، ليساهم في سنة 2003 بنسبة 77.40 % ، وهو ما يعادل 1884.20 مليون دينار.

### ج - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية

تبيّن المبادلات الخارجية حركة تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة لمؤسساتنا، إذ تعدّ الصادرات مؤشر لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبيّن الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج.

وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة في المبادلات الخارجية للدول، حيث بلغت إجمالي الصادرات في ماليزيا 76 % ، وفي كوريا الجنوبية 92 % لعام 1997 ، أمّا في السعودية فحصة الصادرات من السلع الصناعية هي فقط 08 % ، ويمكن إظهار مساهمة المؤسسات ص و م الجزائرية في المبادلات الخارجية من خلال دراسة تطور المنتجات خارج قطاع المحروقات.

#### 1-تطور الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات:

##### • تطور الصادرات خارج المحروقات:

يبين الجدول التالي، تطور صادرات الجزائر خارج المحروقات حسب السلع (مواد عامة، مواد مصنّعة، مواد وسيطية) خلال الفترة من 1996 إلى 2003 .  
من خلال الجدول نلاحظ:

• بالنسبة للمواد العامة: شكّلت هذه المواد 136 مليون دولار عام 1996 من الصادرات ثم شهدت انخفاضا محسوسا خلال الفترة ما بين 1997 / 2001 حيث بلغت 28 م دولار سنة 2001 بنسبة انخفاض تقدر ب 12.55 % عن سنة 2000 لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك في عام 2002 بمعدل 25 % عن سنة 2001 أي ما قيمة 35 م دولار ليتم الارتفاع في عام 2003 بمعدل 68.57 % لتصل إلى 59 م دولار وعموما يمكن اعتبار القطاع الغذائي في تدهور مستمر خلال الفترة 2003/1996 بنسبة انخفاض 56.61 % وذلك بالرغم من السياسات والتحفيزات التي وضعت لترقية هذه المنتجات.

• بالنسبة للمواد المصنّعة وهي تشمل مواد التجهيز الصناعية و الزراعية إضافة إلى المواد الاستهلاكية غير الغذائية كالأقمشة والأدوية من خلال الجدول رقم 18 بلغت الصادرات من هذه

المواد 205 مليون دولار لسنة 1996 وبعده انخفضت هذه القيمة لتصل إلى 2 مليون دولار سنة 1998، ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات المواد الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة تقارب 90% ناتج عن عدم القدرة على المنافسة في مثل هذه المنتجات وخلال الفترة ما بين 1999 / 2002 شهدت ارتفاعا ملحوظا وهذا راجع لارتفاع صادرات مواد التجهيز بنوعها حيث بلغت 97 مليون دولار ثم انخفضت في سنة 2003 بنسبة 25% مقارنة بسنة 2002 وهذا راجع لانخفاض صادرات مواد التجهيز الفلاحي.

● بالنسبة للمواد الوسيطة : تشمل كل من المواد الخام والمواد نصف المصنعة حيث عرف تصدير هذا النوع من المواد انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 1996 / 2003 قدر بـ 34% حيث إن نسبة الصادرات من المواد الخام في تدهور مستمر من سنة لأخرى أما فيما يخص المواد نصف المصنعة فقد شهدت ارتفاعا في نسبة صادراتها ابتداء من سنة 2000 .

وخلاصة القول، فإنه رغم الجهود المبذولة وترقية المنتجات من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي فإن مجال التصدير خارج قطاع المحروقات غير كافية وبالتالي يجب بذل جهود أكبر لمواكبة هذا الانفتاح.

#### ● تطور الواردات خارج المحروقات:

تستورد الجزائر أكثر ما تصدر بهدف تلبية حاجيات المواطن وترتكز وارداتها على السلع الخاصة والمواد الغذائية، ولإعطاء فكرة معمقة عن تطور الواردات خلال الفترة (1996/2003) ندرج الجدول التالي:

من خلال الجدول نلاحظ:

● بالنسبة للمواد العامة :

شكّلت في سنة 1996 ما قيمته 2601 مليون دولار أي ما يعادل نسبة 28.59% من مجموع الواردات، ثم شهدت انخفاضات متتالية خلال الفترة من 1997 إلى 1999 حيث أصبحت قيمة الواردات من المواد الغذائية مساوية لـ 2307 مليون دولار لسنة 1999 ويرجع هذا للتطور الإيجابي للإنتاج المحلي لهذا النوع من المواد. وفي سنة 2000 شهدت ارتفاعا بقيمة 2415 مليون دولار أي بنسبة تطور 4.68% ثم انخفضت سنة 2001 لتصل إلى 2395 مليون دولار وارتفعت في السنة الموالية بنسبة 14.41% لتتخف في سنة 2003 لتصل على 2598 مليون دولار بنسب انخفاض 5.18% ويرجع هذا التطور إلى جهود الدولة المبذولة في السياسة الفلاحية في إطار برنامج الدعم الفلاحي.

● بالنسبة للمواد المصنعة :

وهي تشمل السلع التجهيزية بنوعيتها الصناعية و الزراعية وكذا السلع الاستهلاكية غير الغذائية، إلا أن حصة الواردات من مواد التجهيز الصناعي كانت في الفترة (1996-2001) أكبر نسبة من الواردات حيث بلغت 3022 مليون دولار سنة 1996 أي بنسبة 30.22 % مقارنة بالمواد الاستهلاكية غير الغذائية ومواد التجهيز الفلاحي حيث شكلنا بنسبة 11.41 %، 10.45% من مجموع المواد المصنعة لعام 1996 بلغت قيمتها 4101 مليون دولار إلا أن هذه القيمة انخفضت ب 3.73% ولكنها عادت للارتفاع خلال الفترة (1998-2003) حيث بلغت في سنة 2003 ما قيمته 6859 مليون دولار، وعموما يرجع ارتفاع نسبة الواردات من المواد التجارية الصناعية إلى الرغبة في تحقيق مشاريع استثمارية تستلزم وجود مواد البناء ومعادن التجهيز وغيرها.

• بالنسبة للمواد الوسيطة :

سجلت في سنة 1996 ما قيمته 2286 مليون دولار أي بنسبة 25.12 %، ورغم انخفاض هذه القيمة سنة 1997 إلى 2063 مليون دولار إلا أنها في السنوات الموالية (1998-2003) حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 4439 مليون دولار، وبصفة عامة فإن الواردات من هذه المواد سجلت في هذه الفترة (1996-2003) ارتفاعا بنسبة 88.67% .

وما يمكن أن نستخلصه من خلال دراستنا لهيكل المبادلات التجارية الخارجية أننا نعيش يوميا على صادرات البترول والغاز، كما أننا 2/3 ما نستهلكه، وهذا بالرغم من الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية مؤسساتها والاندماج في الاقتصاد العالمي.

## 2- تطور المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

إنّ التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فتح المجال أكثر لاندماج اقتصاد الجزائر في الاقتصاد العالمي، حيث أحدث هذا الاتفاق فرصا جديدة وضاعف مبادرات العمل، ومن أجل إعطاء نظرة شاملة عن تطور العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ارتأينا تقديم المبادلات التجارية (صادرات، واردات) مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من 1996 إلى 2003 .

• تطور الصادرات مع الاتحاد الأوروبي:

يبرز الجدول التالي تطور قيمة الصادرات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

جدول رقم 18: تطور الصادرات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-1999 والفترة 2013-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2013	2014	2015	2016
قيمة الصادرات	8059	8663	6643	8058	23792	22344	22100	24096
نسبة الصادرات	60.25	62.39	65.04	63.50	62.60	64.52	64.27	59.14

المصدر: المديرية العامة للجمارك - مصلحة الإحصاء-

نلاحظ أنّ قيمة صادراتنا مع الاتحاد الأوروبي في تطور مستمر، حيث بلغت قيمتها 13792 مليون دولار سنة 2000، بعدما كانت تقدّر بـ 8059 مليون دولار سنة 1996 مسجّلة بذلك ارتفاعاً قدر بـ 17.14%، بينما في سنة 2013 فقد شهدت قيمة الصادرات مع الاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 110% عن سنة 2000، وبقيت هذه النسبة في نفس المستوى تقريبا في سنتي 2014 و 2015، ولكنّها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2016 لتصل إلى 24096 مليون دولار، وبنسبة 59.14%، وبالتالي فإنّ صادرات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تبقى تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لبقية المناطق، وهذا راجع للتقارب الجغرافي بين المنطقتين، وإلى العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بالإضافة إلى الوضعية المالية المريحة التي تتمتع بها الخزينة العمومية مما يجعل الشريك الأوروبي أكثر ثقة مند تعامله معنا.

• تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي:

يبرز الجدول التالي تطور قيمة الواردات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

جدول رقم 19: تطور الواردات مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1996-1999 والفترة 2013-2016

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2013	2014	2015	2016
قيمة الواردات	5689	4929	5397	5152	15256	15903	16732	17673
نسبة الواردات	62.53	56.74	57.40	56.21	57.35	59.38	56.05	56.98

المصدر: المديرية العامة للجمارك - مصلحة الإحصاء-

نلاحظ أنّ أكثر من نصف واردات الجزائر قادمة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ نسبة الواردات مع هذا 60% وقد انخفضت هذه النسبة من 62.53% إلى 56.74% خلال سنتي ، الأخير تتراوح ما بين 50% 1997/1996، ثمّ عادت لترتفع سنة 1998 لتبلغ 57.40% ، وهذا مايقابل 5397 مليون دولار، أمّا في سنة 1999 عادت النسبة للانخفاض من جديد إلى 56.21% من إجمالي الواردات، أي مايعادل 5152 مليون دولار. وفي سنة 2013 ارتفعت النسبة إلى 57.35% وهو مايقابل 1 5256 مليون دولار، وواصل الارتفاع ليبلغ سنة 2014 حوالي 1 5903 مليون دولار، أي بمعدّل ارتفاع قدره 12.5% ، وفي سنتي 2015-2016 ارتفعت نسبة واردات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لتبلغ 1 6732 مليون دولار و1 7673 مليون دولار على التوالي، وذلك نتيجة عقد الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

#### ❖ المبحث الرابع : جهود الدولة في مجال ترقية وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشكّل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م ، الإطار المرجعي لوضع إستراتيجية مستقبلية للنهوض بهذا القطاع، وفي هذا الشأن عمدت الوزارة على البدء في تطبيق أحكام القانون من خلال وضع مشروع إستراتيجية جديدة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنحاول التطرق إلى ذلك من خلال هذا المبحث.

#### ❖ المطلب الأول: ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، من أهمّ المؤشرات على وضعيتها، ففي الجزائر نميّز هذا المحيط - كما رأينا - من خلال التشخيص الذي قامت به الوزارة للكثير من المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات، إضافة للمحيط المالي الذي لا يتلاءم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنّ المحيط الإداري يعتبر بطيئا بالنظر للعديد من الإجراءات المطلوبة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط. ومن بين الإجراءات التي قامت بها وزارة المؤسسات ص و م، لتحسين محيط هذه المؤسسات مايلي:

**أ- في مجال التمويل :** من أهمّ المشاكل التي تعاني منها المؤسسات، مشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض البنكية، ممّا دفع الوزارة إلى وضع تدابير الدعم المالي، وإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل هذا القطاع، واستخدام الأدوات الحديثة في مجال التسيير<sup>1</sup>، كما أنّ المادة 11 من القرار رقم 18/ 01 المتعلّق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، والمتضمّن إجراءات المساعدة والدعم لترقية المؤسسات ص و م، وكان من بين أهدافه في مجال التمويل:

\* تسهيل قبول المؤسسات ص و م لوسائل الخدمات المالية المكثفة لاحتياجاتهم.

<sup>1</sup>بوقنة عبد الفتاح، مرجع سابق، ص6

\* تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات ص و م.  
ومن بين الآليات التي وضعتها وزارة المؤسسات ص و م لتدعيم التمويل:

## 1) صندوق ضمان القروض:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/ 373 الصادر في 11 نوفمبر 2002 تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م، حيث بدأ نشاطه في مارس 2004 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديره مدير عام يقوم بعدة مهام وردت في المادة 21 من نفس

المرسوم، ويسير هذا الصندوق مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ويقدر رأسمال الصندوق ب 01 مليار دينار جزائري.

### • خصائص نظام ضمان القروض<sup>2</sup>:

-تقدم الضمانات للنشاطات الاستثمارية والتي حصرها المرسوم رقم 02/ 373 السابق الذكر في العمليات التالية: إنشاء المؤسسات، عمليات التوسيع، تجديد التجهيزات أو أخذ المساهمات.

\* يمكن للصندوق أن يضمن حاجيات رأس المال العامل المترتبة عن الاستثمار الممول.

\* يجب أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية، لكن لا تملك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب.

\* إن نسبة ضمان القرض يمكن أن تصل إلى 70 %، ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق،

علما أنّ القاعدة المعمول بها تمنح نسبة ضمان أعلى للمؤسسة التي تقدم ضمانا من مؤسسة لا تقدم أي من الضمانات التقليدية.

\* بالنسبة لنوع القرض، يمكن أن يضمن هذا الصندوق قروض الاستثمار أو حتى قروض التسيير، وأنه يقدم فقط للمؤسسات المنخرطة في الصندوق، والتي تدفع علاوة سنوية أقصاها 02 % من مبلغ القرض و خلال كل فترة القرض.

\* من حيث تكاليف تسيير الصندوق ستكون منخفضة نظرا للعدد المحدود من المستخدمين وهيكله التنظيمي البسيط، وأنّ العبء الكبير سيقع على البنوك المقرضة.

### • آلية عمل الصندوق:

<sup>2</sup>العشاب يوسف، "ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد 02، الجزائر)، مارس 2003 ص 15 .

يمكن تلخيص مراحل ضمان القرض كما يلي<sup>1</sup>:

1. تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطلب قرض من المؤسسة المالية (أساسا البنك).
2. تطلب المؤسسات ص و م من الصندوق ضمان القرض البنكي.
3. في حالة القبول، يقوم الصندوق بتقديم شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسات المالية.
4. تدفع المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق علاوة سنوية، تدفع للصندوق خلال مدة القرض.
5. في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الاستحقاق، يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليها مسبقا.

بلغ عدد الملفات التي ضمنها الصندوق 26 ملفا، من بين 130 ملفا تم تقديمها للصندوق وقد بلغت القيمة المضمونة من طرف الصندوق 400 مليون دينار جزائري من مجموع قروض تصل إلى 600 مليون دينار جزائري، حيث أنشأت هذه الملفات المضمونة حوالي 600 إلى 700 منصب شغل.

أما بالنسبة للبنوك التي يتعامل معها الصندوق إلى حد الآن هي:

بنك التنمية المحلية (BDL)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك البركة EL BARAKA ، هاوسينغ بنك HAOUSING BANK.

\*وقد وصل الغلاف المالي المقدم خلال سنة منذ نشأة الصندوق في مارس 2004 إلى 527 مليون دينار لتمويل 31 مشرعا، هذه الضمانات غطت نسبة 50% من المبلغ الإجمالي لهذه المشاريع الذي وصل إلى 1.4 مليار دينار.

وفي الأخير فإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوف يحدّ أو يقلّل على الأقل من مشكل التمويل الذي يعتبر من أكبر المشاكل التي يعاني منها هذه المؤسسات.

## ب - في المجال الإداري:

في إطار تطبيق أحكام القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م، نصّ القانون على إنشاء مراكز التسهيلات<sup>1</sup> حيث تم إنشاء 14 مركز تسهيل والتي ستقوم بمهمة تسهيل إجراءات التأسيس والإعلام والتوجيه ودعم إنشاء المؤسسات ص و م عن طريق مرافقة أصحاب المشاريع.

<sup>1</sup>العشّاب يوسف، نفس المرجع، ص15  
<sup>1</sup>الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات ص و م ومهامها وتنظيمها، العدد 13 ، ص: 12.

إضافة إلى ذلك قامت وزارة المؤسسات ص و م بإعداد مشروع يتعلق بإنشاء مشاتل المؤسسات، حيث تمّ إنشاء 14 مشتل للمؤسسات في أهمّ الأقطاب الصناعية الجزائرية، هذه المشاتل ستلعب دورا هاما في مجال استقبال واحتضان وتدريب حاملي أفكار المشاريع لتجسيدها على أرض الواقع، حيث يتمثل الهدف الأساسي لهذه المشاتل في تطوير التآزر مع المحيط المؤسسي والمشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان توأجدها، وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة، والعمل على أن تصبح على المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطوير الاقتصادي في مكان وجودها، إضافة إلى ذلك فإن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات ANDI .

ستتكفل بالإضافة إلى متابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات ص و م بمجموعة من العمليات أهمها:

\* احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية،

\* إعداد دراسات اقتصادية.

\* متابعة وتنسيق نشاط مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات.

هذه الإجراءات سوف تخفّف في المستقبل القريب من بطئ تنفيذ الإجراءات الإدارية سواء المتعلقة بالإنشاء أو بمزاولة النشاط.

### ت- في مجال العقار:

إنّ الأنماط التي يسيّر بها العقار قد أفرزت آثارا سلبية على مستويات عدّة، وعليه بات من الضروري أن تراجع سياسة تسيير العقار الصناعي.

وفي هذا الصدد، في إطار تحسين استغلال العقار الصناعي قامت الحكومة بإعادة تنظيمه في شكل شركات بمساهمات الدولة (SGP) ، التي تقوم بالتكفل تدريجيا بتهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين عبر كافة أرجاء الوطن، بحيث يجد المستثمر في متناوله فضاءات مهيأة ومزوّدة بالوسائل والتسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع .

ولتحسين جوّ الاستثمارات بادرت الوزارة بإعداد خريطة المؤسسات ص و م، لإحصاء فرص الاستثمار على المستوى المحلي، ونشرها عبر كل القنوات، وتقديمها للمستثمرين لاسيما منهم الأجانب.

### ❖ المطلب الثاني: آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اعتمدت الجزائر على جملة من الآليات والبرامج من أجل إعطاء دفعا قويا للمؤسسات الجزائرية حتى تصبح أكثر تنافسية مقارنة مع مثيلاتها في العالم ويظهر ذلك في العديد من المجالات.

## أ - في مجال التأهيل

إنّ إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة تحتمّ الإسراع في تأهيل قطاع المؤسسات ص و م بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق المقاييس المعمول بها عالمياً للصمود أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالية واكتساب أسواق جديدة<sup>1</sup> وحتى تتمكن مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفاً التي تنتظرها، أعدت الوزارة برنامجاً وطنياً لتأهيل المؤسسات ص و م

بقيمة 01 مليار دينار سنوياً يمتدّ إلى غاية 2013 ، وتتمثّل أهدافه الأساسية فيما يلي:

1) تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خص وصيات كل ولاية، وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات ص و م، بواسطة تجميع الإمكانيات المحلية المتوفرة و قدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية تطور جهوي للقطاع.

2) تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة، عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعل بين المؤسسة ص و م، ومكونات محيطها القريب.

3) إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطّط تأهيلها.

4) المساهمة في تمويل مخطّط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحياسة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو)، ومخططات التسويق.

5) تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

وينتظر من هذا البرنامج تنمية اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية عالية وفعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة ومناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات ص و م والتقليل من حدّة الاقتصاد غير الرسمي، ووضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات ص و م، وتوفير منظومة معلومات معتمدة لتتبع عالم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني.

## ب - ترقية المناولة والشراكة :

<sup>1</sup>بوقنة عبد الفتاح، مرجع سابق، ص :6.

تعتبر ترقية المناولة والشراكة خيار استراتيجي ومحور جوهري يعوّل عليه كثيرا من أجل استقطاب الخبرات والمعارف، ورصد التمويلات، وتحسين القدرات التسييرية لأصحاب المشاريع وتأهيل مؤسساتهم على ضوء مستجدات الساحة الدولية في ظلّ العولمة<sup>1</sup>، فالمناولة الصناعية من أهمّ الوسائل لتنمية القطاع، والأداة المفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات ص و م، لذا تقوم الوزارة بعمل تحسييسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها، مثل بورصات المناولة والشراكة الجهوية المتواجدة حاليا.

وتدعيما للتنظيم الموجود لنشاط المناولة، تمّ تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة، يلتقي فيه المناولون، والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام، وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تمّ تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكوّنة له . وتنتمثل المهام الرئيسية لمجلس ترقية المناولة فيما يلي:

- اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني .
- تشجيع التحاق المؤسسات ص و م الوطنية بالتتيار العالمي للمناولة .
- ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجنبيين .
- تنسيق نشاطات بورصة المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها .
- تشجيع قدرات المؤسسات ص و م الجزائرية في ميدان المناولة .

#### ت - ترقية التشاور :

تعتبر عملية التشاور من المهام الأساسية التي تعتمد عليها الوزارة لتفعيل نشاط المؤسسات ص و م، عن طريق الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، بدراسة ومناقشة مختلف المشاكل التي تعيق تنمية قطاع المؤسسات ص و م، من خلال لجان تقنية تجتمع دوريا لتساهم في تقديم المقترحات للسلطات العمومية قصد إعداد مخطط الإستراتيجية لترقية القطاع، وقد تدعّم هذا العمل بتأسيس مجلس وطني استشاري، وتنصيب مختلف هياكله التنظيمية، وهذا تطبيقا للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م في المادة 25 ، وذلك بهدف ضمان حوار دائم ومستمر بين السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

#### 1) المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الإطار القانوني: نصّ القانون رقم 01/18 الصادر بتاريخ 12/ 12/ 2001 الأمر التنفيذي رقم 03/80

<sup>1</sup> محمد النعمان بتيش، "الاستثمار بوابة الازدهار"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد 02، الجزائر)، مارس 2003، ص : 10.

المؤرخ في 2002/02/25 المتضمن عمل وتنظيم المجلس الوطني الاستشاري CNC\* حيث تم إنشاء CNC من طرف رئيس الحكومة، وانتخاب أعضائه يوم 15/09/2003.

**مكوناته :-** يتكون من 85 عضو، يمثلون 36 جمعية وجمعية أرباب الأعمال

- يتكون من لجنة دائمة تضم:

- لجنة دراسات وتنمية إستراتيجية المؤسسات ص و م .
- لجنة دراسات العلاقات وتحسين نظام المعلومات .
- اللجنة المالية والاقتصادية .
- لجنة الشراكة والتعاون وترقية الصادرات .

**مهامه:** من بين المهام الأساسية لـ CNC ما يلي:

- بث روح التحاور والتشاور بصفة دائمة ومنتظمة بين السلطة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين حول المشاكل المتعلقة بالتطور الاقتصادي خاصة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تجميع المعلومات الاقتصادية حول الشركاء المهنيين وجمعيات أرباب العمل من أجل إعداد السياسات الاقتصادية لترقية القطاع.
- تشجيع إنشاء جمعيات مهنية جديدة.

**إستراتيجيته:**

- أن يكون منظمة نزيهة وشفافة من أجل أن تكون له مصادقية و استقلالية .
- توحيد الخبرات ودعم احترافية ومبادرات أعضائه .
- العمل والشراكة مع ممثل أرباب العمل والنقابات .
- الاستفادة من التعاون الدولي من أجل تطوير قدراتها .

**أهدافه:**

- المبادرة في التشاور مع السلطة من أجل المساعدة على توضيح رؤى CNC في إعداد استراتيجية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تطوير محيط PME من أجل إنشاء محيط نشيط والحث على الاستثمار.
- الاستفادة من تكوين أعضاء المجلس الدائمين والمنتخبين .
- تقوية هياكل المجلس من خلال مساهمات الكفاءات الوطنية والدولية .
- تدعيم مشاريع البحث والمتعلقة بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

\* Conseil National Consultatif

المحاور الكبرى لخطة عمل 2005 :

- تطوير هيكله السياسية وهيئته الدائمة .
- وضع مسعر نوعي على صعيد الجمعيات المهنية .
- تعميق محاوره الأربعة للتدخل بتشجيع وبعث أشغال لجنته .
- تطوير علاقات الشراكة مع الجمعيات الوطنية والدولية .
- إنشاء شبكة مساعدة تقنية لدى PME خاصة من خلال أقطاب الكفاءات العمومية والخاصة.

### المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية:

من بين أسباب التضارب في المعلومات الإحصائية للمؤسسات ص و م، غياب تعريف دقيق لها، ولذلك جاء القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م لسدّ هذا الفراغ، وتسعى في هذا الإطار وزارة المؤسسات ص و م، إلى بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعال يمكن المؤسسات الاقتصادية والسلطات العمومية من استغلاله في ظروف أحسن، هذه المنظومة المعبر عنها في القانون التوجيهي ببنك المعطيات، تركز على المؤسسة عن طريق المعطيات التي توفرها وتتوجّه إليها في آن واحد بفضل توفير المعطيات الاقتصادية والإحصائية لتوسيع نشاطها.

وقد تمّ تجنيد مبلغ مالي من ميزانية الوزارة مقدّر ب 100 مليون دينار جزائري لإنجاز مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاقتصادية، من بينها 05 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب، الفلين والورق، الصناعات النسيجية، الخدمات المقدّمة للمؤسسات والإلكترونيك والإلكتروتقني والإعلام الآلي.

إنّ هذه المؤسسات ستمكّن الوزارة لا محالة من أخذ صورة دقيقة عن وضعيّة مختلف قطاعات النشاط وستتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل و إنشاء بنوك معلومات.

### ❖ المطلب الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن وضع إستراتيجية جديدة لتنمية قطاع المؤسسات ص و م، بمعزل عن مجال ترقية الشراكة والتعاون الدولي، لما لها من الآثار والانعكاسات على المؤسسة الجزائرية في المدى البعيد والمتوسط، لهذا

يتعين الاستفادة من جميع الاتفاقيات المبرمة في مجال التعاون واستغلال الموارد الخارجية وكذا خطوط القروض الممنوحة للقطاع.

## أ-التعاون الأورو متوسطي:

### • برنامج MEDA لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

قصد إنجاح مسار الشراكة الأورومتوسطية بأبعادها الثلاث السياسي، الاجتماعي و الاقتصادي، و بالأخص تدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول المتوسطية الشريكة و الاتحاد الأوروبي، فقد تم توسيع نطاق التعاون المالي بخلق آلية جديدة من قبل الاتحاد الأوروبي متمثلة في هذا البرنامج الذي عوض البروتوكولات السابقة\*.

لقد تعاهدت الجمعية الأوروبية لوضع هذا البرنامج الطموح لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، هذا البرنامج يهدف إلى تأهيل و تحسين القطاع الخاص بما يسمح و تكييفها مع متطلبات اقتصاد السوق.

### 1-أهداف البرنامج:

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و على هذا الأساس يركز برنامج الدعم على ثلاثة محاور.

### 1 1 تحسين التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

ينتظر من البرنامج الشروع في إجراءات تغطي أولا التشخيص و التموضع الاستراتيجي للمؤسسات من أجل تقوية مستواها التنافسي و أدائها في كل عناصر التسيير: الإنتاج، التمويل، تسيير المخزونات، التسويق، الإجراءات التسويقي، النشاط التجاري، قوة البيع، التوزيع و التصدير، الموارد البشرية، التكوين، وتنظيم المعلومات و الاتصالات.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى كفاءة لدى رؤساء و عمال المؤسسات ص و م عبر دورات تكوينية و تقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية.

### 1 2 دعم الابتكار و ترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات ص و م:

\* هناك أربعة بروتوكولات مالية: 1976-1981-1986 – 1991-1996.

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار و تكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات و الممولين لمشاريعهم قصد تطويرها

### 3 1 دعم محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في إطار تلبية حاجيات و انشغالات PME ، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات و ذلك بدعم :هيئات الدعم العمومية و الخاصة، جمعيات أرباب العمل و المتخصصين في الفضاءات الوسيطة، معهد تكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية و الإدارات المركزية.

### 2- توجيهات البرنامج:

يستفيد من البرنامج كل من<sup>1</sup>:

✓ المواد الغذائية و الفلاحية.

✓ الصناعات الغذائية.

✓ مواد البناء.

✓ السلع المصنعة.

✓ الصيدلة.

و يستثنى منها قطاعات الزراعة، التجارة و الخدمات.

### 2 2 الهيئات المالية و المشرفين الماليين الخواص:

تتمثل هذه الهيئات في البنوك و الهيئات المالية و المشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة ، و باستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار (Leasing) ، رأسمال ذو مخاطرة (Capital-Risque) .Le Factoring ... الخ، أو كل أداة خيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

### 3 2 الهيئات و أجهزة الدعم للمؤسسة:

<sup>1</sup> Commission Européenne, UGP, **Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI**, Journée d'information sur de programme d'appui organisée par le ministère de la PME/PMI.29 avril 2002.ISGP.P :3-4.

يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية و التآطير و المساندة تحت الأشكال التالية:

- ✓ أجهزة الدعم التقني و التكنولوجي.
- ✓ الإدارات المركزية لخدمة المؤسسات.
- ✓ غرف التجارة و الصناعة.
- ✓ بورصة المناولة و الشراكة.
- ✓ جمعيات أرباب العمل.
- ✓ مراكز و معاهد التكوين.
- ✓ ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

### 3 - طبيعة التدخلات:

- يتدخل البرنامج بطلب من المستفيد في شكل حصري للتمويل ب 80% من تكلفة التدخلات التالية<sup>1</sup>:
- ✓ المساعدة التقنية من أجل وضع الحلول و استخدام الوسائل المقررة لصالح المستفيدين.
  - ✓ تكوين مؤهل، تأهيل تقني إضافي، تكوين متخصص و تكوين المكونين لصالح المستفيدين.
  - ✓ تدخل على مستوى التجهيزات و تطبيقات المعلوماتية موجه لإنشاء مؤسسات مالية متخصصة.
- و عليه فالبرنامج لا يتدخل على شكل مساعدات في رأس المال أو تمويل التجهيزات و المعدات، لوازم الترخيص أو تسريجات أخرى للاستغلال.

### 4 شروط الاستفادة من البرنامج<sup>1</sup>:

- 1 4 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** يجب أن تتوفر على الشروط التالية:
- ✓ الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج.
  - ✓ أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.
  - ✓ عدد العمال ما بين 10 إلى 250 عامل.
  - ✓ حفظ على الأقل 60% من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
  - ✓ أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
  - ✓ أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> Commission Européenne, UGP. avril 2002.OP-CIT.p :4.

<sup>1</sup> OP-CIT.p :4 .

✓ الالتزام بدفع قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% الباقية تمول من طرف الإتحاد الأوروبي).

#### 2 4 فيما يخص الهيئات المالية المشرفة على المشاريع:

- ✓ تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية.
- ✓ المطابقة مع التشريعات و التنظيمات السارية المفعول.
- ✓ أن يكون منظما على الصعيد الجبائي و الاجتماعي.
- ✓ الالتزام بدفع نسبة 20% من التكلفة الكلية.

#### 3 4 فيما يخص هيئات و أجهزة الدعم:

- تقديم المشروع الموجه لتحسين الدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في شكل دعم تقني، قانوني، تجاري، إداري نقابي أو متخصص.
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية و غير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تحسين العرض الخاص بتنويع التكوين.
- تحسين العرض الخاص بالتنوع المعلوماتية.
- الالتزام بالتشريعات و التنظيمات السارية المفعول.
- الالتزام بدفع مشاركة بنسبة 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

#### 5 وسائل و مدة الدفع:

يملك البرنامج هيكلا تنفيذيا و إداريا مكلفا باستخدام إجراءات و تنظيمات أنفاق التمويل النوعي الممضي بين الجزائر و اللجنة الأوروبية المختصة و التي تدعى UGP<sup>♦</sup>. و تدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية التي تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام و التكوين لفائدة المؤسسات.

و تلعب UGP دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج. و تقدر الميزانية المقدرة لتنفيذ البرنامج على مدى 5 سنوات و المهيكلة على النحو التالي<sup>2</sup>:

<sup>♦</sup> وحدة تسيير برنامج الدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- 56 مليون € باسم الاتحاد الأوروبي .

- 5 مليون € باسم الخزينة العمومية الجزائرية .

## 6 طرق التدخل:

يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا و ذلك بعد الاتصال بمقر UGP لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- يقوم خبير معين من طرف UGP بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة و بطلب من هذا الأخير، و ذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة.

- يقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المطلوبة و المصادق عليها من طرف المستفيد.

- يتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة و المصادق عليها من طرف المستفيد.

يتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة، و بعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية، و ذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض و استقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.

### • برنامج ♦ GTZ لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة، التأهيل، الاندماج و نمو الصناعات في إطار تحرير و انفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بالتعاون بين دول ألمانيا و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، و هذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية.

#### 1. أهداف البرنامج:

##### 1.1 الهدف العام :

يتمثل الهدف العام للمشروع في محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة، من أجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها و منتجاتها في ميدان التشغيل، و من أجل التقليل من المنتجات المستوردة و محاولة نفوذها للسوق الأجنبي أو التصدير.

##### 1.2 الأهداف المباشرة:

<sup>2</sup> Commission Européenne, UGP. avril 2002.OP-CIT.p :6.

♦ deutsche gesellschaft fur technische zusammenarbeit.

✓ إنشاء نوع من المهنيّة و الإتقان من خلال التوجيه و الإرشاد و التكوين في ميدان التسيير، الاعتماد على مراكز دعم جهوية.

تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

## 2. المؤسسات المستهدفة:

المؤسسات الصناعية المتوسطة و التي تتكون من 50 إلى 250 عامل في الفروع التالية:

✓ صناعة الحديد و الصلب و الميكانيك (ISMME).

✓ الصناعات الفلاحية -الغذائية (Agroalimentaires).

✓ الصناعات الكيمائية و الصيدلانية.

✓ المؤسسات الصغيرة و المصغرة المكونة من 1 إلى 10 عمال و المنشأة من طرف

الشباب (Ansez) و ما شابه ذلك.

## 3. خدمات مراكز الدعم:

-بالنسبة للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء و التوصيات في ميدان التسيير،

و تتعلق أساسا بالوظائف الحيوية في المؤسسة و المتمثلة في:

\* الإدارة العامة.

\* تسيير الموارد البشرية.

\* الإنتاج و المئونة.

\* إدارة المالية.

\*التسويق، التوزيع و البيع.

كما يمكن لهذه المراكز إقامة ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة فيما يخص:

\* تقنيات و طرق التسيير.

\* تطوير ثقافة التسيير.

\*التفكير الاستراتيجي.

\* بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المصغرة يتم تقديم دروس تكوينية CEFE\* بالنسبة لـ:

\* الشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة.

\* CEFE :compétence économique par la formation à l'esprit.

\* المستفيدين من التفرع (Essaimage).

\* المستفيدين من القروض المصغرة.

كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بـ:

\* إنشاء فرق مساعدة (Action leasing groups).

\* تكوين مرشدين.

#### 4. نشاطات المشروع:

\* تكوين مستشارين في التسيير، إنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير الصناعات

الصغيرة و المتوسطة ( من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم) وذلك من خلال:

\* تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار.

\* تحسين الآراء و التوجيهات.

\* متابعة لمهام المستشارين (وضع برنامج نموذجي (Pilote).

\* تكوين المكونين عن طريق تحسين التقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات و

المحاضرات لمسييري المؤسسات، و يتم ذلك من خلال:

\* تحضير مواضيع التكوين.

\* متابعة المكونين.

\* التنشيط المشترك للمحاضرات و الدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين (المساعدين) CEFE

(من 2 إلى 3 مساعدين لكل مركز دعم)

\* تكوين قاعدي يعتمد على منهجية CEFE.

\* المتابعة عن طريق دروس نموذجية لـ CEFE.

\* تنظيم شراكة دولية مع برنامج CEFE أخرى.

\* دعم تنظيمي و تأسيسي لمركز الدعم و ذلك عن طريق تحسين قدرات مسييري الدعم فيما يخص طرق

تخطيط التسيير، دور المشروع، تقنيات الاتصال، تسيير و فرز التوصيات.

و عن طريق دعم وظائف التسويق، العلاقات و مراكز الدعم.

\* تطوير الهياكل الوسطية و ذلك عن طريق دعم الهياكل و المبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة و كذا جمعيات المستشارين المكونين.

#### 2- التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك العالمي:

تمّ الاتفاق على فتح خط تمويل للمؤسسات ص و م، حيث تمّت الموافقة على قرض بقيمة 1.5 مليون دولار<sup>1</sup> موجهة لترقية القطاع، أين تدرج المساعدة التقنية المدمجة والتي تتضمن المشاريع التالية:

- وضع نظام معلوماتي خاص بالقطاع .
- إنشاء مشاتل نموذجية.
- دراسة جدوى لإنشاء شركة رأس مال المخاطرة .
- وضع برنامج للتأهيل .
- ورشات خاصّة بترقية المناولة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OCI وكذا ورشة حول ترقية التمويلات، وخاصة مع الدول التي تملك تجارب متقدمة في الميدان كماليزيا، اندونيسيا وتركيا.

### 3 - التعاون الثنائي:

هناك العديد من برامج التعاون الثنائي، وخاصة مع البلدان التي تكتسب خبرة واسعة ووافرة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات ص و م، كفرنسا، إيطاليا، ألمانيا، إسبانيا، تركيا وكندا، ويتجلى هذا التعاون في<sup>1</sup>:  
**التعاون مع فرنسا:** في إطار التعاون الجزائري الفرنسي تمّ إبرام اتفاق مع الجمعية الدائمة لغرف الحرف بفرنسا لتكوين 48 منشأ اقتصاديا، ويتمّ التحضير لمشروع تعاون مع المجلس الجهوي Alpes-Rhone مع مجموعة من ولايات الشرق الجزائري (سطيف، عنابة وقسنطينة) .

**التعاون مع إيطاليا:** حيث شرع مع إيطاليا تنفيذ خط القرض المقدّر ب 52.5 مليار ليرة إيطالية لفائدة المؤسسات ص و م في ميادين اقتناء تجهيزات نقل التكنولوجيات، التكوين والمساعدة التقنية و البراعات الصناعية، كما تمّ الاتفاق بين وزارة المؤسسات ص و م الإيطالية للنشاطات المنتجة يوم 18 أفريل 2002 بالجزائر لتقديم مساعدة تقنية لتدعيم هياكل الدعم الموجودة (إنشاء مشاتل، مراكز التسهيل وآليات مالية حديثة)، وكذا تبادل المعلومات الخاصة بالقطاع، ولهذا الغرض تمّ تنصيب لجنة متابعة لتحديد ميكانيزمات تطبيق الاتفاق.

**التعاون مع ألمانيا:** في إطار التعاون الثنائي مع ألمانيا وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني GTZ إلى مرحلته الثالثة، فبعد أن أنهى تكوين 200 مستشارا مختصا في المؤسسات ص و م، وتشخيص وضعية 30 مؤسسة، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم

<sup>1</sup> من كلمة ممثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجلسات الوطنية للمؤسسات ص و م، 14-15 جانفي 2004، قصر الأمم - نادي الصنوبر، الجزائر .

<sup>1</sup> عبد المجيد أونيس، **الإستثمار في المؤسسات ص و م**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة شلف، 2006، ص: 267.

المتواجدة في مختلف جهات الوطن، بتنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجمعيات المهنية، وقد تمّ تمديد هذه الشراكة إلى غاية 2006.

### ❖ **المطلب الرابع: آفاق وتحديات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

لاشكّ أنّ عولمة الاقتصاد، يميزها الدور البارز للمؤسسات ص و م، التي تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي فضلا عن امتصاص البطالة بخلف مناصب شغل والمساهمة في التسيير، فالتيار الاقتصادي العالمي الجديد جعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي لاقتصاد أي دولة. لذا فالتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر كبيرة، فرغم مرور أكثر من عشرية على الانفتاح الاقتصادي إلا أن موضوع المؤسسات ص و م لا يزال في طور التأسيس. وعليه لا بد أن نتطلع إلى آفاق واسعة، تجعل من المؤسسات ص و م المحرك القاعدي للاقتصاد الوطني، وتساهم في تعزيز طاقاتنا في الاستثمار الوطني والشراكة لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتجلى هذه الآفاق في:

\* نشر وتفعيل ثقافة المؤسسة.

\* ترقية وتطوير التكوين في جال المؤسسات ص و م.

\* تأهيل الموارد البشرية، وتنمية المعرفة التقنية التسييرية وإشارة الخبرة.

\* تكثيف إنشاء مشاتل المؤسسات ومراكز الدراسات ومراكز الدعم.

\* ترقية وتطوير جهاز الإعلام الاقتصادي.

\* ترقية وتطوير بورصة المناولة والشراكة.

\* ترقية وتطوير آليات التمويل.

\* ترقية وتنمين التعاون الدولي والشراكة.

\* التفكير حول الدور الاجتماعي للقطاع الخاص.

\* إدراج الاهتمامات البيئية في القطاع.

\* تأهيل المؤسسات وتحيرها للمنافسات الدولية.

فبرنامج رئيس الجمهورية وبرامج الحكومة، وتوجيهات القيادة السياسية كلّها تصبّ في جعل هذه الآفاق طموحات مشروعة، لذلك فإنّ وزارة المؤسسات ص و م بفروعها المختلفة، منهمكة في عمل جاد ومتواصل من أجل أن تكون الوزارة في مستوى الآفاق المرجوة، وعند حسن ظن المستثمرين الوطنيين والأجانب، معتمدة في ذلك على قدرات وكفاءات وتفهم إطارات ومسؤولي جميع القطاعات الوزارية

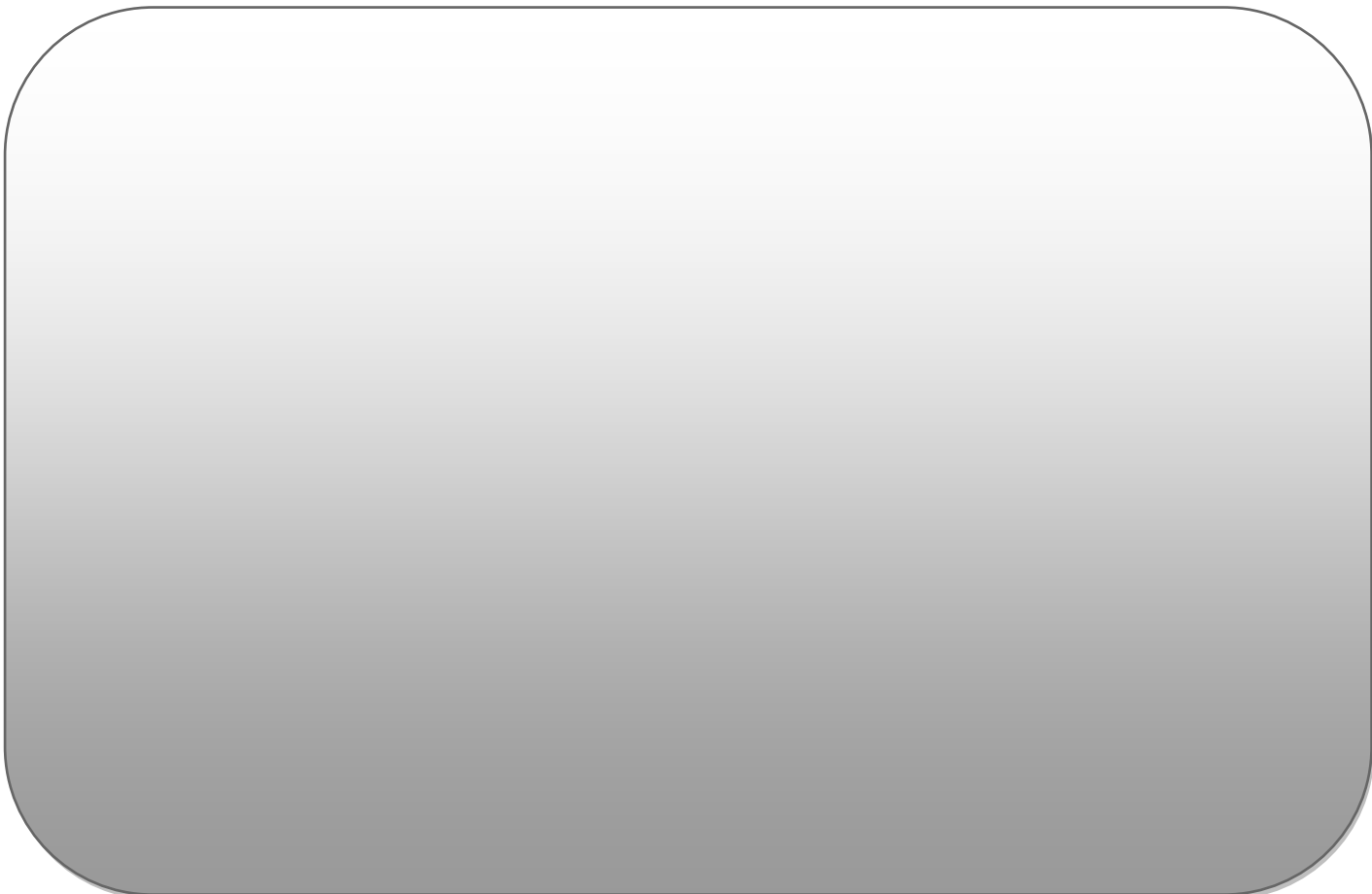
الأخرى، وكذا أصحاب المؤسسات الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة مستقبلا ورغم صعوبة المهمة إلا أنّ ضرورتها وأهميتها تفرض على الجميع تحقيق الآفاق المنشودة.

## ❖ خاتمة الفصل

تشكّل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهمّ أولويات الحكومة الجزائرية، في إطار تكييف الاقتصاد الوطني مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومتطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق، فتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان دوامها مرتبط بمهمة الدولة، التي تبقى أساسية لمرافقة المبادرة الخاصة، ولعب دور المسهل في إنشاء وتكاثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل. ومن خلال دراستنا للمعطيات الإحصائية المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاحظنا أنّ هناك تطورا طفيفا في زيادة عدد المؤسسات، وكذا مناصب الشغل بالنسبة للقطاع الخاص، وركود القطاع العمومي للمؤسسات ص و م، الذي لم يعرف تطورا، لا من حيث عدد المؤسسات أو الأجراء، وما يمكن ملاحظته كذلك، أنّ هناك فروع نشاط تساهم بقسط كبير في خلق مؤسسات جديدة على غرار فروع أخرى، أمّا فيما يتعلق بترقية الصادرات والواردات خارج المحروقات من السلع، فإنها تعرف تطورا طفيفا بالنسبة للصادرات، وبقاء الواردات على حالها.

لذا فالجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من أجل ترقية القطاع على المستوى الذي تفرضه التحديات الكبرى في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، قد بدأت تؤتي ثمارها في عدّة ميادين كإنشاء صندوق ضمان القروض، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، مجلس وطني لترقية المناولة، ومجلس وطني استشاري وكذلك برنامج وطني لتأهيل المؤسسات....

ويبقى على عاتق الدولة الإسراع في تنفيذ الإجراءات التي حدّدها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



---

# الفصل الرابع : التنمية

## المستدامة و المحلية في

### الجزائر

#### الفصل الرابع : تنمية المستدامة و المحلية في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول : تعريف التنمية المستدامة

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة

المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة.

المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الثالث: البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية

المستدامة.

خاتمة الفصل

## ❖ تمهيد

إن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كل الدول والمجتمعات سواء كانت متطورة أو متخلفة ذلك أن التنمية هي تغيير للأوضاع السائدة للأفضل وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة وخاصة بعد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تستغل الموارد المتاحة بطريقة رشيدة وعقلانية والتي أدت بدورها إلى تغيير جميع المفاهيم بطريقة جديدة لضمان الاستدامة ومن هذه التغييرات نجد تطور مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة.

---

---

لقد أصبح موضوع التنمية المستدامة وخاصة المحلية يحتل مركزاً هاماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والحركات الاجتماعية والبيئية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساندة من الهيئات الحكومية وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وبين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وإعطاء الدفعة نحو تنمية شاملة ومتوازنة.

### ❖ المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

بعدما اتسعت الفجوة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والمتطلبات البيئية، وما نتج عن ذلك من مشاكل على الصعيد البيئي، أصبح من الضروري التخلي عن المفهوم التقليدي للتنمية والانتقال إلى مفهوم جديد للتنمية يراعي فيه الجانب الذي بات يعد من أهم الأولويات التي تعيق رفاهية المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وهو الجانب البيئي، بحجة أن البيئة هي ملك للجميع وليست احتكاراً على الدول المتقدمة فقط.

## ❖ المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعاً في هذه الأيام لا شيء إلا لأن الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، وقد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنقذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية، والذي يقف عليه مصير البشرية.

### أولاً: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

إن المتتبع لمسيرة التنمية المستدامة يدرك تماماً أن موضوع الاستدامة ليس موضوعاً وليد الساعة وإنما جاء بناءً على مجموعة من التعديلات والإصلاحات التي تطورت نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة ونتيجة أيضاً للتجاوزات الخطيرة التي أصابت الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية غير الواعية وبسبب الاستعمال اللاعقلاني والغير رشيد للموارد المتاحة، هذه الإصلاحات التي شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن التنمية في مرحلتها الأولى كانت مرتبطة كل الارتباط بالجانب الاقتصادي وهذا ما جسده النمو الاقتصادي، حيث كانت في هذه المرحلة يعبر عنها من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج الوطني الإجمالي ونصيب الفرد منه... الخ، وكان هذا الاتجاه يعبر عن "حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"<sup>1</sup> كما يعتبر أنه "التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، والذي يهدف إلى رفع المعيشة الفعلية للسكان"، إن الجانب الذي ركزت عليه التنمية بمفهوم النمو الاقتصادي والذي يعبر عن ضرورة تحقيق التراكم الكمي والمادي كان هو نفسه الجانب الذي انتقد منه لكونه كان مهملًا في حق الجانب المعيشي للشعوب بسبب إلغاء لمتغيرات الرفاهية التي تبحث عنها كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

وعرفت أيضاً بأنها "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي"، كما تعتبر "العملية التي يزداد فيها الدخل القومي والمتوسط في دخل الفرد بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"<sup>1</sup> و "أنها" العملية التي تتحقق من خلالها الزيادة في متوسط نصيب الفرد من خلال القيمة الحقيقية على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل الهيكل الإنتاجي ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في الهيكل التوزيعي للدخل لصالح

<sup>1</sup> فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص: 115.

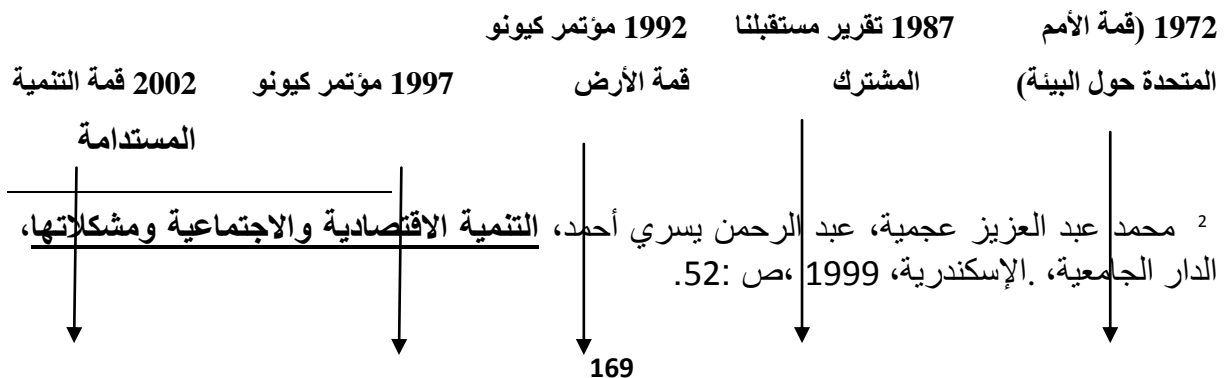
<sup>1</sup> محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها) لدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 20.

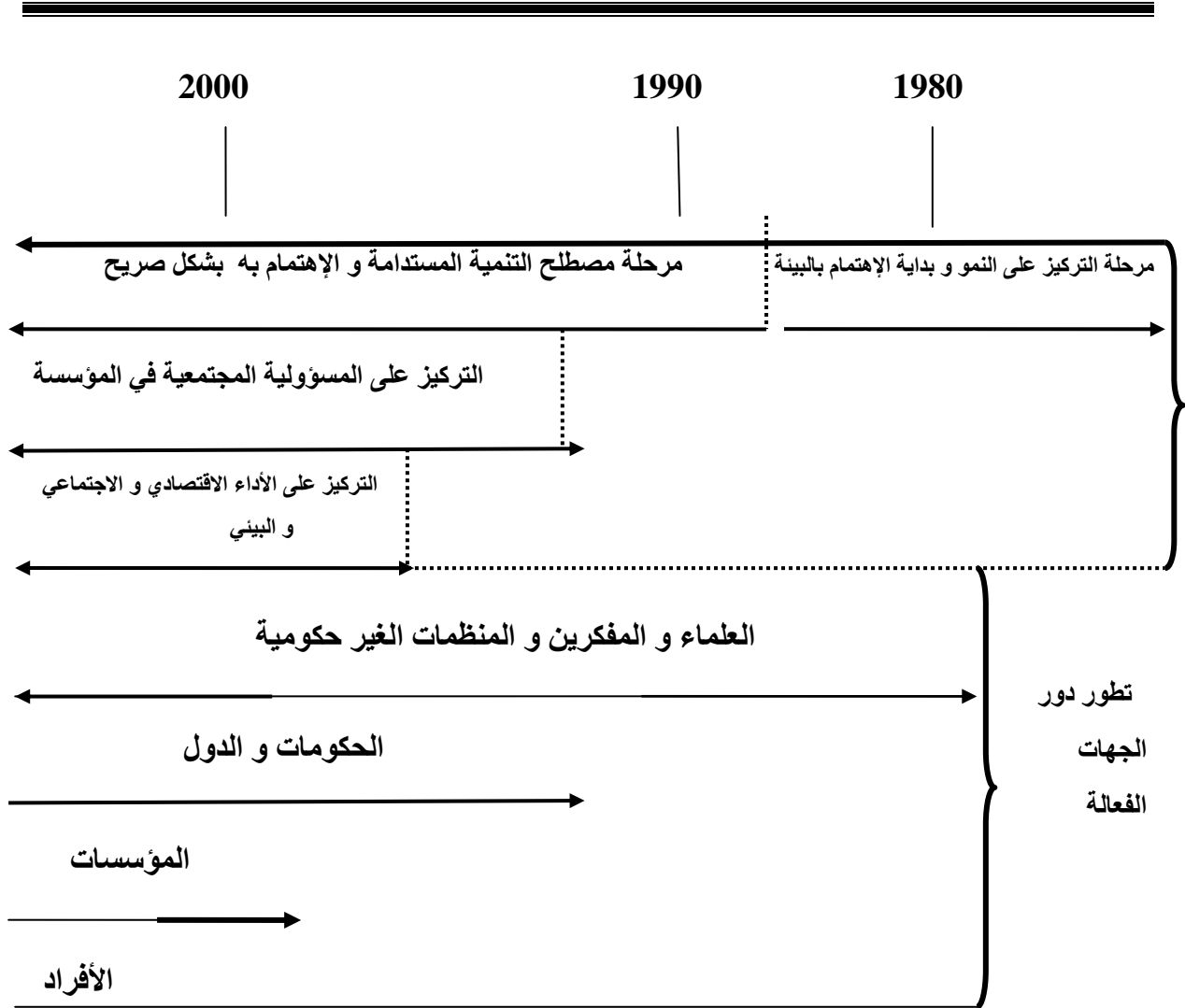
الفقراء "2، إذا فمن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية الاقتصادية تشمل العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والهيكلية، حيث تتضمن زيادات في الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه وهذه الزيادة تساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة معدلات الادخار مما يدعم تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي في المجتمع وتحسين كفاءة العامل للحصول على الدخل من خلال الاهتمام بالنسيج الاقتصادي.

وبالرغم من نجاح هذا النموذج التنموي القائم على الدمج بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة ظهر متغير آخر أجبر الباحثين والاقتصاديين على ضرورة دمجها ضمن المناهج والخطط التنموية، وهذا المتغير هو المتغير البيئي وهذا بسبب التدهور الخطير الذي أصاب الكرة الأرضية من الجانب البيئي بسبب المخلفات البشرية وهذا ما خلق أمراض خطيرة أصابت المجتمعات البشرية والحيوانية... الخ، إن هذا النموذج المستحدث الذي أطلق عليه مصطلح التنمية المستدامة والذي يقوم على الدمج بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي هو ذلك النموذج الذي يلغي فكرة الاستغلال الغير مدروس والاستعمال التبذيري والغير رشيد للموارد المتاحة، ومحاولة التقليل من النشاطات الصناعية والتحويلية المسببة للتلوث، وهذا للتقليل من التدهور البيئي والسعي نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في ظل تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة.

وبعد إدراك الدور الكبير الذي ستلعبه التنمية المستدامة في الارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمعات المتقدمة والنامية، وبدأت التنمية المستدامة بالتطور والتوسع والانتشار شيئاً فشيئاً وأخذت النصيب الكبير من اهتمام الحكومات والمختصين حتى باتت تعبر عن منظومات اقتصادية وسياسية وبيئية والشكل الموالي يبين تطور دور الأطراف المساعدة أو الفاعلة في بلورة وتعميم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة.

### الشكل رقم ( 13 ) دور الأطراف الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة





Source: Alain Jounot, **100 Questions pour comprendre et agir le développement durable**, Afnor, France, 2004, P :16

يوضح لنا الشكل السابق، الجهات التي ساهمت في الارتقاء بالجوانب النظرية والعملية للتنمية المستدامة، ففي بداية الأمر كان اهتمام الدول والحكومات موجها نحو تحقيق التراكم الكمي والنوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي من زيادة في الدخل القومي، ونصيب الفرد منه(....)، وكما ساهمت التنمية الاقتصادية في تحقيق القيمة المضافة في البلدان المتقدمة والمتخلفة ساهمت كذلك في التأثير وبشكل سلبي على المحيط البيئي.

إن هذا التأثير السلبي أدى إلي بروز اتجاهات وأراء من بعض المفكرين الاقتصاديين والمختصين الاجتماعيين وعلماء البيئة وبعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال التي دعت إلي ضرورة الدمج بين الاهتمامات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية والوضع البيئية، والتي سعت إلي عقد مجموعة من الحلقات والنقاشات والندوات المحلية المبنية على أساس الحفاظ على البيئية .

ثانيا: تعريف التنمية المستدامة.

وكما ذكرنا سابقا وبعدها تنامت المشاكل البيئية من خلال ظاهرة الاحتباس الحراري، وفقدان طبقة الأوزون ونقص المساحات الخضراء من خلال اتساع نطاق التصحر وفقدان للتنوع البيولوجي وما إلي ذلك من مشاكل أخرى على الصعيد البيئي، جاء مفهوم جديد للتنمية ألا وهو التنمية المستدامة، هذا المفهوم الذي أخذ تسميات عديدة منها التنمية المتواصلة، التنمية المتتابعة، التنمية المتوالية، التنمية المستديمة، هذا المفهوم الذي سنة Gro Harlem Brentedland كان أول ظهور له بشكل رسمي على لسان رئيسة وزراء النرويج 1987 من خلال تقريرها الذي سمي بـ "مستقبلنا المشترك" للتعبير عن السعي نحو ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، حيث عرفت فيه التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الأجيال الحالية) الحاضرة (دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ونجد أن هذا التعريف يعالج نقطتين أساسيتين<sup>1</sup> :

- **النقطة الأولى:** تتمحور حول الحاجات: وتعني الحاجات الأساسية التي يجب تلبيتها وتوفيرها لجميع أطراف المجتمع بالشكل الذي يضمن تحقيق عدالة اجتماعية ليس فقط بين أفراد المجتمع الحالي وإنما بين أفراد المجتمع الحالي وأفراد المجتمع المستقبلي؛
  - **أما النقطة الثانية:** التي يتضمنها هذا التعريف هي فكرة تحديد الاستغلال اللاعقلاني للموارد المتاحة، وترك المجال للأجيال القادمة للاستفادة من هذه الموارد.
- وعند التعمق في هذا التعريف نجد أن هناك أيضا غموض كبير من حيث:
- عدم تحديد ماهية ونوعية الحاجات الأساسية وماهية الحاجات الحالية وحاجات الأجيال المستقبلية؛
  - وكيف توافي الأجيال المستقبلية باحتياجاتها.
- ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال، حيث يعتبر أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"<sup>1</sup>، وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية فعرفها في مؤتمر قمة الأرض بربو ديجانيرو الذي أقيم في البرازيل سنة 1992 من خلال البند الثالث بكونها "ضرورة انجاز الحق في التنمية".
- ويعرفها معهد الموارد العالمية على أساس أربعة مجموعات<sup>2</sup> :

<sup>1</sup> Afnor, **Guide pratique du développement durable un savoir-faire à l'usage de tous**, France, 2005 , P.09.

<sup>1</sup> عمار عماري، **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية / وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08 أفريل 2008، ص: 05.

- **اقتصاديا**: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة تخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع مستويات المعيشة والحد من الفقر ومظاهر التخلف.
  - **اجتماعيا**: السعي من أجل تحقيق الاستقرار في النمو الديمغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الحضرية.
  - **بيئيا**: حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.
  - **تكنولوجيا**: تعني نقل المجتمع إلي عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا الصديق للبيئة. وتعرف التنمية المستدامة كذلك بكونها "العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع لما يحقق التوصل إلي مخرجات ذات نوعية، جيدة للنشاط الاقتصادي وترشد استخدام الموارد الطبيعية لما يؤمن استدامتها دون أن يؤثر ذلك على نمط الحياة وتطوره"
- من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأنها كلها مشتقة التعريف الصادر عن تقرير مستقبلنا المشترك وكلها تدور حول الإنسان سواء على المدى القصير من خلال الاهتمام بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحسين مستوى معيشته وتحقيق رفاهيته، أو على المدى الطويل من خلال ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتاحة أو بين المناطق مثل خلق العدالة والمساواة بين الشمال والجنوب) أنظر الشكل (02 ، ومن السمات التي يمكن لنا استنتاجها من التعاريف السابقة
- والتي تخص التنمية المستدامة نجد:
- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل باعتبار أنها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الأخيرة خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
  - توجه التنمية المستدامة أساسا إلي تلبية متطلبات واحتياجات الشرائح الأثر فقرا في المجتمع وتسعى إلي التقليل من ظاهرة الفقر وحتى التخلص منها بشكل نهائي.
  - للتنمية جانب نوعي يتعلق بالجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

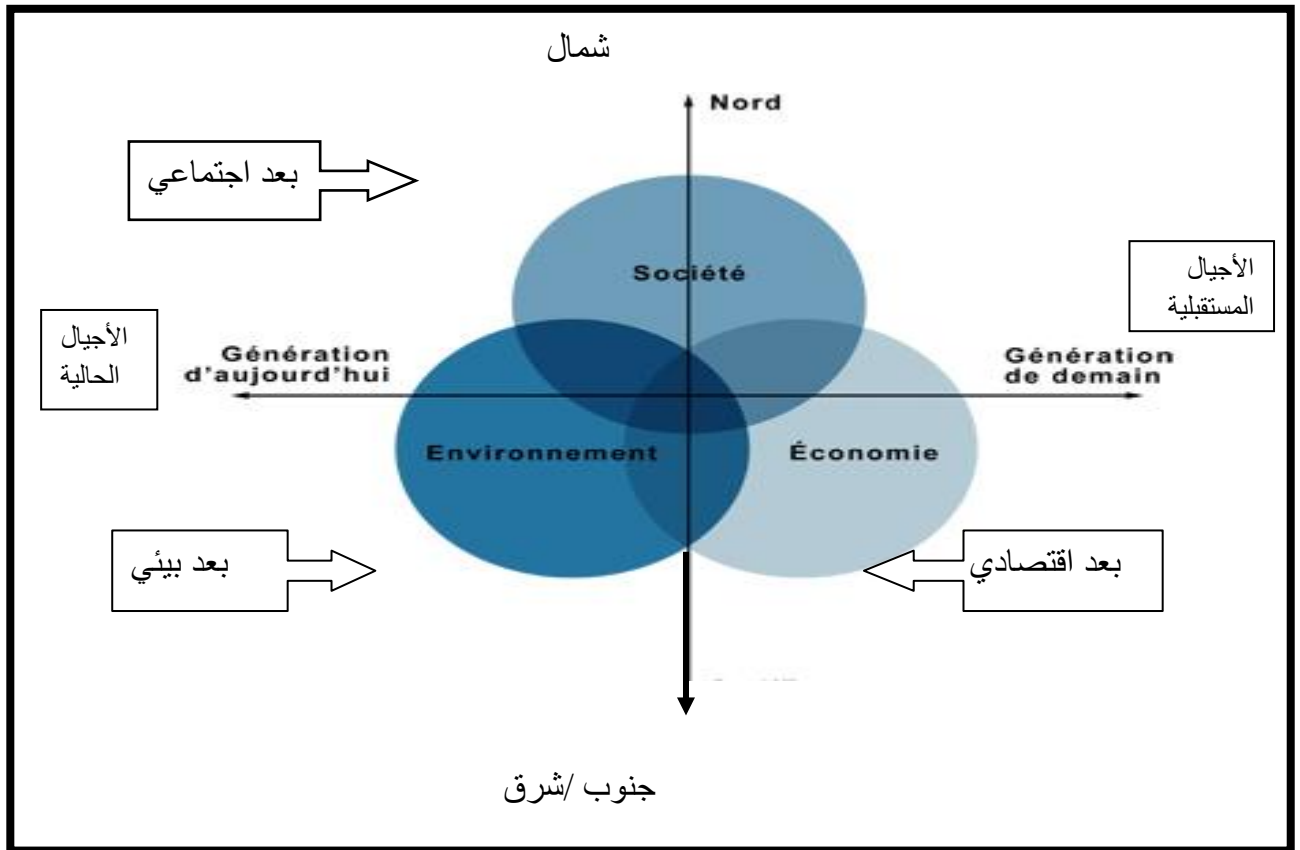
<sup>2</sup> محمد بوهزة، بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة "حالة الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008 ، ص:02.

الشئ الذي يمكن ملاحظته هو عجم إمكانية فصل عناصرها وقياس مؤشراتها وذلك لشدة التداخل بين أبعادها الكمية والنوعية.

### ❖ المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن جل الدراسات والأبحاث تشير إلي أن التنمية المستدامة تقوم على التداخل بين ثلاثة أبعاد أساسية وهي البعد الاقتصادي الذي يجسد التراكم الكمي والبعد الاجتماعي الذي يعبر عن التراكم النوعي، وأخيرا البعد البيئي الذي يجسد المحيط والموارد الطبيعية وكيفية المحافظة عليها.

الشكل 14 : أبعاد التنمية المستدامة



Source : Virginie Perroud, **Développement urbain durable et agenda 21 local : Analyse de la filière du bois a Lausanne**, faculté des lettres, institut de géographie, septembre 2006, P :07.

### أولاً: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول كيفية تطوير التنمية الاقتصادية حتى تتناسب مع الأنظمة البيئية على المدى البعيد، ويتجسد البعد الاقتصادي من خلال العناصر التالية<sup>1</sup> :

<sup>1</sup> مقالة بعنوان: بحث شامل حول التنمية المستدامة، المحمل من الموقع  
11:51 2017/09/13 <http://www.4geography.com/vbt354.html>

1. **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** الشئ الذي يمكن ملاحظته في هذه النقطة هو أن معدل استغلال سكان البلدان الصناعية للموارد الطبيعية يعادل أضعاف ما يستغله سكان البلدان النامية، فمثلا نجد أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات من استهلاك نفس الطاقة من البلدان النامية مجتمعة.
2. **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** إن التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تعبر عن مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يتم من خلالها تخفيض متواصل في مجال الاستهلاك الغير رشيد والغير العقلاني للطاقة وكل الموارد المتاحة من تغيير أنماط الاستهلاك التي باتت تشكل اتجاه خطر نحو التنوعات البيولوجية المحلية والعالمية وبالتالي ضرورة التأكد من عدم سلبية هذه العمليات على المجالات الحيوية للدول النامية.
3. **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:** لقد توجت البلدان المتقدمة بالزيادة والمسؤولية في ظل تحقيق متطلبات التنمية المستدامة بسبب استهلاكها المتراكم والغير الرشيد للموارد الطبيعية ، وبسبب طبيعة اقتصادها الذي بني على عائق الموارد الطبيعية وتراكم المشكلات البيئية التي تسببت في ارتفاع معدلات التلوث مثل استنزاف الموارد الطاقوية الغير المتجددة من بترول وفحم... الخ وما نتج عن هذا الاستهلاك من اختلالات في التوازنات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يعتبر غني هذه الدول بالموارد المالية والتقنية والبشرية كقيل بوضعها في الصدارة ضمن مجال استخدام التكنولوجيات النظيفة وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل مع البلدان الأخرى في سبيل تعزيز التنمية المستدامة.
4. **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>سنوسي زولبخة، بوزيان الرحمان هاجر، **البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08. 07. 2008 ، ص : 07.

5. الحد من التفاوت في المداخل : إن مشكلة التوزيع العادل للمداخل والثروة تعتبر من أكبر المشكلات التي واجهت ومازالت تواجه المجتمعات سواء على الصعيد الكلي بين الدول أو على الصعيد المحلي بين أفراد البلد الواحد، وهذه المشكلة التي باتت تقف كعائق في سبيل تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات وخاصة منها المتخلفة حيث نجد أن كل الثروة متركزة في يد الأقلية بينما لا تستحوذ الأغلبية إلا على النسبة القليلة من الدخل والثروة وهذا ما ينعكس على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بين المجتمعات ، وهذا ما تسعى التنمية المستدامة إلي محاربتة من خلال خلق التوازن بين الثروات والدخول من أجل خلق التكامل بين المجتمعات.

6. **تقليص الإنفاق العسكري** : إن التنمية المستدامة تسعى إلي خلق السلم والتعايش وبين البلدان والمجتمعات وهذا ما ينتج عنه تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، وبالتالي ضمان التمويل الكافي لعملية التنمية والتقليل من حالات عدم التأكد والتسابق نحو التسلح بين البلدان والاستفادة من الأموال الموجهة للإنفاق العسكري.

### **ثانيا : البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة.**

عندما نتكلم عن التنمية المستدامة من الجانب الاجتماعي والثقافي فإننا بطريقة غير مباشرة نتكلم عن التنمية الاجتماعية وبالتالي الإنسان لأن التنمية من هذا الجانب تعني بالبشر بصفة عامة دون التفرقة، إن البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة يعالج النقاط التالية<sup>2</sup> :

1. **تثبيت النمو الديمغرافي** : تعتبر هذه النقطة أساسية عند التكلم عن التنمية المستدامة، والتنمية بصنع عامة لأن هذا التزايد السكاني الذي وصل إلي حوالي 80 مليون نسمة كل عام في العالم عامة، والتي تساهم فيه دول العالم الثالث 85 % الموسومة بالاكنتاظ والفقر والتخلف، إن هذا التزايد الغير مدروس للبشر ليس بالموضوع الهين لأن الزيادة السكانية بهذه النسبة تعتبر العائق الأساسي في عملية التنمية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم قدرة الأرض على احتمال هذا التزايد المستمر.
2. **أهمية دور المرأة** : تلعب المرأة دورا جد خاص، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بالزراعات المعيشية والرعي وتديبر كل شؤون المنزل، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة فالمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل والمسؤول الأول عن الأطفال، وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة فإنها في الكثير من الأحيان تعاني التهميش وخاصة في مجال التعليم، إن تعليم

---

<sup>2</sup>بن طيب هديات خديجة، بنوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08 / 11 أبريل 2008 ، ص : 07 .

المرأة من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا قد يزيد من قدرتها على التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل... الخ.<sup>1</sup>

3. **أهمية توزيع السكان:** يحتل موضوع التوزيع السكاني أهمية بالغة ضمن السياسات التنموية الحديثة التي تهدف إلى محاربة تحسين مستويات المعيشة، فالتمركز السكاني مثلا في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات والمواد الملوثة بما يؤثر سلبا على الوضعية الصحية للإنسان والبيئة في نفس الوقت وهذا ما دفع بالتنمية المستدامة إلى التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بغية التقليل من الزحف نحو المدن.

4. **الصحة والتعليم:** إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

5. **الأسلوب الديمقراطي والمشاركة الشعبية:** من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة يجب خلق تنمية بشرية مبنية على المشاركة بين المكلفين بوضع البرامج والسياسات والمسؤولين عن تنفيذها وهذا لسبب بسيط هو أن كل البرامج التنموية التي أهملت الجماعات المحلية ومبدأ الديمقراطية خضعت لحتمية الإخفاق، لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

### ثالثا: البعد البيئي للتنمية المستدامة.

إن البعد البيئي للتنمية المستدامة يجسد الكيفية التي يجب بها التعامل مع متغيرات الايكولوجية من خلال ترشيد التعامل مع الموارد الطبيعية والسهر على أن تكون المخرجات البشرية الناتجة عن عمليات التصنيع والاستهلاك صديقة للبيئة، ومن هنا نجد أن البعد البيئي يتمحور حول مجموعة من العناصر تتمثل في<sup>2</sup>:

1. **الأراضي:** إن المشاكل التي تعاني منها الأراضي من تصحر وانجراف وتعرية تجعلها سنة بعد أخرى معرضة للانسحاب من دائرة الإنتاج والاستغلال بسبب تدهورها وانخفاض مردوديتها سنة بعد أخرى وهذه قضية معقدة وهامة جدا بالنسبة للتنمية المستدامة، وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها، حيث نجد أن الأجندة 21 تندد بضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية

<sup>1</sup> محمد محمود الإمام، **السكان والموارد والبيئة والتنمية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة EOLSS، واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني " البعد الاقتصادي "، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص: 361-362.

<sup>2</sup> مقالة بعنوان: **مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر**، ضمن الموقع <http://www.ingdz.com,vbshowthread.phpt>

- والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية التنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد.
2. **حماية الموارد الطبيعية:** ليس هنا المقصود بحماية الموارد الطبيعية عدم استغلالها؟ وإنما المقصود هنا هو استغلالها بطريقة تضمن ديمومتها واستمراريتها وعدم استنزافها بطريقة أنانية واستغلالية وحرمان الأجيال المستقبلية من حق استغلالها.
3. **تقليل ملاحى الأنواع البيولوجية:** إن التنمية المستدامة تسعى هنا إلي محاربة كل أشكال الفساد التي تؤثر على التنوعات البيولوجية البرية منها أو البحرية وذلك بإبطاء عمليات الانقراض ومنع تدمير الملاحى والنظم الإيكولوجية، حيث نجد أن معظم الملاحى التي تعتبر مسكن الكثير من الكائنات الحية باتت تعاني من تدهور كبير وذلك بسبب أنواع الاستغلال الغير مدروس التي تعاني منه والذي بات يشكل خطر كبير على إمكانية استمراريتها واحتمال انقراضها بشكل نهائي وبالتالي التأثير علي السلسلة الغذائية والتواجد الحي لجميع الكائنات مهما اختلفت نوعيتها.
4. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** إن التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تسعى إلي خلق التوازن وعدم المخاطرة بإجراء التغييرات في المحيط البيئي وبالتالي تجنب جميع الاختلالات التي من شأنها تدمير الكرة الأرضية كالتسبب في زيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، إن هذه الحماية من التغيير المناخي قد يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، وبالتالي الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ<sup>1</sup>، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء الاستنزاف البشري.
5. **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية:** إن النسبة الكبيرة التي تحتلها المسطحات المائية والتي تقدر بحوالي تجعل عملية الاهتمام بهذا الجزء من التنمية المستدامة عملية معقدة وهذا راجع إلي التداخل الكبير الذي 70% تعرفه هذه المسطحات الكبيرة بالإضافة إلي الغموض الذي يجوب كل ركن من أركانها.
6. **صيانة المياه العذبة:** في ظل التزايد السكاني الكبير ونزايذ معدلات الاستهلاك، نحد أن تضاعف معدلات الطلبات على أهم عنصر من عناصر الحياة، هذا العنصر الذي يعتبر عصب الحياة الرئيسي هذا الذي يزيد من معدلات استنزافه وندرته يوم بعد آخر ومن هنا يأتي اهتمام التنمية المستدامة بموضوع المياه وكيفية تعني صيانتته والحد من الاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.

<sup>1</sup> Beat Burgenmeier, **Politiques Économiques du Développement Durable**, 1er Édition, Boeck Université, paris , 2008, p :180.

إن التنمية المستدامة هي النقطة التي يتم فيها التداخل بين الأبعاد الثلاث السابقة، ولكن هناك من أضاف البعد الرابع هذا الذي يمثل الإطار العام الذي تتداخل فيه الأبعاد الأخرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة و هو **البعد السياسي** يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية وإدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصادقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي<sup>1</sup>.

كما لا يمكن إهمال البعد الرابع هذا الذي تناوله معظم الكتاب والمختصين في مجالات التنمية المستدامة ألا وهو **البعد التكنولوجي** والذي يتجسد في العناصر التالية<sup>2</sup> :

- استعمال تكنولوجيات أنظف وأكثر في المرافق الصناعية تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطاقوية والطبيعية؛
- الاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية الزاجرة؛
- الاستغناء على الطاقات المضرة للبيئة والغير متجددة مثل البترول... الخ والاعتماد على الطاقات البديلة والصديقة للبيئة مثل الطاقة الشمسية بغية التقليل من الانبعاثات الغازية، والحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

### ❖ **المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة**

وسوف نحاول فيما يلي استعراض أمثلة لأهم أهداف التنمية المستدامة- على سبيل المثال ليس الحصر - وذلك من خلال بعض البنود التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس:

1. **المياه**: تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كاف من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة،

<sup>1</sup>صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 08 / 07 أبريل 2008 ، ص : 06.

<sup>2</sup>بن طيب هديات خديجة، بنويوب لطيفة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08 / 07 أبريل 2008 ، ص: 12-13.

وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

2. **الغذاء:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليمي والتصدير، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسمك وموارد المياه.

3. **الصحة:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمن الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

4. **المأوى والخدمات:** تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات، وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

5. **الدخل:** تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى هذا نجد أن التنمية المستدامة تسعى إلى خلق مجال معيشي أفضل للسكان في جميع الحالات الاقتصادية الاجتماعية وتعزيز وعيهم بالمشكلات البيئية القائمة وضرورة مشاركتهم في إيجاد الحلول وأيضاً تنمية إحساسهم بالمسؤولية من خلال تحقيق الرشادة والعقلانية في استغلال واستخدام الموارد الطبيعية ومنع استنزافها وتدميرها.

## ❖ المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية المستدامة

بعد العجز الكبير الذي عرفته التنمية الاقتصادية في مجال حماية البيئة، وعندما أدمج مصطلح الاستدامة كمفهوم جديد على الصعيد العالمي، هذا المفهوم الذي أدى إلى تطور كبير في المنهج التنموي هنا أصبح من الضروري تطوير جميع المفاهيم المتعلقة بالمجال الاقتصادي عامة و التنموي خاصة فتحوّلت التنمية من اتجاه اقتصادي اجتماعي إلى تنمية مستدامة تأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي والأجيال المستقبلية ،

وتحولت كذلك التنمية المحلية من دمج للجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تعالج مواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

### ❖ **المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية المستدامة**

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، وسوف نحاول في هذا المطلب إبراز تعريف التنمية المحلية المستدامة من خلال تسليط الضوء على مصطلح التنمية المحلية ومحاولة ربطه بمتطلبات الاستدامة.

#### **أولاً: تعريف التنمية المحلية:**

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التي كانت تهدف إلى النهوض بمعدلات التنمية وأيضاً تسليط الضوء على أهمية تطوير الريف، ولقد استخدمت في هذا الإطار مفاهيم ومصطلحات عديدة، بداية من مصطلح تنمية المجتمع سنة 1944 وهذا عندما تداعت الضرورة في إفريقيا بالأخذ بتنمية المجتمع، ثم ظهر مصطلح آخر وهو التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالجانب الاجتماعي الذي يتمثل في التعليم والصحة... الخ

ولقد ترتب على هذا النقص في مفهوم التنمية الريفية ظهور مصطلح جديد وهو التنمية الريفية المتكاملة سنة 1975 في تقرير للبنك الدولي الذي كان الهدف منه هو وضع إطار استراتيجي وشامل يهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل جديدة من خلال الصناعات الريفية، ولما كانت التنمية الريفية المتكاملة تنتظر وتهتم إلا بالمناطق الريفية تبلور مفهوم جديد وهو التنمية المحلية الذي يهدف إلى دمج الاهتمام بالمناطق الريفية والحضرية على حد سواء.

➤ ولقد عرفت التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً

وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة"<sup>1</sup>، وتعرف أيضاً بكونها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي

<sup>1</sup> . عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص:13.

والمعنوي الحكومي وصولاً إلي رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة<sup>2</sup>.

➤ وقد عرفتها هيئة الأمم المتحدة ب أنها " العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات الهيئات الرسمية (لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع<sup>3</sup>) "

- إذن فمن خلال هذه التعريفات يكمن لنا القول أن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلي تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلي أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

- ويعرفها **محي الدين صابر** على أساس أنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة ويقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ويقوم هذا الأسلوب على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائماً على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً في كل المستويات عملياً وإدارياً<sup>4</sup> "، ويعرفها البعض الآخر ب أنها " حركة التغيير التلقائي الجذري المستمر والمخطط في بناء وقيام مركب للأنشطة التنموية الشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في المشاركة الشعبية، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية والمادية لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي "، وتعرف بأنها " حركة تهدف إلي تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع في بناء مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فان لم تظهر المبادرة تلقائياً تكون

<sup>2</sup> سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي والتنمية المحلية**، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص: 21.

<sup>3</sup> بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، **مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها**، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج 15 أفريل 2008، ص : 02.

<sup>4</sup> خبابة عبد الله، لعجي سعاد، **التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة** مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14 /15 أفريل 2008، ص : 02.

الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستشارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية وفعالة لهذه الحركة<sup>1</sup> "

- من خلال هذه التعريفات نستنتج أيضا أن التنمية المحلية هي عبارة عن حركة وأسلوب يتم من خلاله إحداث تغييرات ضمن جميع الحالات المتاحة في المحليات من أجل خلق التوازن والتوزيع العادل للعوائد، وذلك من خلال الاعتماد على الأساليب العلمية والمناهج المدروسة بغية تحقيق الوعي المحلي والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، ولا يتم هذا إلا بخلق روح التعاون والمشاركة الفعلية بين الحكومات المحلية ومجتمعاتهم السكانية.

➤ وتعرف التنمية المحلية على أساس أنها " إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع العمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع باستخدام موارده الذاتية"، ويقصد بهذا التعريف استغلال الإمكانيات المحلية المالية والبشرية والموارد الطبيعية والثقافية المتاحة والفرص الموجودة في البيئة الخارجية مثل إعانات الدولة Xavier greffe والمساعدات التمويلية من أجل خلق إستراتيجية هدفها تحقيق الرفاهية للمجتمع، ويعرف التنمية المحلية " مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم"<sup>2</sup>.

➤ ويرى الكاتب J.L.Guigeu في كتابه Le développement local أنها عبارة عن " التعبير على التضامن المحلي الناشئ من التفاعل الاجتماعي لسكان جهة معينة لتأمين ثرواتهم المحلية التي ستقود إلي التنمية الاقتصادية"، وتعرف بأنها مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واغتنائها داخل أي إقليم انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقته وبالتالي ستكون ثمرة مجهودات سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال "وهي أيضا" عملية إغناء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مجال ترابي معين من خلال تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها "

- من خلال هذه التعاريف يمكن لنا القول أن التنمية المحلية هي عبارة عن رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي لمجتمع معين ضمن إقليم محدد وذلك بالاستفادة من موارده

<sup>1</sup>وسيلة سبتي، موسي رحمان، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2 ديسمبر 2004، ص: 02.

<sup>2</sup>عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر(واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريش، 15 أبريل 2008، ص: 02.

وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في تلك المنطقة والتي أطلق عليها في التعريفين السابقين مصطلح الغناء.

إذا فمهما تعددت التعارف والمفاهيم التي تعالج وتناقش مفهوم التنمية المحلية فإننا نجد أن التنمية المحلية بصفة عامة هي عبارة عن عملية وأسلوب وإستراتيجية تهدف إلى دمج الجهود الشعبية والحكومية ضمن إقليم أو منطقة معينة عن طريق استغلال الموارد المحلية المتاحة في البيئة الداخلية وأيضاً الفرص الموجودة ضمن البيئة الخارجية بغية الارتقاء بالوحدات المحلية حضارية كانت أو ريفية في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنظيمية وهي عبارة عن حجر الزاوية الذي تحقق وتحسن من خلاله التنمية الشاملة والمتوازنة.

### ثانياً: تعريف التنمية المحلية المستدامة:

بعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أو الوطني وإنما حتى على المستوى المحلي.

وبعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية وبالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى القطري، حيث أن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن أبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية... الخ .

للمجتمعات المحلية و إدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلى تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح ومفهوم التنمية المحلية المستدامة.

هذا المفهوم الذي يقوم على ضرورة تقاسم الدولة للأعباء التنموية الاقتصادية منها والاجتماعية مع الأقاليم المشكلة لها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المسطرة مع الأخذ بعين الاعتبار الإدارة المثلى لاستغلال الموارد الطبيعية، حيث أنيط بهذه الأقاليم وظائف تنموية مختلفة ومتعددة على مستواها المحلي،

مما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية بهذه المناطق

وفق ما يتطلبه النظام البيئي لها ودون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية في هذه المناطق...

و مما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها " تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إكفاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"<sup>1</sup>

وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها: إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارد الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي، وبين المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي (المجتمعات المستقبلية).

إذن فمن خلال هذا التعريفين وما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية المستدامة تتشارك مع التنمية المحلية في نقطتين أساسيتين أن التنمية المحلية هي عبارة عن تكافل لجهود المجتمع سواء كانت حكومية أو من خلال المشاركة الشعبية من أجل تحقيق متطلباته وحاجياته، ولكن التنمية المحلية المستدامة تجزم بضرورة تحقيق العدالة في التوزيع واستغلال الموارد المحلية المتاحة من خلال الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الأجيال القادمة وحققهم في هذه الموارد المحلية.

وتعرف التنمية المحلية المستدامة بأنها نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية والثقافية في كل مشروع تنمية في كل مكان معين، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وأنها. الهيكل الأقرب إلي المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم.<sup>2</sup>

ولابد من ضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بتوظيف جميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من اجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وتحسين نوعية الخدمات، فان التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية ومعدلات الاستهلاك المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة أنظف وأكفأ في

<sup>1</sup> سعداوي موسى، سعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3/4 مارس 2008، ص: 02.

<sup>2</sup> مقالة حول: بلدية برينال مكتب التنمية المحلية، المحملة من الموقع: بتاريخ 2017/09/21 15:22 [www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea\\_Ismail.pdf](http://www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf).

استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاث، حيث تركز التنمية المحلية المستدامة على وحدة المصير والاستدامة والديمقراطية والمشاركة الشعبية والقيم والعدالة والمساواة والشفافية والمحاسبة.

### ❖ **المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة**

تتكون التنمية المحلية بمفهومها التقليدي من بعدين أساسيين هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وإدراج مصطلح الاستدامة ضمن مفهوم التنمية المحلية فإن المفهوم هنا يستدعي ألا تقتصر قابلية الرفاهية والتحسين على الجيل الحالي من المواطنين فقط، بل لابد من إدراج الأفق الزمني البعيد في الحساب وحالة الحياة ومستوى الرفاهية والمعيشة للأجيال القادمة، وبالتالي يجدر بالتنمية المحلية المستدامة الأخذ في عين الاعتبار البعدين الأساسيين في التنمية المحلية إضافة للبعد الآخر الذي يميز التنمية المحلية على التنمية المستدامة ألا وهو البعد البيئي، هذا فضلا عن البعد التكنولوجي الذي أصبح يعتبر من أهم متطلبات تحقيق الاستدامة في المجتمعات.

**أولا: أبعاد التنمية المحلية المستدامة:** ويجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة ما يلي:

#### **1. البعد الاقتصادي:**

إن البعد الأول من أبعاد التنمية المحلية المستدامة يتمثل في كيفية الربط بين الاتجاهات والمفاهيم الفكرية والتطبيقية الاقتصادية مع المتغيرات والمتطلبات البيئية وكيفية إحداث الانتقال التدريجي من الاقتصاد الكلاسيكي الذي يهمل البعد البيئي إلى الاقتصاد الذي يعنى بالجانب البيئي، وهذا يعني حسم الصراع الإيديولوجي بين الاقتصاد والبيئة، وي طرح هنا هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف<sup>1</sup> باعتبارها شريك في التنمية المحلية المستدامة، ودون أن ننسى إمكانية ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال إيقاف تبيد الموارد الطبيعية، وإلزامية تحمل مسؤولية التلوث والاستنزاف فمثلا نجد أن مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي هي ليست نفسها مسؤولية الدول المتخلفة وحتى بالنسبة للموارد الطبيعية فحظوظ الدول النامية في استهلاكها لم يكن مساوي لحظوظ الدول المتقدمة بالتالي هنا يجب أن نقف عند ضرورة تحقيق الإنصاف بين المجتمعات في استغلال الموارد فحصة الاستهلاك الفردي في المناطق المتقدمة تمثل أضعاف الاستهلاك الفردي في المناطق المتخلفة، والحد من التفاوت في المداخل والمساواة

<sup>1</sup> فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعرييرج، 14 / 15 أبريل، 2008، ص: 06.

بين المواطنين، وتقليص الإنفاق على القطاع العسكري وتحويل هذا الإنفاق إلى القطاع الاستثماري حيث أن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الاستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعى إلى ابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلى أسمدة ووقود عضوية تفيد التربة وتخصبها ومنه حققنا قيمة اقتصادية من خلال إعادة تدوير قيمة ضائعة وحققتنا في نفس الوقت حماية للبيئة<sup>1</sup>.

## 1. البعد الاجتماعي:

إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ومابين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية.

إن تحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب في الأساس المشاركة الشعبية حتى النسائية ودمج فكرة المساواة بين أفراد المجتمع ، والمقصود بها هنا بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ، حيث أن المشاركة الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكونها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع، أما المساواة فتعطي للفرد الإحساس بالانتماء وهو ما يجعل منه متغير ايجابي وكفاء في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلى الاستفادة من ايجابيتها، كما لا يجب أن نهمل فكرة خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية.

## 2. البعد البيئي:

يجسد البعد البيئي في التنمية المحلية المستدامة بعد الاستدامة بالإضافة إلى مبدأ الحاجة والمحافظة، والمقصود هنا استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية وخاصة تلك الموارد المحدودة والنادرة والغير قابلة للتجدد حيث يجب أن تراعي كل إستراتيجية تنموية محلية القيود الطبيعية ومحدودية الموارد الطبيعية، والمحافظة على الحقوق البيئية للأجيال القادمة، إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة يستوجب السهر على:

<sup>1</sup>المادة السادسة من الفصل الثاني من قانون رقم : 01-19 مؤرخ في : 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 ، المتعلق بتسيير النفايات و إزالتها.

- حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع المتمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر، واستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويثا للمياه السطحية والجوفية؛
- حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية واستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلي تبني ممارسات وتكنولوجيات تزيد من الاستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية من النضوب.

### 3. البعد التكنولوجي:

أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلي استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون<sup>1</sup>.

### ثانيا : مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة:

تساهم مؤشرات قياس التنمية المحلية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمحليات في مجال تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي، وهذا ما يبني عنه من استراتيجيات وقرارات اقتصادية واجتماعية، بيئية وسياسية، وهذا إما على المستوى المحلي أو الوطني أو حتى على الصعيد العالمي.

لقد تطورت مؤشرات قياس التنمية مثل تطور مفهوم التنمية تقريبا، فبعدها كانت مجرد قياسات اقتصادية أصبحت وفي ظل المنهج التنموي الجديد شاملة لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

<sup>1</sup>بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3/4 مارس 2008 ، ص: 05.

والمؤسساتية ولكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات، كان لا بد لنا من التطرق إلى التعريف بمصطلح أو مفهوم المؤشر والخصائص التي يجب أن يتميز بها، حيث نجد أن المؤشر يعرف بكونه عبارة عن "مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار"<sup>1</sup>

ولكي يتم الأخذ بهذه المؤشرات لا بد من أن تتوفر على بعض المميزات التي تزيد من درجة مصداقيتها وشفافيتها، ومن هذه المميزات نجد:<sup>2</sup>

- **الدقة:** بمعنى أنه يقيس بالفعل ما يريد منه قياسه وأن يعكس شيئاً أساسياً وجوهرياً لصحة المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية طويلة الأمد على مر الأجيال؛
- **الوضوح:** أن يكون المؤشر واضحاً ويمكن أن يعكس ما يمكن للمجتمع فهمه بشكل بسيط ومقبول وأن يوضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها أم لا؛
- **القدرة على التنبؤ به:** أي يمكن التنبؤ به أو توقعه؛
- **حساساً:** بمعنى استجابته للتغيرات في الحالة المعنية بالقياس؛
- **السهولة:** أي السهولة في جمع البيانات وإمكانية قياسه وتطبيقه في المجال العلمي.

إن التنمية المحلية المستدامة هي عملية جزئية مستنبطة من التنمية المستدامة، تتم على مستوى جزئي من محيط هذه الأخيرة وبالتالي يخضع قياسها تقريباً لنفس المؤشرات التي تخضع إليها التنمية المستدامة وقد صنفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هذه المؤشرات إلى نوعين وهي مؤشرات المصدر ومؤشرات النتيجة:<sup>3</sup>

1. **مؤشرات المصدر:** وهي تلك التي تقيس مستويات التغير في الأصول الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الموارد المائية والتغير في استخدام موارد الطاقة والتغير التكنولوجي والتغير في الرأس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار.
2. **مؤشرات النتيجة:** وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل وتمر عملية إعداد المؤشر بمجموعة من المراحل:

#### ✓ المرحلة الأولى: ويتم في هذه المرحلة:

- تحديد الجهات ذات العلاقة بعملية التنمية المحلية المستدامة بشقيها الحكومي والخاص؛

<sup>1</sup>سهم حرفوش، وآخرون، **الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 / 08 أفريل 2008، ص: 10.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 11.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 13.

- تحديد جور كل الجهات والأهداف التي تسعى إلي تحقيقها في ظل الأولويات الوطنية؛
  - وضع آلية لتحقيق التعاون والتكامل بين هذه الجهات؛
  - تحديد المؤشرات التي تستخدمها هذه الجهات في تقييم انجازاتها.
  - ✓ **المرحلة الثانية:** وتشمل الخطوات التالية :
  - تحديد المؤشرات المستخدمة في الدولة؛
  - تبيان مدى انسجام هذه المؤشرات مع المؤشرات التي وضعتها الأمم المتحدة لقياس التنمية المستدامة؛
  - تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات؛
  - تحديد الأهداف التي من أجلها تستخدم هذه المؤشرات.
  - ✓ **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة يجب اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية التنمية المحلية المستدامة في الدولة، وذلك من خلال المؤشرات المستخدمة والتي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة التأكيد على:
  - مدى توافر البيانات لهذه المؤشرات وإمكانية الحصول عليها بسهولة؛
  - إمكانية جمع ما هو متاح من هذه البيانات؛
  - مصدر البيانات؛
  - واقعية البيانات وطريقة إنتاجها(من خلال التقارير، مطبوعة، الكترونية...الخ).
- وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات قياس التنمية المستدامة بشكل شامل ودقيق، ولكن نجد أن ابرز تلك المحاولات كانت تلك التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة أين اقترحت 59 مؤشرا تصنف إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، ولكن لصعوبة تطبيق كل هذه المؤشرات على التنمية المحلية المستدامة فإننا اکتفينا بالاعتماد على المؤشرات الموضحة في الجداول التالية:

**جدول رقم(20):المؤشرات الاجتماعية للتنمية المحلية المستدامة**

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
مؤشر المساواة الاجتماعية	مؤشر الفقر	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.
	مؤشر البطالة	بنسبة السكان العاطلين عن العمل و هم في سن العمل.
	مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي	معدل أجر المرأة بالنسبة لمعدل أجر الرجل.
مؤشر الصحة العامة	معامل جيني لتوزيع الدخل	العدالة في توزيع الدخل.
	مؤشر حالة التغذية	الحالات الصحية للأطفال.
	مؤشر الوفاة	معدل وفيات الأطفال تحت 5 سنوات.
	مؤشر الإصحاح	نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.
	مؤشر الرعاية الصحية	نسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية.
مؤشر التعليم	مؤشر مستوى التعليم	نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.
	مؤشر محو الأمية	نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.
مؤشر السكن	مؤشر السكن	نصيب الفرد من مساحة البيت، أي: الفرد/م <sup>2</sup> .
مؤشر الأمن الاجتماعي	مؤشر الأمن الاجتماعي	عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.
مؤشر النمو السكاني	مؤشر النمو السكاني	معدل النمو السكاني/السنة.

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المراجع التالية:

، - 1 شبيب دياب، التنمية المحلية في لبنان، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، من 30 أكتوبر إلى 1 نوفمبر 2007 ، ص: 06 المحمل من الموقع.. <http://www.welfare.gov.sdworkshoptanmia6.pdf> تاريخ التحميل 2010/03/22.

2- فوزي عبد الرزاق ، كاتبة بوروبة، التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/ 07 افريل 2008، ص:06.

#### 4- United Nations, **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies**, Third edition,

New York, October 2007, page de 10 a 14, télécharger le 03/08/2010 du:

<http://www.un.org/es/asustdevnat/infoindicatorsguidelines.pdf>.

5- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، طنجة، المغرب، 16/13 مارس 2001 ، ص: 17 .

6- عثمان محمد غنيم، ماجد أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة) :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها(، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007 ، ص ص256.257 :

7 - سهام حرفوش، وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أفريل 2008 ، ص- ص:13-14.

\*يبين لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي والتي يبينها الجدول من خلال ثلاث خانات تبين الخانة الأولى المؤشر الكلي الذي يقاس أما الخانة الثانية فتعطي المؤشرات الجزئية التي تشرح المؤشر الكلي والذي تشرح فيه كيفية قياس كل مؤشر جزئي للحكم على التنمية المحلية المستدامة من جانبها الاجتماعي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي مؤشر التعليم الذي يفسره مؤشرين جزئيين رئيسيين وهما مؤشر مستوى التعليم ومؤشر محو الأمية حيث يقاس المؤشر مستوى التعليم من خلال الأطفال الذين يصلون إلي الصف الخامس أما مؤشر الأمية فهو يقاس بمعدل نسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

#### جدول رقم (21):المؤشرات الاقتصادية قياس التنمية المستدامة.

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية(البسيطة)	طريقة القياس
-----------------------	---------------------------	--------------

معدل القومي للفرد أو نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.	الأداء الاقتصادي	البنية الاقتصادية
ويقاس بالميزان التجاري.	التجارة	
قيمة الدين مقابل الناتج القومي الاجتماعي.	الحالة المالية	
تقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام في الإنتاج.	استهلاك المادة	أنماط الإنتاج والاستهلاك
وتقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.	استخدام الطاقة	
كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.	إنتاج وإدارة النفايات	
إنتاج النفايات المشعة.	إنتاج النفايات الخطيرة	
المسافة التي يتم قطعها سنويا للفرد.	النقل والمواصلات	

المصدر : من إعداد الطالب بناء على المراجع السابقة

ويوضح لنا الجدول الموضح أعلاه المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي والتي يبينها الجدول، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي البنية الاقتصادية الذي يفسره ثلاث مؤشرات جزئية رئيسية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي ومؤشر التجارة ومؤشر الحالة المالية حيث يقاس المؤشر الأداء الاقتصادي من خلال معدل القومي للفرد أما مؤشر التجارة فيقاس من خلال الميزان التجاري المحلي أما المؤشر الثالث فهو مؤشر الحالة المالية ويترجمه قيمة الدين مقابل الناتج المحلي الاجتماعي.

جدول رقم (22): المؤشرات البيئية للتنمية المحلية المستدامة

المؤشر الكلي (المركب)	المؤشرات الجزئية (البسيطة)	طريقة القياس
الغلاف الجوي	التغير المناخي	تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
	ترقق كبقعة الأوزون	استهلاك المواد المستترة للأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الهواء
الأراضي	الزراعة	مساحة الأراضي المزروعة
	الغابات	مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية
	التصحر	نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بالمساحة الكلية
	الحضرة	مساحة الأراضي السكنية
البحار والمحيطات والمناطق الساحلية	المناطق الساحلية	نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية
	مصائد الأسماك	وزن الصيد السنوي
المياه العذبة	المياه العذبة	كمية ونوعية المياه
التنوع الحيوي	الأنظمة البيئية	نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية
	الأنواع	نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض

#### المصدر : من إعداد الطالب بناء على المراجع السابقة

\*ويوضح لنا الجدول الموضح أعلاه مختلف المؤشرات التي يعتمد عليها في قياس التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي، فعلى سبيل المثال نأخذ المؤشر الكلي الأراضي الذي يفسره أربعة مؤشرات جزئية رئيسية وهي مؤشر الزراعة التي تقاس من خلال مساحة لأراضي المزروعة ومؤشر الغابات الذي يفسره مساحة الغابة مقارنة بالمساحة الكلية ومؤشر التصحر والحضرة فيقاسان من خلال نسبة الأراضي السكنية ونسبة مساحة الأراضي السكنية.

#### ❖ المطلب الثالث: أهداف التنمية المحلية المستدامة

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تقسمها في ثلاث مجموعات وهي:

##### أولاً: أهداف اجتماعية:

تهدف التنمية المحلية المستدامة في منظورها الاجتماعي إلى إحداث تغييرات على الصعيد الاجتماعي وذلك من خلال تحسين مستويات المعيشة، من صحة وذلك بفرض معايير للهواء والماء والضوضاء

تهدف إلى تحقيق الحماية الصحة للبشر وضمان الرعاية الصحية للطبقة الفقيرة تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمالات المعيشية<sup>1</sup> وذلك لأن المياه تعتبر من الأولويات التي تسعى كل المجتمعات للحصول عليها مهما اختلفت طبيعتها ودرجات نموها، و ضمان الإتاحة الكافية للتعليم لجميع مستويات المجتمع من خلال توفير الخدمات في مختلف الحالات التعليمية والتربوية والتدريب المهني بغية خلق الإنسان الذي لا يقف مكفوف الأيدي أمام ما يدور حوله من عبث وتلويث للبيئة.

### ثانياً: أهداف اقتصادية:

إن التنمية المحلية المستدامة بمنظورها الاقتصادي تهدف إلى قيام اقتصاد محلي مستدام متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنتاجية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل: ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء لمواد البناء وأيضاً ضمان الإمداد الكافي والاستخدام الكفء للطاقة سواء في مجال الصناعة أو الاستعمال المنزلي وتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لسهولة نقل عناصر الإنتاج وتخفيض تكاليف الإنتاج واستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات الاستدامة.

### ثالثاً: أهداف بيئية:

تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية المستدامة على عكس التنمية المحلية التي كانت تهمل الجانب البيئي ولا تأخذه بعين الاعتبار ضمن قراراتها وسياساتها، فالتنمية المحلية المستدامة تسعى إلى ضمان الحماية الكافية الطبيعية والنظم الايكولوجية<sup>1</sup> والتجمعات الحية، إن الموارد الطبيعية التي تعتبر أحد الأصول الرأسمالية التي تلعب دوراً كبيراً في إدرار الفوائد المستدامة والتي باتت تتعرض إلى الكثير من الإهمال بسبب الإفراط في الحصاد، والتلوث والإقحام الغير ملائم للنباتات والحيوانات الأجنبية، إن حماية المحيط يتطلب خلق إدارة رشيدة تعمل على عقلنة استغلال وحماية هذه الموارد من خلال زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات التي تمس البيئة، وتعزيز القدرات على تقييم ودراسة التنوعات البيولوجية على الصعيد المحلي واتخاذ الإجراءات المناسبة على الصعيد الوطني لتحسين القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وتعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة

<sup>1</sup> أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف . 08/07 أفريل 2008، ص: 23.

<sup>1</sup>سهم عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3-4 مارس 2008، ص: 05.

معايير الجودة ومتابعتها بصفة مستمرة وتحسين الأوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطن على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة<sup>2</sup>.

### ❖ المبحث الثالث: معوقات ومقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

يتضح لنا الآن أن التنمية المحلية المستدامة هي جزء من عملية التنمية الوطنية المستدامة الشاملة والمتوازنة والتي تسعى كل الدول والمجتمعات إلى تحقيق معدلات عالية منها، إن تحقيق متطلبات التنمية المستدامة تسبقه نقطه مهمة ومهمة جدا وهي التنمية المحلية المستدامة التي وضع البرنامج المحلى للقرن 21 مكونات وأهدافها وباعتبار أن لها مجموعة من المقومات والمرتكزات التي تقف عندها متطلبات تحقيقها، وتعاني من مجموعة مشاكل ومعوقات التي يجب معالجتها وتصفيتها من أجل الاستفادة من الإضافات التي تمنحها التنمية المحلية المستدامة سواء على الصعيد المحلى أو على الصعيد الوطني، وسوف نقوم في هذا المبحث بمعالجة النقاط التالية:

### ❖ المطلب الأول: معوقات تجسيد التنمية المحلية المستدامة

بالرغم من أن التنمية المحلية المستدامة تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية وكوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية المستدامة يجعلها تعاني من نجدها تعاني من بعض المعوقات، ومن هذه المعوقات نجد:

#### أولا: المعوقات الاجتماعية:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية المستدامة نجد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية<sup>1</sup>، وعلى المجتمعات المحلية والوطنية والدولية أن تضع من السياسات التنموي ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشد تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية لأن نجاح أي برنامج يهدف لتنمية المجتمع لا يعتمد على الموارد المالية فحسب بل يتعدى إلى الموارد المعنوية التي تمثلها الطاقات البشرية فوعي الأفراد بمشاكل المجتمع وتحمسهم لحلها يمكنهم من التصدي لأي مقاومة داخلية أو خارجية ضد عملية التنمية، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق تنمية وتدريب قيادات محلية ناجحة

<sup>2</sup> محمد سمير مصطفى، إستراتيجية التنمية المستدامة(مقارنة نظرية وتطبيقية)،المجلد الأول، الفصل 17 ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ناشرون، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص: 456-457.

<sup>1</sup> زينا على أحمد، وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان ، بيروت، 2006 ص : 03 .

وإعادة تقود عملية التنمية من خلال إنشاء مراكز لتكوين الإطارات الماهرة التي تتميز بكفاءة عالية والقدرة على إحداث التغيير.

إن عملية تنمية المجتمعات تركز على الدمج بين الجهود الحكومية والأهلية، لذلك من الضروري مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ الخطط التنموية حيث أن مشاركة المواطنين تعتبر من الممارسة الديمقراطية للحرية بأبعادها السياسية والاجتماعية وهذا هو جوهر عملية التنمية.

### ثانياً: المعوقات الاقتصادية:

إن أكبر مشكل يعترض طريق التنمية المحلية المستدامة هو مشكل التمويل المحلي حيث نجد أن هناك نقص كبير في مصادر التمويل المحلية الداخلية من خلال تعدد الضرائب والرسوم الجبائية وصعوبة تحصيل بسبب التهرب الضريبي ونقص الرقابة والمعلومات الاقتصادية وصعوبة تثمين النفايات والتجاوزات البيئية التي تقوم بها المؤسسات الصناعية، مقارنة بتتنوع وتعدد النفقات وكذا النفائص التي تعرفها أنظمة المالية المحلية، وهذا ما يدفع إلي الاعتماد على القروض والإعانات المشروطة، هذا بالإضافة إلي مشكل التحولات الاقتصادية وما يترتب عنه من سياسات اقتصادية تعود بآثار مباشرة وغير مباشرة على وضعية أفراد المجتمع المحلي كارتفاع معدلات الفقر وتدني مستوى المعيشة والتضخم والبطالة والتضخم السكاني غير الرشيد و تدهور الأحوال المعيشية في المناطق العشوائية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية وما ينجم عنه من تدهور لقاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المحلية المستدامة.<sup>1</sup>

### ثالثاً: المعوقات الإدارية:

من أهم المعوقات التي تقف أمام تحقيق تنمية محلية مستدامة على الصعيد الإداري نجد غياب التجسيد الفعلي لمبدأ اللامركزية في اتخاذ القرارات، وتعدد المجالات المهام الموكلة للإدارة المحلية وكذا المشاكل البيروقراطية التي تعيق قيام المشاريع التنموية وخاصة منها المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال تعقيد الإجراءات الإدارية وتفشي الروتين، والبطء الشديد في إصدار الأوامر والقرارات، بالإضافة إلي العجز في الكفاءة الإدارية المؤهلة والمدربة على تحمل المسؤولية ضمن عمليات التنمية وكذا جهل الأعوان الإداريين بالمعارف الجبائية وأصول مراجعة الحسابات والتشريعات الضريبية... الخ.

### رابعاً: المعوقات السياسية:

<sup>1</sup> طيب سليمان مليكه، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3/ 4 مارس 2008 ، ص: 06-07.

تعد المعوقات السياسية الصخرة العائرة في وجه التنمية المحلية المستدامة والتي تتجسد في سيطرة المركزية العقيمة التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية، إن اللامركزية تلعب دورا مهما في نظم الحكم المحلي والوطني حيث أن غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية المستدامة ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي-اللامركزية -هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمهموم الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

إن غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية كإلغاء حقها في الانتخابات... الخ، وغياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح<sup>1</sup> الذي يعبر عن المعنى الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون ويخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية، يؤدي إلى تنامي المشاكل والآفات مثل زيادة معدلات الجريمة ، فهذه الأفكار تمثل كلا متكاملًا و تمثل نوعا من الإيديولوجيات الجديدة التي تسعى الدول إلى دمجها ضمن أقطارها وأقاليمها من أجل دعم الحرية الشخصية التي تعد من أهم متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

### ❖ **المطلب الثاني: مقومات تجسيد التنمية المحلية المستدامة**

تعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تجسدها وهي نفسها المقومات التي تساهم في تجسيد التنمية المحلية بمفهومها القديم والتي تتمثل في:  
**أولاً: الإدارة المحلية:**

إن التحول في حياة وفلسفة الدولة والميل نحو التوسع في مجالاتها الإقليمية، وكذا التوسع في التطبيق الديمقراطي لنظام الإدارة المحلية لإدارة تحديات التنمية المحلية المستدامة هو اتجاه لا يمكن تجاوزه وتجاهله في العصر الحديث، حيث تعتبر الإدارة المحلية من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية المحلية المستدامة.

هناك اختلاف كبير بين المختصين في مجال الإدارة المحلية حول وضع تعريف موحد وشامل للإدارة المحلية هذا بسبب تعدد الاتجاه التي تحكم هذا المفهوم، فمن ناحية تعدد التعاريف التي تحدد مفهوم الإدارة

<sup>1</sup> زابري بلقاسم، **الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية**، مداخله ضمن المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 9/8 مارس 2005، ص: 01.

فهناك تعاريف تعرف الإدارة على أساس وظائفها وهناك من يعرف الإدارة على أساس أهدافها هذا بالإضافة إلى الاتجاه الذي يعالج موضوع هيكل الحكم المحلي من خلال هيكل الجهاز الإداري التي تكون المجالس المحلية<sup>2</sup>، حيث يعرف الدكتور عبد المطلب عبد الحميد نظام الإدارة المحلية بكونه "النظام الذي يتولى المهام التي تخولها له الحكومة المركزية والقانون المنظم له، أي أن نظام الإدارة المحلية هو عبارة عن نظام لا يزيد عن كونه جزء من الجهاز الإداري للدولة وهو عبارة عن جزء من السلطة التنفيذية، يعمل في حدود الضوابط التي يقرها قانون إنشائه الذي يصدر عن السلطة التشريعية للدولة وبالتالي يكون للسلطة الحق في تعديل القانون لتوسيع صلاحيات المحليات أو الحد منها".

أما الدكتور محمد الصغير بعلي فيرى أنه ذلك "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من السلطة المركزية (الحكومة)" ، وهناك من يعرفها على أنها " عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات" أما التعريف الآخر فيعتبرها " اضطلاع وحدة محلية لإدارة نفسها بنفسها وأن تقوم بالتصرفات الخاصة بشؤونها".

وتعمل الإدارة المحلية على رفع معدلات التنمية القومية من خلال التحسين من معدلات التنمية المحلية المستدامة في المجتمع المحلي الذي تتوب عنه وذلك من خلال<sup>1</sup>:

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات تهدف الوصول إلى التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية؛
- الإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

## ثانيا: المشاركة الشعبية

---

<sup>2</sup> عبد الرزاق الشخلي، الإدارة المحلية، سيرة للنشر، عمان، 2001، ص: 20 .  
<sup>1</sup> سعودي محمد، أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 20.

من المقومات الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في تجسيد التنمية المحلية المستدامة نجد المشاركة الشعبية أو ما يقال عليهم الأهالي حيث أن المشاركة الشعبية وتعرف بأنها الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف<sup>2</sup> وبالتالي فإنها تمثل جهود المواطنين المحليين كأفراد وجماعات للارتقاء بوحدهم المحلية من خلال العمل مع السلطات المحلية لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم وكيفية الوصول لهذه الحاجيات، فالمشاركة الشعبية ضرورية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المشاركة الفعالة والفعالية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلى تحقيق التنمية، كما يجب على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفتح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.

### ثالثا: التخطيط المحلي وضرورة التكامل بين أجهزته من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة:

قبل التطرق لدور التخطيط المحلي في تجسيد التنمية المحلية المستدامة لابد لنا من تعريفه، فالتخطيط هو عبارة عن "وسيلة لاستخدام الموارد بطريقة أكفء بحيث تعطي أكبر إنتاج وأكبر دخل" ويعرف كذلك بكونه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادراتهم والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته"<sup>1</sup>.

إذن فالتخطيط المحلي هو عبارة عن تأطير جهودات وزارات الإدارة المحلية في مجال المزيد من اللامركزية والإصلاحات الإدارية والمالية لعمل المحافظات والبلدات، وكذلك جهودات وزارات الإشراف القطاعي الأخرى، وهو بمثابة الإطار المعزز لخدمات النفع العام حيث يحدد خصائص المستقبل للمجتمع المحلي في المدينة المعينة ويعزز من حس المكان، في خلق فرص العمل المنتج والتخطيط للتطوير العمراني واستخدامات الأراضي تحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الشرائح في المجتمعات المحلية والمناطق الأقل نموًا من خلال تنفيذ تنمية متوازنة ومن خلال برامج استهدافية للجهات المحتاجة

<sup>2</sup> هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،

الإسكندرية، 2000، ص: 179 .

<sup>1</sup> نفس مرجع، ص: 144.

داخل المحليات لجعل المستقر البشري ملائمًا للعيش جدير بخلق بيئة تفاعلية ثرية ومثمرة تزيد من فخر المواطنين واعتزازهم بالمكان<sup>2</sup>.

إن التخطيط المحلي يعمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة ، إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي - البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكيني تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمى **بالتخطيط المحلي البيئي** الذي يهتم بكل عنصر من عناصر البيئة أو جميعها والتي حصرها مثلا المشرع الجزائري في الموارد الطبيعية الحيوية واللاحوية كالهواء والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال تفاعل بين هذه الموارد، ومن مثل المخططات المحلية البيئية التي تبنتها الجزائر نجد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة... الخ.

#### رابعاً: التمويل المحلي:

إن التمويل يعتبر من أهم المقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تصب في أهداف ومبتغيات التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية ونجد أيضا الرسوم المحلية التي تعبر عن مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة - كل مرة- تعود عليه بفائدة وبنفع خاص والفرق بين الرسم والضريبة هو أن الضريبة لا بد وأن تفرض بقانون أما الرسوم المحلية لا بد من قرار من الوزير المختص أو مجلس الوزراء يحدد فيه أسس وإجراءات إقرار وحساب الرسوم ذات الطابع المحلي وطريقة التنظيم منها وإجراءات رفعها وتخفيضها ، كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي.

❖ **المطلب الثالث: البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجندة 21 المحلية) كأداة لتفعيل التنمية المحلية المستدامة.**

<sup>2</sup>دارم البصام، المقاربة المتكاملة لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى المحافظات والمدن: دراسة حالة قطرية.

تعتبر الأجنحة أو ما يطلق عليها ببرنامح القرن 21 برنامح العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة والخطة التفصيلية لتحقيق الهدف الواحد من أجل المستقبل المتواصل والواعد لكوكب الأرض، وهي تعد أول وثيقة من نوعها التي تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.

**أولا: تعريف البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجنحة 21 المحلية) :** إن الأجنحة عبارة عن تجميع لسلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، ودعم التنمية البشرية بشكل متكامل وتتضمن الحوافز والتدابير بغية تضيق الثغرة بين المجتمعات الغنية والمجتمعات الفقيرة ، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.<sup>1</sup>

**ثانيا: مكونات البرنامج المحلي للقرن 21 (الأجنحة 21 المحلية) :** يقع أساسا على عاتق فاعلي كل جماعة محلية تحديد مضمون مشروعها للتنمية المحلية المستدامة، وترتكز البرامج المحلية للقرن 21 بصفة عامة على المحاور الآتية<sup>1</sup>:

- معرفة الوضعية البيئية للجماعة وذلك من خلال القيام بتشخيص مدقق مع الأخذ بعين الاعتبار نقط القوة والضعف لكل إقليم؛
  - التخطيط للأعمال والمبادرات وتحديد الاختيارات ووضع الأولويات؛
  - تفعيل أعمال التنمية المحلية المستدامة، و يجب أن تكون الحلول المتخذة أقل كلفة وملائمة للظرف المحلي وذات طابع تجديدي، بسيط و واضح، كما يجب أن تشمل الأنشطة مجموع مظاهر التنمية المستدامة مع التركيز على الرفع من نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والتقليل من أثارها السلبية على البيئة.
- وفيما يخص الجزائر، ونظرا للثغرات المسجلة على مستوى تسيير شؤون البيئة على المستوى المحلي، وبالإضافة إلى المكونات الواردة أعلاه، يتوجب عليها على الأقل اللجوء إلى:
- ✓ إشراك وتعبئة أقصى عدد ممكن من الفاعلين المحليين من سلطات محلية والمنتخبون، المصالح الخارجية والوكالات العمومية والمنظمات غير الحكومية وجميع القوى الحية داخل الجماعة، من أجل الالتحاق بالمسلسل ومن المهم أيضا حشد جميع الوسائل الممكنة لتمكين المبادرات من تحقيق.

<sup>1</sup> Laurent Comeliau, et autres, **repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable**, approche territorial sur le développement durable p47.

<sup>1</sup> Article publié , **DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt**, France , novembre 2004, p:7-8.

✓ تحسين الحوكمة إذ أن تفعيل برنامج القرن 21 المحلي في حد ذاته مبادرة من الحكم الراشد، فيجب على البرنامج أن يدخل تجديدات وتعديلات لضمان إدارة أفضل للإقليم المعني، فالحكم الراشد يستدعي إيجاد فن إدارة جديد، وإيجاد أوجه جديدة للعمل في علاقة مع جميع الفاعلين الآخرين، وإيجاد شركاء جدد وإحداث تغييرات تنظيمية وإجرائية ومؤسسية خاصة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، كما يمكن أيضا من خلق طريقة جديدة لطرح الأسئلة والتفكير وإبداء الاقتراحات واتخاذ القرارات.

✓ تقوية القدرات حيث لوحظ أن تخلف في الجزائر في هذا الميدان يشكل حاجزا كبيرا أمام إدارة فعالة ومستدامة للمصالح المحلية، حيث يتعلق الأمر هنا في إلزامية الرفع من الكفاءات وتحسين معارف وقدرات إدارة البيئة والأخذ بعين الاعتبار مبادئ التنمية المحلية المستدامة من طرف جميع الفاعلين المحليين، وتجدر هنا أيضا الإشارة إلى أن التكوين والتوعية والإعلام تعتبر أعمال حاسمة في تقوية القدرات المحلية المتعلقة بإدارة البيئة ولهذا يجب أن يكون البرنامج فرصة لمباشرة طرح أنشطة داخل هذه الميادين لفائدة جميع مجموعات الجماعة المحلية.

#### ثالثا: شروط انطلاق البرنامج المحلي للقرن 21 (الاجندة 21 المحلية) والمجال المناسب لتطبيقه:

في بادئ الأمر يجب أن يكون البرنامج ملائما للخصوصيات الثقافية والتاريخية والمؤسسية والاقتصادية والبيئية للبلاد وللجماعات المحلية المعنية، وإن كان يجب على السلطات المحلية في الجزائر طرح وتنسيق وقيادة البرنامج حيث أن غياب المبادرات الصادرة عن الجماعة المحلية تدعو إلى عمل ترقوي وتشجيعي صادر من المستوى المركزي، لهذا يجب على المصالح المركزية المعنية القيام بجميع الإجراءات الضرورية لتشجيع الجماعات المحلية للجوء إلى هذه الآلية للتدبير والإدارة المستدامة، لهذا يجب على القطاعات المكلفة بالبيئة والمديرية العامة للجماعات المحلية والوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير نشر هذه المقاربة ووضع إطار وطني لتفعيل إجراءات برنامج القرن 21 المحلي مع الاستفادة من التجارب المتراكمة على المستوى الدولي.

#### رابعا: أهداف البرنامج المحلي للقرن 21 (الاجندة 21 المحلية):

يتمثل الهدف الرئيس لـ " البرنامج المحلي للقرن 21 " في تحقيق التنمية المستدامة من خلال محاربة كل أشكال التعدي على البيئة والحفاظ على التنوعات الحيوية وحماية الموارد الطبيعية خلق مجال تعاوني بين الأقاليم والأجيال وتحسين محيط وجودة حياة الساكن ووضع الحلول والمبادرات الملائمة والبديلة لأجل التنمية المحلية المستدامة<sup>1</sup>، وتعتمد الطريقة التي يجب إتباعها على إعادة إنتاج مسلسل على المستوى

<sup>1</sup> MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux**, France , 2010, Page: 02, télécharger du :

---

المحلي، إذا فالأمر يتعلق بإعطاء انطلاقة لمسلسل تشاركي لا يسمح فقط لفاعلي إقليم ما بتحديد أهدافهم الخاصة وتصور إستراتيجية عمل القرن 21 واتخاذ التدابير اللازمة للتنمية المحلية المستدامة وإنما يضمن أيضا لهذه الأهداف والإجراءات التفعيل التدريجي في إطار تعاوني وتوافقي وتشاركي.

## ❖ خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية التي تدور حولها التنمية المحلية المستدامة بداية من دراسة لماهية التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على المراحل التي مرت ومختلف التعاريف التي تناولت هذا الموضوع بالإضافة إلي الأبعاد المشكلة للتنمية المستدامة ووجدنا أن التنمية المستدامة هي عبارة عن عملية تسعى من خلالها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة للارتقاء بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بما يخدم الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية.

ثم قمنا بتسليط الضوء على التنمية المحلية المستدامة ووجدنا أنها أسلوب يتم من خلاله الدمج بين الجهود الشعبية والحكومية بغية تحقيق الأهداف المرجوة مع مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية ووجدنا أيضا أنها تشمل ثلاث مجالات أساسية وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على عكس التنمية المحلية التي تعتمد على البعدين الأولين فقط، ووجدنا أيضا أنها تعتمد في قياس مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مجموعة من المؤشرات المستمدة من مؤشرات التنمية المستدامة

ووجدنا أيضا أن التنمية المحلية المستدامة تقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في الإدارة المحلية والتمويل المحلي بالإضافة إلي المشاركة الشعبية ووجدنا كذلك أن التنمية المحلية المستدامة تعاني من مجموعة من المعوقات على الصعيد الإداري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحاولنا تسليط الضوء على البرنامج المحلي للقرن الواحد والعشرون من خلال إبراز شروطه ومكوناته والأهداف التي يسعى إلي تحقيق في ميدان التنمية المحلية المستدامة.

---

---

أما في الفصل القادم فسوف بالتطرق إلي الدور الذي تلعبه الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال تطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

## الفصل الخامس :

---

# دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة

الفصل الخامس : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في  
تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

المبحث الأول: دور ص و ص و في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: دور ص و ص و في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.

المطلب الثاني: دور ص و ص و في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.

المطلب الثالث: دور ص و ص و في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي

والتكنولوجي.

المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر كمدخل لتفعيل

التنمية المحلية المستدامة.

المطلب الأول: هيئات ومراكز دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.

المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.

المطلب الثالث: معوقات ومراكز إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر.

خاتمة الفصل

## ❖ تمهيد

إن اهتمام الجزائر بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لم يكن وليد الصدفة وإنما جاء من خلال تبني منظومة متكاملة (قانونية وتشريعية ومالية... الخ) على جميع الأصعدة المحلية والدولية بغية ترقية ودعم هذا النوع من المؤسسات الذي بات يحتل مكانة كبيرة ضمن هيكلها الاقتصادي وخاصة بعد الأهمية الكبيرة التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إبان التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من نظام الاقتصاد المخطط إلي نظام الاقتصاد الحر أين تؤكد الدور الذي تلعبه

---

---

المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة عامة، والتنمية المحلية المستدامة خاصة، وهذا الشيء الذي دفع بالجزائر إلى وضع إستراتيجية متكاملة هدفها تنمية هذه المؤسسات ومحاربة المشاكل والمعوقات التي تعتبر العائق الذي يعطل استجابة هذه المؤسسات للتطورات والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني.

### ❖ المبحث الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية

#### المحلية المستدامة في الجزائر.

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورا محوريا في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من الاعتبارات التي تتعلق بخصائص هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، ونسب توفر عوامل الإنتاج، والتوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي، ويمكن إيجاز أهم الظواهر الايجابية

التي تقترن بهذا النوع من المؤسسات، والواردة بصورة متكررة في معظم المقالات والكتابات الاقتصادية من خلال العناصر التالية:

### **المطلب الأول: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.**

تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد مجالات الاهتمام المتزايد في مختلف الاقتصاديات عامة والاقتصاد الجزائري خاصة حيث أن التركيبة المالية والهيكلية والتنظيمية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة جعلتها تتمركز ضمن أولويات الإصلاح الجزائري بغية الوصول إلي المعدلات الاقتصادية والمستويات المعيشية المرجوة، وذلك من خلال مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وعن طريق إحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج المحدودة وتلك التي تتميز بالندرة النسبية، بالإضافة إلي قدرتها على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق ( الحضرية والريفية) عن طريق تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم، وذلك راجع إلي الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بسهولة وتكلفة محدودة وسرعة مناسبة وبالتالي الوصول إلي التنمية المتوازنة الشاملة.

إن هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية في الجزائر، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره مقرنتا بمخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن في الجزائر وكل الدول التي تعتمد عليها، وتشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم في الجزائر فبالإضافة إلي كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقطاعات والضرائب المختلفة<sup>1</sup> فهي تعطي الفرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر إلي اقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود، كما أن هذه المؤسسات تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات، إن هذه المؤسسات تجنب الاقتصاد الوطني الخسائر المفاجئة حيث تكون درجة المخاطرة محسوبة ومحدودة، حيث إن طبيعة هذه المؤسسات تعطيتها القدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية أحسن من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات

<sup>1</sup> إبراهيم توهامي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان -جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة، 14/13 أبريل 2008، ص : 08.

الديناميكية والقطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل، وبذلك تكون أقل تأثراً بالأزمات المالية حيث إن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات حيث تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب فإنها تمتلك القدرة على زيادة معدلات الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فإنها تمتلك القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعماً للاقتصاد الوطني، كما تتميز بكفاءتها في استخدام الموارد الأولية المتاحة خصوصاً في البلدان التي تتوفر فيها مثل هذه الموارد حيث أن الاستغلال الأمثل لهذه الموارد يؤدي إلى ترشيد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات نتيجة لتنوع التشكيلة وانخفاض الأسعار، وتساهم أيضاً في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تتعرف على منتجات المؤسسات الكبيرة وبعدها تقوم بإنتاج منتج أو مجموعة من المنتجات التي لا تنتجها هذه المؤسسات، وتساهم كذلك في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمددها باحتياجاتها وتغذي خطوط التجميع فيها<sup>1</sup> وتقوم بدور الموزع والمورد لهذه المؤسسات الكبيرة عن طريق التعاقد ببعض العمليات المتخصصة والدقيقة مع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لأنها تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتفوق والتحكم في الجانب التكنولوجي أكثر حتى من المؤسسات الكبيرة، وعادة ما تبني المؤسسات الكبيرة استراتيجياتها على الموردين الخارجيين الصغار- المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة-والذين يتصفون بدرجة عالية من الاعتمادية والمرونة.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف الجزائر وظروف البلدان النامية بالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محلياً ولا تتطلب مهارات عالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم التكنولوجي إلا أن المهم بالنسبة للمسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

❖ **المطلب الثاني: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي.**

<sup>1</sup> منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من أزمة البطالة، ورقة عمل مقدمة إلى المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 21/19 أكتوبر 2009، ص:22.

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة، وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلى إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخصخصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، كما أن معظم الدراسات تشير إلى أن هذه المؤسسات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها آثار قوية على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وهي تتسم بالإنتاج كثف العمالة لذا فإن أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المؤسسات والصناعات كثيفة العمالة مثل: صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن<sup>1</sup>.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تلعب دورا استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية وذلك عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة العمل أو تشكيلة السلع والخدمات وتسعي إلى توفير هذه السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء، بالإضافة إلى خلق فرص عمل أوسع للمراءة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية<sup>2</sup>، وكذلك تلعب هذه المؤسسات دورا جد حساس في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي والثقافي من أجل الاستفادة من خبراتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري الجزائري، كما تساهم هذه المؤسسات في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات وهذا في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب.

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتنوع المهام والمسئوليات التي يقومون بها وبذلك تنسج مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما

---

<sup>1</sup>مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 15/14 مارس 2010، ص: 18.

<sup>2</sup> سلطان كريمة، أيوب أمال، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14 أبريل 2008، ص 5.

سيظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية.

كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزاناً، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي<sup>1</sup> والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التي غالباً ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات، كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، وتلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دوراً هاماً كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمواً إلى المناطق الأكثر نمواً في الدولة نفسها، بل إن هذه المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة، تعتبر هذه المؤسسات عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية<sup>2</sup>.

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي الفرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والموهب الفردية<sup>1</sup> والجماعية وتشجع وتساعد على التطور المهني الايجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر خبرة وعلماً وثقافة.

<sup>1</sup> فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجدد من مشكلة البطالة في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006، ص 12.

<sup>2</sup> محمد العيد مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 9/8 أفريل 2002، ص : 04.

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 67.

## ❖ المطلب الثالث: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية

### المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية تحقيق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد وبالإضافة إلي الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلي نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل: إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضائها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار<sup>2</sup>.

## ❖ المبحث الثاني: إستراتيجية ترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في

### الجزائر كمدخل لتفعيل التنمية المحلية المستدامة

تحتل قضية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مكانة أساسية ضمن أولويات الحكومة الجزائرية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية... الخ، وفي ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص عمل قادرة على استيعاب الزيادة في قوة العمل فضلا عن التحديات التي تطرحها التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية قامت الجزائر بتبني إستراتيجية شاملة متكاملة هدفها تنمية وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة

<sup>2</sup> فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 9-10.

والمصغرة وهذا من خلال أساليب دعم، وهياكل وهيئات هدفها الإشراف على نمو وتطور هذه المؤسسات، إلا أن هذه المؤسسات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات التي تعطل بدورها سير عملها وتحد من فعاليتها في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وسوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلي العناصر التالية:

### ❖ **المطلب الأول: هياكل وهيئات دعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر**

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلي إصلاح الاختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الهياكل والهيئات نجد:

1 - **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** في إطار مجهودات الجزائر لتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، قامت بإنشاء وزارة تتكفل بكل متطلبات هذا القطاع ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية مؤسساته ولعل ما حققته على الصعيد القانوني يعد أكبر دليل على ذلك حيث أن النص التشريعي والقانوني يمثل مؤشرا قويا على الرغبة في الإصلاح والنهوض بهذا النوع من المؤسسات.

لقد أنشئت الجزائر سنة 1991 في بادئ الأمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تحولت بدورها إلي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وفق المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994<sup>1</sup> من أجل الإشراف على المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة وتدعيم قدراتها الإنمائية، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 توسعت صلاحيات هذه الوزارة لتشمل<sup>2</sup>:

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الشراكة والاستثمارات ضمن قطاع المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.
- ترقية الدعائم لتمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في مجال المؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
- تحسين فرص الاستفادة من العّقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية وتنظيم القطاع؛

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 214/94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 .

<sup>2</sup> - الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 .

- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
  - تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛
  - تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية،
  - تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطة؛
  - تطوير التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.
- 2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة ويتولى متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل<sup>1</sup> ، وهي تسعى إلى دعم الشباب وإعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب، وتتضمن فروع جهوية ومحلية على الصعيد الوطني، وتهدف إلى<sup>2</sup>:
- تسخير كل المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته؛
  - تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد؛
  - خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية وتنمية مهاراتهم وأساليبهم الاستثمارية؛
  - المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة؛
  - تدعيم وتقديم الاستشارة للشباب المستثمر أصحاب المشاريع؛
  - إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالية لتمويل المشاريع لانجازها واستغلالها؛
  - التخفيف من حدة البطالة؛
  - تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية؛
  - تنمية روح الإبداع والمبادرة لدى الشباب؛
  - الإشراف على دراسات الجدوى التي تقوم بها الجهات المتخصصة.
- 3 - صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):**

<sup>1</sup> المرسوم التنفيذي رقم 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.

<sup>2</sup> ضحاك نجية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم: أفاق تجربة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17 / 18 أبريل 2006، ص: 05.

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئ في 11 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 373/02<sup>1</sup> سنة 2002 و يسير من طرف مجلس إدارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات و ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، ومن بين أهم وظائفه نذكر<sup>2</sup>:

- توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية.
- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة.

#### 4 - وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

أنشئت هذه الوكالة لترقية و دعم الاستثمار و هي هيئة حكومية بناء على المرسوم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 ، حيث تقوم هذه الهيئة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية من خلال تسهيل إجراءات وتقليص مدتها حيث حدد بأجل لا يتعدى 60 يوما لإنهاء الإجراءات القانونية والإدارية لإقامة مشاريعهم وتوفير جميع البيانات والمعلومات والإحصائيات، وكذلك التوجيهات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، القانوني والاجتماعي... الخ وتهتم هذه الوكالة بالمهام التالية:

- ترقية ومتابعة الاستثمارات؛
  - تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات؛
  - التكفل بالنفقات المتعلقة بالاستثمارات سواء كانت بصفة كلية أو بصفة جزئية؛
  - تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية؛
  - إعداد الإحصائيات حول الاستثمارات؛
  - منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات؛
  - مراقبة سير عمل الاستثمارات.
- ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) في سنة 2001 .

#### 5 - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع

---

<sup>1</sup> محمد حميدوش، إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007، ص: 46.

<sup>2</sup> دليل الشاب المستثمر، منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة، 2007 ، ص: 8.

بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتم من خلالها لتقليص مدة التراخيص اللازمة إلى 30 يوماً، بدلاً من 60 يوماً في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية<sup>1</sup>:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

#### 6 - لجنة المساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار (CALPI):

أنشئت بمقتضى التعليمات الوزارية 28 المؤرخة في 15/05/1994 وهي لجان مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع<sup>2</sup>.

#### 7 - الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة (ANGEM):

بموجب المرسوم رقم 14/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى وزير التشغيل والإشراف العملي عليها، ويسر الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة ويديرها مدير عام وهي تهتم بـ:

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، العدد 47 ، 2001، ص: 07.  
<sup>2</sup> صالح صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ص: 21 .

- إدارة وتسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف ومنعدي الدخل والتي تكون في حدود 50.000 دج ولا يزيد عن 4.000.000 دج.
- تسدد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات <sup>1</sup>.
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع <sup>2</sup>.
- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام و التحسيس والتوعية والمرافقة للمستفيدين من القروض المصغرة.
- تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط.
- تقديم القروض بدون فوائد والاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.
- 8- **بورصات المناولة والشراكة**: وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها <sup>3</sup>:
  - إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة؛
  - ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛
  - تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
  - إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛
  - تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛
  - المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة؛
  - ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛
  - تنظيم المنتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛
  - تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض؛
- وتوجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمقولة من الباطن والشراكة في كل من: الجزائر العاصمة، قسنطينة، وهران، غرداية .
- 9. **صندوق رأس مال المخاطر (FCR) :**

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 6.

<sup>2</sup> غياط شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17/ 18 أفريل 2006 ، ص : 05.

<sup>3</sup> صالح صالح، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ص : 22 .

تأسس صندوق رأس مال المخاطر برأس مال 3.5 مليار دينار 2004، 2009 سنة كما جاء في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) للفترة 2005-2009 حيث كان المراد منه إنشاء 100.000 مؤسسة متوسطة وصغيرة ومصغرة، وهذا يستجوب إقامة 2880 صندوق استثمار إذا لجأت المؤسسات للتمويل من رأسمال الاستثمار بنسبة 40% من رأس المال الاجتماعي، هنا يكون التعهد الأدنى من صناديق الاستثمار بقيمة 500 مليون دج، وعليه يجب تعبئة موارد رأسمال 1440 مليار دج، حيث لا تتدخل شركات رأس المال المخاطر إلا لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لا تستطيع تعبئة مواردها في السوق المالية، أي غير المسعرة في البورصة، حيث يتحمل كل المخاطر وتصبح مساهمة فيها لكن دون الحق في الإدارة مقابل تحقق عائدا على شكل فائض قيمة عند التنازل على المساهمة إلى مقاولين آخرين<sup>1</sup>.

#### 10. الوكالة الوطنية للعقار الصناعي (ANFI):

بعد أن حلت لجنة الدعم المحلية لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم إنشائها سنة 1994 والتي لم تؤدي الدور المنوط بها والمتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية، ولقد أخفقت هذه بسبب المضارب والريوع المالية، ولهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001 والتي تستحوذ على فروع ضمن كافة الولايات، ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الوكالة في الحصول على قطع الأراضي، تهيئة المناطق الصناعية، بيع قطع الأراضي وتأجير العمارات، وتقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدي المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام إنجاز الأعمال وتطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية في مناطق لائقة لهذا الغرض، ولهذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي حيث تسمح لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات الخاصة بالإمكانيات العقارية الموجودة بفضل الشباك الوحيد على مستوى كل الولايات وذلك مثل مكان تواجد مساحته، أسعار قطع الأراضي، كما تقوم بنشر وإيصال هذه المعلومات وجعلها في متناول العقار (الأرض) المستثمرين وذلك من خلال بنك للمعلومات على المستوى الوطني، وتعمل هذه الوكالة بالتنسيق مع الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

#### 11- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

<sup>1</sup>صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17/18 أفريل 2006، ص: 357.

يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثة للثروات التي يراد تشييدها من قبل البطالين الذين تمتد أعمارهم بين 35-50 سنة والراغبين في خلق مشاريع متوسطة وصغيرة ومصغرة وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم التنفيذي 01-04 المؤرخ في 3 جانفي 2001 المتمم للمرسوم التنفيذي 94-188 الصادر في 6 جويلية 1994 .

## ❖ **المطلب الثاني: أساليب دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.**

ضمن الجهود التي قامت بها الجزائر في إطار دعم وترقية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، جملة من الأساليب جسدتها في ما يلي:

**أولا: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انجازا استراتيجيا في تاريخ هذا القطاع بالجزائر، حيث حدد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وكذا آليات وأدوات ترفيتها ودعمها، وجاء هذا القانون كسبيل لإعطاء حلولا للعديد من المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التنظيمية الداعمة لمنظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ أن الهدف من هذا القانون هو تحسين المحيط الاستثماري الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة<sup>1</sup>، وينتظر على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600.000 مؤسسة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، مما يسمح بخلق 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أن هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير المناخ والإرادة المناسبين لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

**ثانيا: قانون تطوير الاستثمار:** صدر هذا القانون في شهر أوت 2001، والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر عام 1993، وليكمل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون هو إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني.

**ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :** وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والجمعيات المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه :

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2001، العدد 77.

-ضمان الحوار الدائم والتشاور بشكل دائم ومنظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع؛  
-تشجيع وترقية إنشاء جمعيات مهنية جديدة؛

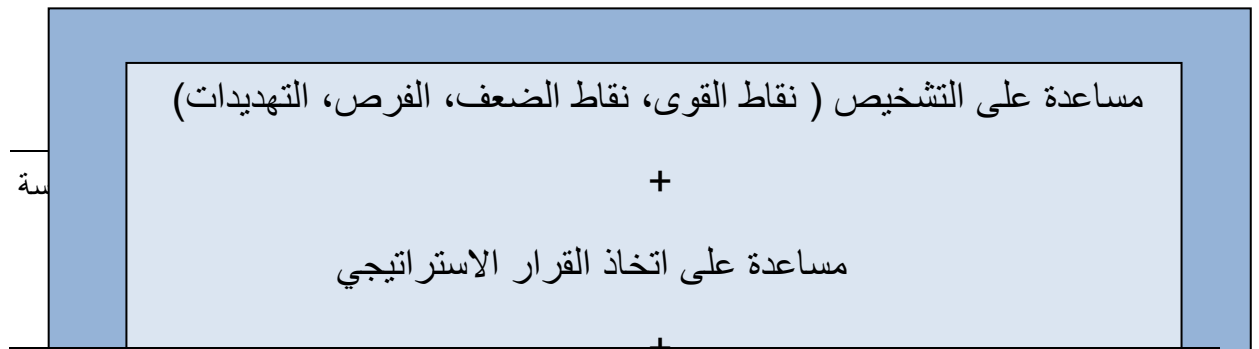
-جمع المعلومات من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، وبصفة عامة من الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.

**رابعا: برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:** إن مصطلح التأهيل ظهر أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي، ثم أصبحت التجربة بعد ذلك خاصة بالدول النامية التي تسعى إلى تطوير وتأهيل قطاعها الصناعي ليصبح قادرا على المنافسة العالمية في ظل اقتصاد السوق، ويمكن تعريف برنامج تأهيل المؤسسات على أنه "مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدة في السوق"، كما يمكن إعطاء تعريف آخر للتأهيل على أنه "مجموعة أو مسار من العمليات التي تقوم بها مؤسسات اقتصادية ذات طابع صناعي أو خدماتي عامة، وتكون هذه العمليات ذات طابع تقني، تكنولوجي وتسييري تهدف وضع المؤسسات في نفس المستوى مع مثيلتها في الدول المتقدمة سنة 1995 بأنه عبارة عن ONUDI أو على الأقل قريبا منها <sup>1</sup> "وعرفته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات "ثم طوره خلال السنوات الأخيرة ليصبح يعني "الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الخ."

وقد حددت الجزائر مفهوما مضبوطا لعملية التأهيل وهذا ضمن برنامج ميديا لتأهيل المؤسسات الصغيرة سنة 2006 تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قبل كل شيء إجراء EDPME والمتوسطة الجزائرية مستمر للتدريب، التفكير الإعلام والتحويل تهدف الحصول على طرق وأفكار و سلوكات جديدة للمقاولين، وطرق تسيير ديناميكية ومبتكرة "

ويمكن تمثيله بالشكل الموالي:

الشكل رقم (15) : برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



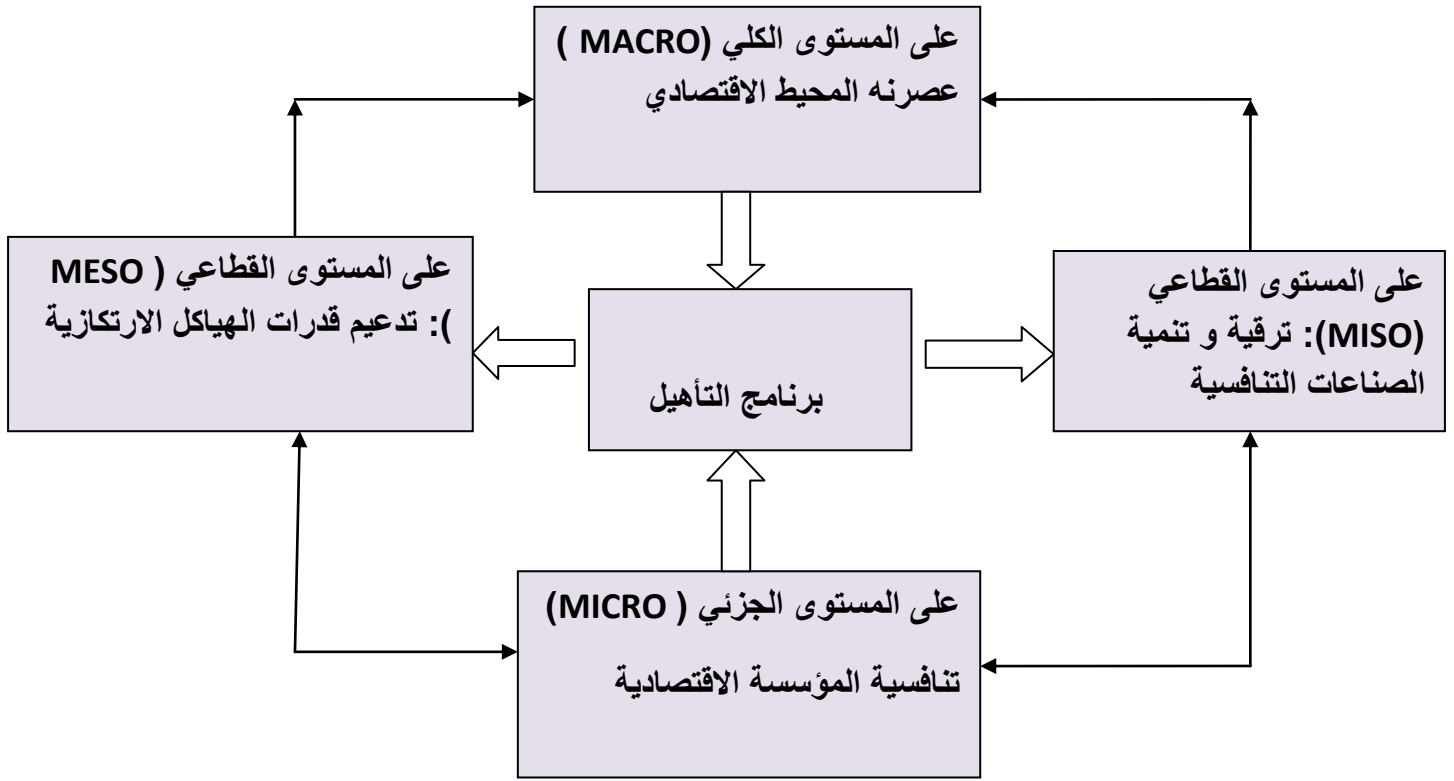
الاستمرار في : التدريب ، الإعلام ، التنظيم  
للحصول على مهارات جديدة = التسيير + التعويض + الإبداع

استثمار في الوقت في التكوين و في السلوكات فضلا عن الآلات

المصدر :يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر“ برنامج EDPME مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 18/17 أفريل، ص: 10.

\*يبين لنا الشكل الموضح أعلاه برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث نلاحظ من خلال الشكل السابق برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حيث نلاحظ وجود ثلاث خانات حيث تشمل الخانة الأولى العمليات التي يتم فيها مساعدة أصحاب هذه المؤسسات على تشخيص وضعيتها الداخلية من خلال تبيان نقاط القوة والضعف ضمن إطار عملها ووضعيتها الخارجية عن طريق توضيح الفرص والتهديدات التي تواجهها المؤسسة في نطاق عملها ثم مساعدتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي يحدد من خلالها مصيرها وأيضا كيفية خلق التسيير المبدع الذي سيساعد المؤسسة على امتلاك الوضعية المرادة حاضرا ومستقبلا، أما في الخانة الثانية فتتم عملية التدريب والإعلام والتنظيم وهذا بغية الحصول على مهارات جديدة في مجالات التسيير والتعويض والإبداع التي تدفع إلي الاهتمام بالعناصر المبينة في الخانة الثالثة والتي تعالج موضوع الاستثمار في المورد البشري والتكوين باعتبار أن الاستثمار في الآلات يكون محدود في هذا النوع من المؤسسات التي تعتمد على المورد البشري أكثر من الموارد المالية والآلية.

الشكل رقم 16 : أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: بوشنافة أحمد، بلحاج فراحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- واقع وأفاق، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 05.

إذا فأهداف برنامج التأهيل تكون على 03 مستويات و هي: كلي، وسطي، جزئي:

✓ **على المستوى الكلي:** والمقصود بعصرنة المحيط الاقتصادي هو قيام الحكومة والوزارات المعنية بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ترشيد محيط المؤسسات وتنظيم توجهات السياسة العامة والمتمثلة في النقاط التالية:

- وضع آلية عمل تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية من مباشرة الإجراءات المتخذة على المستويين الوسطي والوحدوي؛

- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات والمحيط؛

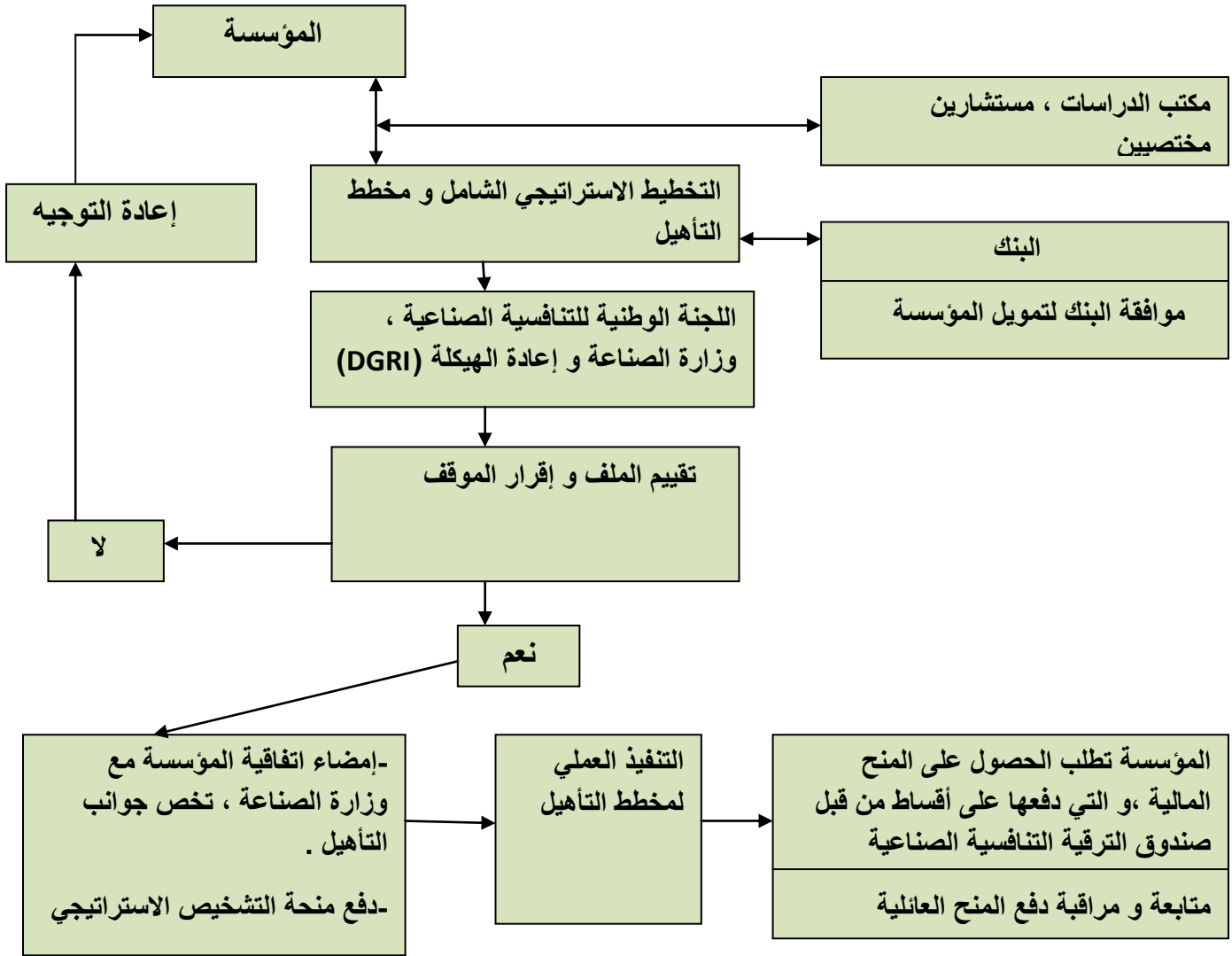
- اعتماد برنامج تحسيبي وإعلامي لسياسة التأهيل يستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

✓ **على المستوى القطاعي أو ما يسمى بالوسطي:** ويتم على هذا المستوى مناقشة نقطتين أساسيتين وهما العمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة وتعزيز وتدعيم قدرات هيئات الدعم، ويتعلق الأمر أساسا ب

- هيئات تسيير المناطق الصناعية.
  - جمعية أرباب العمل للقطاع الصناعي.
  - البنوك والمؤسسات المالية.
  - هيئات التكوين المتخصصة.
  - شبه العمومية.
  - مؤسسات ومراكز المصادر التكنولوجية والتجارية.
- أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم، وبالتالي دعم التنافسية هي:
- التكوين في مجال منهجية تقييم المشاريع؛
  - منهجية تقييم ومتابعة برامج التأهيل؛
  - مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية؛
  - تحديد وتشريح وتأهيل ما هو موجود؛
  - افتراضات ودراسات الجدوى للهياكل الجديدة، والمساعدة في انتشار هياكل جديدة.
- ✓ **على المستوى الجزئي:** إن برنامج التأهيل هو برنامج محفز يهدف إلى تحسين النوعية، وليس عبارة عن برنامج ترقية الاستثمارات والمحافظة على المؤسسات الغير قادرة على الاستمرار، وإنما هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط الضعف.
- أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي:
- دراسة التشريح وخطط التأهيل.
  - الاستثمارات غير المادية مثل: دراسات البحوث والتطوير.
  - المرافقة التقنية) الملكية الصناعية(، البرمجيات، التكوين، وضع حيز التطبيق نظام النوعية، المعايير، نظم المعلومات ونظم تسيير المعلومات، كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.
  - الاستثمارات المادية: تجهيزات الإنتاج، تجهيزات الشحن والتخزين، تجهيزات مواد المخابرة والقياس، تجهيزات الإعلام الآلي، تجهيزات ذات منفعة صناعية (ماء، كهرباء...).

وفي المخطط التالي سوف نحاول تبين آليات عمل برنامج التأهيل الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم 17 مخطط عمل آليات عمل برنامج التأهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

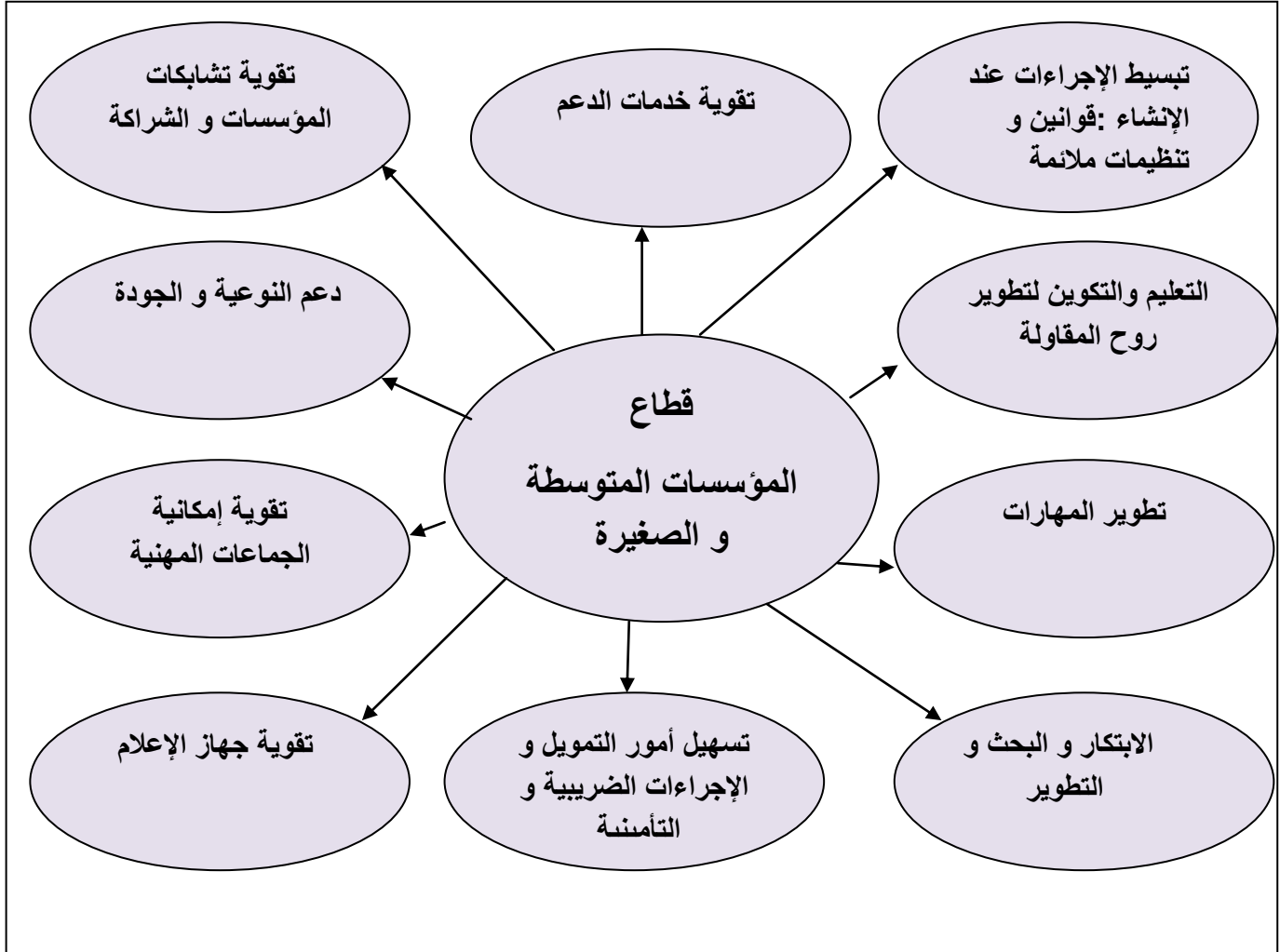


يوضح لنا الشكل السابق آلية عمل برنامج التأهيل نجد أنه في بداية الأمر تقوم المؤسسة بتشخيص شامل لوضعيتها الإستراتيجية وذلك بمساعدة خبراء ومختصين، وعند الانتهاء من تشخيص وضعيتها المؤسسة تعرض على البنك الذي سيقوم بتمويلها وعندما تحصل على الموافقة بالتمويل بعرض الموضوع على اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة التي تقوم بدورها بدراسة وتقييم الملف وهنا نتوقع حالتين:

- 1-الرفض :في حالة الرفض تتم إعادة توجيه المؤسسة، وبالتالي ترجع هنا المؤسسة إلي نقطة الصفر.
- 2-أما في حالة القبول :هنا المؤسسة تستمر في إتمام الإجراءات النهائية والتي تستدعي توقيع اتفاقية

المؤسسة مع وزارة الصناعة تشمل النقاط أو الجوانب المراد تأهيلها وتدفع منحة التشخيص الاستراتيجي ثم يبدأ هنا التنفيذ العملي لبرنامج التأهيل ويحق للمؤسسة المطالبة بالحصول على المنح المالية التي دفعتها على شكل أقساط من قبل صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

الشكل رقم 18: مجال اهتمام البرنامج الخماسي 2010-2016 بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر



المصدر: عبد الكريم بوغدو، واقع وأفاق تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14 / 15 مارس 2010، ص : 07، بتصرف .

يوضح لنا الشكل الموالي المجالات التي سيتم من خلالها دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي تهتم ب:

-تبسيط الإجراءات عند التأسيس وتسهيل أمور التمويل والإجراءات الضريبية والتأمينية :حيث ستسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلي محاربة كل أنواع البيروقراطية التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات والقوانين التي تعيق من إنشاء هذه المؤسسات والتي تزيد من تكلفة وأعباء المستثمر؛  
-التعليم والتكوين لتطوير روح المقاوله :وهذا لأن المقاولاتية أصبحت سبيل المؤسسات الكبرى الجزائري من أجل تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي تقليل الأسعار ومنافسة الأسعار العالمية-هذا على سبيل المثال -؛

-تقوية إمكانات الجماعات المهنية وتطوير المهارات :من خلال زيادة تدعيم المؤسسات المهنية وبالتالي زيادة عدد الخريجين حاملي الشهادات ومستواهم العلمي والعملية مما يعطي لهم الفرصة للتقرب للهيئات المسؤولة عن دعم هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

-الابتكار والبحث والتطوير :حيث سعت الجزائر إلي ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل وتهيئة مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار كالجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 التي أعلنت عليها الوزارة المسؤولة حيث تتمثل الجوائز في مبالغ مالية وميداليات وشهادات استحقاق<sup>1</sup> .

-تقوية خدمات الدعم وجهاز الإعلام :من خلال زيادة كفاءة وفعالية مؤسسات وأساليب الدعم التي ومراكز التسهيل بغية تقوية الترابط بين ( الحاضنات ) تتعامل معها وفي ظلها هذه المؤسسات مثل المشاتل هذه الهيئات وهذه المؤسسات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تدعيم البنية التحتية لشبكة الأنترنت، وخلق قاعدة معلومات حول هذه المؤسسات ومتابعة سير عملها، ونشر كل المعلومات ذات الصلة بعالم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الوسائط والفضاءات المخصصة للمعلومات؛

-تقوية تشابك المؤسسات والشراكة وتدعيم الجودة والنوعية :من خلال توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات يتم خلق مجال واسع وأكثر تجانس لخدمة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحسين نوعية منتجاتها وبالتالي الوصول إلي تبوء المكان التي تضمن لها الاستمرارية والمنافسة، وتحقيق فكرة العناقيد الصناعية يعطي الفرصة لتعاون وتكامل وتبادل الأفكار والمعلومات بين المؤسسات بما يخدم زيادة التخصص وتقسيم العمل بغية تحسين الكفاءة الإنتاجية.

سادسا:حاضنات الأعمال ( المشاتل ) :

<sup>1</sup> وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، إعلان مسابقة نيل الجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحملة من الموقع: [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org)

في ولاية **Batavia** يرجع تاريخ الحاضنات إلي أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك سنة 1959 عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلي مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاح كبير خاصة وأن هذا المبني كان يقع في منطقة أعمال وقريبا من عدة بنوك ومناطق تسوق ومطاعم وتحولت فيما بعد هذه الفكرة إلي ما يعرف بالحاضنة التي تعرف بأنها "حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة التي توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبراتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة تهدف تخفيف مرحلة الانطلاق ويشترط على المؤسسة المحتضنة ترك الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة لإفساح المجال أمام رياديين جدد و مؤسسات أخرى<sup>1</sup>.

#### سابعا: إنشاء مراكز التسهيل:

تعتبر هذه المراكز كهيئات استقبال، توجيه ومرافقة لحاملي المشاريع، كما تعتبر فضاء للإعلام والمساعدة لمختلف النشاطات، تجمع هذه المراكز كل من رجال الأعمال، الإدارات المركزية، مراكز البحث ومكاتب الدراسات والإستشارة، فهي تسعى إلى توجيه المؤسسات نحو الاندماج في الاقتصاد الوطني عن طريق توفير دراسات إستراتيجية وتنظيمية حول الأسواق المحلية والوطنية، كما تساعد على تسهيل عملية تمويل قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتقوم بدعم القطاع عن طريق:

- المرافقة والدعم خلال عملية إنجاز المشروع مع تقييم الأخطار في مجال الكفاءة المهنية، معرفة الأسواق والقوانين السارية، كما تقوم بالتعريف بالموارد البشرية، المادية، المالية والتكنولوجية المتاحة؛
- دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومرافقة ويسيره مدير؛
- إعادة تنظيم المؤسسة والمساعدة على الحصول على التمويل والوصول إلى أحسن نوعية تجارية، كما تسعى إلى تحسين النوعية والتكيف مع المقاييس الدولية؛
- تقوم بإعداد دراسات إستراتيجية، وجمع معلومات خاصة بأسواق الفروع المتاحة على المستويين المحلي والدولي، مع معالجة المعطيات الخاصة بكل فرع ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- دعم إنشاء وتوسيع المؤسسات وتطويرها في مجال التكنولوجيات الحديثة.

<sup>1</sup> خليدة محمد بلكبير، كريمة بكوش، دور حاضنات الأعمال في تشجيع ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المبدعة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقالة والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 14/13 نوفمبر 2007، ص: 05.

و في هذا الإطار وضعت خطة لإنشاء 14 مركز تسهيل في مناطق مختلفة من الوطن ليطمئن إنشاء الباقي في مراحل أخرى، وإلى حد كتابة هذه السطور فإن هذا المشروع لا يزال في طور الإنجاز، وللإشارة فإن هذه المراكز تعمل بالموازاة مع المحاضن التي يتم إنشائها في نفس المكان.

### ثامنا: المناولة (La sous-traitance):

تلعب المناولة أو المقاوله أو ما يطلق عليها بمصطلح التعاقد من الباطن دورا أساسيا في خلق التكامل بين منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومنظومة المؤسسات الكبيرة لما لها من انعكاس ايجابي على التكامل الاقتصادي، وتعرف المناولة بكونها "جميع العلاقات التعاونية التكاملية التي تنشأ بين مؤسستي أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، حيث تقوم بموجبها منشأ ناشطة في مجال أعمال معين بتكليف منشأة أو أكثر تسمى منفذة للأعمال أو مناولة أو مجهزة (متخصصة لانجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدد وملزم للطرفين<sup>1</sup> "وتعرف أيضا بكونها" العملية أو مجموعة من العمليات الخاصة بمرحلة معينة من مراحل الإنتاج (الدراسات، الإعداد، التصنيع، التشغيل، الصيانة لأي منتج)، تقوم من خلالها مؤسسة ما تسمى "الأمره بالأعمال" بتكليف مؤسسة أخرى تسمى ( المناولة أو المتعاقد ) بتنفيذ جزء من عمليات الإنتاج أو مستلزماته، بناء على اتفاق مبرم حسب معايير تقنية وشروط تسليم محددة مسبقا وملزمة للطرفين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> شفيق الأشقر، إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال

المناولة الصناعية، المحملة من الموقع: <http://www.afa.com.eg> تاريخ التحميل 2017/11/03

<sup>2</sup> رابيس وفاء، دور المناولة الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة

حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات

وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007،

ص: 01.

## ❖ المطلب الثالث: معوقات ومشاكل إنشاء وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة مدرسة تكوينية للمسيرين والمؤطرين واليد العاملة، وأداة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة المتوازنة، لذا يجب ترقيتها والاهتمام بها، لأن الاهتمام بهذا القطاع إلى جانب انه يرفع من المستوى المعيشي للأفراد، ويساهم في تنويع المنتجات الاقتصادية، ويخلق نخبة من المسيرين المتمكنين لتسيير حتى المشاريع الكبرى في المستقبل<sup>1</sup>.

وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في الارتقاء بهذه المؤسسات وهذا بسبب مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تحد من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني، ومن هذه المشاكل والعراقيل نجد:

### أولا: التدفق الفوضوي للسلع المستوردة:

إن المشكلة الكبيرة التي تواجه المستثمرين المحليين الجزائريين في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة هي مشكلة التدفق الفوضوي للسلع والمنتجات الأجنبية المستوردة التي تتميز بجودة عالية وأسعار أقل من الأسعار المحلية، ويعتبر التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية من أشد العوائق التي تؤثر سلبا على إمكانية المستثمر المحلي في التوسع، وبالتالي تؤثر بصفة مباشرة على منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمستثمرين الناشئين، وضمن مجال التدفق الفوضوي للسلع الأجنبية يمكن لنا التطرق إلى النقاط التالية<sup>2</sup>:

-الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية؛

-التدفع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع أن هذه الأخيرة تكرر و تقبل مبدأ حماية المنتج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية ودعم النشاطات والصناعات الناشئة التي يهددها الاستيراد؛

-غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية، الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات والمنتجات و من ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية.

<sup>1</sup> Meliani Hakim, Bouadam Kamel, **la PME-PMI Algérienne: passé et perspectives**, intervention dans la de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003, P1.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص: 01.

## ثانيا: المعوقات والمشاكل الإدارية والتسييرية والتنظيمية:

يعاني قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من قصور وعجز واضح في الخبرات الإدارية والخبرات التنظيمية وذلك بسبب سيادة الإدارة الفردية في هذه المؤسسات المركزية في اتخاذ القرارات وبالتالي عدم الاستفادة من ميزات التخصص هذا على المستوى الداخلي في المؤسسة، أما ضمن المحيط الخارجي فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتسييرا وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من المشاريع الاستثمارية الجادة التي تعرضت للتعطيل والتعقيد في الإجراءات<sup>1</sup> بسبب البيروقراطية والفساد الإداري الذي خلق الرشوة والمحسوبية والانحراف هذا بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص القانونية وتعدد التأويلات في ما يخص هذا النوع من المؤسسات، وتشعب مراكز القرارات وتعدد الهيئات المتدخلة في مسار الاستثمار وكل هذا يؤثر بدوره سلبا على المنظومة المؤسساتية الجزائرية المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

## ثالثا: نظام المعلومات:

يعاني قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من بيئة معلوماتية ضعيفة جدا، لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنميتها و نموها، فقلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ومجالات عملها وأنشطتها ومن ثم فإن إنشاءها يتم في فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتتمو مؤسسة لا زال مفهومها وحجمها مختلف عليه بين الكثير من الجهات المسؤولة عن دعمها وتنميتها. وصعوبة الحصول على المعلومات وانعدامها في الكثير من الأحيان ينعكس سلبا على فرص الاستثمار.

## رابعا: الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي:

ومن بين المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر نجد مسألة العقار حي تعتبر مسألة العقار وخاصة العقار الصناعي من أكبر المعوقات التي تعطل المشاريع الاستثمارية بسبب<sup>2</sup>:

-ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار؛

-الامتناع عن منح العقارات الصناعية للمستثمرين دون تبرير سبب الرفض؛

-التوزيع الغير المدروس للعقارات مما يصعب على المستثمرين الحقيقيين توسيع أعمالهم ونشاطهم؛

<sup>1</sup> عبد المليك مزهودة، التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة، مداخله ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003 ، ص: 14.

<sup>2</sup> مليكة مدفوني، تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة جيزي للشرق، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تبسة، 2006 ، ص: 72.

- عجز الجماعات المحلية عن تعويض المالكين الأصليين بسبب النقص في الموارد المالية؛
- مشكلة عقود الملكية وأسعار التنازل التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن؛
- الإشكالات المحاسبية التي تتعلق بالميزانية و الاهتلاك ومصاريف التأسيس وغيرها؛
- الأراضي عموما لا تتبع جهة إدارية واحدة، ومن ثم فإن مسألة الأرض أحيانا تخضع لأكثر من وزارة؛
- غياب الأطر القانونية والتنظيمية الذي يحدد طرق و كفيات وأجال وشروط التنازل عن الأراضي؛
- تحولت بعض المناطق إلى تجمعات عمرانية؛
- غياب البنى التحتية والمنشآت القاعدية؛
- الحالة السيئة التي تعيشها معظم المناطق الصناعية.

#### خامسا: المعوقات المالية:

إن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر يعاني من نفس المشاكل التمويلية الشائعة في الدول النامية، فعلى الرغم مما حققته المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة التابعة للقطاع الخاص في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فإنما لا تزال لا تحظى بالعناية الكافية وعلاقتها بالبنوك صعبة تشوهها حالات عدم الثقة بالإضافة إلي العديد من الصعوبات الإدارية والبيروقراطية، وعلى الرغم من الإصلاحات التي عرفها القطاع المالي والبنكي الجزائري خاصة منذ صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 الذي كان يسعى لتنشيط عمليات منح القروض في المؤسسات المالية، و ترقية فعالية النظام المصرفي في ظل التفتح الذي يواجهه الاقتصاد الوطني خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي ومالي متطور يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى<sup>1</sup>، إلا أن النظام المالي الوطني يبقى ضعيفا نظرا للخصائص التي يتسم بعجز في التسيير، وعدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية البنوك الوطنية وقدراتها الائتمانية، ومن أهم المعوقات التي تعيق عمل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من الجانب المالي نجد<sup>2</sup>:

-ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد؛

<sup>1</sup> رجم نصيب، آمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001، ص: 10.

<sup>2</sup> موسوس معنية، بلغنو سميحة، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقي الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17 أبريل 2006، ص: 02.

-ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية على توفير المعلومات المالية والتشغيلية مما يقلل من الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات على مستوى البنوك؛

-إن معظم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر تعمل ضمن نطاق الاقتصاد الغير رسمي دون السجلات التجارية مما يرفع من معدلات المخاطرة في التعامل معها؛

-عدم ملائمة أسعار الفائدة لهذا النوع من المؤسسات إذ تحتاج هذه المؤسسات إلي معاملة خاصة كي لا تواجه صعوبات مالية تعيق قدرتها على التسديد؛

-غياب النمط الذي يسمح للبنوك بالتعامل مع المشروعات الصغيرة، حيث أن أساليب البنوك لا تسمح لها إلا بالتعامل مع المشروعات الكبيرة وهذا ما يؤدي إلي إهمال طلبات القروض المتعلقة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة؛

-نقص في المعلومات المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات؛

-محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية؛

-أن الأعباء الضرائبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل

الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي؛

-ارتفاع معدلات الضغط الجبائي بسبب ارتفاع نسب الرسوم والضرائب المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات؛

-ارتفاع أعباء التأمينات الاجتماعية للعمال الذي يؤثر على نشاط المستثمر.

#### **سادسا: مشكلة الموارد البشرية:**

من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة الجزائرية في مجال الموارد البشرية نجد:

-تعاني المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الجزائر من مشكلة تسرب اليد العاملة من هذه

المؤسسات إلي المؤسسات الكبيرة التي تتميز بفرص أكبر وعوائد أكثر وامتيازات تعجز هذه المنظومة

المؤسسية الصغيرة عن تحقيقها لعمالها؛

-عدم توافر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية المؤهلة لتسيير وإدارة هذا النوع من

المؤسسات إذ يتميز العامل في هذه المؤسسات بتعدد الاختصاصات على عكس المؤسسات الكبيرة؛

-ضعف التوجه نحو تنمية وتحديث المهارات داخل هذه المؤسسات؛

-توظيف العمالة الغير مؤهل.

---

---

# الفصل السادس : البطالة لدى

## الشباب وسياسة التشغيل

### المقاولتية

---

---

## الفصل السادس : البطالة لدى الشباب وسياسة التشغيل

### المقاولاتية

تمهيد

المبحث الأول : البعد المفاهيمي للبطالة

المطلب الأول : تعريف البطالة

المطلب الثاني : أنواع البطالة

المطلب الثالث : نظريات البطالة

المطلب الرابع : آثار البطالة

المطلب الخامس : واقع البطالة في الجزائر

المبحث الثاني : المقاولاتية ودورها في سياسة التشغيل و القضاء على البطالة

المبحث الأول : مفهوم الظاهرة المقاولاتية

المطلب الثاني : أهم مقدمات الفعل المقاولاتية

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة لدخول الشباب عالم المقاولاتية

المطلب الرابع : أنواع المقاولون الجزائريون

خاتمة الفصل

## ❖ تمهيد

إن السياسات الاقتصادية التي بدأت معظم الدول ب انتهاجها، و ما واكب ذلك من تغيير في دور الدولة خاصة في مجال العمل، هيأت الظروف الاقتصادية، لتضع ظاهرة البطالة على مسرح الأحداث، كظاهرة تستحق البحث و التحليل و العلاج، فحتى نتمكن من رسم سياسة ناجعة للتصدي لهذه المعضلة التي باتت تهدد تماسك و استقرار المجتمعات لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي إذ تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية كما تؤثر على الجانب الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة ، بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية، ناهيك عن أبعادها السياسية الخطيرة .

و لذلك ارتأينا تخصيص هذا الفصل لدراسة و تحليل هذه الظاهرة بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية و العامة للشغل و البطالة و مختلف الأشكال التي تأخذها هذه الأخيرة في الجزء الأول، أما القسم الثاني فسننظر فيه إلى الرؤى المتعددة للبطالة من الفكر الاقتصادي ، و لا يمكن إغفال الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الناجمة عن البطالة و هو موضوع الجزء الثالث من الفصل، كما سنعرض بعد ذلك واقع البطالة في الجزائر خلال العشريتين الماضيتين، و هذا ما سيقودنا في آخر جزء من الفصل إلى تناول أهم الإجراءات و الترتيبات التي اعتم دتها الدولة الجزائرية للتصدي لمعضلة البطالة من خلال عرضها و محاولة تقييمها.

## ❖ المبحث الأول : البعد المفاهيمي للبطالة

كثرت الآراء حول تعريف البطالة وتحديد مفهومها، نظرا لتعدد أشكالها و أنواعها و في هذا الجزء سنلقي الضوء على ما تحمله هذه الظاهرة من معاني و كيفية قياسها، و أنواعها، و الأسباب المؤدية لظهورها.

### ❖ المطلب الأول : تعريف البطالة

تعتبر البطالة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة، و التي لا تزال تلقى عند محاولة التعريف بها الكثير من الخلاف، إلى الدرجة التي يمكن القول معها، أن تعريفا جامعاً مانعاً لها أمر صعب، باعتبارها يتوقف على وجهات نظر الباحثين لمفهوم البطالة، كل حسب الزاوية التي يسعى لإظهارها، فضلا عن الظروف القائمة في الزمان و المكان المعينين ، و من أهم هذه التعاريف ما يلي:

**التعريف اللغوي:** جاء في معجم لسان العرب، أن لفظ البطالة أتى من الفعل (بطل و بطل) ، و له معان كثيرة منها أنه يعني التعطل و أنه يقال بطل الأجير (بالفتح)، يبطل بطالةً، و بطلًا، أي تعطل فهو بطل<sup>1</sup>.

**التعريف الاقتصادي:** ورد في القاموس الاقتصادي، أن البطالة بالمعنى الحصري تعني فقدان الأجير لعمله لا إراديا، أما بالمعنى المتعارف عليه ، فهي تعني كل توقف عن النشاط إراديا أو إجباريا للأجراء أو لغير الأجراء<sup>2</sup>، و تعرف البطالة أيضا بأنها "إختلال بين جانبي الطلب على العمل من ناحية، و المعروض منه في سوق العمل من ناحية أخرى<sup>3</sup> ، كما أن هناك من عرفها على أنها " الحالة التي يتعطل فيها قسم من قوة العمل المدنية، فلا تسهم في العملية الإنتاجية، رغم قدرتها على ذلك و رغبتها في القيام بذلك، و لهذا فهي تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، و بالتالي تنجم عنها خسارة للإقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين"<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004 ،ص: 278 .

<sup>2</sup> Mokhtar Lakehal, Dictionnaire d'économie contemporaine, 2 ème édition, Hurope.S.L, Barcelone, 2001, P: 113. 3

<sup>3</sup> زينب صالح الأشوح ، الإطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003 ، ص :75.

<sup>4</sup> محمد عبد الله الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص: 279.

**تعريف هيئة الأمم المتحدة (ONU):** حسب هيئة الأمم المتحدة، يكون في بطالة، كل شخص بلغ سن محددة ويقوم بأي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم أنه متاح للعمل و يبذل جهد في البحث عنه<sup>1</sup>.

**تعريف منظمة العمل الدولية (OIT) :** لقد جاء رأي منظمة العمل الدولية بنفس الاتجاه، على الرغم مما أضافته من جديد في هذا المجال، حيث عرفت العاطل على أنه "كل قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد، و لكن دون جدوى<sup>2</sup> " ، في ضوء هذا التعريف فإن العاطلين يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن هناك فئات من المتعطلين تستبعد و لا يشملها الإحصاء الرسمي مثل:

- العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يؤسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل ، و يكون عددهم كبير خاصة في فترات الكساد الدوري .
- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل ، و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت .
- العمال الذين لهم وظائف، و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيّبوا بصفة مؤقتة لسبب ما، كالمرض أو العطل و غيرها من الأسباب .
- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم .
- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيوا على التقاعد .
- الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون مثل طلبة المدارس و الجامعات، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم .
- الأشخاص المالكين للثروة و المال، القادرين على العمل و لكنهم لا يبحثون عنه .
- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل .
- **تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT) :** تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ، و وجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين ضمن إحدى الفئات التالية:

<sup>1</sup> ONU, **Rapport mondial sur le développement humain**, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P: 277.

<sup>2</sup> . Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, **Dictionnaire des questions sociales**: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan, Paris, 2005, P: 60.

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر .
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فوراً .
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور .
- ✓ النوع الأول "بدون عمل": إن الهدف من هذا المعيار هو التمييز بين التشغيل و البطالة ، فيعتبر الشخص بدون عمل، إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان (و لو ساعة واحدة) .
- ✓ النوع الثاني " متاح للعمل": يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد ، فإنه سيكون مستعداً و قادراً على العمل فوراً خلال فترة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرة في فترة لاحقة أي بعد انتهاء الاستبيان، مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هاته هو غير مستعد للعمل و بالتالي غير متاح للعمل، و كذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية و غيرها) خلال فترة الاستبيان، لأنهم من الناحية العملية لا يكونون مستعدين لأي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولاً .
- ✓ النوع الثالث "يبحث عن عمل": ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، و هذا للدلالة على جدية البحث، مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات، البحث عن العمل بطلب مساعدة الأهل و الأصدقاء ، كما أنه يحبذ توفير البيانات و المعلومات عن سوق العمل، من خلال وسائل النشر و تبادل المعلومات و هذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة من أجل تشجيعهم على البحث الجدي عليها.

**تعريف الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) :** يعتبر الشخص بطالاً إذا توفرت فيه المواصفات التالية<sup>1</sup>:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل بين 16 سنة و 60 سنة .
- لا يملك عملاً عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملاً هو الشخص الذي لم يزاوّل عملاً و لو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق .
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل .
- أن يكون على استعداد تام للعمل و مؤهلاً لذلك . إن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر يفرق بين فئتين من البطالين (STR) :

<sup>1</sup> ONS, **Données statistiques, Activité, emploi et chômage**, Algérie, N°514, Edition: 2008, P: 7.

STR1 \*

STR2\*\*

STR1 + STR2 = STR

حيث بالنظر إلى التعاريف والمفاهيم السابقة للبطالة، يمكننا القول أن تعريف البطالة ينطبق على كل من هم في سن العمل، و كانوا ضمن الفئات التالية:

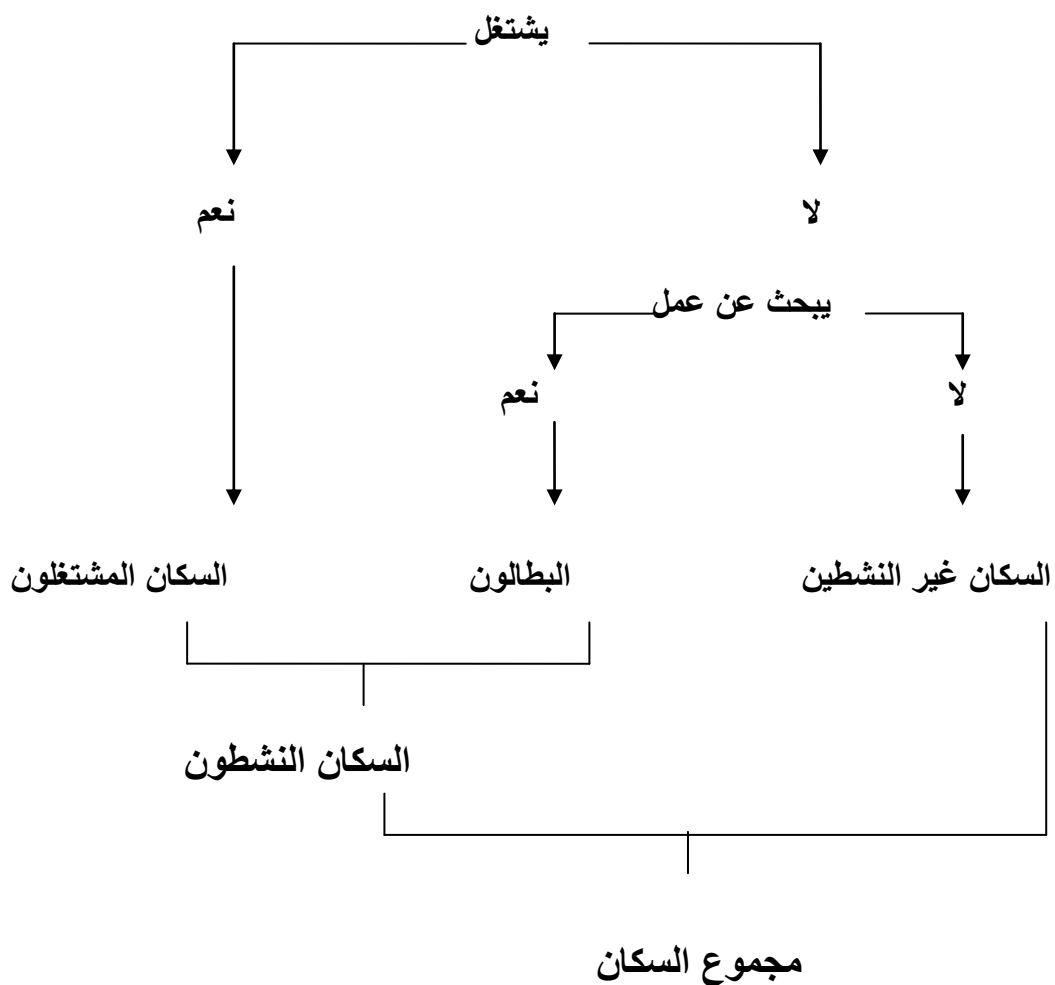
- بدون عمل، أي الذين لا يعملون مقابل أجر أو لحسابهم الخاص .
- متاح للعمل، أي الذين هم في انتظار عمل بأجر، أو العمل لحسابهم الخاص .
- يبحث عن عمل ، أي الذين اتخذوا خطوات محددة للبحث عن عمل بأجر، أو العمل لحسابهم الخاص . و مما سبق، يتضح أن المحاولات التي تعرضت لتعريف البطالة، قد اتفقت في الجوهر، رغم اختلافها في التفاصيل، و هذا الخلاف أتى في الواقع من تباين الآراء حول البطالة ، و النظر إليها من زوايا مختلفة، و وفق اعتبارات تتعلق بالظروف المحيطة بها، من حيث كونها متغيرة و متجددة على الدوام، و أنها متداخلة و تصعب إقامة التفرقة بين عناصرها و متغيراتها، و أنه يصعب قياسها، نظرا لاختلاف الدول في تعريف العمالة و البطالة و العامل و المتعطل و مدة التعطل و سن العمل، و غير ذلك من العناصر التي تدخل في تكوين العمالة أو البطالة .

### ❖ مفاهيم عامة حول البطالة و الشغل

من التحليل السابق للبطالة يتبين أنه ليس كل من لا يعمل يعتبر عاطلا، ففئة من لا يعملون تعتبر أكبر من فئة المتعطلين، هذا ما يوضحه المخطط التالي:

- \* الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم كانوا يشتغلون من قبل .
- \*\* الأشخاص الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل، لكنهم لم يشتغلوا أبدا من قبل .

شكل رقم 19 : تركيب السكان الإجمالي



المصدر : Xavier Greffe , Jacques Mairesse , Louis Reiffers ,  
Encyclopédie Economique , Economico, Paris ,1990, P :866.

➤ تعريف السكان النشطون

للسكان النشطين عدة تعاريف نذكر منها :

1) **تعريف هيئة الأمم المتحدة :** تعرف هيئة الأمم المتحدة السكان النشطين، على أنهم أولئك الأشخاص الذين يتراوح سنهم بين 15 و 64 سنة و يساهمون في عملية إنتاج السلع و الخدمات الاقتصادية الموجهة إلى السوق، بالإضافة إلى أولئك الذين لا يعملون و لكنهم مستعدون للعمل<sup>1</sup>.

2) **تعريف المكتب الدولي للعمل :** كما أن المكتب الدولي للعمل له نظريته الخاصة لمفهوم السكان النشطين، فهم أولئك الأشخاص من الجنسين ذكرا كان أم أنثى، و الذين يساهمون في عملية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة " فترة الاستقصاء " <sup>1</sup>.

3) **تعريف الديوان الوطني للإحصائيات :** أما في الجزائر و حسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن السكان النشيطون، يتكونون من الأشخاص المشتغلين "يشغلون مناصب عمل" و كذا الأفراد الذين لا يعملون و لكنهم يبحثون عن عمل، بمعنى آخر مستعدون للعمل أي بطالون<sup>2</sup>

### ➤ تعريف السكان المشتغلون

يعتبر الديوان الوطني للإحصائيات أن المشتغل (الذي يملك منصب شغل ) هو ذلك الشخص (مهما كان سنه) الذي يمارس عملا أو يقوم بنشاط معين و هذا خلال فترة زمنية معينة و هي فترة الاستقصاء، و تضم فئة المشتغلين<sup>3</sup>:

- الذين يمارسون عملا أثناء الاستقصاء .
- الغائبون عن عملهم خلال فترة الاستقصاء .
- الذين هم في عطلة مرضية قصيرة الأجل أثناء الاستقصاء ( أقل من ثلاث شهر).
- الأشخاص الذين يزاولون دراساتهم موازاة مع امتحانهم نشاطا مأجورا .
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية .
- المتربصون .
- أعضاء القوات المسلحة .
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما .

<sup>1</sup> ONU, Op.Cit, P: 277.

<sup>1</sup> OIT, **Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail**, 2 ème édition, 2000, P: 27.

<sup>2</sup> ONS, **Retrospective statistiqueques**, résultats 1970-2002, Algérie, N°18, Edition:2003, P: 59.

<sup>3</sup> ONS, **Données statistiques, Activité, emploi et chômage**, Op.Cit, P: 6.

- الأشخاص الذين يعملون في بيوتهم ، كأعمال الحقول و الأعمال التقليدية مثل: أعمال الخياطة، الطرز.....وكذا خدمات الدروس الخصوصية، التكفل بالأطفال في البيوت...الخ.

### ➤ تعريف السكان غير النشطين

تضم هذه الفئة الأشخاص الذين لا يشغلون أي عمل و لا يبحثون عنه مثل العجزة و المتقاعدون و الطلبة و ربات البيوت و المرضى و الأطفال<sup>1</sup>.

### ➤ مفهوم العمل

هو أي مجهود إنساني سواء كان فكريا أو جسديا يؤدي إلى خلق منفعة أو زيادتها، أي أنه يتمثل في القيام بجهد يعود على صاحبه بثمار نافعة، ذلك هو المبدأ المشترك لجميع الأعمال، تختلف هذه الأعمال حسب نوعها و نظامها و الهدف المقصود منها، فهناك عمل الابتكار و التفكير و عمل الإدارة و التنظيم و غيرها<sup>2</sup>.

### ➤ تعريف سوق الشغل

يعرف أنه ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض الشغل (الآتي من الفئة النشيطة) و الطلب (الآتي من المستخدمين) أين يحدد نظريا حجم الشغل و الأجر التوازني<sup>3</sup>.

### ➤ مفهوم التشغيل الكامل و معدل البطالة الطبيعي

قد يبدو لأول وهلة، أن مصطلح التشغيل، أو العمالة الكاملة يعني أن كل عوامل الإنتاج و خاصة اليد العاملة معبئة كلية<sup>4</sup> أي اختفاء البطالة تماما، فهناك دوما قدر ما من البطالة يسود في الاقتصاد القومي في أي فترة من الفترات، و هو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية و هذان النوعان من البطالة لا يمكن القضاء عليهما أو تجنبهما تماما بل أقل من ذلك بقدر ما، و هذا القدر يحدده حجم البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية، و هو ما يطلق عليه بمعدل البطالة الطبيعي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> OIT, Op.Cit, P: 27.

<sup>2</sup> Philippe Deubel, Marc Montoussé, **Dictionnaire de sciences économiques et sociales**, Bréal, France, 2008, P: 280.

<sup>3</sup> Ibid, P: 156.

<sup>4</sup> Marc Montoussé, Serge Agostino, **Science économiques et sociales**, Bréal, France, 2007, P: 505.

<sup>5</sup> Ousman Kaba, **Macroéconomie moderne**, Harmattan, Paris, 2007, P: 48.

## ❖ قياس معدل البطالة

يحتسب معدل البطالة كنسبة مئوية للعلاقة بين السكان البطالين و السكان النشطين، و يعطى بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{معدل البطالة} = \left( \frac{\text{إجمالي عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي عدد السكان النشطين}} \right) \times 100$$

يسمح معدل البطالة بمقارنة حجم البطالة • بين البلدان المختلفة، فكلما ارتفع هذا المعدل، أشار ذلك إلى حجم و عمق المشكلة بالنسبة لاقتصاد البلد المعني.

## ❖ المطلب الثاني : أنواع البطالة

للبطالة أشكال متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف الأسباب المؤدية لظهور كل نوع منها، و علاج كل شكل يتطلب إجراءات خاصة ، فمعرفة نوع البطالة مهم جدا لأنه تبعاً لذلك نعرف الأسباب و نتمكن من تشخيص العلاج المناسب لها، و عموماً تأخذ البطالة تقسيماً أساسياً هما:

### ✓ التقسيم الأول للبطالة

يعتبر أهم التقسيمات المعمول بها في تحليل ظاهرة البطالة على مستوى الاقتصاد الكلي، و من خلال أنواع هذا التقسيم تتحدد أسباب كل نوع من أنواع البطالة، و يتكون من

(1) **البطالة الاحتكاكية** : لعل هذه التسمية مقتبسة من الميكانيك حين لا تتلاءم الدواليب المسننة فتسبب احتكاكا وصوتا، و عند تطبيق هذا المصطلح في مجال العمل يعني أن دولايب الطلب على العمل لا يلتقي بدولايب يناسبه من عرض العمل، و عدم التناسب هذا قد يكون بسبب المكان أو بسبب نوع المهارات<sup>2</sup>، فحينما ينتقل العامل من منطقة جغرافية إلى أخرى أو يغير مهنته إلى مهنة أخرى (مع افتراض تملكه لمؤهلات هذه المهنة الجديدة)، فإن الحصول على فرصة عمل يحتاج بلا شك إلى وقت يتم فيه البحث عن الإمكانيات المتاحة و المفاضلة بينها ، فتظهر البطالة الاحتكاكية نتيجة لحركية أسواق العمل و نعني بذلك تدفقات الأفراد المستمرة من وإلى داخل سوق الشغل نتيجة

<sup>1</sup> Gregory N.Mankiw, traduction de la 5 ème édition américaine par Jean Houard, Macroéconomie, 3 ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2003, P: 42.

• يتحدد حجم البطالة من خلال حساب الفرق بين حجم مجموع قوة العمل (أي الفئة النشيطة من السكان) و حجم مجموع المشتغلين.

<sup>2</sup> ج.د.ن.ورسك، ترجمة محمد عزيز و محمد سالم كعبية، البطالة مشكلة سياسية و إقتصادية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1997، ص:23.

التغيرات التي تطرأ على النشاط و المتغيرات الاقتصادية و في نفس الوقت عدم تدفق المعلومات بالصورة المثلى<sup>1</sup> ، إذن فهي نتيجة طبيعية لضعف المعلومات حول سوق الشغل، إذ أن عدم تأمين قناة تربط ما بين الباحثين عن الشغل و المشتغلين يدفع إلى احتساب فئة من السكان ضمن العاطلين على الرغم من توفرهم على كفاءات مطلوبة في السوق و توفر عروض الشغل المناسبة لهم، و عادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد قصيرة الأجل و من العوامل التي تؤثر فيها ه و مدى توفر المعلومات عن سوق العمل و سوق العمالة و تكلفة البحث عن فرصة العمل، و بالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة و أن الاحتكاك بسوق العمل لا بد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة ، بالإضافة لاعتبارها بطالة اختيارية من حيث أنها ناشئة عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في ترك أعمالهم الحالية و البحث عن أعمال أفضل سواء من ناحية ظروف العمل (المزايا غير النقدية للعمل) أو الأجور (المزايا النقدية)، أو رغبة الشباب الذي يدخل سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة التي تلائم شروطهم .

(2) **البطالة الهيكلية** : ينشأ هذا النوع من البطالة بسبب عدم التوافق بين الكفاءات و فرص العمل عندما تتغير أنماط الطلب و الإنتاج<sup>2</sup> .

و ذلك من جراء التحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة ، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة<sup>3</sup> ، و عليه تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة ، فيحدث إنخفاض حاد و كبير في طلب المستهلكين ، حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية و يزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية<sup>4</sup> و يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ، و في هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم و خبراتهم من جهة، و ما تتطلبه الوظائف المتاحة من جهة أخرى .

لعل ما لحق بعمال مناجم الفحم في خمسينيات و ستينيات القرن الماضي مثال دقيق على طبيعة البطالة الهيكلية الناجمة عن تغير هيكل الطلب، ففي هذه الفترة أغلقت كثير من مناجم الفحم في أوروبا و

<sup>1</sup> البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينيات، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص: 149

<sup>2</sup> David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macro économie**, 2 ème édition, Dunod, Paris, 2002, P: 217.

<sup>3</sup> البشير عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 153

<sup>4</sup> محمد ناجي حسن خليفة، البطالة و النمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية، نقلا عن الموقع الإلكتروني : <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc> 29/08/2017

الولايات المتحدة بسبب إحلال النفط محل الفحم كمصدر للطاقة<sup>1</sup>، كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن تغييرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية بسبب هجرة العمال من الريف إلى المدن و ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية.

يتضح من ذلك أن هناك تشابه بين البطالة الاحتكاكية و البطالة الهيكلية و يجمعهما عامل مشترك لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل إلى آخر، بيد أنهما يختلفان نظريا و عمليا، فالبطالة الاحتكاكية مؤقتة و العمال المعنيون بها لديهم مهارات مرتفعة، بينما العمال الموجودين في بطالة هيكلية غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب و التعليم الإضافي التي تحتاج لمدة أطول و معالجتها تكون أصعب.

و تجدر الإشارة إلى أن البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية و ليست إجبارية، عكس الدول النامية التي تعتبرها إجبارية، لأن طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون القضاء عليها بتوفير الإمكانيات و الوسائل المادية و الفنية لإعادة تأهيل و تدريب العمالة المستغنى عنها و ذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل، أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة لحلها لقلة الإمكانيات المادية و الفنية مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها اقتصاد البلد.

(3) **البطالة الدورية** : من المعلوم أن النشاط الاقتصادي، بجميع متغيراته في الإقتصادات الرأسمالية، لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تتتاب هذا النشاط فترات صعود و فترات هبوط دورية، و يطلق على حركة التقلبات الصاعدة و الهابطة للنشاط الاقتصادي، و التي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث و عشر سنين، مصطلح "الدورة الإقتصادية"، و التي لها خاصية التكرار و الدورية<sup>2</sup>، هذه الأخيرة تقود إلى ظهور البطالة الدورية، حيث في مرحلة الصعود أو الراجع، يزداد الطلب الكلي في الاقتصاد و بمعدل كبير، فيدفع ذلك الوحدات الإنتاجية الموجودة في الجسم الاقتصادي لزيادة إنتاجها، و لتحقيق ذلك لابد عليها أن تقوم بتشغيل المزيد من القوى العاملة أي زيادة الطلب على العمل، و هذا يؤدي إلى انخفاض البطالة، أما في مرحلة الهبوط أو الركود الإقتصادي، فينخفض الطلب الكلي و هذا ما يدفع بالوحدات الإنتاجية لتقليص إنتاجها، الذي سيؤدي بالضرورة إلى إنخفاض الطلب على العمل و ارتفاع ظاهرة البطالة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر، 1997، ص: 27.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص: 23.

<sup>3</sup> François Ganthier, Analyse macro-économique, Presse Université Laval, Québec, 1990, P: 339.

#### 4) البطالة الموسمية :

تحدث البطالة الموسمية، عندما يشتد دوران عجلة العمل في فترات<sup>1</sup>، و يقل في غيرها، بسبب موسمية بعض النشاطات و القطاعات الاقتصادية إذ تتطلب هذه الأخيرة في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال كما هو الحال في القطاع الزراعي حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول و الذي يليه ، و كذا قطاع الخدمات كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج و قطاع البناء و غيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يس تدعي الاستغناء عن العاملين بهذه القطاعات .

و تشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أن كلا منهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما<sup>2</sup>.

#### ✓ التقسيم الثاني للبطالة

هذا التقسيم يصنف البطالة حسب طبيعة الآثار التي يخلفها كل نوع و لا يخرج عن أنواع التقسيم الأول أهمها:

**1) البطالة السافرة :** يقصد بها حالة التعطل الكلي الظاهر، التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى<sup>3</sup>، و بعبارة أخرى هي وجود أفراد ينتمون إلى قوة العمل و لكنهم متعطلون و عاجزون عن الحصول على أية فرصة عمل برغم رغبتهم في العمل و قدراتهم عليه .

و يعتبر هذا النوع من البطالة مظهر من مظاهر الإختلال في البناء الاقتصادي و هي مؤشر لانخفاض قدرته على استيعاب عنصر العمل<sup>4</sup>، و البطالة السافرة رغم اختلاف مسميها تها، يمكن أن تكون بطالة احتكاكية أو بطالة هيكلية أو بطالة دورية ، و مدتها الزمنية، قد تطول أو تقصر بحسب طبيعة الظروف السائدة في الاقتصاد القومي، و في البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري و عادة ما يحصل العاطل على إعانة بطالة و أشكال أخرى من المساعدات الحكومية، أما في البلاد النامية، فإن البطالة السافرة أكثر قسوة و إيلاما

<sup>1</sup> Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, P: 391.

<sup>2</sup> مدحت القرشي، **إقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص: 193.

<sup>3</sup> محمد عبد الله الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص : 285.

<sup>4</sup> محمد علاء الدين عبد القادر، **البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة، و تحديات الإصلاح الإقتصادي**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص: 19 .

بسبب غياب أو ضآلة برامج المساعدات الحكومية و الضمانات الاجتماعية<sup>1</sup>.

**(2) البطالة المقنعة :** هذا النوع من البطالة هو الأشهر في الفكر الإقتصادي الإجتماعي، حيث كان متفشي بين الدول التي كانت تدور في فلك الإقتصاد الإشتراكي، و مازال الأكثر انتشارا في بناء الإقتصاد العربي عامة<sup>2</sup>، و تشير البطالة المقنعة إلى زيادة حجم القوى العاملة عن الحاجة الفعلية للعمل، بحيث لا يتأثر الإنتاج لو تم الاستغناء عن ذلك الجزء الزائد من حجم القوى العاملة، بمعنى أن هذه الفئة من العمال، تبدو ظاهريا أنها في حالة عمل، و لكنها فعليا لا تقدم أي إضافة للإنتاج<sup>3</sup>. و تنشأ هذه البطالة عادة في القطاع الزراعي بسبب ضغط السكان على الموارد الزراعية، بحيث يكون هناك فائض متعطل تعطلا مستترا على الأرض الزراعية<sup>4</sup>، كما انتشر طويلا هذا النوع من البطالة في قطاع الخدمات الحكومية في كثير من الدول النامية، بسبب زيادة التوظيف الحكومي، بتعيين مخرجات التعليم في الوقت الذي كان من الممكن أداء كثير من هذه الخدمات بعدد أقل من العمالة .

و قد تلجأ حكومات بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب في التشغيل كوسيلة لمعالجة ظاهرة البطالة، إلا أنه يظل علجا إجتماعيا فقط.

**(3) البطالة الإجبارية :** هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري، أي على غير إرادته، و هي تحدث عن طريق تسريح العاملين و الاستغناء عنهم بشكل قصري، رغم أن العامل يكون راغبا في العمل ، و قادرا عليه، و قابلا لمستوى الأجر السائد<sup>5</sup> ، كأن يعلن المشروع إفلاسه ، أو يغلق أحد المصانع أبوابه، ويستغني عن العاملين فيه أو بعضهم بغير إرادتهم، و الجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة، أخذ بالانتشار في الآونة الأخيرة، بسبب حركات إعادة الهيكلة الناتجة عن إتباع سياسة الخصخصة، و قد تكون البطالة الإجبارية، احتكاكية أو هيكلية أو موسمية .

**(4) البطالة الإختيارية :** وصف أطلقه الإقتصادي الإنجليزي "جون ما ينرد كيتز " على البطالة التي تعزى مباشرة إلى قيام مجموعة من العمال بسحب خدمة عملهم، نظرا لأنهم لا يختارون العمل بأقل من مكافأة حقيقية معينة ، فهي البطالة التي يرجحها الفرد العاطل عن العمل اختياريا، إما بتفضيله لتعويضات البطالة كمصدر للدخل أو لبحثه عن عمل ذو مزايا أحسن

<sup>1</sup> رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص : 29.

<sup>2</sup> محمد عبد الله الظاهر، مرجع سبق ذكره، ص : 283.

<sup>3</sup> Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Op.Cit, P: 61.

<sup>4</sup> حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992 ،ص: 88.

<sup>5</sup> رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص : 30.

## ❖ المطلب الثالث : نظريات البطالة

### 1-النظريات التقليدية

إن اختلاف المدارس الاقتصادية فيما بينها أدى إلى فتح نوافذ متعددة للمعرفة تتيح لنا رؤية البطالة من زوايا مختلفة ، لذا سنتطرق لنظريات البطالة الأكثر شيوعا و حسب التسلسل التاريخي بدءا من ( النظرية الكلاسيكية ، الماركسية ، النيو كلاسيكية ، الكينزية ) و التي تترجم في مجملها إسهامات الفكر التقليدي .

### 1 1 النظرية الكلاسيكية :

احتلت مشكلة البطالة مكانة مهمة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي فالتحليل الذي قدمه ينصب على الأجل الطويل ، وما يحدث فيه من تغيرات كبرى ، فالبطالة من هذا المنظور ترتبط بالمشكلة السكانية ، و بتراكم رأس المال ، و النمو الاقتصادي ، كما يركز اهتمامهم بالبعد الإجتماعي و السياسي للظاهرة الاقتصادية<sup>1</sup> .

من أهم المنظرين نجد آدم سميث و ديفيد ريكاردو ، و من المفاهيم الأساسية المعتمدة في هذا الطرح النظري نجد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كخاصية أساسية في النظام الرأسمالي الحرية الاقتصادية وفق سياسة " دعه يعمل .....دعه يمر " و المنافسة الحرة التي هي نقيض الاحتكار " laissez faire laissez passer....." و تدخل الدولة ليفرض هذا النظام نفسه في جهاز السوق<sup>2</sup> .

تستند هذه النظرية من قانون الأسواق أو قانون ساي " و الذي مقتضاه يخلق العرض طلبا مساويا له في قيمته ، فالطلب الكلي على المنتجات أنما يتساوى دائما مع عرضها الكلي و هذا التساوي يحقق تلقائيا عند مستوى الإنتاج الذي يكفل العمالة الكاملة في الاقتصاد القومي و بالتالي يكون من المستحيل وقوع كساد و بطالة لفترة ممتدة من الزمن<sup>3</sup> و إن كانت هناك بطالة بين العمال أي عرض العمل أكبر من الطلب عليه ، فإن علاج ذلك يكون سهلا من خلال خفض الأجور ، فالبطالة تؤدي إلى تنافس بين العمال للحصول على فرص التوظيف مما يجعلهم يقبلون أجورا أقل ، و الأجور الأقل تؤدي إلى إنخفاض تكاليف الإنتاج و بالتالي يؤدي إلى زيادة الأرباح لدى الرجال الأعمال ، و من ثم تزيد حوافزهم على زيادة الطلب على العمال إلى أن تختفي البطالة بمعنى علاج البطالة عند الكلاسيك يأتي

<sup>1</sup> رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 146 .

<sup>2</sup> حجال سعود ، مرجع سبق ذكره ، ص : 42 .

<sup>3</sup> زينب حسن عوض الله و سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2007 ، ص : 10 .

خلال مرونة تغيير الأجور بالتجاه نحو الانخفاض في إطار الآليات التي توفرها المنافسة السارية في سوق العمل .

و هذا التوازن المستقر يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل رهين بمدى مرونة تغيرات الأسعار و الأجور و استجابتها لما تمليه مقتضيات العرض و الطلب و النتيجة المهمة التي وصل إليها الكلاسيك هو عدم تدخل الدولة و اكتفائها بالمهام التقليدية ( الأمن الداخلي و الخارجي الأشغال و الخدمات العامة )، كما أن النقابات يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور حينما تحدث البطالة و إلا تضرب و يصعب علاجها<sup>1</sup>.

و تبعا لذلك نستخلص أن الفكر الكلاسيكي يرفض إمكانية وجود بطالة إجبارية في صفوف العمال طالما أنهم يقبلون العمل عند أجر أقل ، إنما سلما بالبطالة الإرادية التي يختارها العمال بمحض إرادتهم ، و كذلك بالبطالة الاحتكاكية الناتجة عن تغيير الفنون الإنتاجية المستخدمة في عملية الإنتاج و التي تضطر العامل إلى الانتقال من العمل في مهنة إلى العمل في مهنة أخرى<sup>2</sup>.

تعقيب :انطلاقا من هذا المنظور الزاعم أن حالة التشغيل الكامل يتحقق عفويا في ظل اقتصاد قائم على المنافسة<sup>3</sup>.

إن هذا الاعتقاد الذي لم يكن ليسقط لولا أنه اجبر على السقوط حيث ظهرت تناقضاته و أخطاؤه في الكساد العالمي الكبير ابتداء من 1929 اجر حيث أن معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين أصيبوا بحيرة أمام تفسير نظريتهم للبطالة التي حدثت في الثلاثينات و عجزها في تفسير الظاهرة . و أكبر رد على الطرح الكلاسيكي الذي يرى أن العامل الذي يقضي على البطالة هو خفض الأجور جاء كينز ليبين عدم صحته فعلى العكس من ذلك يؤدي إلى زيادتها و فسر ذلك بأن انخفاض الأجر يترتب عليه انخفاض دخل العمال و بالتالي انخفاض الأجر يترتب عليه انخفاض الدخل العمال و بالتالي ينخفض طلبهم الفعلي على السلع مما يدفع المنتخبين إلى إنقاص الإنتاج و الاستغناء عن جزء من العمال فتزداد البطالة و تتفاقم مشاكلها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رمزي زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص : 167-168 .

<sup>2</sup> سعد الخضري ، أزمة التشغيل و العمالة في الفكر الاقتصادي الرأس مالي من (الكلاسيك الكينز) دار النهضة العربية القاهرة ، 1989 ، ص : 11 .

<sup>3</sup> كارل غيورك تسين ، الرخاء المفقر التبذير و البطالة و العوز (ت) عدنان عباس ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2006 ، ص : 106 .

<sup>4</sup> زينب حسن عوض الله و سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص : 117 .

## النظرية الماركسية

إن الفكر الماركسي يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية هي الفلسفة الجدلية (الديالكتيك) و مادية تاريخية و الاقتصاد السياسي ، و لا يمكن عرض أي قضية من القضايا الاقتصادية و الاجتماعية التي تناولها ماركس دون أن توضع في إطارها التحليلي الواسع .

كما أن عرض واجهة الماركسية في قضية البطالة لا تنفصل عن كونها ناتجا للنظام الاقتصادي الرأس مالي و هو سبب رئيسي في كل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية للمدرسة الليبرالية عجزت عن تحقيق الشغل الكامل ، فإذا كانت قوة العمل في النظام الرأس مالي هي سبعة تباع و تشتري في سوق العمل كأية سلعة أخرى ، فلا بد أن تتوفر فيها تلك الصفة المزدوجة أي أن تكون لها قيمة استعمالية و قيمة تبادلية فالقيمة الاستعمالية هي صلاحية السلعة لإشباع مختلف الحاجات الإنسانية و نافعة للآخرين معنى ذلك أن تكون لها منفعة اجتماعية كاستخدام قوة العمل في العملية الإنتاجية من طرف رب العمل أما عن القيمة التبادلية فهي قابلية السلعة للتبادل و ذلك باستخدام النقود كعنصر أساسي في هذه العملية ، حيث يقوم العامل ببيع قوة العملة في سوق العمل ليقوم رب العمل بشرائها<sup>1</sup>.

عندما يبدأ العمل في ممارسة وظيفة و يحصل على القيمة تبادلية لقوة عمله و هي عبارة عن وقت العمل الذي يلزم لإنتاج ما يمكن العامل من البقاء على قيد الحياة هو و أسرته فإذا كان هذا الوقت يتطلب ست ساعات من العمل فإن قوة العمل تساوي إذن ست دولارات في اليوم بفرض أن سعر ساعة من العمل هو دولار واحد لكن العامل الذي باع قوة عمله لكي يحصل على ما يكفيه للعيش لا يعمل في الحقيقة ست ساعات وإنما يوافق على أن يعمل ثماني أو عشر ساعات لكنه لا يحصل إلا على ما يعادل ست ساعات فقط هذا الجزء من العمل الذي يؤديه العامل و لا يحصل على أجر عنه أطلق عليه ماركس مصطلح "" فائض القيمة "" الذي يستولي عليه الرأسماليون لأنهم يحتكرون ملكية أدوات الإنتاج<sup>2</sup> ، فحسب الفكر الماركسي تكثيف عن طريق إطالة يوم العمل ، و استخدام الآلات التي تحل محل العمل الإنساني تؤدي إلى زيادة البطالة ومكونة بذلك ما أسماه ماركس بالجيش الاحتياطي للعمال مشيرا في ذلك إلى أن البطالة جزء لا يتجزأ من أسلوب لإنتاج الرأسمالي و هي أيضا شرط لوجوده فهناك مصلحة مزدوجة يحققها الرأسمالي من وجود هذا الجيش الاحتياطي فمن ناحية يحتاج إليه دوما من أيدي عاملة بصرف النظر عن معدلات نمو السكان ، و من ناحية أخرى لأن البطالة التي يمثلها هذا الجيش هي وسيلة ضغط شديدة في يد الرأسمالي ليجبر بها العامل على قبول أجور أقل .

<sup>1</sup> حجال سعود ، مرجع سابق ، ص : 45-46.

<sup>2</sup> أحمد زكي ، مرجع سابق ، ص : 192-193 .

**تعقيب :** إن الطرح الماركسي في الواقع الأمر يرى أن البطالة ظاهرة مرتبطة شديدة الارتباط بالنظام الرأسمالي و يرد بقوة على الكلاسيكيين الذين يرون أن التطور الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى تحسين عيش المال فحسب ، رأيه إنما يفضي إلى الإفكار المستمر للعمال ، كما نجد أنه أول من نقد قانون ساي للأسواق في الجزء الأول من كتابه "" رأس مال "" يقول ليس هناك أسخف من الرأي الذي يذهب إلى أنه كل بيع هو شراء ، إن الفكر الماركسي تنبأ بزوال الرأسمالية التي قد أنجزت مهمتها التاريخية كمرحلة في تاريخ تطور البشرية بحيث تختفي المآسي الإنسانية و هذا ما كذبه التاريخ .

## 2 1 النظرية الكلاسيكية الجديدة ( النبو كلاسيكية )

الاتجاه الكلاسيكي الجديد هو امتداد لاتجاه الليبرالي الكلاسيكي إلا أنه أكثر تجريدا و فردية فهو تحليل شخصي و سلوكي يهتم بالميكانيزم و الأداء ، و يعطي الأهمية لعنصر الطلب و رغبات الأفراد أكثر مما يعطي لجانب العرض و نفقة الإنتاج<sup>1</sup>.

إن المدرسة الكلاسيكية الجديدة لم يكن ممكنا الحديث عنها بشكل جدي إلا بعد ظهور ثلاث مؤلفات أساسية وهي كتاب «مبادئ اقتصادية» لكارل مينجر Menger carl و كتاب نظرية الاقتصاد السياسي لويليام ستانلي جفونز W.S.Jevons في سنة 1871 و آخر كتاب عناصر الاقتصاد السياسي الخام لليون والراس 1874 Walras Leon و التي تعد بمثابة تاريخ ميلاد المدرسة الكلاسيكية الجديدة .

إن التحليل الكلاسيكي الجديد يستند على فلسفة الحرية الاقتصادية و الايمان بفعالية المنافسة الكاملة فهي افتراضات أساسية لديهم و على أساس أن الوصول إلى أوضاع التوازن تقتضي وجود الفرد الحر الذي يبحث عن منفعة بشكل إرادي و ذلك في ضوء الملكية الخاصة و حرية العمل و التعاقد و آليات السوق الحرة<sup>2</sup> و مهما يكن من أمر فإن النظرية النبو كلاسيكية لم تعط قضية البطالة اهتماما يذكر آمنت بقانون ساي ، ومنه افترضت حالة التوظيف الكامل.

إن النبو كلاسيك اتفقوا على حالة المنافسة الكاملة و توافر مرونة أسواق العمل و عدم جمود الأجور لعلاج ما عسى أن يحدث من بطالة جزئية في بعض القطاعات و عليه فإن البطالة التي تسود في أي فترة إما أن تكون بطالة جزئية أو هيكلية ، النظام يدفعه نحو تحقيق التوظيف الكامل باستثناء الفترات التي تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو اضطرابات نقدية شديدة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله ، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص : 115 .

<sup>2</sup> حسن قرنفل ، الشغل بين النظرية الاقتصادية والحركة النقابية ، مرجع سابق ، ص : 58 .

<sup>3</sup> أحمد زكي ، مرجع سابق ، ص : 271-272 .

**تعقيب :** إذا كان النيو كلاسيك قد أنكروا الأزمات العامة و البطالة الواسعة و اهتموا أساسا بالأجر القصير فإننا لا نعثر لديهم على أي رؤية عن النمو في الأجل القصير وما يرتبط بذلك من رؤية تتعلق بالعمالة و البطالة و الأجر كارل مينجر ستانلي جفونز و فالراس لم تكن لديهم نظرية بشأن مستقبل النمو و قضايا العمالة في الأجل الطويل حيث استنزفت بحثهم في عمليات و شروط التوازن في الأجل القصير جل جهودهم ، في حين أبناء الجيل الثاني فقد كانوا أكثر تفاؤلا بقدرة النظام في التحرك و تحقيق النمو الاقتصادي المصحوب دوما بالتوظيف الكامل .

#### 1 4 النظرية الكينزية

John Maynard Keynes تنسب هذه النظرية إلى المفكر الاقتصادي جون ماينرد كينز ( 1883-1946) صاحب الكتاب الشهير " النظرية العامة في توظيف و سعر الفائدة و النقود" سنة 1936 وصف الكثير من الاقتصاديين النظرية لكينز بأنها نظرية الكساد و البطالة ، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي كيفية إنفاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة ضمان تحقيق التوظيف الكامل ، بحيث احتلت مشكلة البطالة في هذه النظرية ما يمكن أن يمثل القلب في جسد تلك النظرية<sup>1</sup>.

إن نقطة البداية عند كينز هي عدم صحة قانون المنافذ "قانون الأسواق " لساي و الذي بمقتضاه يخلق العرض الطلب المساوي له و الصحيح لديه ، أن الطلب هو الذي يخلق العرض و أن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج و مستوى التشغيل و يتكون الطلب الفعلي من طلب على أموال الاستهلاك و طلب على أموال الاستثمار .

إن الطلب على أموال الاستهلاك يتحدد بحجم الدخل و الميل للاستهلاك و هذا الأخير يحدد كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك و الادخار ، أما الطلب على أموال الاستثمار فيتحدد بالميل للإستثمار و يتوقف هذا الميل على عاملين هما سعر الفائدة و الكفاية الحدية لرأس المال<sup>2</sup>.

اختلاف بين حجم ما يدخره المجتمع و ما يستثمره فإن توازن الدخل لا بد أن يختل ، فمثلا لولا في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار فحسب المنطق الكينزي فالطلب الكلي الفعال يقل عن العرض الكلي أي أن المخزون السلعي يتزايد و تتراكم السلع في المحلات التجارية و تنخفض أسعار و تقل الأرباح و تتزايد الطاقة العاطلة و تحدث البطالة أما إذا افترضنا أن الاستثمار كان أكبر من الادخار فإن الوضع العكسي سيحدث بمعنى الطلب الكلي الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي مما يؤدي إلى نقص

<sup>1</sup> رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص 287 .

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله ، سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص: 132-133 .

المخزون السلعي و تزايد المبيعات و ترتفع الأسعار و الأبحاث وإن كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة فسوف يلجأ المنتجون لتشغيلها لمواجهة الطلب المتزايد ، فالانتعاش في الاستثمار أدى إلى زيادة في تشغيل عدد العمال و بالتالي تقل الأرباح .

و لرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص و يرى أن نقص الاستخدام ليس عارضا بل ممكنا و غالب الوقوع ، وفي هذا الصدد يقترح كينز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عم مردوديتها إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مداخيل مقابل ذلك تمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات إذ يقول كينز " أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض ، و ردمها من أن يبقوا بدون عمل " لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم و يحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم و طلب اليد العاملة الإضافية<sup>1</sup>.

نستنتج مما سبق أن كينز له الفضل في توضيح مفهوم البطالة ( الإجبارية ) الناتجة عن القصور الطلب الكلي الفعال ، فالنظام الرأسمالي لا يملك الآليات فالتوازن المقترن بمستوى أقل من توظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية ، كم تنادي كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة<sup>2</sup>.

**تعقيب:** لقد جاءت النظرية الكينزية باقتراحات جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي من الولايات التي كان يعيشها الاقتصاد العالمي فالتحليل الكينزي لا يتوافق بالضرورة مع التشغيل الكامل فهو يرفض الطرح الكلاسيكي و ينفي كل إمكانيات التعديل التلقائي للأسواق ، و عليه كما ذكرنا سابقا فإنه لا يعترف بقانون ساي للمنافذ و يضع بدل ذلك مبدءا سمي مبدأ الطلب الفعال كما طلب بتدخل الدولة لإنعاش الحياة الاقتصادية .

## 2- النظريات الحديثة

يشمل هذا المنظور عدد من النظريات و الاتجاهات التي تسعى إلى تعديل و تطور النظريات التقليدية بصياغة فروض أكثر واقعية تستطيع إعطاء تفسير يساعد على فهم ظاهرة البطالة من هذا المنطلق ، سندرج أهم النظريات الحديثة ( نظرية الرأسمال البشري ، نظرية البحث عن الشغل ، نظرية التجزئة السوق ، نظرية الرأسمال الاجتماعي ).

<sup>1</sup> ناصر دادى عدون ، عبد الرحمن العايب ، مرجع سابق ، ص: 25-26.  
<sup>2</sup> السيد محمد السيريتي ، عبد الوهاب ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2008 ، ص: 301 .

## 1-2 نظرية الرأسمال البشري

في بداية سنوات الستينات انتشر مفهوم الرأسمال البشري عند الاقتصاديين الأمريكيين على غرار T.W.Schutz , Jacob Mincer و كذلك G.S.Becker الذي أصدر كتاب " Humain Capital , Atheoretical and Emprical Analyses " سنة 1964 و فيه يعرف الرأسمال البشري على أنه مجموعة القدرات الفكرية التي تساعده على التحقيق عائدات نقدية في المستقبل ، هذا المفهوم يشجع الإستثمار في الرأسمال البشري عن طريق التكوين <sup>1</sup> .

إن أصحاب هذا الاتجاه من الاقتصاديين المحدثين سلطوا الضوء على العنصر البشري باعتباره القوة الحقيقية والفاعلة التي يتوفر عليها المجتمع و إن رأس المال الثابت هو الفرد أو الطاقة البشرية الخلاقة التي تحفظ استمرار المجتمع وبقائه على عكس العنصر المادي القابل تارة للوفرة وأخرى للنقص والاندثار، وان كسب وتنمية الأول يتم إلا بوضع إستراتيجية تستهدف تفعيله خصوصا في ميدان التعليم والتكوين <sup>2</sup> .

كما إن الرأسمال البشري Human Capital هو مجموعة القدرات الإبداعية والإنتاجية لفرد أو الجماعة وهذه القدرات تضم المعارف العامة أو الخاصة (المعرفة العلمية التجربة) فهي ذخيرة يتم تكوينها ومراكمتها وتآكلها أيضا و تتمتع هذه القدرات بمجموعة من الخصائص الأساسية فهي من جهة لامادية أي مكونة من تحصيل ذهني وغير منفصلة عن الشخص الذي يملكها ، وهذه القدرات تضم على قدر المساواة الشهادة الجامعية والقدرة على استخدام آلة معينة ومهارة وخبرة ، الإستثمار في الرأسمال البشري رهين بعدة معطيات منها ضرورة إن تكون كلفة التكوين أقل من مردودية الإنتاج بعد التكوين <sup>3</sup> .

معنى ذلك أن الأفراد الذين يستثمرون الوقت والمال في التعليم والتكوين وباقي المصادر الأخرى التي تعمل على زيادة إنتاجهم سوف نصل إلى عدم المساواة في سو العمل نظرا لاختلاف حجم ونوعية الرأسمال البشري أي اختلاف القيمة الاستعمالية لقوة العمل ويصبح عندئذ سوق العمل يخضع لتصرف عقلائي سواء من طرف طالب الشغل أو من طرف عارض الشغل . فبالنسبة للفرد طالب لا يمكن له أن يلجأ إلى الإستثمار في التعليم والتكوين إلا إذا كانت الفوائد المتوقعة أكبر من النفقات التكاليف أي أن هذه الأخيرة تسمح لها تقديريا برفع أجره المستقبلي بما انه مرتبط بالإنتاجية والتكوين يحسن الإنتاجية بالرغم

<sup>1</sup> Jean Yves capul Oliver Garnier , **Dictionnaire D'économie Et De Sciences Social** Edition Hartier , Paris , 1994, P :39.

<sup>2</sup> حسن قرنفل ، الشغل بين النظرية الاقتصادية و الحركة النقابية ، مرجع سبق ذكره ، ص : 152 .

<sup>3</sup> جمال أسعد مزعل ، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم ، مكتبة الموصل العراق، ب س ، ص 16.

من أن هذه المعارف مكلفة إلا هذه المعارف مكلفة إلا أنها تأتي بفائض في الخدمات الإنتاجية ، أي أن هذا المخزون يظهر كاستثمار ناجح خاصة إذا اقترن بالصحة الجسدية والعقلية لصاحبه.

كما أن المقاولات تدرك أن عليها أن تهتم بالأسمال البشري وذلك بإتاحة إمكانية التكوين المستمر للعمال من أجل الرفع من المرودية ، إلا إن هذه العملية محدودة في الزمن ، إذ لا يمكن تكوين العمال بشكل نهائي لأن القدرة على التحصيل تضعف مع تقدم في السن<sup>1</sup> .

**تعقيب:** إذا كان التكوين والتعليم يمكن المتوفر عليه الحصول على شغل وأجر عال فلماذا لا يقدم الجميع على ذلك باعتباره استثمارا مربحا على المدى البعيد ؟ إن الواقع يظهر أن هناك عدة عوائق تحول دون تحقيق هذا الاستثمار سواء تعلق الأمر بطالب الشغل بعارضي الشغل والتصرفات التي تكتنف عملية التشغيل والتي تحول دون استخدام القوة العاملة المؤهلة وإهدار هذه الثروة البشرية بسلوكيات وتصرفات غير عقلانية متفشية في المجتمع الجزائري التي لا تعير الاهتمام بالأسمال البشري بقدر تعطي الأولوية لحسابات ضيقة كالانتماء العشائري العلاقات الشخصية بالإضافة إلى التميز الجنسي والعرقى والذي يؤدي في النهاية إلى شعور الشاب بالظلم الاجتماعي .

كما أن الجزائر تعاني من فائض في النظام التعليمي الجامعي وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب الكم الهائل من الخريجين الشيء الذي حال دون استثمار الشباب لما تعلموه وجعلهم يفقدون تدرجيا مهاراتهم وقدراتهم.

## 2-2 نظرية البحث عن الشغل job search

إن الهدف الأساسي لهذه النظرية هو محاولة إعطاء تفسير لبعض أشكال البطالة ومن بين منظري هذا الطرح نجد ستيجلر Stigler الذي يرى بأن طالبي الشغل يبحثون عن وظيفة بمواصفات محددة بهدف معرفة أجورهم في سوق العمل سيقومون بجمع كل المعلومات المتوفرة ، كما أن الأفراد يتركون مناصب عملهم والتفرغ للبحث عن وظائف جديدة ملائمة لقدراتهم وحسب هيكل الأجور وبالتالي فإن هذه النظرية بأن البطالة هي (احتكاكية) تعبر عن سلوك اختياري من أجل الحصول إلى توزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة إلى أن تؤدي حصول على أفضل فرصة للعمل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسن قرنفل ، مرجع سبق ذكره ، ص :153.

<sup>2</sup> مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و السياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية ) ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 245.

**تعقيب :** إن هذه النظرية تعتبر البطالة اختيارية ، ولكن الواقع المعاش يكذب ذلك بحيث لا يمكن إرجاعها لمجرد رغبة الأفراد التفرغ في جمع المعلومات بل هناك مسببات أخرى وبالتالي فالحقيقة أن هذه النظرية عاجزة عن إعطاء تفسير مقنع للبطالة كما انه ليس من المعقول أن العامل الذي لم يعثر من يقدم له الأجر الذي يرغب فيه سيستمر في البحث لماذا لم تطرح هذه النظرية فرضية بأن العامل يقبل بأجر أدنى في عمل قريب من محل سكنه بدل من عمل بأجر أعلى منه في منطقة بعيدة أو وجود أصدقاء وسيادة جو ودي داخل مكان العمل.

كما أن هذه النظرية تعتبر البطالة استثمار للفرد البطال فهو لا يرضى بممارسة ووظيفة لا تتناسب وطموحاته أملا في الحصول على عمل أفضل فهذه العملية غير مضمونة ومحفوفة بالمخاطر لأن طالب الشغل يلاقي صعوبة كبيرة لظفر بوظيفة.

## 3-2 نظرية تجزئة السوق

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد B.Doemberg.M.Piore. في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات ، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة والكشف عن ارتفاعها في قطاعات معينة وعلى هذا الأساس تميز بين أنواع من أسواق العمل وهي :

أ - **السوق الداخلية :** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور<sup>1</sup>.

ب - **السوق الثانوية:** فهو يستخدم أساليب إنتاجية بسيطة ومكثفة للعمل ، كما أنه يضم منشآت صغيرة الحجم ، فضلا عم ذلك فإن العمالة التي تنتمي إلى هذا السوق هم من الأفراد المهمشين كالنساء والشباب والمهاجرين والذين يتقاضون أجور زهيدة وشروط عمل رديئة ومناصب العمل فيها غير مستقرة وبالتالي فهم أكثر عرضة للبطالة.

ت - **السوق الرئيسية :** نجد في هذا السوق المنشآت الكبيرة الحجم والمتبنية في استخداماتها أنماط إنتاجية تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وكثيفة ، بالإضافة إلى احتوائها على مناصب عمل تتميز بدرجة كبيرة من المهارة ، حيث تسعى هذه المنشآت إلى الاحتفاظ بهم نظرا للمهارات المكتسبة خلال فترة العمل بها ، هذا السوق يتميز بفرص عمل أفضل وأجور عالية ودرجة الاستقرار فيها أكبر بمعنى أي احتمال البطالة في هذا السوق أقل وفق هذه النظرية البطالة راجع إلى الازدواجية

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، مرجع سبق ذكره ، ص : 32.

التي تتميز بها سوق العمل وعدم إمكانية الانتقال من سوق لأخرى خاصة من السوق الثانوية إلى السوق الرئيسي<sup>1</sup>.

**تعقيب :** إن هذا الانقسام يكون من خلال الانتقال من رأس مال تنافسي إلى رأس مال احتكاري الذي يكون بحاجة قوة عمل مجزئة يسهل قيادتها وخلق الصراعات داخلية فالبطالة في نظرية تجزئة السوق تبين لنا التفاوت الحاصل بين الطبقات ، خصوصا في السوق الثانوية نظرا لعدم وجود تشريعات تحمي العمالة المهاجرة أو الشباب والإناث الذين حسب هذه النظرية لا يمثلون الدخل الأساسي لأسرهم .

لقد تعددت الاتجاهات النظرية والرؤى الاقتصادية محاولة إعطاء تفسير كامل وشفافي للبطالة إلا أنها كانت تعاني من نقائص في التفسير والتحليل وهذا ما جعل ضرورة إدخال علوم أخرى تساعد على فهم الظاهرة أكثر من هذا المنطلق جاء الاهتمام السوسيولوجي بالظاهرة حيث ينظر علماء الاجتماع إلى البطالة على أنها تمثل إفراس لواقع اجتماعي مختل وظروف ثقافية معينة وأنها وراء العديد من الظواهر الاجتماعية المرضية داخل المجتمع .

## 2-4 نظرية الرأسمال الاجتماعي :

إن هذا الطرح النظري يبين أهمية العامل الاجتماعي المتمثل في جهاز العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الفرد الباحث عن الشغل والتي قد تلعب دورا أساسيا في الحصول على عمل دائم ، يعتبر هذا الجهاز العلاقتي من الوسائل غير الرسمية المعتمدة من طرف البطالين في السنوات الأخيرة كنوع من الإستراتيجيات التي تمكنهم من الاندماج في سوق العمل الرسمي<sup>2</sup> فالرأس المال الاجتماعي Social Capital فهو لا يقل أهمية عن صور رأس المال أخرى، إذ يشير إلى مجموعة العلاقات والروابط الاجتماعية التي يمتلكها الفرد وتنمو في إطار شبكة اجتماعية معينة ، تحكمها عدد من القيم والمعايير كالثقة والاحترام المتبادل والالتزام والتعاون<sup>3</sup> وهذا ما ذهب إليه بيار بورديو الرأسمال الاجتماعي – شبكة دائمة من العلاقات المؤسسة عبر التعارف المتبادل والمرتبطة بالانتماء إلى مجموعة من الأعوان المتحدين بروابط مستقرة ومثمرة قائمة على التبادلات مادية ورمزية متلاحمة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 ، ص :45.

<sup>2</sup> حجال سعود ، مرجع سبق ذكره ، ص:60.

<sup>3</sup> انجي محمد عبد الحميد ، دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي ،دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر ،سلسلة الأبحاث والدراسات ،العدد 01، المركز الاقتصادي و الاجتماعي ، القاهرة ، ب س ، ص:19

<sup>4</sup> عائشة التائب ، علم الاجتماع العمل و المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص :265.

من هنا جاء التركيز على رأس المال الاجتماعي نظرا لأهمية شبكات العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها كل فرد في حياته ، والتي تزداد أهميتها في المجتمعات التي تفتقد فيها المؤسسات الرسمية للمصداقية ، حيث تعلق قيمة الروابط الأسرية ، ويضطر الفرد للجوء إلى علاقاته وروابطه الأولية لتحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته الأساسية<sup>1</sup>.

إن الدراسات السوسولوجية تدل على أن هناك علاقة بين الرأسمال الاجتماعي وإمكانية الخروج من دائرة البطالة حيث يشير ميشال فورسي (M)Forsè إلى أن الرأسمال الاجتماعي يلعب دورا هاما لا يمكن تغيبه عندما يتعلق بعملية البحث عن الشغل "ففي سؤال المركزي حول كيفية الحصول على الشغل في فرنسا قام به مركز البحث (INSEE) في 1994 تبين من خلال عملية البحث أن الرأسمال الاجتماعي يعتبر من أفضل الطرق المحببة من طرف البطالين الباحثين عن الشغل في مستوى شهادة متقارب بين الباحثين عن الشغل فإن أولئك الذين سيجدون أحسن المناصب هم الذين لديهم الإمكانيات لاستعمال الأمثل لشبكة علاقاتهم الاجتماعية معنى ذلك أن المعارف المعبرة عنها بالرأسمال الثقافي في شقه المؤسساتي والتي تجعل الاعتراف بالمؤهلات عن طريق شهادات مكتسبة في النظام التعليمي لا تكفي ويرتكز الرأسمال الاجتماعي على العلاقات الشخصية التي يحوز عليها الفرد فتصبح تابعة لبنية شبكته ، كما أن هذه الشبكة من الروابط الاجتماعية (القوية وتشمل علاقات عائلية وصدقة والروابط الضعيفة وتشمل الروابط الدموية ) حسب دراسة التي قام بها Grannovetter(M.S) ليست معطى طبيعي ولا حتى معطى اجتماعي ولكن مبني بصفة دائمة بفعل اجتماعي مؤسساتي الطابع المميز لأي تشكيلية اجتماعية (علاقات التضامن ) ، حتى تسمح لها بإنتاج وإعادة الروابط الاجتماعية الدائمة والنفعية وينجم عنها فوائد رمزية ومادية يمكننا القول إذا أن "جهاز العلاقات الاجتماعية هو نتاج إستراتيجية الاستثمار الاجتماعي بطريقة واعية أو غير واعية الموجهة نحو تأسيس وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية النفعية سواء على المدى الطويل أو على المدى القصير وذلك بتحويل العلاقات الاجتماعية الطبيعية والظرفية (علاقات القرابة الدموية ، علاقات الجوار ، علاقات العمل ) إلى علاقات ضرورية تؤدي واجبات دائمة وتترجم بإحساس خاص الشعور بالاعتراف ، الاحترام ، المحبة... الخ<sup>2</sup>.

**تعقيب :** إن نظرية الرأسمال الاجتماعي تكشف لنا جزء من الواقع الاجتماعي المليء بالتناقضات ففي كثير من البلدان النامية يرتبط الحصول على عمل أو نظام الترقية يرتبط بما يتوافر عليه الفرد من شبكة العلاقات الاجتماعية ومن دونها لا يستطيع عمل أي شيء حتى إن توافرت له القدرات والمهارات المطلوبة ، كما أن العلاقات الاجتماعية لا تقتصر على الروابط الضعيفة والقوية كما بينت بعض

<sup>1</sup> أنجي محمد عبد الحميد ، نفس المرجع ، ص : 36.

<sup>2</sup> حجال سعود ، مرجع سابق ، ص:61-62 .

الدراسات وإنما أيضا على أصل الاجتماعي ولكن هذا لا يعني أن نظرية الرأس المال الاجتماعي تفسر لنا البطالة بكل أبعادها وإنما تحاول رصد جزء من هذا الواقع والكشف عن الاستراتيجيات التي يأخذ بها بعض الشباب للبحث عن العمل والخروج من دائرة البطالة .

## ❖ **المطلب الرابع : آثار البطالة**

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع ، بل إنها إحدى أهم العقبات الأساسية للجهود التي تبذلها الدول لتحقيق التنمية ، فالبطالة تعني عدم الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية ، و لها علاقة وثيقة باتساع نطاق الفقر و بالاستقرار السياسي للبلد .

### (1) الآثار الاقتصادية

للبطالة آثار اقتصادية مهمة يتجلى أهمها فيما يلي :

- تعد البطالة هدر لطاقات و قدرات أبناء المجتمع ، الذين تضيع سنوات عمرهم دون الاستفادة منها في أي نوع من العمل لصالح أنفسهم أو أسرهم و مجتمعا تهم، و هي لدى المتعلمين أشد خطورة، فهي ليست فقط هدرا لطاقتهم، و لكنها أيضا هدر لكل ما أنفق عليهم في عملية تعليمهم، و قد تكون بطالة هؤلاء المتعلمين سببا لانصراف غيرهم مستقبلا عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية (من وجهة نظره م)<sup>1</sup>.
- الضرر الإنتاجي : هناك علاقة ارتباطية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي و التغيرات في معدل البطالة، هذا ما أثبتته البروفيسور آرثر أوكن بعد دراسة أجراها و أطلق عليها إسم قانون أوكن، و يقر هذا القانون أنه إذا ارتفع معدل البطالة بمقدار 1 % ، سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بما قدره 2%<sup>2</sup>.
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، و هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم .
- تعطيل جزء من قوة العمل، يكلف الدولة نفقات إضافية، حيث في كثير من دول العالم تمنح الحكومات إعانات نقدية للمتعطلين فيها ، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من أجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لاسيما كلما زادت أعداد البطالين و هذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تقدمها الحكومة للبطالين و التي تؤثر سلبا على ميزانية الدولة، هذا من

<sup>1</sup> عادل أحمد عبد الجواد، البطالة و الجريمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 278 ، سبتمبر 2005 ، ص: 58..

<sup>2</sup> Gregory N.Mankiw, Op.Cit, P: 44.

جهة، و من جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة ينخفض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحصلها الحكومة و هذا ما يضعف من قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم و الصحة و المرافق العامة... الخ<sup>1</sup>.

- يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الإنتاج، و عدم استغلال هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة و القدرة على العمل و الإنتاج .

- إن تفاقم ظاهرة البطالة يعطي الفرصة لميلاد نوع آخر من النشاطات المشككة لما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي<sup>2</sup> الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال ، هذا الأخير نتج عن التدهور المستمر للقطاع الرسمي ، حيث يعد خسارة للخرينة العامة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن أن تخلق مناصب شغل في القطاع الرسمي الذي بدوره سمح للقطاع غير الرسمي في الظهور، و بالتالي تتشكل الحلقة المفرغة .

- انخفاض مستوى الناتج القومي و الدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، و هذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع و نقص في الناتج القومي و الدخل القومي .

- تضعف البطالة القوة الشرائية للعاطل عن العمل، حيث تنخفض قدرته على إشباع حاجاته الاقتصادية فيحرم من التمتع بحياة كريمة .

## (2) الآثار الاجتماعية

إن الآثار الاجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، و التي نوجزها فيما يلي :

- إن زيادة عدد العاطلين تمثل التربة الخصبة والبيئة المناسبة لدخول عالم الجريمة<sup>3</sup>، فعجز العاطل عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، يضطره إلى سلوك سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع، لأن البطالة تؤدي إلى العزلة و فقدان الأهمية الاجتماعية للعاطل عن العمل، فيسيطر على الشاب المتعطل شعور بالفشل و الإحباط مما ينعكس على علاقته بالمجتمع، و يتولد لديه شعورا أعمق بالقنوط و الانطواء و اللامبالاة و اليأس من إمكانية تحسين حالته في المستقبل، و بذلك تقل مقاومته النفسية و الاجتماعية للتحدي الذي فرضته البطالة مما يجعله سهل

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 01، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص: 129.

<sup>2</sup> أشروف كبير سليمة، الإستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الإجتماعي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005، ص: 28.

<sup>3</sup> عادل أحمد عبد الجواد، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

- الإستهواء و سهل التعرض و التأثير بالتيارات الإنحرافية، فيقدم على بعض الجرائم كالسرقة و التعدي على أملاك الدولة، المخدرات، التزوير و التزييف.....الخ<sup>1</sup>.
- إرتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي و حالات الانتحار و الطلاق و ما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكك الأسري في المجتمع و تشرد الأطفال أو انحرافهم الأخلاقي<sup>2</sup>.
  - إبطالة الأولياء تأثير سلبي على التحصيل الدراسي للأبناء، ففي تحقيق حول " الأسرة و الميزانية " الذي أجري في فرنسا سنة 2001 ،على عينة تتكون من 3771 تلميذ، وجد أن 50 % من فشل 3 التلاميذ في الدراسة يعود إلى الوضع المادي السيئ للعائلة بسبب بطالة الآباء<sup>3</sup>.
  - إن إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر من العوامل المشجعة على الهجرة، خاصة الهجرة غير الشرعية لدى الشباب.
  - تؤثر البطالة سلبا على مشاركة الشباب في الحياة الاجتماعية خاصة بالنسبة لفرصهم في الإستقرار و الزواج و تأسيس أسرة.
  - و مما لا شك فيه أن الشؤون المالية تلعب دورا هاما في تحقيق الإستقرار الأسري، و يعتبر توفير أساس مادي من الأمور الحيوية في حياة الأسرة، و في الواقع، فإن كثيرا من حالات الفشل في تحقيق الإستقرار الاقتصادي للأسرة إنما ترتبط بإنعدام الدخل نتيجة البطالة مما يدعو للاستدانة المستمرة و الإرتباك الأسري الشديد و ربما تصدع الأسرة<sup>4</sup>، فكثير من المشاكل الأسرية كالهروب من المسؤولية و الطلاق تنشأ كنتيجة مباشرة للتعطل عن العمل.
  - كما أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية، بين البطالة و مستوى المعيشة فكلما زادت البطالة انخفض مستوى المعيشة و بالعكس تؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية بسبب الدخل غير المستقر مما يحرمهم من التمتع بحياة كريمة.

### (3) الآثار السياسية

أما الآثار السياسية فيتمثل أهمها فيما يلي:

<sup>1</sup> Gérard Lutte, "Libérer l'adolescence", Editions Mardaga, Wavre, 1988, P: 165.

<sup>2</sup> نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص: 249

<sup>3</sup> . Michel Duée, "L'impact du chômage des parents sur le devenir scolaire des enfants", Revue économique, Vol 56, N°3, Mai 2005, P: 640.

<sup>4</sup> محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص : 84.

- عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، فزيادة وقت الفراغ لدى العاطلين ، يؤدي إلى استفحال الكثير من الأمراض الاجتماعية و النفسية التي تدفع للقيام بالأعمال الإرهابية و إشاعة اللأمن في المجتمع.
- الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء و الحرمان من طرف دولته و هذا يضعف لديه الشعور بالإنتماء و الشعور بالوطنية<sup>1</sup>.
- إن الأفواه الجائعة و النفوس المملوءة بالحقد و المرارة و اليائسة من إمكانية تحقيق حياة كريمة لأشد تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة<sup>2</sup>، فخطر انخفاض مستوى المعيشة، يؤدي إلى السخط الشعبي العام، الذي يحمل انعكاسات وخيمة على الاستقرار السياسي للبلد .

إذن فظاهرة البطالة هي واقع معقد و تحمل في طيها أثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و أن استمرارها و عدم الاهتمام بها يزيد من حدتها، حيث ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع ، مما يستلزم وضع عدة تفسير لها حسب الظرف الزمني الذي تظهر فيه من أجل إيجاد حلول لها، و هذا ما يؤكد الفرضية الأولى التي مفادها أن " البطالة تعتبر عائقا اقتصاديا و اجتماعيا يجب تحليلها و تفسيرها."

#### ❖ **المطلب الخامس : واقع البطالة في الجزائر**

لقد واجهت الجزائر عراقيل كبيرة في مجال التشغيل، أسفرت عن تفاقم ظاهرة البطالة، في ظل ظروف إقتصادية و اجتماعية صعبة، هذا ما سنوضحه من خلال تطور و خصائص هذه الظاهرة في بلادنا.

#### **1 4 تطور البطالة في الجزائر**

بقيت ظاهرة البطالة في بلادنا الشغل الشاغل " للدولة الجزائرية"، لما لهذه الظاهرة من تأثير سلبي على نفسية الفرد، و على ازدهار و استقرار المجتمع.

الظاهرة قد مرت بمرحلتين بارزتين و متعاكستين في الاتجاه على العموم خلال الفترة - 2009. 1985

#### **(أ) الفترة 1985- 2000**

<sup>1</sup> الإختلالات الإقتصادية، الديوان الوطني للتعليم و التكوين عن بعد، نقلا عن الموقع الإلكتروني : [http://www.ets-salim.com/programmes\\_pdf/env2\\_eco\\_mana\\_01.pdf](http://www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.pdf) 2017/09/30

<sup>2</sup> محمد علاء الدين عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص : 88.

سجلت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 16 % سنة 1985 إلى 8.29 % سنة 2000 ، و نعتقد أن هذا نتيجة تراجع النم و الاقتصادي الذي مرت به البلاد و الناجم عن تفاعل العوامل الخارجية غير الملائمة ، من تدهور في شروط التبادل الدولي و الصدمة البترولية لسنة 1986 ، مع العوامل الداخلية الناجمة عن السياسات الاقتصادية المتبعة .

فقد تميز النصف الثاني من الثمانينات بتقلص عرض العمل ، و يعود ذلك إلى استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية ، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية الكبرى من 9.4 % سنة 1980 إلى 3.3 % سنة 1986<sup>1</sup>، و كذا انخفاض سعر صرف الدولار ب اعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية للجزائر مع الخارج ، فانخفضت أسعار المواد الخام المصدرة و ارتفعت بالمقابل أسعار واردات الجزائر من السلع تامة الصنع ، و من جهة أخرى ، الانخفاض الكبير لأسعار النفط الذي كان و لا يزال المورد الرئيسي لإيرادات الدولة الجزائرية ، حيث تراجع سعر البترول من 35 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 15 دولار للبرميل سنة 1986<sup>2</sup>، هذا ما جعل الجزائر غير قادرة على بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القائمة بسبب العجز المالي الذي أصاب ميزانية الدولة، ف انقطع التمويل الصناعي على بعض المؤسسات ، و بالتالي ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمالة لتبدأ أولى إجراءات تسريح العمال في مطلع التسعينات ، و بذلك تكون بداية بروز ظاهرة البطالة في الجزائر.

فالسائقة المالية التي مرت بها الجزائر ، جعلتها تعيد النظر في السياسات الاقتصادية القائمة في إطار النظام الموجه ، و الشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة و صرامة و انفتاحا على الاقتصاد العالمي ، فلجأت لصندوق النقد الدولي و تبنت برامج الإصلاحية التي تقتضي تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي ثم التعديل الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني ، و قد تميزت هذه الفترة ب ارتفاع نسبة البطالة بمعدل متسارع مقارنة بالفترة السابقة حيث انتقلت من 24 % سنة 1994 لتبلغ 29 % سنة 1997 إثر اتخاذ الدولة عدة إجراءات من بينها ترشيد الإنفاق العام المقترن بخفض الاستثمار العام ، و هذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل ، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار ،

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

<sup>2</sup> مقدم عبيرات، ميلود زيد، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني:

كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة و الجامعات.

ضف إلى ذلك التأثير السلبي لسياسة خفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية على كل من تكلفة الاستثمار و تكلفة الإنتاج ، حيث انتقل من 12.190 دينار مقابل واحد دولار سنة 1990 ثم من 21.765 دينار مقابل واحد دولار سنة 1991 ، ليصل إلى 63.002 دينار مقابل واحد دولار سنة 1994 بلخفض قيمته 40.17<sup>1</sup> % ، هذا ما كبد المؤسسات الاقتصادية العمومية خسائر كبيرة جعلها تلجأ للتصفية و الغلق النهائي الذي ينتج عنه الاستغناء الكلي عن العمال ، أو إعادة الهيكلة التي تعتمد على الأساليب الحديثة كثيفة رأس المال و قليلة العمالة، أو إلى الخوصصة التي هي عملية تحول الوحدات الإنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات الإجتماعية ، كل هذه الإجراءات إستدعت التخلص كليا أو جزئيا من العمالة ، إما عن طريق التسريح الجماعي أو التقاعد المسبق ، و تشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998<sup>2</sup> أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة أنجر عن ذلك تسريح 212960 عامل .

كما أن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية شجع عمليات إستيراد منتجات يتم إنتاجها محليا مما أدى إلى إغلاق و إفلاس كثير من المؤسسات و من ثم تسريح عمالها<sup>3</sup>.

و قد زاد من حدة الوضع ، تزامن هذه الإصلاحات الاقتصادية مع الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد منذ 1992 ، التي ساهمت في توسيع دائرة البطالة من خلال حرق و تخريب المصانع، و بالتالي دخول عمالها عالم البطالة من باب الواسع، و على سبيل المثال ما حدث لمصنع الصناعات الكهروم زولية بسيدي بلعباس الذي أحرق في منتصف التسعينات، فوجد مئات العمال أنفسهم في حالة بطالة إجبارية ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى، تغيير وجهة النفقات العمومية التي عوض أن تدفع عجلة النم و حو لت لبناء المدارس المدمرة، و تعزيز تجهيزات الأمن، و كذا خلق مناصب شغل غير منتجة تمثلت أساسا في الحرس البلدي و أعوان الأمن، كل هذا جعل

<sup>1</sup> Leila Baba Ahmed, "**Dévaluation du dinars et entreprise publique**", Cahiers du CREAD, N °57, 3ème trimestre 2001, P: 60.

<sup>2</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي للسداسي الأول من سنة 1998، الدورة الثانية عشر، نوفمبر، 1998، ص: 96.

<sup>3</sup> ناجي بن حسين، محمد الهادي مبارك، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

الجزائر تصنف ضمن قائمة البلدان ذات المخاطر الكبرى، هذه الوضعية جعلت المستثمرين الأجانب يترددون في الدخول إلى الجزائر للاستثمار فيها رغم التسهيلات القانونية و الجبائية و الامتيازات الممنوحة لهم، هذا الاستثمار الذي بمقدوره أن يمتص البطالة المرتفعة و المتزايدة باستمرار .

ضف إلى ذلك، غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي (غير الرسم ي) خاصة في مجال النشاط التجاري غير المصرح به كلية أو المصرح به جزئيا، إذ قدرت نسبة تزايد مناصب الشغل غير الرسمية سنويا في الفترة المتراوحة بين 1993 و 1998 ب 8.41 %، في حين تزايدت مناصب الشغل الرسمية ب 2.52 % في نفس الفترة<sup>1</sup> ، و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي لحوالي 400000 تلميذ الذين يغادرون المدرسة سنويا<sup>2</sup> ليلتحقون بصفوف البطالين، ناهيك عن العبء الديموغرافي الذي جعل حجم المجتمع النشط الجزائري يتزايد حيث كان في حدود 4.5 مليون سنة 1985 ، و أصبح في حدود 5.7 مليون سنة 1995 ، ليقارب 9 ملايين سنة 2000<sup>3</sup>.

#### ب) الفترة 2001 – 2009

أما هذه الفترة، فقد شهدت تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة، إذ انخفضت نسبتها إلى النصف في غضون خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي 30 % سنة 2000 إلى 15.3 % سنة 2005 لتتقارب الثلث عام 2009 حيث قدرت ب 10.3 %، و نعتقد أن النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل و تقليص البطالة خلال السنوات الأخيرة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا، و كذا تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، وقد ساهمت فيها بقدر كبير الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة، و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم من جهة أخرى ، و ذلك تماشيا مع الإصلاحات ، علاوة على هذا فإن إنعاش الاستثمارات العمومية و

<sup>1</sup> أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على التشغيل – حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001 / 2000 ص: 209.

<sup>2</sup> Baya Arhab, " Les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'algérie", Cahiers du CREAD, N °46/47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, P: 47.

<sup>3</sup> Baya Arhab, " L'évolution du marché de l'emploi dans la wilaya de bejaïa: entre le formel et l'informel", Cahiers du CREAD, N °68/69, 2ème et 3ème trimestre 2004, P: 132.

الخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي سجل منذ انطلاقه سنة 2000 إلى سنة 2004 إنشاء 822157 منصب عمل ، و برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 والذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل وكذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات التي أنشئت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004<sup>1</sup> جاءت كلها لتعزيز هذه الأجهزة ، بالإضافة إلى تطبيق برنامج تكميلي لدعم النم و للفترة 2005 – 2009، الذي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولدا للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، و كذا المساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية<sup>2</sup>.

كل ذلك أثمر عدد هام من مناصب الشغل " فخلال العشر سنوات الماضية تم توظيف قرابة ثلاث ملايين و نصف المليون من المستخدمين في الإدارات و مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي و الورشات، بالإضافة إلى أكثر من مليونين و نصف المليون من المناصب المماثلة من خلال مختلف الآليات التي استحدثت لمحاربة البطالة " <sup>3</sup>، كما نص الإلتزام الحكومي على إنشاء مليوني منصب شغل خلال الفترة الخماسية 2004- 2009 ، مليون منصب منها عن طريق المتعاملين الاقتصاديين و الشغل العمومي و مليون معادل من خلال برامج الكثافة العالية لليد العاملة <sup>4</sup> ، فقد سمحت أجهزة التشغيل المؤقتة و أجهزة خلق نشاطات تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب بإستحداث 2695528 منصب عمل في الفترة 1999-2007<sup>5</sup>، لكن و حسب البنك العالمي فهذه الطبيعة المؤقتة للعمل تشكل مصدر قلق بالغ بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشغل وظائف مؤقتة 37 % مقارنة

<sup>1</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2004 ،ص: 113-114.

<sup>2</sup> الطيب لوح – وزير العمل والضمان الإجتماعي-، الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 30 ماي/15 جوان 2007.

<sup>3</sup> عبد العزيز بوتفليقة – رئيس الجمهورية الجزائرية-، القاعة البيضاوية بالمركب الأولمبي 5 جويلية، الجزائر العاصمة، يوم 12 فيفري 2009.

<sup>4</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية، 2005 ،ص: 77.

<sup>5</sup> حسب المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، فأجهزة التشغيل المؤقت هي: الوظائف المأجورة بمبادرة محلية • ESIL ، عقود ما قبل التشغيل CPE، نشاطات ذات منفعة عامة AIG ، أعمال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة. TUPHIMO

<sup>5</sup> Données sur l'emploi et le chômage en Algérie, Consulté dans le site:

[http://www.mtess.gov.dz/mtss\\_fr/N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf](http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr/N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf)  
15:22 2017/09/25

بالوظائف الدائمة 34 %، في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية . إن تأكيد تراجع البطالة على المستوى الإجمالي (10.3) يجب ألا يحجب خصائص هذه الظاهرة، التي تجعل منها مسألة حاسمة و مهمة و المتمثلة في بنيتها الديمغرافية و الجهوية و توزيعها بين مختلف الفئات الاجتماعية المهنية

#### 2 4 خصائص البطالة في الجزائر

لظاهرة البطالة تأثير بالغ على الفرد و المجتمع، فالفرد بالإضافة إلى انعدام دخل مستقر، يعيش وضعية سيئة و تهميشا و إقصاءً، أما على مستوى المجتمع ، فتعتبر مصدرا للتوترات داخله مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي، و مهما يكن من أمر فإن البطالة في بلادنا أصبحت تكتسي الخصائص التالية :

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب ، فأكثر من 75 % من العاطلين عن العمل لا يتجاوز سنهم 30 سنة ، و تصل هذه النسبة إلى 87.8 % للذين لا يتجاوز سنهم 35 سنة<sup>1</sup> لأن الشباب يشكلون الجزء الأكبر من فئة السكان .
- قدرت نسبة البطالة سنة 2000 بحوالي 62.8 % في الوسط الحضري<sup>2</sup>، مقابل 31.2 % في الأرياف بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة ، خاصة إثر الأعمال الإرهابية خلال سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر، إلا أنها بدأت في التراجع التدريجي مع تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية حيث بلغت 58.85 % سنة 2003 ، أما سنة 2005 فقد صارت 57.66 %.
- رغم أن نسبة البطالة في الجزائر شهدت انخفاضا جدير بالملاحظة في مطلع الألفية الثالثة، إلا أنها عند فئة النساء تبقى دون هذا الإنخفاض المسجل، حيث بلغت 15.31 % سنة 2003<sup>3</sup> و قدرت ب20.35 % سنة 2006<sup>4</sup>، و في سنة 2008 وصلت إلى 25.8 % حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصائيات حول الشغل و البطالة سنة 2007 .
- تشهد البطالة عند النساء ارتفاعا ملحوظا في الوسط الحضري مقارنة بالوسط الريفي حيث قدرت سنة 2005 ب 71.6 % في المدن مقابل 28.4 % في الأرياف ، و نعتقد أن هذا يعود إلى أن

<sup>1</sup> Données sur l'emploi et le chômage en Algérie, Consulté dans le site: 1Country brief, Consulté dans le site:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/ALGERIAEXTN/0>

<sup>2</sup> ONS, Données statistiques: Activité, emploi et chômage, Op. Cit, P: 01.

<sup>3</sup> ONS, Retrospective statistique, résultats 1970-2002 Op. Cit, P: 75.

<sup>4</sup> ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N °22, Edition: 2006, P:80

المرأة الريفية قلما تبحث عن عمل و تفكر في الدخول لعالم الشغل نظرا لاحترام التقاليد الاجتماعية .

- إن ثلاثة أرباع ( 4/3 ) العاطلين عن العمل في الجزائر لا يتمتعون بأي تأهيل<sup>1</sup>، هذا ما يصعب دمجهم في سوق العمل .
- يزداد معدل البطالة بارتفاع المستوى التعليمي، حيث يعادل 4.2 % للذين هم بدون أي مستوى ليصل إلى 17 % بالنسبة للجامعيين<sup>2</sup> و نعتقد أن ذلك يعود لكون البطالين الذين لا يحملون أي شهادة تعليمية و ذوي المستوى الضعيف هم عموما من كبار السن الأقل تعرضا لهذه الظاهرة عكس البطالون من فئة الشباب الذين عادة ما يفضلون مناصب عمل تتوافق مع مستواهم التعليمي خاصة منهم الجامعيين .
- يقدر عدد البطالين الذين سبق لهم و أن عملوا ب 515000 شخص، أي بنسبة 37.5 % من مجموع العاطلين عن العمل، حيث أن 60.4 % يقيمون في المدن مقابل 39.6 % يقطنون الأرياف، أما فئة النساء فلا تمثل إلا 16.9 % من العدد الإجمالي للبطالين الذين سبق لهم أن مارسوا نشاطا ما، كما أن ثلاث أرباع هذه العمالة كانت تنشط في إطار القطاع الخاص<sup>3</sup>.
- إن أكثر من 76 % من الأعمال و النشاطات التي مارسها البطالون من النوع STR1، تميزت بكونها مؤقتة مقابل 9.6 % يفترض أن تكون دائمة و 13.6 % شغلها أرباب المؤسسات<sup>4</sup>، و يرجع التوقف عن العمل إما إلى انتهاء إنجاز المشروع أو لحل المؤسسة بسبب الفشل أو إلى انقضاء المدة المحددة لعقد العمل أو للبحث عن عمل أفضل و إما بسبب التسريح الجماعي و الإجباري للعمال و هذا الأخير يميز خاصة العمل في القطاع العمومي .
- يتميز البطالون الذين سبق لهم و أن حصلوا على منصب عمل بسرعة الاندماج نسبيا في سوق العمل، حيث تقدر نسبة البطالون الذين حصلوا مجددا على عمل ب 45.7 % في مدة لا تتعدى 6 أشهر، في حين بلغت نسبتهم 12.5 % للذين ظلوا يبحثون عن عمل لمدة تفوق 3 سنوات، أما المدة الفاصلة بين التوقف عن العمل و إيجاد منصب جديد فتقدر في المتوسط ب 16 شهرا<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

<sup>2</sup> ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Collections statistiques n°139, Alger, Edition: 2008, P:32. 4 Ibid, P: 33- 34.

<sup>3</sup> Ibid, P: 35. 39

<sup>4</sup> Ibid, P: 35.

<sup>5</sup> ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

- 3/2 من مجموع البطالين هم طالبين جدد للشغل ، معناه دون أية خبرة مهنية ، فهذه البطالة ناتجة عن سوء الإدماج التي تترجم ظاهرة خطيرة و هي الطرد الاجتماعي، حيث يجد الشاب نفسه أمام حلقة مفرغة و تناقض صارخ يفرضه نظام سوق الشغل الجزائري في غياب سياسة فعالة ، ألا و هي الحصول على خبرة ، مع العلم أن الشاب كي يحصل على خبرة يجب أن يعمل، و لكي يعمل يجب أن تكون له خبرة، التي لا تقل في الغالب عن 5 سنوات .
- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996<sup>1</sup>، و في سنة 2003 ، أظهر تحقيق أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات لدى الأسر حول التشغيل و البطالة، أن أكثر من 60 % من العاطلين عن العمل ظلوا بطالين لمدة أكثر من سنة و أن نسبة 19 % من بينهم تجاوزت بطالتهم 5 سنوات<sup>2</sup>، فطول مدة البطالة تؤدي إلى تقلص المؤهلات المكتسبة و فرص إيجاد منصب شغل، و تدفع الكثير من الشباب إلى ممارسة النشاطات غير الرسمية و إلى الانحراف .
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى، فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 9.48 % سنة 2003 إلى 12.09 % سنة 2005 ثم 11.42 % سنة 2004<sup>3</sup> إلى أن وصلت ل 17 % سنة 2007<sup>4</sup> ، و قد يعود ذلك لعدة أسباب منها قلة الخبرة و تراجع الدولة عن سياسة توظيف حملة الشهادات و كذا التوسع الكمي في حملة الشهادات الجامعية، فحسب وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، يستقبل سوق الشغل سنويا أكثر من 120 ألف متخرج جامعي<sup>5</sup> ، و لهذه الظاهرة آثار خطيرة كتكثيف هجرة الأدمغة و عزوف التلاميذ عن مواصلة الدراسة....الخ
- تبرز الهيكلية الجهوية للبطالة فوارق في مجال التشغيل، و تعد مناطق الجنوب مثالا معبرا عن ذلك، فولاية الوادي مثلا سجلت نسبة 41 %.

<sup>1</sup> ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 125.  
<sup>2</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، مرجع سبق ذكره، ص: 57 .

<sup>3</sup> ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N° 23, Edition: 2007, P: 80.

<sup>4</sup> ONS, Enquête emploi auprès des ménages -2007-, Op. Cit, P: 32.

<sup>5</sup> عبد النور بوخمخ، فرص عمل جاهزة لربع مليون إيطار جامعي قبل نهاية العام، جريدة الشروق، العدد 2316 ، ص: 4.

- أخيرا بطالة مرتفعة جدا عند الطبقات الاجتماعية المحرومة ( 44 % عند الفقراء ) ، مما يؤكد الترابط الوثيق بين ظاهرتي البطالة و الفقر، فأكثرية البطالين فقراء و أغلب الفقراء <sup>6</sup> عاطلين عن العمل، و هي ميزة منطقية و مقبولة في بلد نامي كالجزائر ، أين تكثر الطرق غير الرسمية لإيجاد منصب شغل خصوصا في المرحلة المتدهورة لسوق الشغل .

#### 3-4 ترتيبات مكافحة البطالة في الجزائر

لقد سعت الدولة الجزائرية و منذ استقلالها إلى إعداد برامج لترقية الشغل و محاربة البطالة إلا أن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم يأت إلا مع أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد، حيث عملت على مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج الشباب مهنيا و كذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية.

#### 1-3-4 عرض أجهزة التشغيل

قررت السلطات العمومية إنشاء عدة آليات للتشغيل منذ 1987 ، خصصت للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 30 سنة، و هذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات معدلات مرتفعة، و كون أجهزة التشغيل متعددة، سنحاول التطرق إلى أهمها لنتمكن فيما بعد من معرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل .

#### 2-3-4 برامج تشغيل الشباب (PEJ)

هو برنامج كان موجها للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 – 27 سنة و ذلك خلال الفترة (1987 – 1989) ، و يهدف إلى :

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين .
- منهج تأهيل للشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني و ذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة عن طريق أنشطة زراعية ، صناعية، بناء و ري... الخ.

<sup>6</sup> ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

- محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص و ذلك بالتنسيق مع البلدية<sup>1</sup>.

تتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في " ورشات منفعة عامة "، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية و المديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة و الري و الغابات و البناء و الأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية و هذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية .

#### 3-3-4 الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (ESIL)

أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ الذي يهدف ل تصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب .

و هي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة بأجر شهري لا يتعدى 2500 دج و الذي لم يتغير منذ 1990 ،يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، و يدخلون سوق الشغل لأول مرة لاسيما في المناطق المحرومة من البلاد<sup>2</sup>.

يهدف الجهاز إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، البناء و الأشغال العمومية، الري و الغابات، و قد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع و طبيعة الأشغال و مدتها، جعل من هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية و الهياكل الإجتماعية<sup>3</sup>.

#### 4-3-4 النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG)

يتعامل هذا الفرع من الشبكة الاجتماعية مع الأشخاص الذين بلغوا السن القانونية للعمل و كذا العاطلين عن العمل و يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات، ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للتشغيل و الاستفادة من الحماية الاجتماعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، جوان، ص: 19 - 20 .

<sup>2</sup> CNES, Op .Cit, P: 68, 69.

<sup>3</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص:

<sup>4</sup> CNES, Op .Cit, P:68.

تحدد الاستفادة من البرنامج بشخص واحد لكل عائلة، و يعطي حق الاستفادة من أجر تبلغ قيمته 3000 دج شهريا، و يحق للمستفيدين التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة و من خدمات الضمان الاجتماعي، لكن لا يعتبر هذا النوع من التشغيل كمصدر لعمل مأجور بل هو حل مؤقت و شكل من أشكال التضامن<sup>1</sup>.

إن طبيعة العمل المقترح غير محددة بما أنها تعتبر مهنة تدخل في إطار "نشاطات ذات منفعة عامة"، و بالتالي فالفرق الوحيد الذي يميز هذا النوع من الوظائف و الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية هو الأجر الذي يقدر 2500 دج شهريا في هذه الأخيرة مقابل 3000 دج شهريا بالنسبة للتعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة.

#### 4-3-4 الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة ( TUPHIMO )

أنشئ هذا الجهاز سنة 1997، يهدف إلى معالجة البطالة خاصة بطالة الشباب و المساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة و الضعيفة، و يهدف بالدرجة الأولى إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة خاصة في المناطق التي تكون معدلات البطالة فيها مرتفعة، و ذلك من خلال تنظيم ورشات عمل تخص العناية بشبكات الطرقات و الري و المحافظة على البيئة و الغابات حيث تكون هذه المناصب عبارة عن نشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عال من التقنية و لا معدات ضخمة، و تتم هذه النشاطات من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية و هي:

- الوزارة المكلفة بالعمل .

- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية .

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية .

يقدر متوسط تكلفة إنشاء منصب شغل بحوالي 9034 دج شهريا تمثل أساسا الأجر، كما أن ثلثي الأشخاص الموظفين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 30 سنة، و 60 % منهم يعانون من البطالة منذ أكثر من سنة، أما الباقي أي 40 % فهم يبحثون عن عمل لأول مرة، و 50 % منهم يبحثون عن عمل لأكثر من سنتين، أما المتقبلين للعمل في الورشات الذين لم يبلغوا سن الأربعين فيمثلون 70% من العدد الإجمالي للموظفين، و تبلغ نسبة الأشخاص الذين شغلوا تلك الوظائف من قبل حوالي 55 %، و 20 % من المتقبلين للعمل في الورشات يحملون شهادات جامعية .

<sup>1</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص:

#### 4-3-5 عقود ما قبل التشغيل (CPE)

يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب، و تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتسيير هذا الجهاز، و الذي يخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة و لا تتجاوز 35 سنة و الحائزين على شهادة التعليم العالي (البكالوريا + 4 سنوات)، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين (تقنى سامي) و الباحثين على منصب شغل لأول مرة، حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية و الخاصة بما فيها تلك التابعة لقطاع المؤسسات و الإدارات العمومية و يتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية ملائمة لمستوى تكوينهم<sup>1</sup>.

تحدد مدة عقد التشغيل الأولي بسنة واحدة و يمكن تمديدها استثنائيا مرة واحدة لمدة ستة أشهر حيث يخفض على إثرها الأجر بنسبة 80%<sup>2</sup>.

يتم تمويل عقود التشغيل من طرف حساب الخزينة الخاص، و تكون الأجور محددة كمايلي<sup>3</sup> :

- يتقاضى الحائزون على شهادة جامعية 6000 دج شهريا بالنسبة للعام الأول و 4500 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر .

- يتقاضى التقنيون السامون 4500 دج شهريا خلال العام الأول و 3000 دج شهريا عند تمديد الفترة التي لا تتجاوز 6 أشهر . إن الأهداف التي سطرها برنامج عقود ما قبل التشغيل تنقسم إلى قسمين:

#### ● بالنسبة للشباب

- معالجة مشكل بطالة الشباب الحائز علي شهادات و المقصيين من البرامج السابقة لتشغيل الشباب .
- السماح للشباب الحائزين علي شهادات الاستفادة من خبرة مهنية و مهارة توافق اختصاصهم .
- الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل .

#### ● بالنسبة للمستخدم

- تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة .

مع العلم أنه يطلب من المرشحين المؤهلين الاستفادة من عقود ما قبل التشغيل ضرورة التسجيل في وكالة محلية للوكالة الوطنية للتشغيل، و تمنح الوكالات للمعنيين شهادة تسجيل ثم تقوم بإرسال قوائم الأسماء شهريا إلى مندوبيات تشغيل الشباب.

<sup>1</sup> لمادة 02، 03، 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص: 28، 29.

<sup>2</sup> المادة 05، 06، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص: 29.

<sup>3</sup> المادة 07، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998، ص: 29.

#### 4-4 تقييم أجهزة التشغيل

لقد كان لارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة بالغ الأثر في تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا، و هذا ما انعكس على السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل حيث ركزت أساسا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة التشغيل التي أنشئت خصيصا لتحسين و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية السابقة، و يظهر ذلك جليا من خلال حصيلة نشاطات هذه الأجهزة التي نوردها فيما يلي:

#### 1-4-4 الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية

خلال الفترة 1990 - 1994 إستفاد قرابة 332000 شاب من منصب عمل لمدة متوسطة تصل إلى ستة أشهر (06) في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي و الإداري .

- الإدارة و القطاعات الاجتماعية و التربوية 45 %
- البناء و الأشغال العمومية 34.6 %
- الفلاحة قطاع الغابات 17.7 %
- الصناعة و المؤسسات المحلية 7.2 %

و قد ساهم فرع الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية في إنشاء 11000 منصب عمل دائم أي بنسبة ضعيفة لم تتجاوز 3.3 % من إجمالي الإدماجات المنجزة خلال الفترة 1990 - 1994 .<sup>1</sup>

#### 2-4-4 النشاطات ذات المنفعة العامة

لقد سمح جهاز التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة، في ظل ظرف اقتصادي و اجتماعي صعب بالتخفيف و لو بصفة ضئيلة، من آثار البطالة و الفقر و توفير مداخيل للعيش و ضمان تغطية إجتماعية لفئة السكان المحرومة هذا من جهة، و من جهة أخرى فقد ساعد الجهاز الجماعات المحلية في مواجهة احتياجاتها في مجال الخدمات العمومية باستخدام المستفيد من هذا الجهاز كعاملين .

هذا رغم التراجع في عدد المستفيدين منذ سنة 1996 ،حيث قدر معدل الإستفادة من هذا الجهاز ب 216429 شخص سنويا في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001 ،أما عددهم سنة 2001 فلم يتجاوز

<sup>1</sup> المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره، ص:

---

---

132400 شخص، و يعود ذلك لانخفاض عدد الورشات المفتوحة من أجل تطهير القوائم التي تسجل عدد كبير من المستفيدين غير الشرعيين بسبب غموض الأهداف و غياب المراقبة و المتابعة.

كما سجلت نقائص عديدة تتعلق بالأهداف المسطرة و الجوانب التنظيمية و القانونية، فمثلا فئة الأعمار التي تتراوح ما بين 16 و 17 سنة لم يتم تمثيلها وبالتالي أقصيت من الاستفادة من التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة في حين تمنح النصوص القانونية المعمول بها هذه المنحة التضامنية لكل الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ( 16 – 59 سنة )، بالإضافة إلى ذلك تمثل فئة الأشخاص الذين تجاوزت أعمارهم السن القانونية للعمل نسبة 1.9 % .

## ❖ المبحث الثاني : المقاوله و دورها فى سياسة التشغيل

### ❖ المبحث الأول : مفهوم الظاهرة المقاولاتية

**المقاوله :** ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاوله و حامل فكرة المشروع و تختلف أسماء و النعوت لفعل الممارس فمنهم من يسميها بعث مؤسسة أو مشروع ومنهم من ينعتة بفعل المبادرة و منهم من يعتبره مقاوله بالترجمة الفرنسية لفعل المقاوله و الذي يحيل إلى معاني العهدة و الأخذ على العاتق كما يتضمن عناصر المسؤولية و المخاطرة المعنوية و المالية عند بدء مشروع ما<sup>1</sup>، و من أجل الإحاطة الجيدة بمفهوم هذه الكلمة سنعرض أهم التعاريف :

إن المقاوله عبارة عن سيرورة الفعل أو عمل إذ لا يكفي أن تنشأ لدى الفرد فكرة لإنشاء المشروع فحسب ، و إنما يشترط أمرين أن تكون الفكرة جديدة وأن يعمل على تجسيدها حيث يتابع الكاتب قائلا " يوجد إذا من وراء القصد في إنشاء مؤسسة أهداف نأمل الوصول إليها و منه لا بد من العمل لتحقيق ذلك<sup>2</sup> " و المقاوله هي " الفعل الذي يقوم به المقاول و الذي ينفذ في السياقات المختلفة و بأشكال متنوعة فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني ، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير المؤسسة القائمة بذاتها إذ أنه العمل عمل اجتماعي بحث على حد قول Marcel mausse 1923-1924....<sup>3</sup>

"هي مجموعة من الأنشطة و المساعي التي تهدف إلى خلق و تطوير مؤسسة بشكل أكثر عمومية لخلق نشاط معين"<sup>4</sup>.

و يمكن تعريف المقاولاتية حسب تصورات و نماذج مختلفة :

- **فرصة أعمال :** تتكون المقاولاتية من عنصرين أساسيين المقاول و الفرصة إذا تعتبر الفرصة نقطة إنطلاق لأي مشروع فلا يمكن تصور المقاولاتية دون فرصة و لمقاول يمكنه وضع التصور الصادر عنه أو من أفراد آخرين في خدمة أعماله .

<sup>1</sup> عائشة التائب ، النوع و علم اجتماع العمل و المؤسسة ، مرجع سبق ذكره ، ص: 228.

<sup>2</sup> حياة مراح ، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة و الابداع دراسة حالة مؤسسة فلاش ، رسالة ماجستير تخصص تنظيم و عمل ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ، ص: 35.

<sup>3</sup> بلال خلف السكارنة ، الريادة و ادارة منظمات الأعمال ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 ، ص: 66.

<sup>4</sup> Alain Foyolle ، le métier de créateur d'entreprise ، tome2 ، les éditions d'organisation ، Paris ، 2003 ، P : 16.

"هي عملية بواسطتها نكشف الفرص و التقييم و تستغل لخلق مونتاجات و خدمات مستقبلية "

- **نموذج البروز المنظماتي :** ترى المقاولاتية كظاهرة تؤدي إلى إنشاء منظمة يقودها فرد أو أكثر أي هي مجموعة من المراحل التي تقود لإنشاء منظمة بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة و تركيب موارد (معلوماتية ، مادية ، بشرية ...) لاستغلال الفرصة و تجسيدها على شكل مشروع مهيكّل .
- **نموذج خلق القيمة :** المقولة هي عملية ديناميكية التي يتم من خلالها توليد ، الثروات المتزايدة و يتم إيجاد الثروة من خلال أفراد يتكبدون المخاطر الأساسية من حيث المساواة أو الوقت أو الالتزام المهني أو توفير قيمة معينة من أجل القيام بخدمة أو شراء سلعة معينة ، إن إنتاج أي سلعة قد يكون أو لا يكون بشيء جديد أو خاص ولكن يجب على منظم المشروعات أن يحدد القيمة من خلال استسلام و توزيع المهارات و المصادر الرئيسية. أي العلاقة بين الفرد /القيمة، و تتم دراسة الفرد كفاعل لخلق القيمة و في نفس الوقت كموضوع خلق القيمة و ذلك من خلال دعمه (مشروع مهيكّل ) في استثمارها<sup>1</sup> .

و يمكن القول أن المقاولاتية هي الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول ، لإنشاء مؤسسته الجديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد ، من أجل إنشاء ثورة ، من خلال الأخذ بالمبادرة و تحمل المخاطر ، والتعرف على فرص الأعمال ، و متابعتها و تجسيدها على أرض الواقع<sup>2</sup> .

### ❖ **المطلب الثاني : أهم مقربات الفعل المقاولاتي**

إن الظاهرة المقاولاتية معقدة و تتسم بتعدد أبعادها الفكرية التي تقع في مشارف عدة علوم أخرى بحيث تطال علم الاجتماع لكونها ظاهرة تفسر بعدة ظواهر اجتماعية أخرى كما يمكن أن تكون بدورها عنصر تفسير لظواهر اجتماعية عديدة كما أنها ظاهرة اقتصادية لما لها من تأثير على الوظائف الاقتصادية ، فغالبا ما تفسر ظواهر نقص النمو و ضعف الناتج الوطني الخام ينقص على الوظائف المنتجة للثروات ، و بدوره يستفيد علم النفس من كون المحفزات و البواعث على المقولة هي من صميم الدراسة الشخصية .

<sup>1</sup> براهمي نوال ، رايس وفاء ، دور التكوين في التنمية الحسية المقاولاتية ، ملتقى دولي حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال جامعة محمد خبضر بسكرة ، 6 إلى 8 أبريل 2010 ، ص : 4-5 .

<sup>2</sup> توفيق حذري ، حسين الطاهر ، المقولة كخيار فعال ناجح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المسارات و المحددات ، ملتقى و طني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر 5-6 ماي 2013 ، ص: 5.

## 1 - المقاربة الاقتصادية

من الناحية النظرية تتناول عدد من الاقتصاديين المقالة و من بين أوائل المنظرين لهذا المفهوم نجد جون باتست ساي بحيث ترتبط نظرية ساي على المقاول المسيير للموارد حيث يعتبره المحرك الرئيسي للمؤسسة<sup>1</sup> و حجر الزاوية في الدينامية الرأس مالية بوضع تفاصيل مهنة المقاول حيث يحتل مكانة خاصة في التقسيم الاجتماعي للعمل بالتفريق بين عمل العالم ( البحث ) و عمل العامل ( التنفيذ ) ، ليلعب المقاول دور الوسيط بين عمل الاثنين بإيجاد الطريق و الكيفية التي يجسد بها عمل العالم بمساعدة العامل المنفذ فالمقاول say يخلق ثروات ومنه عمله نتج مثله عمل العالم و العامل إضافة إلى ذلك هذا المقاول مسير .

Warlas على عكس المقاول ساي فالمقاول كما يصفه لا يختلف أبدا عن باقي الفاعلين الاقتصاديين بحيث يجمع و ينسق مختلف عوامل الانتاج ، الرأس مال و العمل و ذلك حسب السعر النسبي لكافة العوامل في السوق بحيث يتحصل العامل على أجر مقابل عمله و رأس ماله على فوائده مقابل رأسماله ، وما بين الإثنين مقاول يختار التكنولوجيا الملائمة<sup>2</sup>.

### مقاربة شومبتر

شومبتر هو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته التطور الاقتصادي هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية يتحمل المخاطر من أجل الإبداع :

أ - إنتاج منتجات جديدة استجابة لطلبات المستقبلية.

ب -الكشف عن طرائق جديدة في الإنتاج لم تكن معروفة من قبل تسهم و تخفيض التكاليف.

ج -إيجاد منفذ جديد لتصريف المنتجات

ح -اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية .

هـ -إيجاد تنظيم جديد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> François FCCAHINI , « **l'entrepreneur comme un homme prudent** » in la Revue des Sciences de Gestion , N° 226-227, juillet –october 2007,P : 31.

<sup>2</sup> حياة مراح ،مرجع سابق ، ص:38-39 .

<sup>3</sup> مراد زايد ، **الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة** ، ملتقى دولي حول المقاولاتية و فرص الأعمال ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،من 6 إلى 8 أفريل 2010 ص : 4.

فالمقاول هو عون اقتصادي يدخل في النظام الاقتصادي (ابتكارات) إبداعات من شأنها أن تكسر العادات الاقتصادية التي كانت من قبل ، كما انه عون منعزل لا يأخذ بعين الاعتبار الحجم الجماعي لعملية الإنشاء الاقتصادي فهو يظهر كرائد موهوب ، وحيد ضد الكل (مخل) منهك للنظام السائد، يحقق توليفات إنتاجية جديدة التي تعتبر أساس التطور في المجتمع الرأس مالي إنها الأفعال الفردية ، الإدراك العقلي ، الشخصية و الإرادة القوية ، والتحكيم الفردي و المسؤولية المباشرة في النجاح التي تتجسد في صورة المقاول .

تواجه عملية إدخال ابتكارات المكلف بها المقاول صعوبات في قبولها من طرف المجتمع، هذه الأخيرة ناتجة عن ردود أفعال أفراد المجتمع، و خصوصا في المجال الاقتصادي ، فتظهر المقاومة أولا عند الجماعات المهتدة بالتجديد ، ثم تواجه صعوبة لإيجاد تعاون ضروري من طرف المجتمع، و أخيرا صعوبة في جعل المستهلكين يتبعون هذا الابتكار (التغيير)<sup>1</sup>.

## 2- المقاربة السوسيولوجية

\*ماكس فيبر و الفعل المقاولاتي :

هو أول من وضع الأسس الأولى لنظرية تربط بين السلوك الثقافي ويعني به العقيدة المتمثلة في المذهب البروتستانتي للديانة المسيحية ، و نشاط المقاول ، و هذا ما جاء به في كتابه في سنة 1905 بعنوان :

"Ethique protestante et esprit du capitalisme "

فتحت تأثير المذهب البروتستانتي و بالأخص المذهب الكالفيني calvinism ، سجل ظهور أشكال جديدة لتصرفات الأفراد و ذلك بسبب ما غرس فيهم هذا المذهب من صفات :

كالمواطنة ، و الأمانة ، و المسؤولية في كل مجالات حياتهم<sup>2</sup> " خصوصيات الذهنية التي تتأثر بظروف الوسط المحيط يعني هنا نمط التربية التي يرسخها المناخ الديني لدى الطائفة أو الوسط العائلي.. " <sup>3</sup> و نتج عن هذا الاعتقاد تراكما مكثفا في رأس المال ، و بمأن الانصراف إلى الترف في المجتمع البروتستانتي ممنوع ، فإن تراكم رؤوس الأموال يوجه إلى إعادة الاستثمار بإستمرار.

<sup>1</sup> بختة حداد ، دينامكية إنشاء مؤسسات في الجزائر و بروز مؤسسات صغيرة و المتوسطة في المجال الجزائري ، دراسة حالة مؤسسات مصغرة في ولاية الجزائر ، أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008-2009 ، ص :46.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص:53.

<sup>3</sup> ماكس فيبر ، أخلاق البروتستانتية و روح الرأس مالية (ت) محمد علي المقاد ، مركز الإنهاء القومي ، لبنان ، ب س ، ص: 18.

الأخلاق البروتستانتية و بخاصة المذهب الكافيني يشدد على أن النجاح في الأمور الدنيوية و التي ترتبط بالعمل ارتباطا وثيقا يعد دليلا قطعا على أن الشخص الناجح قد أصبح من بين الذين إختارهم الله و أرشدهم إلى طريق الخلاص و الكلفينية أبرزت قيمة المبادرة الفردية و التقشف و العقلانية في السلوك أي أبرزت الأفعال الرشيدة المتجه نحو العمل و التأثير الواقعي في العالم<sup>1</sup> .

و هكذا حسب ماكس فيبر فإن المذهب البروتستانتى قد يؤدي بأفراد المجتمع إلى تحول في طريقة العيش بشكل نوعي وكمي ، هذا التحول من شأنه أن يؤدي إلى تطوير الرأس مالية ، يفسر لنا فيبر أن الازدهار الاقتصادي لإنجلترا في بداية الرأس مالية في القرن التاسع عشر مرتبط بالدور الاقتصادي الذي لعبته القيم الأخلاقية (الدينية) في الثورة الصناعية ، فالرأس مالية أو المرور إلى الحدثة في الغرب يفسره بتلك الايديولوجية التي كانت متبعة ، و التي تكمن في المذهب البروتستانتى ، فحسبه : الثورة كانت في علاقة غير مباشرة مع النمو الاقتصادي ، فقد كان لها تأثير على مستوى الحاجة للإنجاز need of achievement التي يتصف بها ثوارها .

فيضع فيبر علاقة بين التحولات العفائية ، و انقلاب السلوك الاقتصادي للفرد ، فالمقاول هو ذلك الفرد الذي جسد إلى أقصى حد ممكن مستوى القيم البروتستانتية كالتراكم ، و تحقيق الذات الحاجة للإنجاز الاستقلالية ، و النجاح ، و لتحقيق ذلك فهو مجبر على العيش في عدم اليقين .

اهتم فيبر بنظام القيم ، فمقاربتة ساهمة في تقديم تأثير الثقافة على نشاط المقاول و تطوير الفكر التفاوضي l'esprit d'entreprise .

استمرت مقاربتة كنقطة انطلاق للبحوث المهمة بأشكال الثقافية للمقاول فالباحثون الذين جاؤوا من بعده قد اتفقوا على أن الظروف الثقافية تمثل الوعاء الذي تصب فيه العادات التفاوضية فالنشاط التفاوضي و من ثم المقاول في مجتمع محفزا و موجهاً بالثقافة السائدة فيه ، إن المقاول يتكيف مع المحيط الثقافي<sup>2</sup> .

### \*بعض فئات المجتمع عرضا للمقاولين حسب E.Haggen

يعرف Haggen المقاول كفرد شديد التسلط ( السلطة) و محدث ( كمنشى) له حاجات مرتفعة لتحقيق الذات و درجة عالية من الاستقلالية .

<sup>1</sup> فيليب جونز ، النظريات الاجتماعية و الممارسات البحثية، (ت) محمدياسر الخواجة ، مصر العربية للنشر و التوزيع مصر ، 2010 ، ص :133.

<sup>2</sup> بختة حداد ، مرجع سابق ، ص :53-54.

إن البحث عن تفسير الظروف التي تؤدي إلى بروز و تطوير المقاولين في مجتمع ما ، أدى إلى ظهور ردود مدعمة للطروحة التي مفادها أن المقاولين هم أشخاص ينتمون إلى فئات معينة من المجتمع تتصف بالهامشية و الحدية بالنظر للقيم و ثقافة التي تسود في تلك المجتمعات ، إنهم أشخاص يتميزون بسلوكيات متغيرة ، و حسب مقال شومبيتر لا يظهر بشكل عفوي من كل فئات المجتمع إنه يظهر بشكل كبير من الفئات المتميزة ببعض الخصائص الاجتماعية التي كانوا يتصفون بها قبل قيامهم بأنشطة مبدعة من الفئات المتميزة ببعض الخصائص الاجتماعية التي كانوا يتصفون بها قبل قيامهم بأنشطة مبدعة ، فبقيامه بدراسة و تحليل تاريخ سبع دول في فترات تنمية اقتصادها انجلترا في فترة الثورة الصناعية ، فرنسا في القرن الثامن عشر ، روسيا في الفترة البلشفية ، اليابان منذ 1868 م ، الهند ، كولومبيا ، باكستان خلال القرن العشرين .

بحيث لاحظ أن مقاولي هذه الدول في تلك الفترات هم أشخاص ينتمون لمجموعات حدية هامشية في المجتمع ، مبدعة عن ممارسة السلطة (الحكم) فمن خلال هذه الملاحظة هذه الملاحظة طور فكرة أن ظهور مجموعة ديناميكية و نشطة من المقاولين في فئاتها هو نتيجة لاضطرابات اجتماعية طول سنوات عديدة ، و خلالها نشهد بروز اجتماعي لبعض الفئات الحدية ، حيث أن :

- 1 - في بعض المجتمعات هناك فئات هامة أبعثت خلال فترة طويلة عن الحكم و السلطة و عن المشاركة في تسيير شؤون البلاد .
- 2 - هذه الفئات لها نزعة تحررية مرتفعة فهي رافضة لقيم الطبقات المسيطرة و تعمل على ترسيخ لأبنائها فكر جديدة .
- 3 - هذه الفئات الحدية تولد مبتكرين و مبدعين سيبحثون عن تعويض الأصل الاجتماعي بالبحث عن مركز اقتصادي في مجتمعاتهم بإنشاء و إقامة مؤسسات<sup>1</sup> .

### \*المقاول و المقولة عند " Menguet Guy "

بالنسبة " Menguet Guy " المقاول هو الفاعل المركزي في سيرورة المقولة و هو القائم بالأشكال السوسيو اقتصادية و المتمثلة في تأسيس المؤسسات و هندسة المشاريع الجديدة تحت هيئة شبكات و شركات .... و قد اعتبر المقولة ظاهرة اجتماعية اقتصادية كما اعتبرها مشكل سوسولوجي فسيرورة المقولة لها هدف اكتشاف و وصف و شرح أفعال واقعية تحت هيئات مختلفة ، تبين تركيبها في مجتمع ما ، قدرة أو عدم قدرة فاعليها على المخاطرة الفردية و التعبئة الجماعية إذن الفاعل المركزي لهذه

<sup>1</sup> بختة حداد ، مرجع سابق ، ص: 56.

السيرورة هو المقاول فهو القائم بالأشكال السوسيو اقتصادية و المتمثلة في تأسيس المؤسسات ووضع المشاريع الجديدة تحت هيئة شبكات و شركات .

و يعتبر المقاول فاعلا مركزيا و المقاوله استراتيجيا لتطور المؤسسة و اقتصاد السوق ، فهما و جهان حقيقيان للمجتمعات المتقدمة .

إن السوسولوجية المقاوله تبين الفاعلين و أفعالهم المنطقية و شبكات العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و إنتاج القيم و وضع الرموز و المعاني و سيرورة تسجيلها في المدة و المجال و يقول هذا الباحث أن تصرفات المقاوله تكون مرتبطة بنماذج التطور لمجتمع معين ، وقد وضع أربع مفاهيم ترمز إلى سوسولوجيا المقاوله وهي:

- المقاول: الذي يمثل الفاعل المركزي و الأساسي لسيرورة المقاوله فهو يقود الإبداع القائم على ديناميكية التطور
- إنشاء مؤسسة : والتي ترمز إلى ظهور شركات خاصة جديدة أو خدماتية
- ذهنية المؤسسة : و التي تعني الانتماءات الثقافية و الدينية الفردية أو الجماعية
- الحركة السياسية : و التي تنتج شروط حركية للنشاط الجماعي<sup>1</sup> .

### 3 -المقاربة البسيكولوجية :

إن المقاربة النفسية حاولت تحديد العوامل النفسية المحددة للمقاول أو السلوك المقاولاتي و الذي يترجم النشاط المقاولاتي ، أي أن البعد البسيكولوجي يظهر الرغبة و الحاجة لإثبات الذات عبر التجاوب مع النشاط المقاولاتي بالإضافة إلى الخصائص و المميزات التي تميز غيره عن الأفراد و التي ترتبط بشخصيته<sup>2</sup> .

تتعدد نظريات الدوافع بحسب التركيز في التعرف على مسببات و نشأة الدوافع و من بين النظريات نذكر :

<sup>1</sup> مولاي علي الزهرة ، دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي ، مجلة الأدب و العلوم الاجتماعية ، العدد 08 ، منشورات جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، جوان 2012 ، ص :192.

<sup>2</sup> Alain Fayolle ,OP ,Cit , P :60-61.

## نظرية تدرج الحاجات Abraham Maslow

تستند هذه النظرية على أن هناك مجموعة من الحاجات التي يشعر بها الفرد و تعمل كمحرك و دافع للسلوك و هذه الحاجات تتدرج حسب إشباعها و درجة إلحاحها في مدرج هرمي فيبدأ بالحاجات الأساسية ( الحاجة الفيزيولوجية ) ثم يصعد سلالماً الإشباع بالانتقال إلى الحاجة إلى الأمان ثم الحاجات الاجتماعية ثم الحاجة إلى التقدير و أخيراً أي يكون الفرد ما يريد أن يكون إن الحاجات غير المشبعة لمدة طويلة و التي يعاني الفرد من صعوبة جمة في إشباعها قد تؤدي إلى إحباط و توتر حاد قد يسبب آلاماً نفسية<sup>3</sup> .

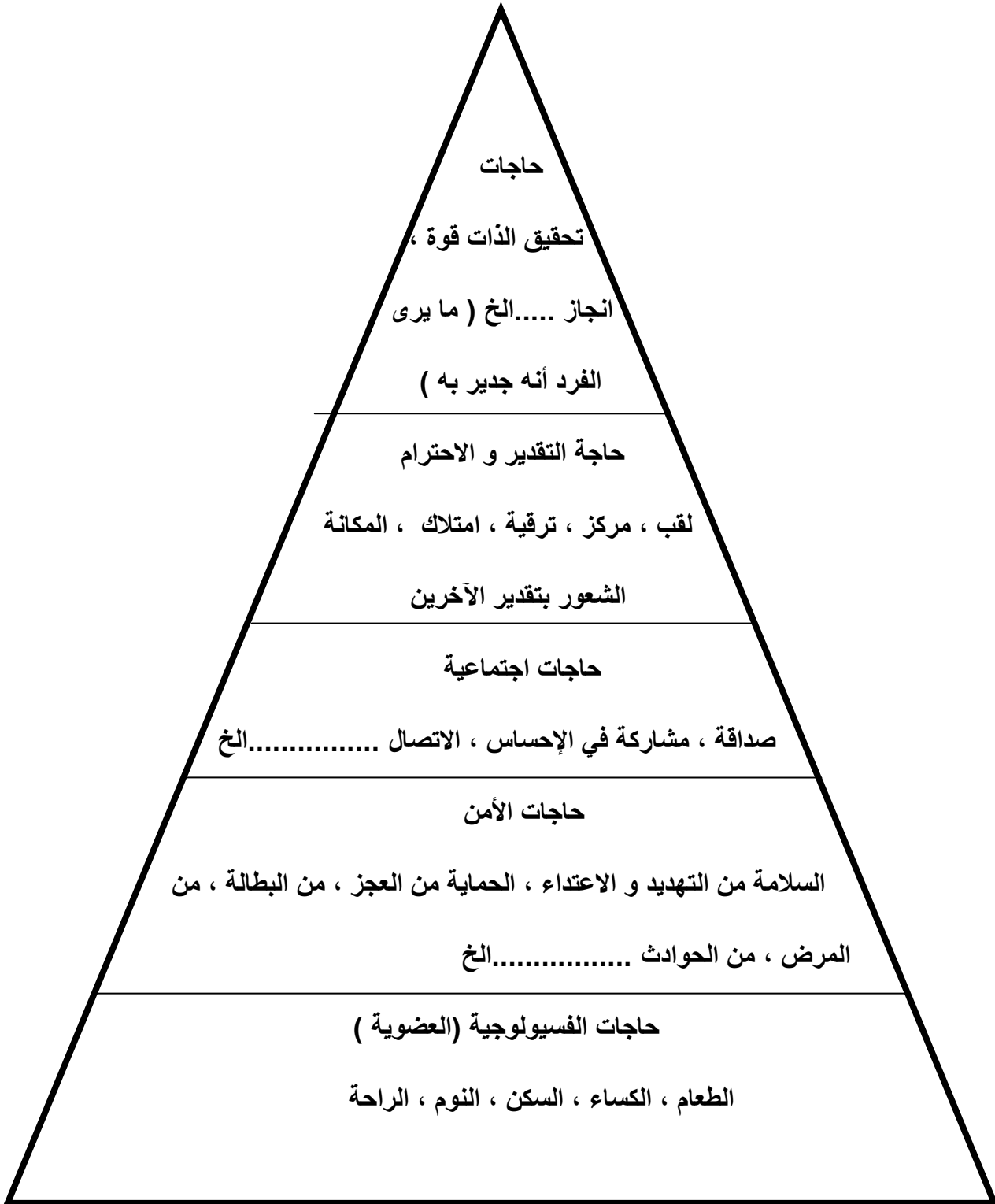
أما بالنسبة إلى المقاول فإنه يمكن أن يكون هناك عدد كبير من دوافع للمقاولة أو إنشاء مؤسسة لنفس الشخص لكن هناك دائماً دافع مهيم يكون هو أكثر أهمية من الدوافع الأخرى ، قد يكون هذا الدافع هو الحصول على الأموال أو حب التسلط أو غيرها من العوامل و لكن بالإسقاط على هرم ماسلو تتدرج الحاجات فإن دافع المقاولة يكون استجابة للحاجات في قمة الهرم أي الحاجة إلى التقدير من طرف الآخرين أو لتحقيق الذات و الوصول إلى نجاح شخصي و اجتماعي .

و قد يكون أهم دافع للمقاولة و هو دافع الاستقلالية أو يكون الفرد رئيس نفسه و مدير أملاكه الخاصة فالانجذاب إلى الاستقلالية هو من أهم دوافع المقاولة ويلعب دور مهم في اتخاذ قرار المقاولة من عدمه ، بالرغم من أن المقاول عند إنشاء مؤسسته الخاصة لن يحقق الاستقلالية التامة ، حيث أنه سيبقى مرتبطاً بالموردين من جهة و الزبائن من جهة أخرى و كذلك هناك ارتباط بمختلف المؤسسات الأخرى و بالمجتمع ككل<sup>1</sup> .

<sup>3</sup> أحمد ماهر ، السلوك التنظيمي (مدخل بناء المهارات) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2011 ، ص: 140-141.

<sup>1</sup> حمزة لفقير ، تقييم برامج التكوينية لدعم المقاولة دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية و الحرف ، سطيف ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 ، ص : 44-45.

الشكل رقم (20) يوضح هرم ماسلو للحاجات



المصدر : محمد الطيب ، مدخل للتسيير ، أساسيات ، وظائف ، تقنيات ، ديوان المطبوعات

الجامعية ، مصر 2012 ، ص: 183.

## المقاربة دافع للإنجاز ل دافيد ماكلياند David Macclelland

يستمد ماكلياند أفكاره من أعمال **J.schumpter** ذلك الاقتصادي الذي تعتقد أنه الوحيد الذي جلب إنتباه الاقتصاديين نحو أهمية الدور الذي يلعبه المقاولين في تصنيع العالم الغربي ، والى جانب فهو يستوحي أفكاره من العالم الاجتماع الألماني **Max Weber**.

وضع هذا المفكر بين دور السمات البسيكولوجية و النمو الاقتصادي انطلاقا من النشاط التناول فبالنسبة له بالإضافة إلى أن بعض العناصر الخارجية كالفرص الاقتصادية ،و المناخ الاجتماعي و التي يمكن أن تفسر النمو الاقتصادي ، يوجد هناك عناصر داخلية و على وجه ذلك الخصوص قيما إنسانية ، و محفزات تدفع الأشخاص لاستغلال فرص اقتصادية ، حسبه لحاجة لإنجاز تظهر كأم التحفيز لنشاط التناول هذه الحاجة تعرف على أنها التصرف الأحسن، لا يهدف للشهرة و أو حصول على أموال ، ولكن لتحقيق الذات (حاجة فطرية) .

ونستنتج من هذا العرض أن المقاولين يفسره ماكلياند في مجتمع ما بعناصر بسيكولوجية فحسبه المقاول هو عون عكس الأفراد الآخرين الموجودين في المجتمع يملك تحفيزا سيكولوجيا للإنجاز و تحقيق ابتكاراته<sup>1</sup> ، هذه الصفة دافع للإنجاز من الدوافع المتعلمة أي أنها ترجع إلى خبرات الشخص و رصيد ما تعلمه وترجع إلى تربيته السابقة ، فالطفل الذي أعطاه والده فرصة أن يجرب في لعبه ، و أن يكتشف الأمور بنفسه و عوده الاعتماد على نفسه و أيضا منحه مدعومات معنوية من خلال الحنان و القبلات و الأحضان من جراء إنجازاته وهو صغير السن كلها تؤدي إلى تكوين دوافع الإنجاز<sup>2</sup> .

### ❖ المطلب الثالث :العوامل المؤثرة لدخول الشباب عالم المقاولاتية

إن التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الحاصلة جعلت الدولة الجزائرية تهتم بقضية المقاولاتية وهو من نلمسه من خلال السياسة التشغيل التي تتبناها في الفترة الأخيرة ، حيث قدمت دعما و تحفيزا كبيرين للشباب لإنجاز مشاريعهم و مؤسساتهم الخاصة<sup>3</sup> ، لكن دخول عالم المقاولاتية مرهون بعدة عوامل و التي من شأنها تشجيع أو تقليص الإستعدادات المقاولاتية عند الشباب .

<sup>1</sup> بختة حداد ، مرجع سابق ، ص : 45-46 .

<sup>2</sup> أحمد ماهر ، مرجع سابق ، ص : 146 .

<sup>3</sup> مولاي علي الزهرة ، مرجع سابق ، ص : 190 .

## 1 -العوامل الاقتصادية

يمكن أن نجمل أهم العوامل الاقتصادية و الموضوعية فيما يلي :

- 1 -التمويل : حيث يعتبر التمويل من أهم العقبات التي تواجه المقاولين ، خاصة في الدول النامية حيث لا توفر هذه الدول على نظام مصرفي فعال .
- 2 -مدى انفتاح الأسواق : حيث أن انفتاح الأسواق الداخلية للبلاد على الأسواق الخارجية قد يكون عاملا سلبيا أو إيجابيا على المقولة ففي الدول النامية يكون عاملا سلبيا حيث لا يستطيع المنتجون المحليون أن ينافسوا المنتجات التي تأتي من الدول المتطورة التي تعتمد على تكنولوجيا المتطورة مما يجعل من المقولة تحمل من طياتها مخاطرة كبيرة لا يستطيع الكثيرون المغامرة بتحملها والعكس بالنسبة لمقاولي الدول المتطورة الذي يعمل انفتاح الأسواق لصالحهم .
- 3 -توفر فرض المقولة : حيث أنه في كثير من الاقتصاديات المغلقة يعاني الأفراد من عدم توفر فرص المقولة و قد يرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها عدم القدرة على الابداع و الابتكار .
- 4 -السياسات الاقتصادية الحكومية : التي تلعب دورا كبيرا في دعم المقولة من خلال برامج التمويل للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و كذلك البرامج التدريبية التي تهدف لتطوير القدرات التسييرية لأصحاب هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى امتيازات الجبائية التي قد تمنح للمقاولين الجدد<sup>1</sup>.

## 2 -العوامل السوسيو ثقافية :

إن شخصية الفرد أي كانت ،هي نتاج تواجدها في فضاء زماني و مكاني مميز تدخل معه في علاقة تبادلية التأثير أي التأثير فيه و تتأثر به ، فلقد سبق "لدور كايم" أن أكد بأن الفرد ابن بيئته فإذا تحرك فإن المجتمع هو من حركه و اذا نطق فمجتمعه هو الذي نطق فيه .

إن المحيط و البيئة الاجتماعية "تتشكل من العوامل الخارجية التي يستجيب لها الفرد أو المجتمع بأسره استجابة فعالية أو استجابة احتمالية وذلك كالعوامل الجغرافية و المناخية من سطح ونباتات و الموجدات و الحرارة و الرطوبة العوامل الثقافية التي تسود المجتمع و تؤثر في حياة الفرد و المجتمع و تشكلها و تطبعها بطابع معين"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حمزة لفقير ،مرجع سابق ، ص:51-52 .

<sup>2</sup> نخبة من الأساتذة المختصين ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العصرية العاملة للكتاب ، مصر ، 1975 ، ص:103.

أ - **العائلة** : هي الوسط الأول الذي ينشأ فيه الفرد و يتفاعل معه و الذي يكتسب من خلاله مقومات شخصية و معايير السلوك ، و اتجاهاته الخلقية و القيم التي يؤمن بها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم بها ، مع بعض الوسائط الاجتماعية الأخرى<sup>1</sup> .

إن الفرد يتأثر بالعائلة حيث غالبا ما يؤثر مستوى الآباء الدراسي ووضعهم الاقتصادي ورتبتهم الاجتماعية على شخصية الأبناء ولذلك ففي معظم الحالات يحافظ هذا التأثير على المنطق إعادة الإنتاج الاجتماعي في اتجاه الحفاظ و تدعيم المكانة و الرتبة الأسرية داخل العائلة الكبيرة<sup>2</sup> كما تشير إليه الكثير من الدراسات إلى أن إنشاء الفرد لمؤسسته يتأثر بالعائلة من خلال خمس متغيرات جنس(ذكر) ،وجود مقاولين في المحيط العائلي ،نشاط الوالدين في نفي القطاع هذا الفرد ،أن يكون الفرد عاطلا عن العمل و مستقل في إطار متمم فالفرد خاصة الذكر غالبا ما يتأثر بشكل بشكل إيجابي و ذلك بإنشائه لمؤسسته خاصة به<sup>3</sup> .

كما أنه يستفيد من نصائح و الإرشادات و التسهيلات التي تقدم له من محيطه العائلي ، بحيث لها دور في دعم و تشجيع الشباب فغالبا ما تشكل أهم مصادر الدعم المالي بحيث يلجأ الفرد للادخار عائلي و مال الأقارب وهي عملية تنال تقدير و اعتراف الاقتصاد الأمريكي و يطلق عليه اصطلاحا "التمويل العائلي" وحتى و إن لم يحصل على الدعم المالي الملموس من هذا الوسط فإن ضمان وصاية أحد أعيان العائلة أو المحيط على مشروع يعتبر رأس مال لا يقدر بثمن وهو ما يعرف برأس مال أعلقاتي<sup>4</sup> .

ب - **قيم و ثقافة المجتمع** : تعتبر بنية الشخصية شديدة التبعية الثقافية المميزة لمجتمع و المقصود بالثقافة هنا هي منظومة القيم الأساسية في المجتمع<sup>5</sup> ، فهي الأرضية اللازمة لبناء أنماط السلوك المتعلم الذي يكتسبه الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه ،الفرد يولد في عائلة و يتعرض خلال عملية نموه إلى ما يسمى بالبرمجة العقلية ( la programmation mental ) التي يكتسب الفرد من خلالها أغلب القيم الأساسية .

<sup>1</sup> أحمد يحيى عبد الحميد ، عبد الهادي الجوهري ، الأسرة و البيئة ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص : 149-150 .

<sup>2</sup> علي موسى رابح ، نفس المرجع ، ص : 79 .

<sup>3</sup> عبد الوهاب بن بريكة ، نجوى حبة ، النظم الوطنية المقاولاتية ، الملتقى الدولي :المقاولاتية ، التكوين ، الفرص ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، من 6 إلى 8 أفريل 2010 ، ص:4 .

<sup>4</sup> علي موسى رابح ، نفس المرجع ، ص : 80 .

<sup>5</sup> خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع لبنان ، ط 1 ، 1984 ، ص : 84 .

## أهم مكونات الثقافة هي :

**الرموز :** هي الكلمات أو اللغة أو الأشياء ، و الإيماءات التي تكتسب معانيها من التقاليد و الأعراف .

**الابطال :** الأبطال حقيقيون أم من مصنع الخيال أحياء أو أموات يجسدون نماذج للسلوك المرغوب فيه الثقافة الوطنية .

**الطقوس ( العادات )** هي أنشطة جماعية ، كالإجراءات و المراسيم أو الشعائر التي تشاهد في الأعياد و المواسم الدينية و الأحداث الاجتماعية .

**القيم :** هي أعمق مستوى في الثقافة ، إنها "أحاسيس مستقرة في اللاوعي عند الانسان و ليست عرضة للمناقشة" ، و تهتم بما هو جيد أو سيء ، نظيف أو قذر ، جميل أو قبيح ، عقلاني أم غير عقلاني طبيعي أو شاذ ، مؤدب و فاجر ، هذه الأحاسيس يشترك فيها غالبية أبناء المجتمع الواحد . إن العديد من هذه القيم القوية و الأساسية في مجتمع معين غير مكتوبة بل تتخلل الأعراف المشتركة ، و المعتقدات و الافتراضات ، و الأساليب التفكير و التصرف بين أفراد المجتمع و إتجاه الغرباء ، و كيفية تحليل و معالجة المشاكل التي يواجهها المجتمع<sup>1</sup> .

إن القيم الثقافية السائدة في العائلة أو حتى القرية أو المدينة دورا بارزا من حيث منظومة الجراء المتوارثة إن كانت تكن التقدير و تبجل العمل الحر أم أنها لا تعترف إلا بخريج المعاهد الكبرى المشغل بالوظيفة العامة كنموذج الابن الناجح و المستقر<sup>2</sup> كما أن الدين هو جزء من هذه القيم الثقافية و يعتبر أحيانا القيمة المركزية في المجتمعات المتدينة و قد يكون الدين عائقا أمام الإبداع و الحرية في التفكير ، فمثلا الديانة المسيحية البروتستانتية أعطت هامشا أكبر من الحرية ، و قبلها الدين الإسلامي الذي نشر الكثير من القيم الداعية للعمل و إتقانه<sup>3</sup> « مَن عَمَلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَ هُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَ لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ » (97) سورة النحل إن الدين الإسلامي يحث على إعمال العقل و حرية التفكير و التعبير عن الرأي و حتى حرية الديانة ، كما أنه قائم على ضوابط شرعية .

<sup>1</sup> مؤيد سالم ، تنظيم المنظمات ، دراسة تطور الفكر التنظيمي ، خلال مئة عام ، المكتب الحديث، الأردن ، 2002 ، ص: 158-159.

<sup>2</sup> علي موسى رابع ، مرجع سابق ، ص: 80.

<sup>3</sup> حمزة لفقير ، مرجع سابق ، ص: 48.

### 3 -العوامل الذاتية

إذا كانت مرحلة الشباب كما رأينا سابق تتميز بخصائص فالشباب هو الطاقة ، القوة الحماس و السواعد الفنية ،هو الفكر المتجدد و الإبداع ،التحديث و الابتكار ، هو كذلك الجرأة و الشجاعة المغامرة و المخاطرة، فيمكن القول هي سمات و خصائص مشتركة تسمح لنا برسم ملامح المقاول .

#### أ - الخصائص الشخصية

**1/ الاستعداد و الميل نحو المخاطرة** : أهم ميزة المقاول هو الميل نحو المخاطرة ،لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يديرها رجل واحد هو صاحب المؤسسة هي أكثر ميلا للمخاطرة من المؤسسات الكبيرة و إن الأشخاص الذين لديهم الجرأة لخلق مؤسسة أو بدأ مشروع أو تشغيله ، فالمسير /المالك يعمل غالبا بأمواله الخاصة حتى أن هذه المخاطر قد تمتد للعائلة أيضا و تتضخم هذه المخاطر و تزداد عادة مع احتمالية فشل المشروع ، و نلاحظ انه كلما زادت درجة الرغبة في النجاح يزداد الميل و الإستعداد للمخاطرة .

إن أهم ما يجب أن يتمتع به المقاول هو الميل نحو المخاطرة ، لكن المخاطرة غير المقامرة حيث تقوم الأولى على العمل الشاق ، و انتهاز الفرص السانحة ، بينما تقوم المقامرة على الحظ و المصادفة و يمكن القول في الأخير أنه كلما كانت المخاطرة أقل يكون عامل و كلما زادت درجتها يصبح مقاولا .

**2/ الثقة بالنفس** : تعمل الثقة بالنفس على تنشيط الجوانب الإدراكية و التصويرية للمقاول ، و ذلك يجعله أكثر تفاؤلا تجاه المتوقع من أعماله الجديدة ، فالأفراد الذين يملكون الثقة بالنفس يشعرون أنهم يمكن أن يتقابلوا التحديات عن طريق الثقة بالنفس يستطيع المقاولون أن يجعلوا أعمالهم أعمالا ناجحة ، إنهم يملكون شعورا متفوقا و إحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى<sup>1</sup> .

**3/ الرؤيا المستقبلية** : أي التطلع إلى المستقبل بنظر تفاؤلية ، و إمكانية تحقيق مركز متميز و مستويات ربحية متزايدة ، كما أن الاعتقاد بأن المشروع يتصف بالديمومة و الاستقرار ، إنما يشجع المقاول على الإيمان بالمستقبل و تعزيز نظريته الإستراتيجية له .

**4/ التضحية و المثابرة** : يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات و ضمان الاستمرارية و المحافظة عليها ، إنما يتحقق من خلال المثابرة و الصبر و المواظبة و التضحية برغبات حالية من أجل تحقيق آمال و غاية مستقبلية ،

<sup>1</sup> حمزة لفقير ، مرجع سابق ، ص: 37-38.

و لذلك فالضمانة الأكيدة لهذه المشروعات انما تنبع من خلال الجد و الاجتهاد و العطاء الدائم و تحمل الصعاب<sup>1</sup>.

إلى جانب الصفات السابقة الذكر أعطى لنا " هنري فايول " مميزات رب العمل أو صاحب المشروع و التي لخصها في سبعة أمور و هي :

- الصحة الجسمية
- الذكاء و القدرات العقلية
- الخصائص الذهنية ، التفكير ، له طاقة عالية ، الشجاعة في أخذ المسؤوليات و القرارات
- ذو ثقافة عامة
- القدرات الإدارية أي : التنبؤ ، التنظيم ، التنسيق ، المراقبة ، أو إصدار الأوامر
- معرفة عامة بالوظائف الأساسية التي تقوم بها المؤسسة
- معرفة عامة و دقيقة في النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المنتج الذي تنتج<sup>2</sup>

#### -ب- المؤهلات الشخصية

إن المشروعات الناجحة لا تنشأ بمحض الصدفة بل هي نتاج الجهد من العلم و المعرفة و الخبرة المتراكمة يعرف التأهيل على أنه القيمة التي تنسب إلى العمل المؤهل و العمل المؤهل هو العمل الماهر و المهارة معناها الكفاءة و المرونة التي يتحلى بها الشخص الذي يحسن التصرف عند حالة معينة بمهارة و تفنن ، مستعملا في بعض المواقف الطارئة الحيلة للتكيف مع الوضع ، و بالتالي نستطيع القول أن العمل المؤهل هو العمل الذي يحتوي على المعايير التالية : الكفاءة و المهارة و التخصص و هي المعايير تقنية و شخصية<sup>3</sup>. الكفاءة هي المعارف و المهارات و متغيرات الشخصية التي تخص السلوك الناجح في مجال معين ، لأن المهارات و المعارف التي اكتسبها المقاتل تظهر أثناء إنشاء و تسيير مشروعه و أخذ المبادرة و تأكيد مسؤولية الفرد اتجاه المشاكل و الأحداث التي تواجهه ضمن وضعيات مهنية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> فلاح حسين الحسن ، إدارة المشروعات الصغيرة ، مدخل استراتيجي للمنافسة و التمييز ، دار الشرق ، الأردن ، 2006 ، ص : 47.

<sup>2</sup> مولاي علي الزهرة ، مرجع سابق ، ص : 195-196.

<sup>3</sup> نصيرة العايب ، إشكالية الاندماج المهني عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، دراسة حالة لعشرة مؤسسات مصغرة ، مرجع سابق ، ص : 09.

<sup>4</sup> صويلح سماح ، سوق العمل من تسيير المناصب إلى تسيير الكفاءات ، ملتقى وطني ، جامعة محمد خيضر ، ص : 38.

## ❖ المطلب الرابع : أنواع المقاولون الجزائريون

يلعب المقاول الجزائري دورا محوريا في دعم عجلة التنمية كممثل للقطاع الخاص فالسلوكات و القرارات التي يتخذها المقاول ستعود عليه أولا ثم على القطاع و الاقتصاد الوطني بالسلب أو الإيجاب ، إن أفعال و سلوكات المقاول الجزائري مرتبطة بالأحداث و المراحل السياسية و الاقتصادية و القانونية التي مرت بها الجزائر<sup>1</sup> .

### 1 -المقاول ذو الأصل التجاري هو مقاولا أبا عن جد

فحتى السنوات السبعينات ، كان المقاول الخاص من التهميش و الإبعاد عن الساحة الاقتصادية الوطنية ، فقد أبعد عن الساحة الأعمال بسبب تبني الدولة نموذج التنمية الذي يعتمد بشكل أساسي على مؤسسات القطاع العمومي و يعمل على تهميش نشاط مؤسسات القطاع الخاص، فرؤوس أموال هؤلاء المقاولين ناتجة أغلبها عن التراكم المتحصل عليه من الأنشطة التجارية أو الخدمية ( مطاعم ، فنادق ، صالونات ... ) ظهرت هذه الفئة منذ الاستقلال ، لكنها تراجعت بسبب التأميم و استمرت في التناقص في التسعينات بسبب الإجراءات الجديدة لاقتصاد السوق ، حيث لم يتمكنوا من الصعود للمنافسة ، فمنهم من غادر القطاع ، ومنهم من بقي و عمل على تحسين نوعية منتجاتها (تجديد نشاطه) فمؤسساتهم عبارة عن تجمع عائلي أكثر من شكل مؤسسة خاصة ، إن تنظيم و تسيير مؤسساتهم يراعي بشكل كبير و ملفت للانتباه استقرار كل فرد من أفراد العائلة ، أكثر من فعاليته في المؤسسة ، فمسؤولية إدارة و تسيير أعمال المؤسسة من صلاحية أفراد العائلة حتى و إن وجد عمال مؤهلين لذلك ، فهم لا يميزون بين الملكية و التسيير ، فلا يقبلوا بالشراكة مع أجنب عن العائلة ، و على سبيل المثال نذكر : مؤسسة حمود بن بوعلام في إنتاج المشروبات في الجزائر العاصمة .

### 2 -المقاول ذو الأصل الإداري

#### أ - فئة المقاولون القدامى "أولاد نوفمبر"

هذا النوع من رؤساء المؤسسات أتى إلى عالم الأعمال بعد التجربة في السياسة أو نتيجة لوجودهم في مناصب المدينة أو عسكرية مهمة ، و بتسهيلات في تمويل أنشطتها حيث أنها كانت الفئة الوحيدة إلى جانب المؤسسات الوطنية التي استفادت من رخص الاستيراد من السوق الخارجي في إطار الاقتصاد الموجه .

<sup>1</sup> حذري توفيق ،حسين بن الطاهر، المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المسارات و المحددات ، ملتقى وطني حول الواقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في م ص م ، جامعة الوادي، 6-5 ماي 2013 .

## ب -قدمات القطاع العمومي ذو الأصل الإداري

نجدهم من فئة الموظفين القدامى الذين غادروا مناصب عملهم في الإدارة العمومية ،إنهم فئة مستفيدة من علاقتها مع الإدارة ، حيث أنشئوا مؤسساتهم في فترة تقاعدهم أو مع التقاعد المبكر و التسريح الواسع للعمال عند البدء في خوصصة المؤسسات العمومية ، هذه الفئة تتميز بمعرفة اقتصادية للأسواق المرتبطة بنشاط مؤسساتهم لجئوا إلى العلاقات التي كانوا قد كونوها طيلة وجودهم كإطارات مسيرة مسؤولة عن المؤسسة الاقتصادية العمومية .

و هناك من الإداريين ما يزالون في مناصبهم الإدارية ، لكنهم أنشئوا مقاولات باسم فرد من أفراد العائلة ، هذه المناصب الإدارية جعلتهم يتميزون بمركز يسهل لهم الحصول على الأسواق (الصفقات ) و رخص الاستغلال ، و قطع الأراضي لمزاولة أنشطة اقتصادية مختلفة .

## ث -المقاول مهاجر قديم :

إن النوع من المقاولين يتمتع بتكوين جامعي تحصل عليه من خارج الوطن ، أو بالتربص في الخارج فكانت لهم نشاطات مهنية في مؤسسات هامة في الخارج ، أو قد أنشئوا مؤسسات هناك و حولوا نشاطاتهم الاقتصادية إلى الجزائر إنهاء آمالهم المنتظرة من الهجرة ، فرأس مالهم ( capital relationnel ) في جوهرة تقني تسييري ، أما رأس مال العلاقات و المعارف الشخصية في الجزائر متواضعة نسبيا ، هؤلاء المقاولين يعتمدون كثيرا على مهاراتهم و نظرتهم الحديثة للمؤسسة من أجل النجاح فهذه الصفات تجعلهم بطبيعة الحال و بصفة خاصة يعملون على التنظيم و التسيير الحديث للموارد البشرية ، و ميالين لاعتبار أن نجاح المؤسسة ناتج عن نشاط الموارد البشرية الكفاءة .

مثال : مؤسسة SOPHAL بالمؤسسة الصيدلانية

## د- ورتة بومدين كما يلبقهم الاقتصادي الجزائري عبد اللطيف بن اشنهو:

يتراوح سنهم بين 40 و 50 سنة ، أغلبيتهم ولدوا بعد الاستقلال و درسوا كلهم في المدارس الجزائرية ، من الابتدائي إلى الجامعي فهكذا كونوا رأس مال معرفي مهم ، فهم الذين تمكنوا من تحويل هذا الأخير تدريجيا إلى رأس مال تقني ، فأغلبيتهم لها تجربة دولية متواضعة إلا أنهم تمكنوا من الحصول على دراسات أو تربصات بالخارج .

و يعتبرون أن تسيير الموارد البشرية يمثل الأولوية المطلقة للمؤسسة ، كما أنهم على دراية تامة بأن النظام المحلي للتكوين النابعين منه ،يفتقر للسدادة و الإنتاجية و الانطباق العدلي ، فهم يعتبرون أن على السلطات العمومية أن تستثمر بشكل كثيف في التكوين الأساسي و المستمر للجزائريين ، هؤلاء المقاولين مستعدون لأن ينفقوا لتطوير الموارد البشرية .

من هذه المؤسسات نجد :

**ETRHB** :و البناء و الري الطرق أعمال مؤسسة .

**ELALF** : إنها المؤسسة المختصة في إنتاج تغذية الحيوان .

**EL KHABER** : صحيفة يومية .

**ALPHA DESIGN** : مؤسسة مختصة في الاتصال إنتاج أدوات جديدة في مجال الاشهارية.

#### ه- الناجون من اشتراكية الدولة

إن تاريخهم مهم لأن المؤسسة التي يديرونها أو تلك التي سبقتها ، وجدت في عهد اشتراكية الدولة الاقتصادية التي عانوا منها و من التأميم و التهميش ، يحتفزون من فترة التأميم ذكرى استبعادهم بدون سبب عن الساحة الاقتصادية ، و يحملون الإحساس بتبذير للطاقة ،لان القطاع الخاص كان بإمكانه أن يساهم في التنمية و سير الأعمال الاقتصادية للبلد ، فالرجوع إلى عالم الأعمال أنشئ لديهم واجب أخلاقي على التحسين و المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي للبلد ، و خصوصا لما استردوا بشراء المؤسسة العمومية ، فقد أدخلوا في هذه المؤسسات المسترجعة التنظيم و التسيير و نظام أجور ملائم للعمال و التجديد في استراتيجية التنمية ، كما أنهم يسلكون سلوكا حضاريا ، ينظر إلى تطور الموارد البشرية كعنصر ضروري لدوام المؤسسة ، الفصل بين الملكية و التسيير الممكن .

مثال : **SODEA** : مجمع في نشاط البناء<sup>1</sup>.

#### و- المقاولون عمال مسرحون

ظهرت هذه الفئة نتيجة للتسريحات الواسعة للعمال من المؤسسات العمومية ، و المغادرة الإرادية للعمال لمناصب شغلهم ، و للتقاعد المبكر في سنوات التسعينات ، ففي هذه السنوات أخذت الجزائر في تطبيق السياسات الاقتصادية التي فرضت عليها من طرف المؤسسات النقدية و المالية الدولية .

<sup>1</sup> بختة حداد ، مرجع سابق ، ص: 121-122.

قتطبيق برامج التعديل الهيكلي سمح بتحريير قوة عاملة مهمة مؤهلة على المستوى التقني ( طرق الانتاج و تقنيات المنتجات ) ، و على المستوى التسيير ( معرفة الأسواق ....) ففي هذه الظروف المجتمعمة ، أنشأت هذه الفئة من المقاولين مؤسسات ، و اعتمدوا في ذلك على تجربتهم الخاصة و معارفهم ، و على أوساطهم العائلية و المهنية لتعبئة مواردهم الشخصية و العائلية ، لكن نظرا لمحدودية مواردهم المالية ، نجد أن الحجم الطبيعي لمؤسساتهم الناشئة يسمح بتوظيف من 10 إلى 20 عاملا فقط ، و نجد مؤسساتهم تنشط في القطاعات التالية : البناء صناعة الألبسة ... الترقية العقارية النقل .

### 3 -المقاولون المستفيدون من الانفتاح

#### المقاولون الشباب :

هم مقاولون شباب أقاموا المؤسسات بالاستعانة من العائلة أو بمساعدة من البنوك ، منذ أن كانت الدولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ هنا تعتبر المؤسسات الشبابية :وكالة ، قد تكون عبارة عن إرث عائلي ، هنا تعتبر المؤسسة :عائلية ، هدف المقاول الشاب فيها مواصلة النشاط التقاولي (للأب) العائلة و يتميز نشاطه الجديد بإدخال تقنيات و ابتكارات مختلفة : الإشهار ، منتجات جديدة ، نوعية .... إلخ .

وقد تكون مؤسسة مصغرة أنشأها الشباب بعد معاناة من البطالة لفترة طويلة في إطار سياسة تدعيم تشغيل الشباب التي تبنتها الدولة سنة 1996 .

#### مقاولون مع تحرير التجارة الخارجية :

مع بداية التسعينات ، بعد الانفتاح الأولي للتجارة الخارجية ، كان التجاه الاقتصادي في هذا المجال يتمثل في تشجيع ما يسمى " بالتجارة المصنعة بدأ من تبني قانون النقد و القرض و سلسلة من النصوص الخاصة بتنظيم و تمويل التجارة الخارجية ، فهذا الاتجاه الاقتصادي الجديد يعني أنه سيفتح السوق ، كما تسمح لهم بترويج منتجاتهم و التعرف عليها فالمقاول الجزائري المستورد ، مسموح له بالعمل بمفرده أو بالشراكة مع مؤسسة أجنبية أو محلية ، عمومية أو خصوصية .

ففي هذا المجال حصلت شراكة بين المؤسسات الجزائرية ، لكي تنتهيأ الجزائرية للانتاج Pfizer و

SAIDAL

و في هذا الصدد نذكر في قطاع الأدوية بين INSULINE بالنسبة لمنتج NOVONORDISH ET SAIDAL FABER ، ففي إطار هذا الاتجاه كثير من الموردين اقتسموا المنتجات الصيدلانية ، وسوق السيارات<sup>1</sup> ، فبالنظر

إلى الساحة الاقتصادية الجزائرية ، فمرور خمسة عشر سنة تقريبا من بروز التجارة التصنيعية و مراسيم و قوانين تشجيعية إلا أننا بعيدين كل البعد عن فكرة التجارة التصنيعية .

فقد توصلنا إلى تجارة بدون تصنيع في مجتمع مستهلك لنتائج تطور الغير في شكل الاستهلاك النهائي للسلع و الخدمات ، إننا وصلنا تجارة بدون صناعة ، فالحضيرة الجزائرية للسيارات تشهد على ذلك ، فالنقل التكنولوجي ضئيل ، و معدلات البطالة ما زالت مخيفة و غير مقبولة اقتصاديا في بلادنا حوالي 11.8 % سنة 2008 .

#### 4 -المقاول الأجنبي

أمام ندرة الأموال والمبادرات الفردية الوطنية ، تغيرت النظرة إلى المقاول الأجنبي منذ سنوات الأزمة ، و الملاحظ أن المجال الاقتصادي يبحث عنه و يهيأ له المناخ المناسب لجلبه و إغراهه بمزايا مختلفة ضريبية ، و تنظيمية ، حتى ينشئ المؤسسات و يستثمر في البلد ، فنجد أن دول العالم اليوم تتنافس فيما بينها للفوز بأكبر عدد ممكن من المقاولين الأجانب ، إن المقاول الأجنبي متعدد الأوجه ،فهو استثمار مباشر ، و هو المنجز للهياكل القاعدية أو الانجازات الكبرى ، و هو ذلك الذي يشتري مؤسسات عمومية و الشريك المحتمل .

فرغم كل ما يحدثه المقاول الأجنبي من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني من خلق مناصب عمل و اكتساب التكنولوجيا ، و المهارات العالية من عمال المؤسسة الأجنبية إلا أن المقاول الأجنبي مهما كان ، إذا ما قرر إنشاء المؤسسة و الاستثمار في بلد ما ، فإنه يقوم بذلك بهدف امتصاص الفائض و تصديره للبلاد الأم<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بختة حداد ، مرجع سابق ، ص : 123-124 .  
<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص : 126 .

---

# الفصل السابع : إجراءات

## الدراسة المنهجية

---

---

## الفصل السابع : إجراءات الدراسة المنهجية

تمهيد

المبحث الأول : نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

المطلب الأول : نهضة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

المطلب الثاني : الامتيازات و الدعم الذي توفره الوكالة الوطنية ANSEJ

المبحث الثاني : وضعية المؤسسات

المطلب الأول : وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 2007/12/31 إلى غاية 2016

المطلب الثاني : وضعية المؤسسات في ولاية الجلفة في 2016/12/31

المبحث الثالث : مجالات الدراسة

المبحث الرابع : المنهج و أدوات الدراسة

المبحث الخامس : العينة و كيفية إختيارها

خاتمة الفصل

## ❖ تمهيد :

بعد عرض الجانب النظري للدراسة ، لا بد على الباحث أن يقف على مجموعة من الإجراءات المنهجية ، التي تساعده على إسقاط الجانب النظري ميدانيا ، فالبحث الإجتماعي يحتاج إلى ربط بين ما هو نظري و ما هو ميداني للوصول إلى تشخيص دقيق للظاهرة المدروسة .

يحتوي هذا الفصل على مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تم استخدامها و الاعتماد عليها أثناء الدراسة من تقديم عام للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – فرع الجلفة - ، إلى مجالات الدراسة ، و من ثم طبيعة المنهج المستخدم الذي يتلاءم مع طبيعة الموضوع ، و من ثم جملة من الأدوات التي تعيننا على جمع البيانات ، والعينة و كيفية اختيارها .

## ❖ المبحث الأول : نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

تتجه سياسة الجزائر الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي ، و على تشجيع بروز اقتصاد منافس ، مولد للثورة و مناصب الشغل و إدراكا لأهمية الدور المرتقب للمؤسسات المتوسطة و المصغرة في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني إذا ما حظيت بالعناية اللازمة ، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب للتوجه نحو إقامة هذا النوع من المؤسسات في إطار السياسة الجديدة لترقي تشغيل الشباب ، و ذلك من خلال دعم تنمية المبادرات المقاولاتية .

## ❖ المطلب الأول : نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

بموجب المرسوم التنفيذي 96-296 مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي المعدل و المتمم ، بالمرسوم التنفيذي 98-231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998 ، و المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03 - 288 المؤرخ في 9 رجب عام 1424 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2003 ، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 11 - 102 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 06 مارس 2011.

توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ، يتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة ، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .  
يكون مقر الوكالة بمدينة الجزائر و يمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي بناء على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل.

و يمكن أن تحدث الوكالة أي فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي

المطلب الثاني : مهام الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

تكلف الوكالة بالمهام التالية :

- دعم و تقديم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .
- وضع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التنظيمي لفائدتهم .
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنك و المؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم و تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها .

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع ، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم عند الحاجة ، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية .
- متابعة الاستثمارات المنجزة من قبلهم<sup>1</sup> .

المطلب الثالث : الامتيازات و الدعم الذي توفره الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نوعين من الاستثمار : استثمار الإنشاء و استثمار التوسيع -استثمار الإنشاء

### 1-شروط التأهيل :

أن يكون الشاب بطالا .  
أن تتراوح سنه ما بين 19 و 35 سنة ، و يمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة مناصب عمل دائمة .  
أن تكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب .  
أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع .

### 2 -التركيبة المالية :

توجد صيغتان للتمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب .  
- التمويل الثلاثي :  
و يشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع و القرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة و القرض البنكي و يتعلق الأمر بمستويين :

**المستوى الأول : مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج**

**الجدول رقم (23) الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الأول**

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة الوكالة	القرض البنكي
1 %	29 %	70 %

**المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق الوكالة**

**المستوى الثاني : مبلغ الاستثمار من 5.000.000 إلى 10.000.000**

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العمل و التشغيل و ضمان الإجتماعي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز الوكالة ، نوفمبر 2011، ص 30.

الجدول رقم 24 الهيكل التمويلي للمشروع بالنسبة للمستوى الثاني

القرض بدون فائدة للوكالة	القرض بدون فائدة الوكالة	القرض البنكي
%2	% 28	%70

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق الوكالة

- التمويل الثنائي و يشمل المساهمة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع و القرض بدون فائدة المقدم من طرف و ينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين :

المستوى الأول : مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

الجدول 25 المستوى الأول : مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة الوكالة
%71	%29

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق الوكالة

المستوى الثاني : مبلغ الاستثمار من 5.000.000 إلى 10.000.000

الجدول رقم 26 المستوى الثاني من 5.000.000 إلى 10.000.000

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة الوكالة
%72	% 28

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق الوكالة

تمنح الإعانات المالية و الجبائية على مرحلتين :

3-الأعانات المالية و الامتيازات الجبائية ( تمنح الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية على مرحلتين ) :

3-1- مرحلة الانجاز :

-الإعانات المالية : بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجدول أعلاه تمنح ثلاث قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع .

-قرض بدون فائدة بقدر بخمسمائة ألف 500.000 دينار جزائري موجه للشباب حاملي الشهادات

التكوين المهني لإقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترخيص و كهرباء العمارات و التدفئة و

التكيف و الزجاج و دهن العمارات ..... إلخ

-قرض بدون فائدة يقدر ب خمسمائة ألف 500.000<sup>1</sup> دينار جزائري للتكفل بإجراءات المحلات المخصصة لأحداث أنشطة مستقرة .

-قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1000000 لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بالإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية و مساعدتي القضاء و الخبراء و المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين و مكاتب الدراسات و المتابعة الخاصة بقطاعات البناء و الأشغال العمومية و الري .

التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية يتغير مستوى التخفيض حسب الطبيعة و موقع النشاط .

### الجدول 27 تخفيض نسب الفوائد البنكية

الولايات	ولايات الهضاب و الجنوب	الولايات الأخرى
القطاعات ذات الأولوية	95 %	80 %
قطاعات أخرى	80 %	60 %

المصدر : من إعداد الطالب بناء على وثائق الوكالة .

### الامتيازات الجبائية :

-الاعفاء عن الرسم القيمة المضافة للحصول على المعدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

-تطبيق معدل منخفض نسبته 5 % من الحقوق الجماركية على معدات التجهيز المستورد و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

-الإعفاء من حقوق الملكية في الحصول على العقارات المخصصة للممارسة النشاط .

-الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشأة للمؤسسات المصغرة و المتوسطة .

### 3-2-مرحلة الاستغلال:

و تشمل الامتيازات الممنوحة للمؤسسة المصغرة و المتوسطة لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو ست سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة .

<sup>1</sup> منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب : ( دليل إنشاء المؤسسة المصغرة و المتوسطة ) ، ص : 5-10.

تمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد إنشاء المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة تتمثل الامتيازات في :

-الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل و الرسم على النشاطات المهنية.

-الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات و المنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة و المتوسطة .

-الإعفاء من الكلفة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية .

#### أ – استثمار التوسيع

يتعلق الاستثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة و المتوسطة و المنجزة في إطار الوكالة لدعم و تشغيل الشباب و التي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أو نشاط المرتبط بالنشاط الأصلي .

#### 1-شروط التأهيل :

يجب أن تتوفر في المؤسسة المصغرة و المتوسطة الشروط التالية :

-جمع ثلاث سنوات من النشاط في المناطق العادية أو ست سنوات في المناطق الخاصة .

-تسديد نسبة 70 % من القرض البنكي .

- تسديد كامل القرض البنكي في حالة التغيير البنك أو طريقة التمويل من الثنائي .

- تسديد نسبة 70 % من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي .

- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام .

- تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المتوسطة و المصغرة .

#### 2- التركيبة المالية :

يوجد نوعان من التمويل في إطار الوكالة لدعم و تشغيل الشباب بالنسبة لاستثمار كما هو الحال في

استثمار الإنشاء .

#### 3-الإعلانات المالية و الامتيازات الجبائية الخاصة بتوزيع :

تمنح نفس الإعانات و الامتيازات الجبائية في استثمار الإنشاء ( مرحلة الانجاز و الاستغلال ) ما عدا

القروض بدون فائدة (قروض كراء ورشات متنقلة ، ومكتب جماعية)

المطلب الثالث : ملف و خطوات إنشاء المؤسسة المصغرة و المتوسطة

إن الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب هو مساعدة الشباب البطال على إنشاء

مؤسسته المصغرة ، بحيث تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 - 35 سنة

خاصة منهم من يملكون المؤهلات المهنية أو الفنية بمعنى آخر هي تفتح أبوابها لكافة الشباب على إختلاف مستوياتهم التعليمية مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة عندما يحدث الاستثمار 03 مناصب عمل دائمة على الأقل .

**شرح عملية المرافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :**

### 1-مرحلة الاستقبال

قبل إيداع الملف من طرف صاحب الفكرة ، و عند التحاقه بالوكالة يمر بمرحلة أولية تتمثل في مرحلة ما قبل الاستقبال ، وهي عبارة عن اجتماع يضم فريق من المستثمرين المحتملين ، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 15 فردا و المكلف بالدراسات ، و في هذه المرحلة تعطى معلومات عامة حول جهاز الوكالة و مختلف الإعانات الممنوحة ، لتترك فيما بعد كامل الحرية لحاملي الأفكار للتحدث عن أفكار مشاريعهم ، و تنتهي هذه المرحلة بانتقال المقاول إلى مرحلة المقابلة الشخصية و يتم فيها التحدث مطولا بينه و بين احد المكلفين بالدراسات عن فكرة المشروع ، و عن كيفية تشكيل الملف في مرحلة أخيرة يتم فيها إيداع الملف من طرف الشباب المقاول ، و الذي يضم بدوره الملفين الفرعيين التاليين :

**أ- الملف الإداري و يتكون مما يلي :**

- طلب خطي للحصول على الامتيازات يوجه إلى المدير العام للوكالة ، هو يكون ممضي من طرف الشركاء نسختين ، و يوضح نوع التمويل فيه ثنائي أو ثلاثي .
- شهادة ميلاد رقم 13 .
- صور طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطني .
- وثائق تثبت المؤهلات المهنية لصاحب أو أصحاب المشروع شهادات علمية ، شهادات عمل ..... الخ.
- شهادة الإقامة لصاحب أو أصحاب المشروع .
- تعهد بخلق ثلاث مناصب شغل دائمة بما في ذلك صاحب المشروع ، اذا كان سن المسير يتراوح ما بين 35 – 40 .
- اعتماد أو رخصة أو تصريح عندما يتعلق هذا الأخير بالمهن الحرة .
- إثبات الشباب العاطل عن العمل من خلال :

شهادة عدم الانتساب لضمان الاجتماعي للأجراء CNAS

شهادة عدم الانتساب لضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS

و للحصول على أحد هاتين الوثيقتين يتقدم صاحب المشروع إلى الإدارة المعنية مصحوبا بالوثائق التالية:

- شهادة الميلاد

- جدول المستحقات شهادة عدم الخضوع للضريبة

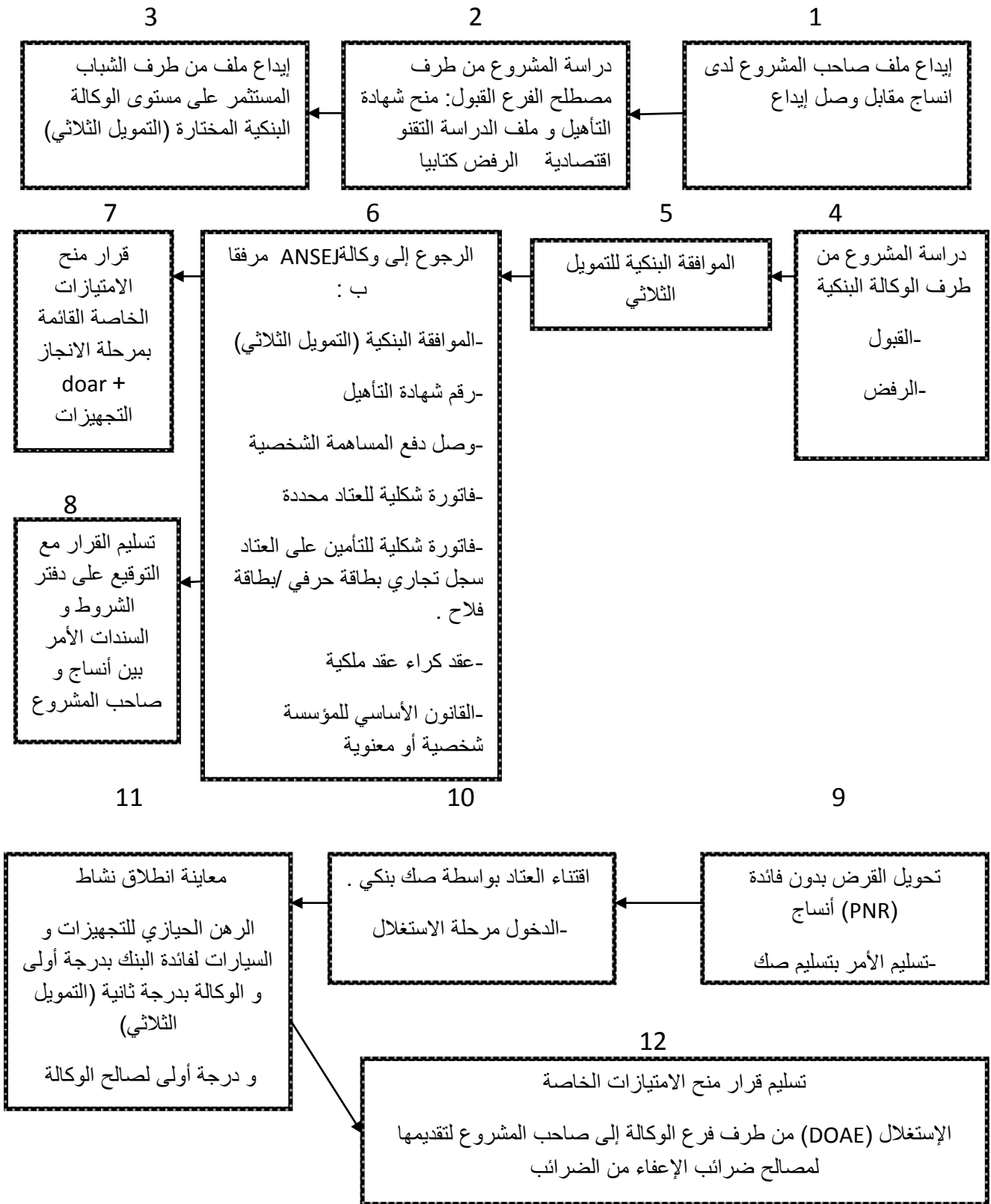
- تصريح شرفي وثيقة مرفقة

**الملف المالي :** ويشمل هو الآخر ما يلي :

الفاتورة الشكوية للعتاد معفية من الرسوم : يتصل الشاب المستثمر بأحد الموردين الذي قد تساعده الوكالة على الاتصال بهم من خلال توجيهه إلى مجموعة من الموردين المختصين في بيع التجهيزات المعنية بالنشاط و ذلك على سبيل النصح ، كما يمكن التعرف عليهم من خلال توجهه إلى غرفة التجارة ، يحصل المستثمر على فاتورة أولية أو شكلية يمكن أن تتغير فيما بعد من ناحية التجهيزات في حد ذاتها أو المورد أو المبلغ الإجمالي لها ، فالهدف منها هو مساعدة فقط على حسابات النتائج من طرف الوكالة. فاتورة الشكوية للتأمينات متعددة الأخطار : تمنح من طرف أحد شركات التأمين ، يقوم المستثمر بالتأمين على التجهيزات المراد اقتنائها و التي حددت قيمتها الإجمالية في الفواتير الشكوية السابقة و بالتالي ستكون فاتورة التأمين هذه شكلية ، و تمنح دون مقابل حتى يتم التأمين فعليا عن التجهيزات فيما بعد أي بعد اقتنائها و تقدم كل هذه الوثائق أو الملف الإداري للوكالة ن ليتم دراسته من قبل المكلفين بالدراسات و تنتهي هذه الدراسة بإعداد الدراسة التقنية الاقتصادية و التي تضم إعداد جدول حسابات النتائج إضافة إلى ميزانيات التقديرية على مدى ثلاث سنوات ، و ذلك اعتمادا على برنامج آلي يسمح بحسابها ، و هذا إضافة على تقديم دراسة تشمل كل متغيرات السوق و المحيط ( الزبائن الموردين و سياسة الاتصال الترويج المنافسين ) ، و عادة لا تتجاوز مهلة الدراسة 20 يوما تنتهي بمنح المقاول شهادة التأهيل و تبلغ تكلفة هذه 1700 دج ( 1500 دج منها تمثل حقوق الدراسة تقنو اقتصادية و 200 تمثل مقابل استلام شهادة التأهيل ) .

نشير أنه أيضا إلى أنه أيضا في حالة رفض التمويل المشروع من اللجنة المختصة لا يمكن استيراد قيمة هذا المبلغ ، أما في حالة قبوله فتضاف هذه القيمة إلى مبلغ القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة . إن المرحلة الفاصلة بين التحضير للمشروع و البداية في تنفيذ هي مرحلة انطلاق النشاط و الدخول في مرحلة الاستغلال و التي يتم من خلالها البداية في الإنتاج و التسويق البضاعة أو الخدمات و بهذا المفهوم فان ذلك اختصاص الوكالة عن طريق أسلوب المرافقة و يعتبر ضروري جدا لأي مشروع مقاولاتي و ذلك عن طريق تشجيع و المراقبة ، و التقييم و ضمان مخاطر فشل المشروع .

الشكل رقم 21 : خطوات التي يجب إتباعها لإنشاء مؤسسة مصغرة أو متوسطة



المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

## ❖ المبحث الثاني : وضعية المؤسسات

❖ **المطلب الأول : وضعية المؤسسات المصغرة و المتوسطة من 2007/12/31 إلى غاية 2016**

الجدول ( 28 ) يوضح تطور المشاريع الخاصة بالوكالة من 2007/12/31 إلى غاية 2016 على المستوى الوطني .

السنوات	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل
من 2001/12/31	86380	243308
2008	10634	31418
2009	20848	57812
2010	22641	60132
2012	42832	92681
2014	65812	129203
2016	43039	96233
المجموع	292186	710788

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

من خلال قراءة الجدول يتضح لنا تطور مهم لعدد مشاريع المصغرة الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ،خصوصا في الفترة من 2007/12/31 إلى غاية 2017 ، حيث بلغت عدد المشاريع الممولة 710788 منصب شغل .

إن ارتفاع عدد المؤسسات الناشئة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ( على المستوى الوطني ) ، راجع لعدة اعتبارات من بينها :

- الانتشار الجغرافي للوكالة الوطنية بحيث تضم (53) فرع على التراب الوطني .
- و الأيام الإعلامية و التحسيسية التي تقوم بها الوكالة من أجل إدماج الشباب في عالم الشغل .

1 - الجدول رقم (29) يوضح تطور المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط منذ 2007/12/31 إلى غاية 2016

قطاع النشاط	من 2007	2008	2010	2012	2014	2015	2016	المجموع
الفلاحة و الصيد	10.688	814	1.467	2.222	3.686	6.705	8.222	33.787
الحرف	13.380	1.881	3.455	3.264	3.559	5.438	4.900	35.877
البناء و الأشغال العمومية	4.013	933	2.078	2.794	3.672	4.375	4.347	22.212
الصناعة و الصيانة	6.333	1.247	1.685	1.542	2.118	3.301	3.333	19.559
الخدمات	51.986	5.759	12.136	12.891	29.797	45.993	22.234	180.751
المجموع	86.380	10.634	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	292.186

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ \*

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن المؤسسات المصغرة متواجدة في عدة قطاعات ومن بين القطاعات التي لها النصيب الأكبر نجد الخدمات بـ 180.751 من المشاريع تليها قطاع الحرف بـ 35.877 ، الفلاحة و الصيد بمجموع 33.787 ، البناء و الأشغال العمومية بـ 22.212 ، بينما أضعف قطاع تمثل في الصناعة و الصيانة 19.559 ليحتل بذلك الترتيب الأخير .

و من الملاحظ أن القطاع الوحيد الذي أغلبية المشاريع الممولة هو الخدمات لما يتميز به من قلة التكاليف و سرعة تحقيق الربح ، كما أنه لا يتطلب خبرة كبيرة ، و عليه فإن جل الشباب يفضلون الاستثمار في قطاع الخدمات .

الجدول رقم (30) تطور المشاريع الممولة حسب الجنس

الجنس	من 2007	2008	2010	2012	2014	2015	2016	المجموع
نساء	12.166	1.502	2.496	2.211	2.951	4.477	3.526	29.329
رجال	74.214	9.132	18.352	20.430	39.881	61.335	39.513	262.857
المجموع	86.380	10.634	20.848	22.641	42.832	65.812	43.039	292.186

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا الهيمنة الكبيرة لرجال في مجال إنشاء المؤسسات المصغرة منذ 2007/12/31 إلى غاية 2017 بمجموع قدر ب 262.857 ، بينما مشاركة المرأة في المجال إنشاء المؤسسات عن طريق الوكالة بلغت مجموع 29.329 خلال نفس المدة الزمنية رغم هذه الأرقام الضعيفة مقارنة بالرجال .

❖ **المطلب الثاني : وضعية المؤسسات في ولاية الجلفة في 2016/12/31**

- الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ – فرع الجلفة –

في إطار صلاحيتها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في فرع الجلفة في دعم و مرافقة الشباب في إنشاء مشاريعهم ، فإن الوكالة قامت بتمويل عدد من المشاريع عبر جميع بلديات الولاية .

الجدول رقم ( 31 ) يوضح توزيع المشاريع الممولة على مستوى وكالة ANSEJ فرع الجلفة حسب

قطاع النشاط في 2016/12/31

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل	إجمالي الاستثمارات	النسب
قطاع الفلاحة و الصيد	83	147	320131397.00	% 26
قطاع الخدمات	120	211	579784753.13	% 38
قطاع الحرف	13	23	53338417.63	% 4
قطاع الصناعات	86	161	434994443.82	% 27
قطاع الأشغال العمومية	12	23	61811351.31	% 4
المجموع	314	565	1450060416.88	% 100

إن قيمة استثمارات التي بلغت 1450060416.88 دج ، تعبر عن عدد المؤسسات المتواجدة عبر تراب بلديات الجلفة ، إن قطاع الخدمات سجل أعلى نسبة قدرت ب 38 % ، يليها قطاع الصناعة ب 27 % ، حين قطاع الفلاحة فقدر ب 26 % ، في حين قطاع أشغال العمومية 4 % و نفس الحال لقطاع الحرف .

من خلال المعطيات الإحصائية فإن قطاع الخدمات ( نادي الانترنت ، غسل الملابس ، مقهى....)

عموما يتميز بقلّة التكاليف ، سريعة تحقيق الأرباح ، و لا يحتاج إلى تأهيل عالي ، و منه يمكن القول أن الشباب على المستوى ألولائي و على مستوى القطر الوطني يفضل الاستثمار في الخدمات .

### ❖ المبحث الثالث : مجالات الدراسة

لكل بحث سوسيولوجي طابعه الأمبريقي الخاص به ، فبالإضافة إلى خصوصية الظاهرة المدروسة ، لديه مجالات دراسة تنسم بها عن غيرها ، و عليه تتحدد دراستنا في المجالات التالية :

**المجال المكاني :** تم تطبيق إجراءات الدراسة الميدانية ، في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – فرع الجلفة – التي يقع مقرها بحي بوتريفيس ، و الهدف من ذلك هو الوقوف على واقع إدماج الشباب في الحياة المهنية عبر الوكالة التي تعد إحدى الحلول لامتنصاص البطالة .

إن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب – فرع الجلفة- تضم مجموعة من المكاتب و المهام الموزعة كالتالي :

- **مكتب المدير :** و مهمته هو السهر على تسيير شؤون الوكالة و الموظفين بها ، و استقبال الشباب البطال ، و طرح انشغالاتهم في أيام الاستقبال ، و الذي كان يوم الثلاثاء من كل أسبوع .
- **مكتب إدارة الرسائل :** يعمل على توفير مستلزمات الضرورية للموظفين ، و الوكالة من أجل ضمان سير حسن .
- **مكتب الإعلام و التوجيه :** يضم مجموعة من الشباب المرافقين الذين يقومون بإعلام الشباب البطال الراغب في إنشاء مؤسسته المصغرة و مرافقتهم .
- **مكتب الإحصاء :** يقوم بإعداد التقارير عدد الملفات المقبولة و المرفوضة و حصيلة سنوية للمؤسسات .
- **مكتب دراسة المشاريع :** يقوم بدراسة المشاريع على مستوى الوكالة .

ملاحظة : إذا تم قبول الملف يعطي هذا له شهادة التأهيل من طرف مدير الوكالة ، و يضيف إليها ملف الدراسة التقنو اقتصادية و يأخذها البنك .

المجال الزمني : هي الفترة الزمنية التي يستغرقها الباحث ، لرصد مختلف المعطيات و المعلومات حول الدراسة ، و امتدت هذه الفترة عبر 3 مراحل :

- المرحلة الأولى : ( مرحلة استطلاعية ) تم القيام بقراءات حول الموضوع و جمع المادة العلمية، ليتم بعدها تحديد الموضوع و ضبط إشكالية الدراسة و أهدافها .
- بعدها تم الاتصال الأول بالوكالة ANSEJ فرع الجلفة و كان بالتحديد في شهر مارس 2017 بحيث جرى خلالها إيداع طلب إجراء الدراسة ، و في انتظار الموافقة على إجراء الدراسة ، و تليها زيارة ثانية و كان ذلك في شهر أبريل 2017 ، فقد حاولت إيضاح و شرح مضمون الدراسة مع بعض الموظفين الذين حاولوا إمدادي ببعض المعلومات عن الوكالة .
- المرحلة الثانية : من أبريل إلى غاية جوان 2017 حيث تم في هذه المرحلة إعداد استمارة بحث أولية من أجل تحكيمها من قبل أساتذة التخصص و مع الأساتذة المشرفة، بحيث تم إجراء التعديلات على الاستمارة بحذف أو إضافة بعض أسئلة الاستمارة .

**المرحلة الثالثة :** دامت حوالي شهر ونصف من 5 فيفري إلى 21 مارس 2015 وهي آخر مرحلة حيث تم فيها إنهاء الدراسة و ذلك بعدما قمنا بتبويب و تفرغ البيانات و من ثم تحليل و تفسير نتائج الدراسة .

**المجال البشري :** هم الشباب المستفيد من دعم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب أصحاب المؤسسات ، الذين تم الالتقاء بهم في بعض المعارض ، و عبر الوكالة فرع الجلفة .

## ❖ المبحث الرابع : المنهج و أدوات الدراسة

### 1: المنهج المستخدم في الدراسة :

يتوقف تقدم أي علم من العلوم على وجود منهج محدود واضح المعالم للبحث ، يساعد في التوصل الى معرفة منظمة بجوانب الواقع ، بحيث يعتمد الدارسون على هذه المعارف في تحديد النظريات العلمية و في إعادة فحصها من جديد للتأكد من صدقها أو إضافة عناصر جديدة لها ، كي تصبح أكثر شمولاً و تكاملاً.

ومما لا شك فيه أن الباحث لا يضع المنهج حسب رغبته وإنما هو مرتبط بطبيعة و أهداف الموضوع المراد دراسته فالمنهج هو "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف حقيقة و للإجابة عن الأسئلة و الاستفسارات التي يثير بها موضوع البحث".

و عليه فإن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي بحيث يركز هذا المنهج على وصف دقيق وتفصيلي للظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية فهو يهدف إلى رصد الظاهرة أو موضوع محدد بغاية معرفة مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها بالظواهر الأخرى .

وبشكل عام هو " أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية و دقيقة عن الظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة و ذلك من أجل الحصول على نتائج عملية و تفسيرها بطريقة موضوعية، و بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

## 2: أدوات المنهجية للدراسة

إن استعمال منهج معين في أي بحث يتطلب من الباحث الاستعانة بأدوات ووسائل المساعدة و مناسبة تمكنه من الوصول إلى معلومات اللازمة ، و التي يستطيع بواسطتها معرفة واقع أو ميدان الدراسة فاختيار الأدوات المناسبة تجعل من العمل متكاملًا و متناسقًا ، و في أي حال من الأحوال لا يمكن إنجاز دراسة علمية بدون توفر أدوات مناسبة لطبيعة الموضوع و لنوع المنهج المستخدم ،ومن هنا فإن أدوات التي استخدمناها في جمع بيانات دراسة ،هي على النحو التالي :

### 2-1-الملاحظة :

تعتبر الملاحظة من أقدم الوسائل التي عرفها الإنسان و استخدمها في جمع بياناته و معلوماته عن بيئته و مجتمعه، و لا يزال يستخدمها في حياته اليومية العادية، وفي فهم و إدراك الكثير من الظواهر.

عن طريق الملاحظة ، يستطيع الباحث أن يجمع الحقائق التي تساعده على بيان المشكلة عن طريق استخدامه لحواس السمع و البصر و الشك و الشعور ،كما أنه يستند إلى الملاحظة من بداية البحث حتى يصل إلى تأييد أو رفض نهائي للحل المقترح التي يدور من حولها البحث محاولة منه الوصول إلى الحقيقة .

يعرف الدكتور محمود زيدان الملاحظة "توجيه الحواس و الانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها توصلنا إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر.

لا تقتصر الملاحظة على المعطيات التي يمكن مشاهدتها و على الأفعال ، بل تصغي أيضا للأقوال التي تصدر عن الأفراد خلال أفعالهم الاجتماعية ، و إنها تسجل الكلمات التي يستعملها الأشخاص محل الملاحظة من أجل معرفة مميزاتهم و الوضعيات و الأشياء التي لهم علاقة بها .

من خلال دراستنا اعتمدنا على الملاحظة التي ساعدتنا في التعرف عن كذب على الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب - فرع الجلفة - ، فزيارتنا للوكالة سمحت لنا بمعرفة طبيعة العمل الذي تقوم به الوكالة ، كهيئة داعمة للشباب و سمحت لي برصد سلوك الشباب المستثمر المتردد على مقر الوكالة ، و المراحل المرافقة التي يمر بها الشباب البطل من أجل الاستفادة من دعم الوكالة من أول جلسة متمثلة في الاستقبال و الإعلام إلى غاية قبول المشروع من طرف لجنة الانتقاء و اعتماد مشروع .

إن هذه التقنية ، ساهمت في تكوين فكرة عامة عن الوكالة و عن طبيعة المهام التي تقوم بها و ظروف استقبال الشباب البطل و مرافقتهم لاختيار المشروع الأنسب و الذي يتلاءم مع مؤهلاتهم .

## 2-2-الاستمارة :

إن الوسيلة الأساسية لجمع البيانات هي الاستمارة و هي "عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على المعلومات أو آراء المبحوثين حول الظاهرة أو موقف معين تعد من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات الخاصة بالعلوم الاجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد "

ويمكن أن تعريفها على أنها "مجموعة مؤشرات ، يمكن عن طريقها استكشاف أبعاد موضوع الدراسة عن طريق الاستقصاء التجريبي أي إجراء بحث ميداني على جماعة محددة من الناس وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث و المبحوث ، و تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي نريد معلومات عنها من المبحوث"، وأهم ما تتميز به هو توفير الوقت و الجهد على الباحث .

لقد كان الهدف من وضع الاستمارة هو معرفة آراء الشباب المستثمر فيما يخص موضوعنا و الذي يدور حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و قدرتها ، على إدماج الشباب في عالم الشغل و مكافحة البطالة ، حيث شملت الاستمارة المحاور التالية :

المحور الأول : البيانات الشخصية

المحور الثاني : الحوافز و الامتيازات المتعلقة بالإطار التنظيمية للوكالة

المحور الثالث : الدوافع الاجتماعية و الثقافية

المحور الرابع : مبدأ المخاطرة كتصور و ممارسة

المحور الخامس : الكفاءة المهنية في التسيير

## 2-3-المقابلة غير المتقنة (الحرّة):

المقابلة هي عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث و شخص أو أشخاص بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث التعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة بالإضافة إلى تعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة .

و المقابلة الحرة هي غير محددة بأسئلة موضوعية مسبقا إذ يطرح الباحث سؤالا عاما حول فكرة البحث أو الظاهرة ، ومن خلال إجابة المبحوث يتسلسل في طرح الأسئلة التالية، إلا أن هذا لا يمنع أن يكون لدى الباحث إطار عام أو أسئلة عامة حول موضوع المشكلة .

حيث جرت مقابلة مع مدير الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، تدور حول عمل الوكالة و مختلف الامتيازات و الحوافز المقدمة للشباب ، ومع بعض المرافقين الذين لديهم احتكاك مباشر بالشباب . بغرض إيجاد إجابة لبعض التساؤلات و تعرف عن قرب على عينة البحث .

**2-4-الوثائق و السجلات :** تعد من الأدوات الهامة التي يحتاجها الباحث الاجتماعي لتوثيق معلوماته البحثية، فهي مكتملة ومدعمة، للأدوات المستخدمة في البحث بغرض جمع البيانات وهي تقدم للباحث الكثير من المعلومات المهمة حول دراسته خاصة في المرحل الأولى التي يسعى من خلالها الباحث إلى تكوين خلفية نظرية عامة عن المشكلة أو موضوع الدراسة وقد أشار غنيشا و زميله إلى أن الوثيقة مادة توفر المعلومات أو إرشادات وهي وعاء المادي للمعرفة و للذاكرة الإنسانية .

بحيث تم إمدادنا بمجموعة من الوثائق و التي انحصرت في الجانب القانوني و التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و شملت مجموعة من المراسيم الخاصة بإنشاء الوكالة و لمنشورة في الجرائد الرسمية ، إضافة مجموعة منشورات المتعلقة بالوكالة والتي تعطي صورة مفصلة عن عمل الوكالة الإعانات و الامتيازات المقدمة للشباب .

## 5-2- الأساليب الإحصائية المستعملة :

لمعالجة البيانات و تحليلها و استخراج نتائج الدراسة ، استخدمنا العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة ، و هذا بتطبيق " الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية " spss ، وهو اختصار لكلمة statistique package for the social sciences " و هي حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تحليلها ، و إدراج المخططات البيانية .

-و استخراج الجداول المتقاطعة باستخدام crosstabs بالإضافة إلى الاعتماد على بعض الأدوات الإحصائية مثل الجداول ، الرسوم البيانية ( الدوائر النسبية ، و الأعمدة ..... )

### ❖ المبحث الخامس : العينة و كيفية اختيارها

#### 1- مجتمع البحث :

تتطلب دراسة ظاهرة أو مشكلة ما توفر بيانات و معلومات ضرورية عن الظاهرة أو المشكلة لتساعد الباحث على اتخاذ قرار و حكم مناسب حيالها. لذا على البحث وضع تعريف محدد و واضح لمجتمع الدراسة و الذي نقصد به " جميع عناصر و مفردات أو الظاهرة المراد دراستها. و مجتمع دراستنا تتكون من فئة الشباب على اختلاف مستوياتهم العملية المستفيد من دعم الوكالة أي الشباب أصحاب المؤسسات .

#### 2- العينة و كيفية اختيارها :

إن العينة من جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث ، تكون ممثلة له بحيث تحمل هاته المشتركة ، و هذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات و مفردات المجتمع الأصلي خاصة حالة صعوبة و حالة استحالة الدراسة كل تلك الوحدات. لقد استعملنا العينة غير الاحتمالية نظرا لعدم توفر قاعدة الصبر لدينا ، و امتناع الأطراف المسؤولة في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إمدادنا بها ، بحكم أنها تحمل معلومات شخصية حول الشباب ، مما صعب علينا عملية توزيع الاستثمارات و اضطرارنا للاتصال بالشباب شخصيا سواء في المعرض الجهوي لصناعة الزربية .

و بغرض الحصول على أكبر عدد من المبحوثين ، عمدنا المكوث بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في الفترة الزمنية من سبتمبر إلى غاية نوفمبر في ميدان الدراسة ، للالتقاء بالشباب المستثمر الذي كان يتردد على الوكالة و يطلق على هذا النوع من العينة عندما يتواجد أعضاء العينة في أماكن

---

---

محددة ، ومن مميزات العينة العرضية أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا ، وإنما تمثل العينة نفسها فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات بطريقة الصدفة إذ يحصل على المعلومات من الذين يصادفهم التالي فإن نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي ، وإنما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد المبحوثين.

وعن حجم العينة فقد بلغت 150 مبحوثا وزعنا عليهم الاستبيان .

---

---

## ❖ خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل المعنون بالإجراءات الدراسية المنهجية ، إلى أهم الخطوات التي ساعدتنا في معرفة ميدان الدراسة ، بحيث تم تقدير نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و مختلف الامتيازات و الدعم الذي تقدمه الوكالة ، و توضيح مجالات الدراسة المكاني و الزماني .

و البشرى و الاشارة إلى منهج البحث المستعمل في الدراسة و الأدوات المستعملة في البحث بحيث شملت الملاحظة و الاستمارة و المقابلة الحرة ، و السجلات و الوثائق و الأدوات الإحصائية ، و في الأخير تعرضنا إلى تحديد مجتمع الدراسة و كيفية اختيار نوع معينة .

---

---

# الفصل الثامن : عرض و تحليل و

مناقشة بيانات و نتائج

الدراسة

---

---

## الفصل الثامن : عرض و تحليل و مناقشة بيانات و نتائج

### الدراسة

تمهيد

المبحث الأول : تحليل بيانات المتعلقة بخصائص الأفراد

المبحث الثاني : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى

المبحث الثالث : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية

المبحث الرابع : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة

المبحث الخامس : مناقشة النتائج في ضوء فروض الدراسة

المطلب الأول : نتائج الفرضية الأولى

المطلب الثاني : نتائج الفرضية الثانية

المطلب الثالث : نتائج الفرضية الثالثة

المبحث السادس : مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسولوجية و نظريات الدراسة

المبحث السابع : الاستنتاج العام

خاتمة الفصل

---

---

## ❖ تمهيد :

بعد الانتهاء من جمع البيانات الميدانية تأتي مرحلة الحاسمة ( التجسيد الفعلي ) و هي عرض و تحليل و مناقشة بيانات و نتائج دراسة المتحصل عليها من ميدان الدراسة ، بغرض تقديمها على شكل نتائج علمية و كإجابة عن التساؤلات التي تضمنتها الإشكالية منذ البداية .

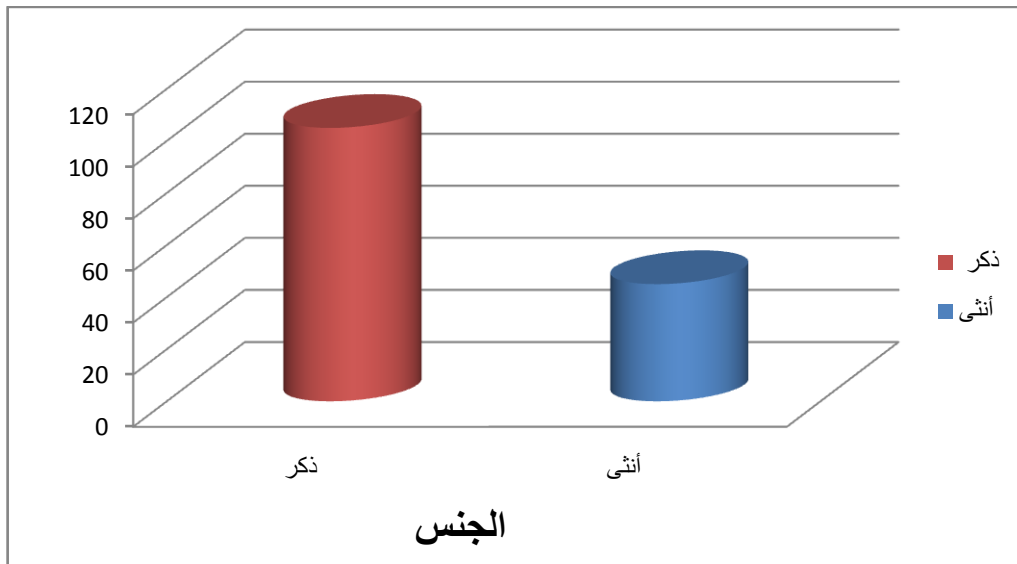
و على هذا الأساس نتطرق إلى خصائص مجتمع البحث و كذا عرض و تحليل بيانات الاستمارة المتعلقة بفرضيات الدراسة، و عرض نتائج الدراسة.

## ❖ المبحث الأول: تحليل البيانات المتعلقة بخصائص الأفراد

الجدول رقم (32) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	105	% 72.2
أنثى	45	% 27.8
مجموع	150	% 100

الشكل رقم (22) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس



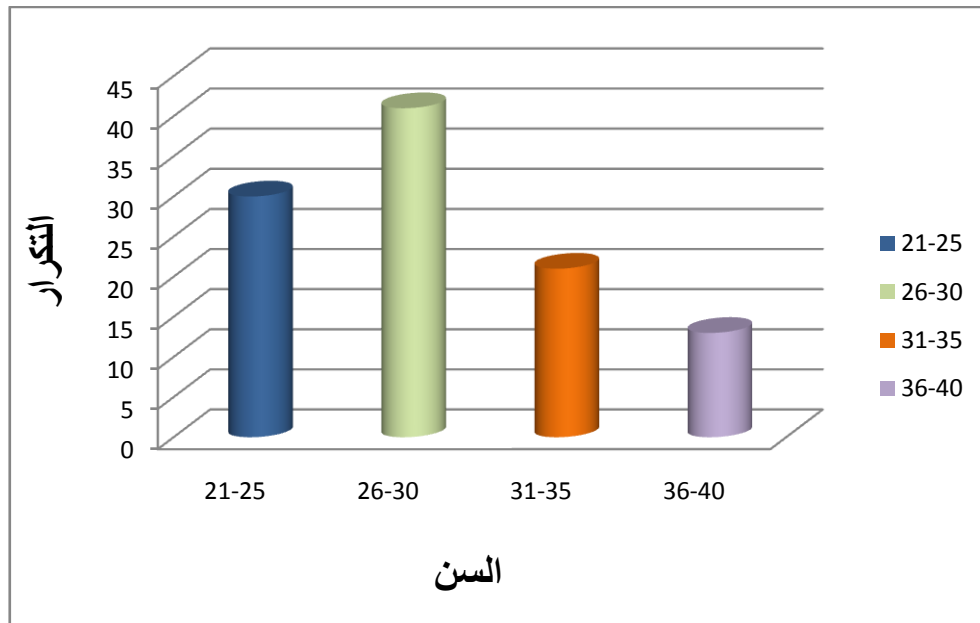
نلاحظ من الجدول أعلاه ، أن أغلبية المبحوثين هم صنف ذكور حيث بلغ عددهم 105 فرد من مجموع عدد المبحوثين و تقدر نسبتهم ب 72.2 % ، في حين بلغ عدد المبحوثين من عدد الإناث 45 امرأة بنسبة قدرها 27.8 % و هي نسبة قليلة مقارنة بالذكور ، و لعل وجود فارق كبير بين الذكور و الإناث في دخول عالم الشغل و الاستفادة من دعم الوكالة لإنشاء مشاريع خاصة راجع في الأساس إلى أن البطالة تمس الذكور بدرجة أولى ، في مجتمع لا تزال البني الاجتماعية و اللاوعي الجماعي بحصر المرأة في عمل داخل البيت و تربية الأطفال ، و مزاوله بعض المهن و الوظائف التي تخص المرأة ( التعليم ، الصحة ..... ) (الخطاطة ، التجميل ) .

و مع هذا فإن نسبة 27.8 % تبين لنا الدور الإيجابي الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في إدراك المرأة الحياة المهنية و إعطاءها الفرصة لإثبات ذاتها و قدراتها في إنشاء مشروعها الخاص ، بحيث أن الوكالة أعطت إمكانية للتغيير الاجتماعي .

### والجدول رقم (33) يوضح العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة
25 – 21	30	% 23.3
30 – 26	41	% 34.4
35 – 31	21	% 28.9
40 – 36	13	% 13.3
المجموع	105	% 100

### الشكل رقم (23) يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن



تشير المعطيات الكمية أن النسبة الغالبة للمبحوثين و قدرها 34.4 % تقع في الفئة العمرية ما بين 26 - 30 سنة تليها مباشرة الفئة العمرية ما بين 31-35 سنة و ذلك بنسبة 28.9 %، تحتل الفئة العمرية ما

بين 25-21 سنة نسبة 23.3 % في حين نلاحظ نقص الفئة العمرية 36-40 و التي كانت نسبتها 13.3 % .

و يمكن تفسير محاولة انشاء المشروع في الفئة العمرية 26-30 سنة بنسبة تقدر 34.4 %، تدل على أن هذه الفئة هي أكثر عرضة للبطالة ، و من بين المعطيات السوسولوجية الدالة بأن المجتمع الجلفاوي مجتمع شاب ف 65 % من سكانه هم شباب أقل من 29 سنة (الملحق 3).

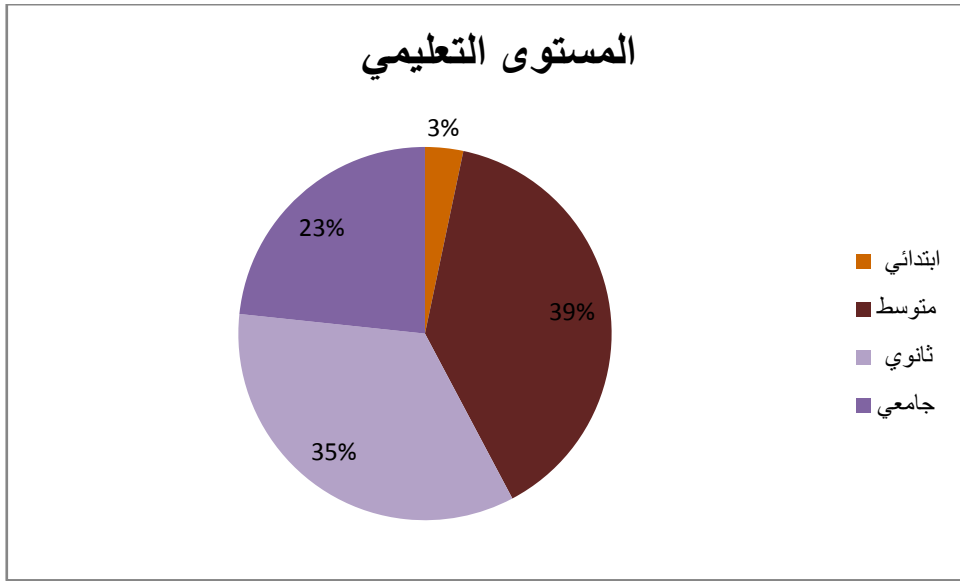
و هذا ما يجعلنا نقول أننا أمام طاقة بشرية مليئة بالحيوية و العطاء بحاجة فرصة لتجسيد طموحاتها و مشاريعها عبر الوكالة ، كما أن هذه الفئة العمرية في الغالب ما تكون حاملة للمؤهلات علمية و مهنية مما يجعلها تستوفي أحد شروط الوكالة المؤهل . أما الفئة العمرية 31-35 لها قدر كافي من الخبرة و القدرة على دفع المساهمة الشخصية ، أما الفئة العمرية ما بين 21-25 في الغالب أنهت الدراسة التعليمية أو التكوينية و تدخل في نطاق البحث عن فرصة للعمل ، أما الفئة 36-40 و يمكن تفسير النسبة الضئيلة نوعا ما إلى هذه الفئة العمرية في الغالب أكثر استقرارا في العمل و الإقبال على الاستثمار يكون من منطلق الرغبة في العمل الحر ، كما أن لشروط الوكالة دور في تحديد سن المستثمر من 19-35 سنة مع تمديد السن إلى 40 سنة في حالة استحداث 03 مناصب شغل<sup>1</sup>.

#### الجدول رقم (34) يوضح توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للمبحوثين

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
3.3 %	4	ابتدائي
38.9 %	61	متوسط
34.4 %	47	ثانوي
23.3 %	38	جامعي
100 %	150	المجموع

<sup>1</sup> مطويات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، ص:05.

الشكل رقم (24) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي



تشير المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة هم من ذوي المستوى التعليمي المتوسط بنسبة بلغت 38.9 % ، تليها مباشرة نسبة 34.4 % من أفراد العينة من ذوي المستوى الثانوي ، و 23.3 % من أصحاب الشهادات الجامعية ، في حين نجد نسبة 3.3 % من الذين لديهم المستوى الابتدائي .

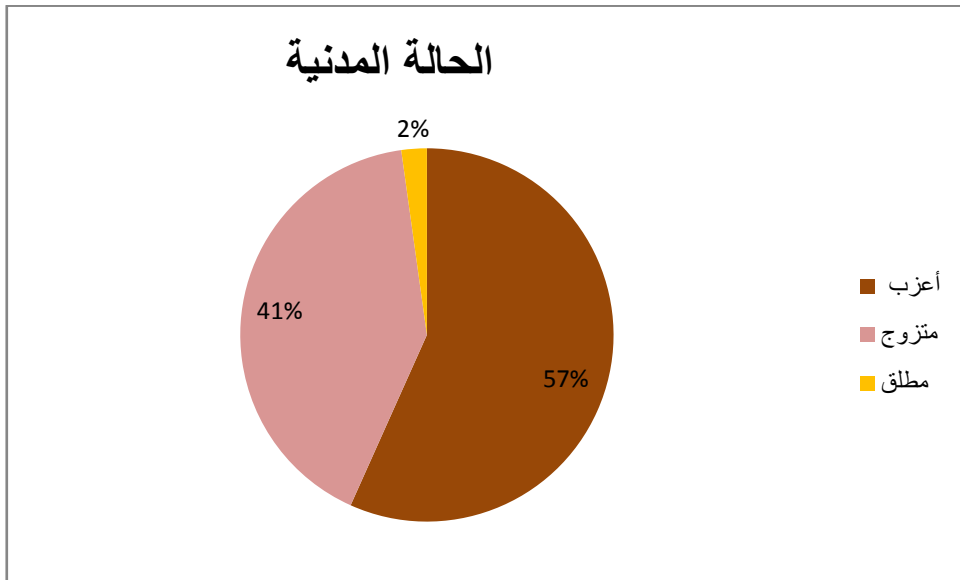
إن أغلبية أفراد العينة يتراوح مستواهم التعليمي ما بين المتوسط و الثانوي و هذا يدل على أن غالبيتهم لم يواصلوا مشوارهم الدراسي ، ليحاولوا الحصول على التكوين المهني يسمح لهم بدخول عالم الشغل و بناء مشروعهم المهني و هذا ما يفسر لنا تركز معظم النشاطات في قطاع الخدمات التي لا تتطلب مستوى تعليمي عالي ، بحيث يسعى من خلالها لإثبات ذاته و تحقيق النجاح المهني و الاجتماعي .

أما نسبة 23.3 % من أصحاب الشهادات الجامعية ، فيدل على الانفتاح النسبي للشباب خريجي الجامعة على الوكالة فالمؤهلات التي يحملها الشباب خريجي الجامعة تسمح لهم باندماج مهني و إنشاء المشاريع التي تتناسب و مؤهلاتهم ، وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو دور الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في تكثيف عمليات الإعلام ، لنشر ثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي و إحداث تغيير في ذهنية الطالب فبدل الإتكال على الدولة في الحصول على وظيفة ، يكون هو من يخلق العمل لنفسه و للآخرين ، فتتمية الحس المقاولتي ، يسهل عملية الاندماج المهني .

جدول رقم (35) : يمثل توزيع العينة حسب الحالة المدنية للمبحوثين.

الحالة المدنية	التكرار	النسبة
أعزب	79	56.7 %
متزوج	51	41.1 %
مطلق	10	2.2 %
المجموع	150	100 %

الشكل رقم (25) يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية



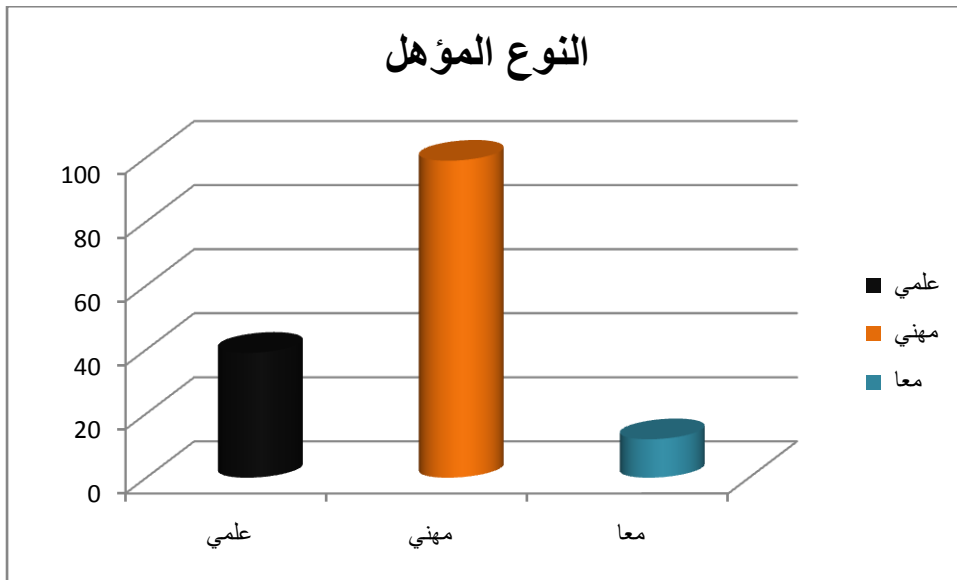
من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن النسبة الغالبة من المبحوثين هم من فئة أعزب و هذا بنسبة 56.7 % في حين نجد فئة المتزوجين نسبتهم 41.1 % ، و نسجل نسبة ضئيلة جدا من المطلقين تقدر ب 2.2 % .

إن العزاب أو الشباب له دوافع قوية للخروج من وضعية البطالة بحيث يحاول البحث عن ذاته لاستكشافها و تحديد دوره ضمن النسق الاجتماعي العام ، فهو في رحلة لتكوين نفسه و البحث عن استقرار حالته المادية و توفير كل ما يحتاجه للزواج ، و تكوين أسرة ، أما فئة المتزوجين فهي تبحث عن تحسين أوضاعها الاجتماعية و المادية و لارتقاء في المستوى المعيشي .

الجدول رقم (36) يوضح توزيع أفراد العينة حسب النوع المؤهل

نوع المؤهل	التكرار	النسبة
علمي	39	% 14.4
المهني	99	% 67.7
معا	12	% 8.9
المجموع	150	% 100

الشكل رقم (26) يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع المؤهل



من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتضح لنا أن النسبة الغالبة من الباحثين لديهم مؤهل مهني بحيث قدرة ب 76.7 % في حين 14.4 % لديهم مؤهل علمي ، و 8.9 % من لديهم مؤهل علمي + مهني .

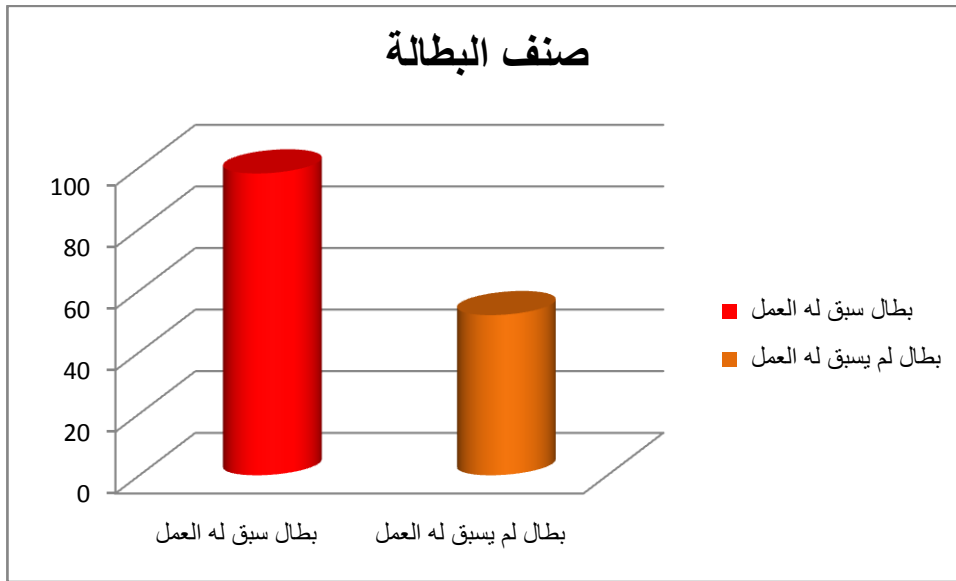
نستنتج من خلال المعطيات السالفة الذكر ، أن أغلب الباحثين لديهم تأهيل مهني فمعظمهم من حاملي الشهادات المهنية و هذا يدل على أن مراكز التكوين المهني و التمهيدي ، تتلاءم مع ما هو مطلوب في سوق العمل ، في حين نجد نسبة 14.4 % من لديهم شهادات علمية و تحصلوا على مشاريعهم بشهادة علمية يدل على الانفتاح النسبي للشباب خريجي الجامعة على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بحيث يتجه لفتح مشروع خاص به على شكل ( مكتب محاماة ، مكتب دراسات استثمارية ... ) بحيث يكون ذا صلة بالتكوين الجامعي المتحصل عليه .

كما نجد من لديهم مؤهل علمي و مهني و تحصلوا على مشاريعهم بالمؤهل المهني ، فالانسداد في الحصول على وظيفة آمنة و دائمة و مستقرة دفعتهم لتدعيم المعارف العلمية بأخرى مهنية لفتح آفاق و حظوظ مهنية ، و المؤسسة المصغرة هي بمثابة بديل عن البطالة محتومة أو عمل مؤقت مقابل أجر لا يتناسب مع القيمة المادية و الرمزية لشهادة جامعية .

جدول رقم (37) يمثل توزيع العينة حسب صنف البطالة

صنف البطالة	التكرار	النسبة
بطل سبق له العمل	98	76.7 %
بطل لم يسبق له العمل	52	23.3 %
المجموع	150	100 %

الشكل رقم (27) يوضح توزيع أفراد العينة حسب صنف البطالة



تشير المعطيات الإحصائية في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين سبق لهم العمل من قبل و بحيث قدرت 76.7 % ، في حين الذين لم يسبق لهم العمل فهم في الغالب من طالبي الشغل لأول مرة فالتدفق الهائل لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني و التسرب المدرسي ، يجعلهم يفضلون الوكالة المحلية للتشغيل ( local de l'emploi agences ANEM ) فهي محل جذب لطالبي الشغل لأول مرة لاكتساب خبرة مهنية و حصول على عمل دائم و بدرجة أقل الوكالة كحل ثاني للاندماج في سوق الشغل و هذا ما يفسر نسبة 23.3 % .

جدول رقم (38) يمثل توزيع العينة حسب نوعية النشاط الممارس قبل إنشاء المشروع

النسبة	التكرار	%	ت	نوع النشاط	صنف البطالة
% 76.7	69	21.74	15	-في القطاع العمومي	سبق له العمل
		8.69	6	-في القطاع الخاص	
		69.57	48	-أعمال مختلفة *	
% 23.3	21	-	-	-	
% 100	90	100	69	-	

يبين له الجدول أن عدد معتبر من المبحوثين كان يمارس نشاط قبل إنشاء مشروعه و هي النسبة الغالبة قدرت ب 76.7 % و نسبة 23.3 % هم طالبي الشغل لأول مرة.

و يتضح لنا أن النشاطات التي كان يمارسها الشباب هي أعمال مختلفة \* ( تشمل النشاطات التالية : تجارة غير مصرح بها، بيع الخضر و الفواكه ، الملابس ، أعمال موسمية ، الفلاحة و الرعي )، الخياطة الطرز صنع و بيع الحلوى في المنزل ، الحلاقة ، عمل في وسائل النقل ، عامل بناء).

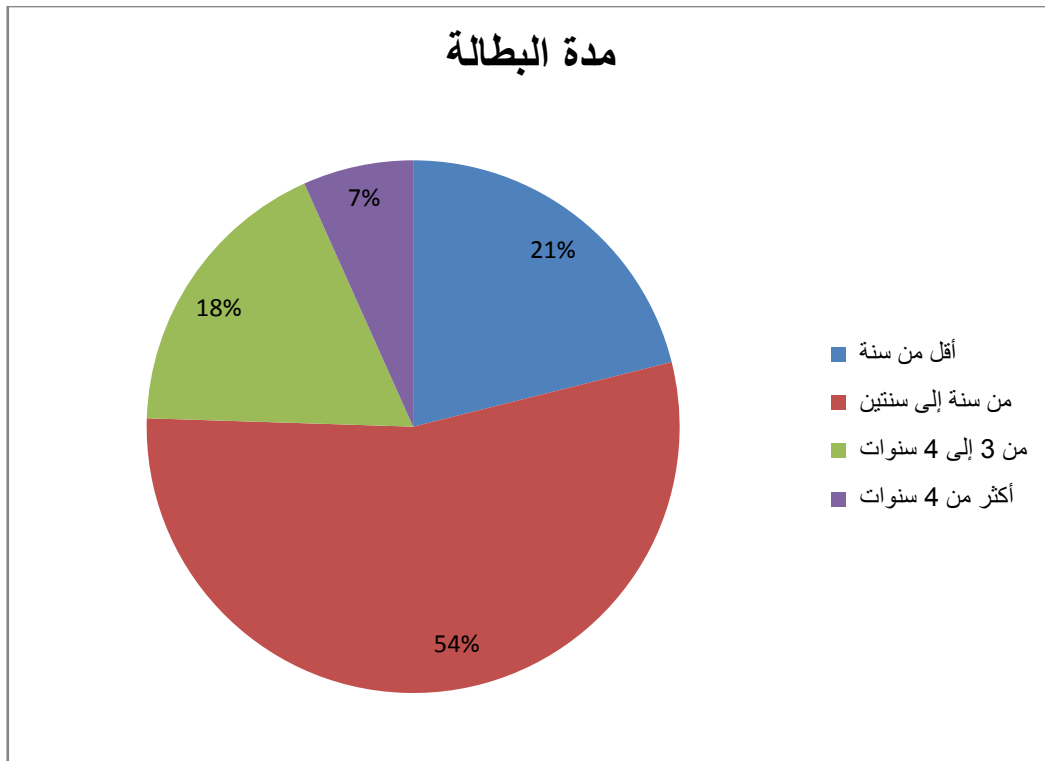
حيث نجد النسبة العالية تقدر ب 69.57 % من الأعمال المختلفة ، النشاطات المزاوله هي أقرب من البطالة إلى العمل ، و هي في الحقيقة مسميات تدخل في خانة البطالة بحكم انه تتميز بالظرفية في حين نجد أن نسبة لا بأس بها تقدر ب 21.74 % في القطاع العمومي و 8.69 % في القطاع الخاص نستنتج من خلال هذا العرض الإحصائي أننا أماما وضعيات مختلفة من البطالة و التي تتصف بالعمل المأجور الدائم . "فالشغل المؤقت يعبر عن سوق ثانوي لعدم اتصافه بخاصية الاستقرار مما يؤدي إلى تأخر الدخول لسوق العمل الأولي"<sup>1</sup>. أي لا ينتمون لعالم المشتغلين في القطاع الرسمي .

<sup>1</sup> كريم شويمات ، سياسة تشغيل الشباب تجربة المؤسسة المصغرة ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

الجدول رقم (39) يمثل التوزيع العينة حسب مدة البطالة

النسبة	التكرار	مدة البطالة
% 21.1	35	أقل من سنة
% 54.4	79	من سنة إلى سنتين
% 17.8	20	من 3 إلى 4 سنوات
% 6.7	16	أكثر من أربع سنوات
% 100	150	المجموع

الشكل رقم (28) يوضح توزيع العينة حسب مدة البطالة



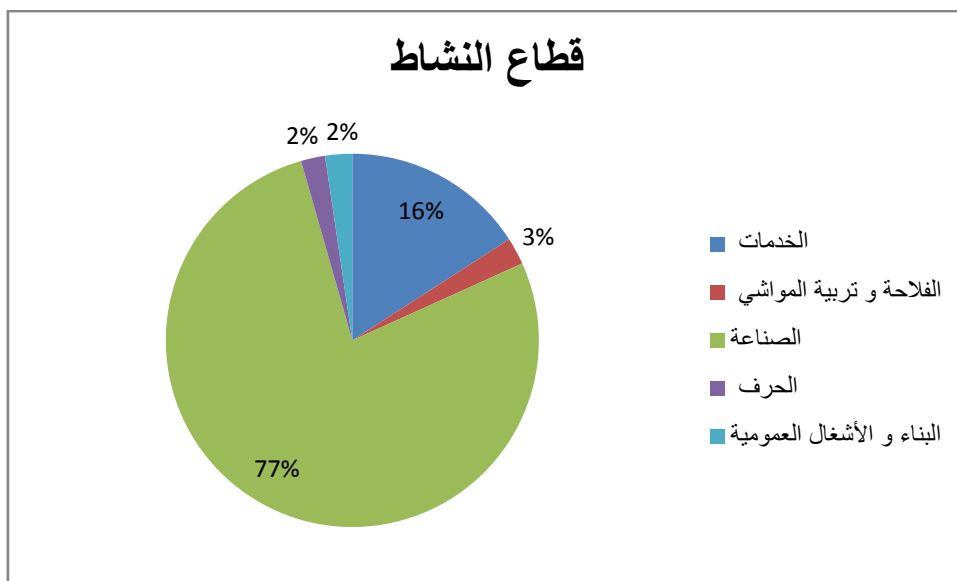
يظهر من خلال الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثين عانت من البطالة وهذا لفترة طويلة تتراوح من سنة إلى سنتين و ذلك بنسبة تقدر ب 54.4 %، في حين نجد مدة البطالة ضئيلة مقارنة بنسبة للأولى و تقدر ب 21.1 % أقل من السنة ، تليها نسبة 17.8 % من الذين يعانون من البطالة من 3 إلى 4 سنوات ، وأكثر من 4 سنوات بنسبة قدرت ب 6.7 % و هي الأكثر معاناة من البطالة .

نستخلص من المعطيات الإحصائية السابقة الذكر أن أغلبية المبحوثين هم في بطالة و هذا النوع من البطالة هي بطالة طويلة المدة "التوقف عن العمل أو عدم التمكن من الحصول على فرصة عمل لفترة تمتد لعام أو أكثر " و لها انعكاسات نفسية و اجتماعية خطيرة على الشباب ،فهي مصدر قلق و احباط لقلة فرص العمل و طول فترة الخروج من دائرة البطالة ، و تخلق عند الشباب حالة من التوتر و اختلال في التوازن و صراعا داخليا لشعوره بالفشل في عدم قدرته على تحقيق أداء دور وظيفي ،فحرمانه من وظيفة آمنة و مستقرة تجعل الحل " الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب " لإشباع حاجاته للشغل و استعادة التوازن و تعويض ما فاتته من فرص للتوظيف ،و في هذا الشأن صرح أحد المبحوثين بالقول " قاع واش يقولوا في ANSEJ بصح خير من Chômage"

**الجدول رقم (40) يوضح توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط**

النسبة	التكرار	قطاع النشاط
67.8 %	71	الخدمات
10.0 %	19	الفلاحة و تربية المواشي
3.3 %	13	الصناعة
8.9 %	18	الحرف
10 %	19	البناء و الأشغال العمومية
100 %	150	المجموع

## الشكل رقم (29) يوضح توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط



تبين لنا الشواهد الإحصائية أن النسبة الغالبة من المبحوثين استمروا في قطاع الخدمات بنسبة 67.8 % ،تليها قطاع الفلاحة و تربية المواشي ب 10 % ، و بنفس النسبة لقطاع الأشغال العمومية في حين نجد قطاع الحرف ب 8.9% و أخيرا قطاع الصناعة ب 3.3 % .

و عليه نستنتج أن قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات التي يقبل عليه الشباب ،نظرا لأن النشاطات التي يحتوي عليها هذا القطاع لا تتطلب مهارات عالية ،و تتميز ببساطة الاستغلال ، فمثلا مهنة النقل للمسافرين لا تتطلب توفير المؤهل المطلوب لمزاولة النشاط "رخصة السياقة" يفسر لنا الاقبال المتزايد على المهنة و من خلال حديثنا على المبحوثين تبين لنا أيضا ، أن بعضهم يملك المؤهلات عملية يقبلون على مهنة النقل و يكفون بتقديم رخص السياقة فقط ، و هذا يدل من جهة أخرى على فقدان القيمة المادية و الرمزية للشهادة الجامعية في خضم البحث عن تحقيق ربح سريع البعيد عن مغامرة و أخطار الاستثمار ، وهذا يؤمنه قطاع الخدمات إلى حد كبير.

أما قطاع الفلاحة و تربية المواشي فعلى الرغم من أن المنطقة سهبية ،ألا أن قطاع الفلاحة و تربية المواشي سجل نسبة 10 % ، بحيث أن هذا القطاع لا يستهوي كثيرا من الشباب في المنطقة، رغم التسهيلات التي تقدمها الدولة من أجل الاستثمار في هذا القطاع و الذي لا يتعدى حدود الوكالة ،ليدخل في نطاق التدعيم الفلاحي خصوصا في الوقت الراهن ،إلا أن قطاع الفلاحة و تربية المواشي (تربية الأبقار، الأغنام ، و الدواجن ....) تقتصر على بعض شباب بلديات الولاية القائمة أساسا على الفلاحة و تربية المواشي و منه نجد أن اميل دوركايم يرى أن المهن تختلف باختلاف أنماط المجتمعات ففي المجتمعات البسيطة تعمل المهنة بربط الفرد بالجماعة لأن نمط التضامن يكون أليا و مثل قوة ضابطة

تؤثر بشكل مباشر على الأدوار المهنية التي تواجهها من أجل بلوغ غايات الجماعة، و المجتمعات البسيطة تعيش أساسا على الطبيعة كالزراعة و الرعي .

أما فيما يخص قطاع البناء و الأشغال العمومية نجده حاضرا بنسبة 10 % ، في حين نجد قطاع الحرف ب 8.9 % إن نشاطات هذا القطاع لا تتطلب أموالا كبيرة بقدر ما تتطلب موهبة الإبداع و إتقان غلى الرغم من أن النسبة ضئيلة نوعا ما ، إلا أنها تدل على اهتمام الشباب بهذا القطاع و محاولة الحفاظ على تراث المنطقة و حمايتها من الاندثار.

في الأخير نجد قطاع الصناعة بنسبة 3.3 % ، و يمكن تفسيره بأن هذا القطاع مرتبط بتوفر المقر، كما أنه يستقطب الشباب ذوي المستوى العالي، بالإضافة إلى التكاليف فالتجهيزات التي يتطلبها الاستثمار في هذا القطاع ،يصعب من عملية الاستثمار فيه .

#### الجدول رقم (41) يوضح طبيعة قطاع النشاط و الجنس

المجموع		الجنس				قطاع النشاط
		أنثى		ذكر		
%	ت	%	ت	%	ت	
67.78	71	60	25	70.76	46	الخدمات
10	19	4	6	12.30	13	الفلاحة و تربية المواشي
3.33	13	4	4	3.07	9	الصناعة
8.89	18	32	16	0.84	2	الحرف
10	19	0	0	13	19	البناء و الأشغال العمومية
100	150	100	51	100	89	المجموع

الجدول أعلاه يبين لنا أن 67.78 % من المبحوثين اختاروا الاستثمار في قطاع الخدمات و نجدها مدعمة بما نسبته 70.76% من المبحوثين ذكورا و ما نسبته 60 % من الإناث ، في المقابل نجد 10 % اختاروا الاستثمار في قطاع الفلاحة و تربية المواشي ،مدعمة عند جنس الذكور ب 12.30% في حين الإناث 4 % و بنفس النسبة في قطاع البناء و الأشغال العمومية و نجده مدعمة عند جنس الذكور فقط ب

13.84 %، وقطاع الحرف فنجدها مدعمة عند الاناث و بنسبة 32 % ، و أخيرا قطاع الصناعة ب 3.33 % و نجد ما نسبته 3.07 % ذكور مقابل 4% إناث .

و عليه نستنتج أن عمية إنشاء المؤسسة المصغرة شملت جل القطاعات ، واحتل قطاع الخدمات الصادرة فهي تضم النشاطات المتنوعة مثل (مكاتب مدرسة، قاعة الرياضة، روضة الأطفال ،صالونات الحلاقة و التجميل ،مقاهي الانترنت....) بحيث يشترك كلا الجنسين ذكورا و إناثا في نفس قطاع النشاط فهو أكثر جلبا للشباب و في هذا الشأن ترى عائشة التائب "... عامل انتشار ثقافة الاستثمار في مجال الخدمات على نطاق واسع في جل الدول العربية و لدى جميع الفئات و الفاعلين رجالا و نساءً ،بحيث يميل صغار الباعثين و متوسطهم عموما إلى البحث عن الربح اليسير من خلال بعث المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الحجم التي لا تخرج عن السيطرة الإدارية و المالية للباعث و هي مواصفات غالبا ما يؤمنها لهم الاستثمار في قطاع الخدمات ،مع انخفاض نسبة المشاركة ذكورا و إناثا على حد سواء في قطاع الفلاحة ،في حين نسجل مشاركة الاناث في قطاع الحرف دون الذكور ،بحيث أن هذه الحرف التي تخرتها المرأة في الغالب تمارس في البيت أو في ورشات صغيرة ، فالطابع الأنثوي المشكل لهويتها يجعلها تقبل على هذه النشاطات الحرفية و قطاع البناء و الأشغال العمومية عند جنس الذكور دون الإناث ، و يمكن تفسيره ذلك من زاوية التقسيم الجنسي للعمل هناك " نشاطات رجالية و نشاطات سنوية " ، في حين نجد قطاع الصناعة بنسبة ضئيلة جدا و يمكن تفسيره إلى الإمكانيات المادية التي يتطلبها هذا النشاط و العراقيل المحيطة بها .

### ❖ المبحث الثاني : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الأولى

الجدول رقم ( 42 ) يوضح كيفية تعرف الشباب على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حسب الجنس

المجموع		الجنس				كيفية التعرف على الوكالة
		أنثى		ذكر		
%	ت	%	ت	%	ت	
37.78	61	32	15	40	46	إعلانات الوكالة ANSEJ
23.33	38	32	15	20	23	وسائل الاعلام
27.78	37	28	9	27.70	28	الأصدقاء

11.11	14	8	6	12.30	8	العائلة
100	150	100	45	100	105	المجموع

تبين لنا الشواهد الإحصائيات أن الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ تقوم بدورها الإعلامي بحيث نجد 37.78 % من الشباب المستثمر علموا بوجود الوكالة من خلال إعلانات الوكالة و نجدها مدعمة عند جنس الذكور بنسبة 41.53 % و بنسبة 28 % من الإناث ، ولعل ارتفاع نسبة الذكور مرده إلى الإطلاع الدائم و المستمر للأحداث المرتبطة بالتشغيل، ومع هذا فالوكالة تهدف إلى توسيع و تفعيل الحملات التحسيسية للشباب البطل (ذكور و إناث ) و يتضح ذلك جليا في تنوع استراتيجيات الإعلام للوكالة (أيام تحسيسية على مستوى الثانويات و مراكز التكوين المهني ،دار المقاولاتية على المستوى الجامعة ،دور الشباب ، إنشاء موقع على شبكة الانترنت ....) و نجد نسبة 27.78 % تبين دور الأصدقاء في التعرف على الوكالة ، فأغلبية المبحوثين هم شباب ومنه لا عجب في أن نجد للأصدقاء دور في نشر المعلومة ،وتدل أيضا أن من الأولويات التي يدور حولها الحديث بين جماعة الأصدقاء هو كيفية البحث عن الشغل بحيث يكون تبادل الآراء و الخبرات أي التفاعل بين جماعة الأصدقاء " التفاعل عملية اتصال تؤدي إلى التأثير في أفعال الغير ووجهات نظرهم "<sup>1</sup> بحيث يسري بقوة في شبكة العلاقات الشخصية ، فالبحث عن المورد العلاقتي يعتبر في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بعملية البحث عن الشغل نظرا لما يمثله من فائدة عملية تتمثل في إشباع إحدى أهم الحاجات الأساسية المتعلقة بالحاجة إلى الانتماء الاجتماعي التي تعني الشعور بنوع من الحميمية ، التعاون ، التأزر التساند ، بعيدا عن الانعزالية و الوحدانية ، لكن لا ينبغي أن نبالغ في إعطاء الصفة التضامنية المطلقة بين الأصدقاء و الزملاء لأن نسيج العلاقات الاجتماعية ينتابه التوتر و اللاتوافق نظرا للطابع الاستراتيجي الذي يسيطر على هذا النوع ، ونجدها مدعمة بنسبة 28 % عند الإناث ، إن رغبة المرأة في الشغل و الذي أصبح يحتل مكانة مهمة في حياتها على غرار الأولوية التي تعطيها للزواج و العمل المنزلي على سبيل المثال ، و في ظل الانفتاح النسبي للوكالة في السنوات الأخيرة و عالم المقولة ، يتبين لنا دور شبكة العلاقات الشخصية ( الزملاء ) في التعرف على الوكالة ، باعتبار هذه الأخيرة فرصة اندماج في عالم الشغل ، في حين نجد 27.70 % الذكور بحيث صرح لنا الكثير من الذكور أنهم لم يسمعو بالوكالة ،الا من طرف أصدقائهم الذين سبقوهم في ايداع ملفاتهم على مستوى من الوكالة ANSEJ.

و في ظل الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية في نشر الفكر المقاولاتي و الاعتماد على التشغيل الذاتي جندت مختلف وسائل الاعلام السمعية و البصرية ، المكتوبة من أجل تحسيس الشاب بمختلف الهيئات

<sup>1</sup>صلاح الدين شروخ، علم اجتماع التربوي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة الجزائر ، 2004 ، ص ،171.

الداعمة للمبادرة الفردية و من بينها ANSEJ و هذا ما يفسر نسبة 23.33 % مدعمة بنسبة 32 % من الإناث و الذكور بنسبة 20% .

في حين نجد نسبة 11.1 % تعرفوا على الوكالة من العائلة ، و هذا يدل على الانفتاح النسبي للمحيط العائلي على الوكالة و تشجيع الشباب على انشاء المؤسسات المصغرة و تتأكد هذه النسبة لدى الذكور 12.30 % و الإناث ب 8 % المحيط العائلي يحاول تسهيل عملية اندماج الشباب و تحديد مستقبلهم المهني ، وانتشالهم من وضعية البطالة ، خصوصا بالنسبة للذكور بحكم المسؤوليات التي يتحملونها ( تكوين أسرة ، توفير ضروريات الحيات.....) فهو المعيل ، و المحيط العائلي يحاول تقديم تسهيلات و توفير شبكة من العلاقات العائلية و التي تسمح له بإنشاء مؤسسته المصغرة .

#### الجدول رقم (43) يبين الدافع الرئيسي الذي جعلك تفكر في إنشاء مؤسسة مصغرة

النسبة	التكرار	دافع الرئيسي لإنشاء مؤسسة مصغرة
46.7 %	72	التخلص من البطالة
42.2 %	48	الرغبة في العمل الحر
10.0 %	19	الحصول على مكانة اجتماعية
1.1 %	11	أخرى
100 %	150	المجموع

تشير المعطيات في الجدول أعلاه أن أكبر عدد من المبحوثين أنشأ مؤسسته بدافع الخروج من وضعية البطالة بنسبة تقدر ب 46.7 % تليها فئة الشباب الذين أنشؤوا مؤسستهم بدافع الرغبة في العمل الحر بنسبة قدرة ب 42.2 % أما دافع الرغبة في اكتساب مكانة اجتماعية بنسبة قدرت ب 10 % أما دوافع أخرى فقدت بنسبة 1.1 % .

نستنتج من خلال هذه المعطيات ، أن الدافع الرئيسي لإنشاء مؤسسة مصغرة هو الخروج من وضعية البطالة ، مع العلم أن من شروط الوكالة أن يكون الشاب في حالة بطالة و هي الحالة التي يشترك فيه هؤلاء الشباب ، فالبطالة من الدوافع السلبية<sup>1</sup> المحفزة على إنشاء مشروع صغير على حد تعبير هالة نبيل ، بحيث يفكر الشاب في إنشاء مشروعه الخاص لتحقيق اندماج مهني اجتماعي و بالتالي نحن أمام شباب مقاول دافعه الرئيسي هو الحصول على عمل و ليس الرغبة في الاستثمار في حد ذاته أما دافع

<sup>1</sup> انظر كتاب هالة محمد لبيب ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي (دليل علمي لكيفية البدء بالمشروع صغير و إدارته في ظل تحديات المعاصرة ) ، ص : 16.

تحقيق المكانة الاجتماعية و التي تمثل نسبة 10 % فإن المكانة الاجتماعية تحدد وضعية الشاب في النسق الاجتماعي ، داخل أو خارج النسق الاجتماعي أي درجة اندماجه المهني و الاجتماعي و المؤسسة المصغرة تسمح للشباب بنقلهم من وضعية بطالين إلى وضعية رؤساء مؤسسات منشئين لمناصب شغل ، و بالتالي أعطت الفرصة لتحقيق حراك اجتماعي و مهني للشباب .

**الجدول رقم (44) يوضح دور شروط و إجراءات التأسيس في تحفيز الشباب على الاستثمار**

النسبة	التكرار	%	ت	تتميز ببساطة حفزتك على الإستثمار	شروط و إجراءات التأسيس من الوكالة
% 50	85	33.33	15	نعم	بسيطة
		66.67	30	لا	
% 26.67	37	-	-	-	معقدة
% 23.33	28	-	-	-	تعجيزية
% 100	150	% 100	45	-	المجموع

يوضح الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يرون أن الشروط و إجراءات الاستفادة من الوكالة بسيطة بنسبة 50 % ، تليها من يرى أن الشروط و إجراءات معقدة بنسبة 26.67 % في حين 23.33 % من يرى أنها تعجيزية .

من خلال القراءة الإحصائية يبين لنا أن إجراءات و شروط الاستفادة على مستوى الوكالة هي بسيطة نظرا لأن أغلب المبحوثين على دراية مسبقة بالإطار التنظيمي المتضمن إجراءات و شروط الاستفادة ، فرغم تعدد المراحل التي يمر بها الشاب للاستفادة من دعم الوكالة ، من إيداع الملف الإداري الذي يعتبر الحلقة الأولى ضمن سلسلة من الإجراءات للحصول على شهادة التأهيل .

إلا أنها على حد تعبير الشباب إجراءات منطقية لا بد منها ، ولا تختلف عن باقي وكالات التشغيل الأخرى، و في هذا الشأن فإن الوكالة تضع شروط صارمة لانتقاء الشباب المؤهل فعلا للاستفادة من دعم الوكالة ، و تقدم جملة من الخدمات التي تسهل عملية الاستفادة من استقبال الشباب المستثمر و شرح كيفية الاستفادة و الإجابة على مختلف الاستفسارات .

و لهذا نجد نسبة 66.67 % تقر ببساطة إجراءات و شروط الاستفادة ، إلا أنها لم تكن الحافز للاستثمار و إنما هناك حوافز أخرى كان لها الدور في إنشاء مؤسسة مصغرة . مقابل ذلك نجد نسبة لا بأس بها 33.33 % حفزتهم على الاستثمار .

في حين يرى 26.67 % من الشباب أن الاجراءات و الشروط الاستفادة من الوكالة معقدة نظرا لكثرتها ، فهم يرون أنها تستغرق وقتا و جهد ن في استخراج مختلف الوثائق و أن الاجراءات المتبعة تعرقل عملية الاستثمار و تجسيد المشروع ، 23.33 % وأنها تعجيزية و لا يقدر عليها كل الشباب البطل و تعيق عملية الاستثمار .

#### الجدول رقم (45) يوضح نوع التمويل حسب صنف البطالة

مجموع	صنف البطالة				نوع التمويل	
	بطل لم يسبق له العمل		بطل سبق له العمل			
%	ت	%	ت	%	ت	
16.67	74	0	0	21.74	74	تمويل ثنائي (أموال شخصية + وكالة )
83.33	76	100	51	78.26	25	تمويل ثلاثي ( أموال شخصية +وكالة + بنك )
100	150	100	51	100	99	المجموع

يتضح من خلال الجدول أن نسبة الغالبة من المبحوثين والتي تقدر ب 83.33 % اختاروا تمويل مشاريعهم عن طريق تمويل الثلاثي (أموال الشخصية +الوكالة + البنك ) بحيث نجدها مدعمة عند المبحوثين الذين لم يسبق لهم العمل بنسبة 100 % المبحوث اختاروا هذا النوع من التمويل ،في حيث البطالين الذين سبق لهم العمل بنسبة 78.26 % في حين 16.67 % اختاروا التمويل الثاني (أموال شخصية + الوكالة ) مدعمة أكثر عند فئة البطالين الذين سبق لهم العمل . من خلال الشواهد الإحصائية ، نستنتج أغلب المشاريع الممولة تدخل في نطاق التمويل الثلاثي ، هو الأنسب للشباب و هذا ما نجده مدعما عند فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل نظرا لانخفاض نسبة المساهمة الشخصية بحيث تتراوح ما بين 1 % في حالة التمويل الاستثمارية 5000.000 دج و 2 % في حالة القيمة الاستثمارية تصل 10.000.000 دج بحيث كان له دور إيجابي في تشجيع الشباب البطل على إنشاء مؤسساتهم مصغرة كما أن هذا النوع يوفر السيولة الرأس مال الذي يشكل أساس العملية الاستثمارية .

في حين التمويل الثنائي نجد نسبة 16.7 % مدعمة فقط عند فئة الذين سبق لهم العمل بنسبة 21.74 % و يمكن تفسير ذلك أن نسبة المساهمة الشخصية مرتفعة تتراوح ما بين 71 % في حالة القيمة الاستثمارية

5.000.000 دج و 72 % في حالة القيمة الاستثمار 10.000.000 دج ، نظرا لمخدرات المحصل عليه من نشاطات التي كانوا يزاولونها دون أن نستثني تأثير القناعات الدينية التي تلعب دورا في اختيار نوع التمويل ، وفي هذا الشأن صرح أحد المبحوثين (جنس : ذكر ، السن : 36 ، صنف البطالة : بطال سبق له العمل ) اختارت هذا النوع من التمويل لأنه لا يتعارض مع الشرع .

#### الجدول (46) يوضح دور الامتيازات الجبائية حسب المستوى التعليمي

المجموع		المستوى التعليمي								دور إمتياز الضريبي في الاستثمار
		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
65.56		100		64.52		51.42		0		نعم
34.44		0		35.48		48.58		100		لا
100	150	100		100		100		100		المجموع

من خلال الجدول أعلاه تبين الشواهد الإحصائية أن النسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن الامتيازات الضريبية لها دور في الاستثمار بنسبة 65.56 % مدعمة من طرف من ذوي المستوى الجامعي ب 100 % ، نظرا لمستواهم التعليمي ، فالشباب خريج الجامعة يكون على دراية بالامتيازات الجبائية و أهمية الدور الذي تلعبه في إنشاء مؤسسة مصغرة و تليها فئة ذوي المستوى الثانوي 64.52 % و ذوي المستوى المتوسط ب 51.42 % بحيث يرون أن الامتيازات الجبائية لها دور ، كما أنها شجعتهم على الاستثمار و إنشاء مؤسساتهم المصغرة و في المقابل نجد 34.44 % يرون أن الامتيازات الجبائية ليس لها دور في إنشاء المؤسسة المصغرة ، نظرا لأنهم غير مدركين لأهمية هذه الامتيازات . نستنتج مما سبق أن الامتيازات الضريبية لها دور في تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسة مصغرة و أهمية هذا الدور يختلف باختلاف المستوى التعليمي فدوي المستوى التعليمي العالي يقرون بالدور الذي تلعبه في تحفيز الشباب على الاستثمار فالامتيازات الجبائية التي يتضمنها الإطار التعليمي للوكالة تكون في مرحلة الإنجاز ، و في مرحلة الاستغلال و تختلف حسب المناطق و الأولوية معطاة لولايات الجنوب و الهضاب العليا ( المناطق الخاصة ) ، فهذه الامتيازات تسعى لتسهيل عملية الاستثمار و تخفف العبء الضريبي .

الجدول رقم (47) يوضح أهم عامل جذب من الوكالة و إنشاء مؤسستك المصغرة حسب صنف البطالة

المجموع		صنف البطالة				أهم عامل جذبك لاستفادة من الوكالة
		بطل لم يسبق له العمل		بطل سبق له العمل		
%	ت	%	ت	%	ت	
11.11	10	0	0	14.50	10	التسهيلات الإدارية
20	38	0	0	26.08	38	الامتيازات الجبائية
68.89	102	100	41	59.42	61	الإعانات المالية
100	150	100	41	100	109	المجموع

من خلال الشواهد الإحصائية يتبين لنا أن كل العوامل لها دور في التوجه نحو الوكالة للاستفادة من إجراء إنشاء مؤسسة مصغرة و بنسب متفاوتة ، بحيث نجد النسبة الغالبة من المبحوثين و تقدر ب 68.89 % أن العامل الأهم للاستفادة من الوكالة هو عامل الإعانات المالية ، مدعمة عند فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل بنسبة 100% المبحوث و فئة البطالين الذين سبق لهم العمل بنسبة 59.42 % في حين نجد نسبة 20 % ترى أن العامل الذي جذبهم نحو الوكالة هي المزايا الامتياز الجبائي التي تقدمها الوكالة ، وتتدعم عند فئة البطالين الذين سبق لهم العمل ، و أما التسهيلات الإدارية فجاءت بنسبة 11.1 % مدعمة عند فئة البطالين الذين سبق لهم العمل.

و ما يمكن أن نستنتجه من هذا العرض الإحصائي أن العامل الأكثر جذب للاستفادة من إنشاء المؤسسة المصغرة هي الإعانات المالية بحيث ينظر للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب أنها وسيلة للحصول على الموارد المالية ، فاستفادة الشباب مرتبطة بالامتيازات المالية للوكالة فتمويل المشروع بحاجة إلى سيولة مالية برأي الشباب ، في حين نجد أن الامتيازات الجبائية و التسهيلات الإدارية هي عوامل أقل جذب بالنسبة لأغلبية الشباب .

الجدول رقم ( 48 ) يوضح رأي شاب حول كفاية الأموال (قيمة الاستثمارات) في إنشاء مؤسسات  
مصغرة حسب قطاع النشاط

المجموع		قطاع النشاط										كفاية الأموال (قيمة الاستثمارا ت)
		البناء وأشغال عمومية		الحرف		الصناعة		الفلاحة و تربية المواشي		الخدمات		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
84.44	113	55.56	10	87.5	13	33.33	4	77.78	12	91.80	73	نعم
15.56	37	44.44	9	12.5	5	66.67	6	22.22	7	8.20	11	لا
100	150	100	19	100	18	100	10	100	19	100	84	المجموع

من خلال الجدول أعلاه نجد أن النسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن قيمة الاستثمارات كافية لإنشاء مؤسسة مصغرة و بنسبة 84.44 % ، مدعمة من طرف المستثمرين في قطاع الخدمات بأكبر نسبة ب 91.80 % ، وأدنى نسبة في قطاع الصناعة 33.33 % ، في المقابل هناك من يرى عدم كفاية الأموال و بنسبة قدرت ب 15.56 %.

نستنتج أن الشباب المستثمر راضي عن قيمة الاستثمارات المحددة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، خصوصا في حالة التمويل الثلاثي فالمشاريع الاستثمارية على إختلاف قطاعات النشاط بحاجة إلى سيولة مالية و هذا ما توفره الوكالة ، و هو ما يشجعه على إنشاء مؤسساتها المصغرة .

❖ المبحث الثالث : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية

الجدول (38) يوضح موقف العائلة من فكرة إنشاء المؤسسة المصغرة حسب الحالة المدنية

المجموع		الحالة المدنية						هل رحبوا أفراد العائلة بفكرة إنشاء المشروع
		مطلق		متزوج		أعزب		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
78.89	112	50	8	91.90	45	68.63	59	نعم
21.11	38	50	8	8.10	08	31.37	22	لا
100	150	100	16	100	53	100	81	المجموع

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين و تقدر ب 78.89 % أن أفراد العائلة رحبوا بفكرة إنشاء مؤسسة مصغرة ونجدها مدعمة بما نسبته 91.90 % من طرف العزاب ، تليها نسبة 68.63 %

من طرف المتزوجين في حين نجد نسبة 50 % من طرف المطلقين في المقابل ، في المقابل نجد 21.11 % لم يرحبوا بفكرة إنشاء مشروع .

من خلال العرض الإحصائي نستنتج عموماً أن أغلبية المبحوثين وجدوا القبول و الترحاب بفكرة إنشاء مؤسسة مصغرة ، فالشباب يحتاج إلى فضاء اجتماعي يطرح أفكاره و يعبر عن إنشغاله ، لكسب تأييد و المصادقة عليه ، و تعد العائلة الفضاء الأول الذي ينتمي إليه الفرد ، و يتفاعل معه و يتأثر به و يأخذ القيم و المعتقدات التي تصبح كموجه لسلوك و مرجع يستند إليه في إتخاذ القرار <sup>1</sup> ، و فكرة إنشاء المؤسسة التي تتبادر في ذهن الشباب البطال ، يحاول عرضها و مناقشتها مع أفراد العائلة و كسب التأييد و هذا ما عبر عنه أغلبية الشباب العزاب فهم يرون أن للعائلة دور حاسم في إقبالهم على إنشاء المؤسسة ، و الحصول على هذا التأييد يكون بمثابة تأشيرة للمرور إلى مرحلة التجسيد الفعلي و هذا أيضاً ما أكد عليه الشباب المتزوج ، فدخول مجال المقابلة و إنشاء مؤسسة مصغرة يحتاج إلى مساندة عائلية و هذا ما صرح به أحد المبحوثين المتزوجين ( الجنس : ذكر ، السن : 35 ، صنف البطالة : بطال سبق له العمل : موقفهم هام في حياتهم لأنني متزوج و أنا بحاجة إلى هذا التأييد ) ، و في المقابل نجد نسبة ضئيلة من الشباب الذين لم يجدوا القبول و المساندة ، و إنما أنشئوا المؤسسة رغبة في تحقيق أفكارهم و طموحاتهم بعيداً عن كل تأثير .

#### الجدول رقم (49) يوضح تلقي المبحوثين المساعدة من طرف العائلة و نوعها

النسبة	التكرار	%	ت	نوع المساعدة	في مساعدة من طرف العائلة
78.89	100	45.07	65	مالية	نعم
		43.67	26	معنوية	
		11.26	9	اتخاذ القرار	
21.11	50	—	—	—	لا
100	150	100	100	—	المجموع

<sup>1</sup> لفقير حمزة ، تقييم برامج التكوينية لدعم المقابلة دراسة حالة برنامج cree germe المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية و الحرف ، ص : 47.

تشير الشواهد الإحصائية من خلال الجدول أعلاه أن النسبة 78.9% من أفراد عينة البحث تلقوا مساعدة من طرف العائلة في إنشاء المؤسسة المصغرة، بحيث تنوعت المساعدة المقدمة، فنجد نسبة 45.7% تلقوا مساعدة مالية، في حين نجد نسبة 34.4% كانت في شكل مساعدة معنوية أما نسبة 8.9% كانت مساهمة في اتخاذ القرار، في المقابل نجد نسبة 21.1% لم يتلقوا أي مساعدة.

نستنتج على العموم أن أغلبية المبحوثين استفادوا من مساعدة العائلة في عملية إنشاء المؤسسة المصغرة وهذا على إختلاف أشكالها، فالعائلة هي أقرب بحامل المشروع وأهم مصادر التمويل والدعم لإنجاز المشروع الجديد وهي مؤشر درجة التماسك والتضامن بين أفرادها " فالعائلة تسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل... فتكون بالتالي وحدة اجتماعية واقتصادية أساسية تتوقع أعضائها.

كل حسب طاقته والتعاون معاً، والاعتماد بعضهم على بعض في المجالات كافة، وذلك من أجل تأمين المعيشة ورفع من مستوياتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع<sup>1</sup>.

وهو ما صرح به أغلبية المبحوثين فمبلغ المساهمة الشخصية التي تضعه الوكالة، والذي يصل إلى نسب عالية ومرتفعة (حسب قيمة الاستثمار) وتوفير المقر الاستغلال يتطلب تمكين مالي، وهو ما يفتقر إليه جل الشباب خصوصاً الذين لم يسبق لهم العمل، فيلجئون إلى العائلة فسند المالي يسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم، وتوفير المقر من خلال إيجار المحل، والدعم المعنوي وهو الآخر يحتاجون إليه وقد يكون أحياناً من الدعم المالي فالمساندة والتشجيع وتوفير جو عائلي يسوده التعاون والتأزر يساعد على الإنشاء "أن ضمان وصاية أحد أعيان العائلة أو محيط المشروع يعتبر رأس مال لا يقدر بثمن وهو ما يعرف برأس مال العلاقاتي وهذا ما لاحظناه فوصاية أحد أفراد العائلة يكون من مرحلة تقديم الملف على مستوى الوكالة وإلى غاية الحصول على شهادة التأهيل وتتبع مستوى البنك، أما فيما يخص المساهمة في اتخاذ قرار فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة هي في الأساس نابعة من الوسط العائلي عبر مناقشة ومشاركة أفرادها، لتحديد مستقبل أبنائهم واحتوائهم، بحيث تسهر على الإشراف على كافة الخطوات وتذليل العقبات.

<sup>1</sup> أنتوني غندر، كارين بيردسال، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية) (ت) فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص: 252-253.

الجدول رقم ( 50 ) يوضح دور المحيط الإجتماعي (الأقارب، الرفاق، الجيرة....) في التوجه نحو ANSEJ لإنشاء مؤسسة مصغرة حسب مدة البطالة

دور المحيط الاجتماعي في التوجه نحو ANSEJ										
مدة البطالة										
المجموع		أكثر من 4 سنوات		من 3 - 4 سنوات		من سنة إلى سنتين		أقل من سنة		ANSEJ
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
61.11	104	100	6	68.75	18	61.22	70	42.10	10	نعم
38.89	46	0	0	31.25	8	38.78	19	57.90	19	لا
100	150	100	6	100	26	100	89	100	29	المجموع

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن المحيط الاجتماعي

(الأقارب، الرفاق، الجيرة...) كان له دور في التوجه نحو الوكالة بـ 61.11 % و نجدها مدعمة عند الشباب الذين تراوحت مدة بطالتهم أكثر من 4 سنوات بنسبة 100 % ،تليها نسبة الشباب الذين تراوحت مدة بطالتهم من 3-4 سنوات بنسبة 68.75 % ،وأصغر نسبة الشباب الذين تراوحت بطالتهم أقل من سنة 38.89 % يرون المحيط الاجتماعي لم يكن له أي دور في التوجه نحو الوكالة و إنشاء المؤسسة المصغرة .

إن البيئة التي يتفاعل فيها الفرد ليست فقط أفراد العائلة ، و إنما تتعد ذلك المجال إلى المحيط الخارجي أو مجال آخر كالجيرة ،جماعة الرفاق ،القرابة ، و التواجد في هذا المحيط الاجتماعي يعني التفاعل مع الأفراد و التعامل الدائم و المستمر معهم ،مما يسمح لهم بتبادل الأفكار و اكتشاف آفاق مهنية جديدة ، و هذا ما عبر عنه أغلبية المبحوثين فهناك من يرى بأن هذا المجال ساعده في إبراز قدراته فالتوجيه و إعطاء النصيحة بعد معايشة البطالة لمدة طويلة ،يعد عاملا ايجابيا في دفعه نحو المقولة ،وهذا ما صرح به أحد المبحوثين ( الجنس : ذكر ،السن : 32 ، المستوى التعليمي : جامعي ،صنف البطالة : بطال سبق له العمل ) ، بحيث أن دور الأصدقاء و الرفاق و تجاوز حتى المجال العائلي ،ليتعدى مجرد التوجيه إلى تقديم المساعدات مالية تسمح بإنشاء المؤسسة المصغرة ،في المقابل هناك من يرى عدم وجوده أي دور المؤسسة المصغرة هي تجسيد لرغبة شخصية و التوجيه الذاتي من أجل تحقيق أحلامه و طموحه .

الجدول رقم (51) يوضح امتلاك أحد أفراد العائلة المؤسسة الخاصة

النسبة	التكرار	%	ت	استثمرت في نفس النشاط	امتلاك أحد أفراد العائلة مؤسسة خاصة
47.78	78	37.20	22	نعم	نعم
		62.80	56	لا	
52.22	62	-	-	-	لا
100	150	100	78	-	المجموع

يشير الجدول أعلاه أن النسبة 52.22 % من المبحوثين لا يملك أحد أفراد العائلة مؤسسة خاصة في المقابل نجد نسبة 47.87 % يملك أحد الأفراد العائلة مؤسسة خاصة ، إلا أنهم لم يستثمروا في نفس النشاط بنسبة 62.80 % في حين نجد نسبة 37.20 % استثمروا في نفس النشاط.

يبين العرض الإحصائي ، أننا أمام شباب ليست له جذور مقاولاتية و ماضي استثماري فأغلبهم ليس من عائلات مقاوله ، و إنما اختاروا مسار المقاوله كنتيجة لوضعية البطالة التي يعيشونها ، في حين 47.78 % من يملك أحد أفراد العائلة مؤسسة خاصة فالمحيط الذي ينتمون إليه يلعب دورا مهما في اختيار المقاوله و إنشاء مؤسسته ، والنجاح الذي وصل إليه هؤلاء يدفعهم تقليديهم و الاقتداء بهم و السير على خطاهم ، بحيث يصبح بمثابة الحافز الذي دفعهم للإنشاء ، "فبإمكاننا أن نرث ديناميكية الإنشاء كما نرث ثروة مادية"<sup>1</sup> بحيث نجد من اختار نفس النشاط ، إلا أن أغليبتهم تأثروا بما يقتدون بنجاحهم ، إلا أنهم يفضلون اختيار النشاط الذي يتناسب و مؤهلاتهم ، وتحقيق نجاح شخصي ، و إبراز كفاءتهم .

<sup>1</sup> نيار نعيمة، الخليفة المهنية و الاجتماعية للشباب المنشىء للمؤسسات المصغرة ، رسالة ماجستير، علم الاجتماع تخصص تنظيم و العمل ، جامعة الجزائر 2007-2008 ، ص :138.

الجدول رقم (52) يوضح الأوساط الاجتماعية الفعالة و المؤثرة في تحديد الاستفادة من الوكالة

المجموع		صنف البطالة				الأوساط الاجتماعية المؤثرة في تحديد الاستفادة من الوكالة
		بطل لم يسبق له العمل		بطل سبق له العمل		
%	ت	%	ت	%	ت	
50.44	76	63.64	39	45.12	47	العائلة
5.21	11	9.09	8	3.66	3	الحي الذي تسكن فيه و الآراء السائدة فيه
17.39	32	27.27	11	13.41	21	الرفاق و الأصدقاء
26.96	31	0	0	37.81	31	الخطاب الديني
100	♦ 160	100	58	100	102	المجموع

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن الوسط الفعال و المؤثر في تحديد الاستفادة من الوكالة من عدمه هو العائلة ب 50.44 % مدعمة عند فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل ب 63.64 % و الذين سبق لهم العمل ب 45.12 % ، يليها الخطاب الديني ب 26.96 % مدعمة أكثر عند فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل بنسبة 37.81 % ، في حين نجد الأصدقاء و الرفاق بنسبة 17.39 % مدعمة عند الذين لم يسبق لهم العمل بنسبة 27.27 % في حين الذين سبق لهم العمل ب 13.41 % و أخيرا الحي و الآراء السائدة فيه ب 5.12 % .

نستنتج من هذا العرض الإحصائي أن العائلة المحيطة الأكثر الفعالية و تأثيرا في الشباب و هذا ما يبينه الجدول رقم (38) و رقم (39) فهي مصدر الدعم المالي و المعنوي ، و عليها يتوقف إنشاء المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، في حين الأوساط الاجتماعية الباقية مؤثرة و لكن بنسب محدودة مقارنة بالعائلة فهي الوسط الذي ينشأ فيها الشباب و يكتسب فيها مقومات الشخصية و معايير و القيم التي يؤمن بها .

♦ هناك تضخم في أفراد العينة بسبب أنهم أجابوا على أكثر من إجابة .

الجدول رقم ( 53 ) يوضح حالة الارتباك والتردد التي قد تصيب المبحوثين قبل إنشاء المؤسسة المتوسطة و المصغرة و مصدره

هل شعرت بالارتباك و التردد لمجرد التفكير في إنشاء مؤسسة متوسطة أو مصغرة	ما مصدره	ت	%	التكرار	النسبة
نعم	الآراء السائدة و الالتزام بالقيم الدينية	66	52.54	99	65.56
	عدم القدرة على تسديد الديون	10	6.78		
	التخوف من المخاطرة	23	40.68		
لا	-	-	-	51	34.44
المجموع	-	99	100	150	100

تشير الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين و تقدر ب 65.6 % انتابهم الشعور بالارتباك و التردد لمجرد التفكير في إنشاء مؤسسة صغيرة و متوسطة بحيث اختلف مصدر هذا الارتباك و التردد فمنهم من تأثر بالآراء السائدة و الالتزام بالقيم الدينية بحيث نجدها مدعمة بنسبة 52.54 % تليها نسبة 40.68 % مرده التخوف من المخاطر في حين نجد نسبة 6.78 % التخوف من عدم القدرة على تسديد الديون ، و في المقابل نجد نسبة 34.4 % لم تنتابهم المخاوف.

إن فكرة إنشاء مؤسسة متوسطة و مصغرة ، تعتبر نقطة انطلاق ، و لكن قبل الاقدام على هذا الفعل ، تتولد في ذهن الشاب العديد من المخاوف منها ما يتعلق بمحيطه ، و القيم الدينية فنسبة الفوائد المرتبطة بالقرض البنكي تجعل الشاب في حيرة و تردد في اختيار صيغة التمويل إن غياب مصادر التمويل الذاتية بالنسبة للشباب ، كما إن عدم اللجوء لمؤسسات المصرفية (البنك) ، يجعهم يتحملون العبء عن البنك و هو ما لا يقدر عليه الشباب فصيغة التمويل الثنائي لا تتلاءم مع وضعية الشباب البطال و هذا ما صرح به لنا الكثير منهم من الذين كانوا في حالة تردد و حيرة ، لأنهم وجدوا أنفسهم أمام خيارين شروط الوكالة (اختيار صيغة التمويل المناسبة ) من جهة الآراء و القيم الدينية السائدة في المحيط من (القرض الربوي ) جهة أخرى ، وهناك من يرى أن عملية إنشاء مؤسسة متوسطة و صغيرة ، محفوف بالمخاطر و نجدها بنسبة ؟ ، والفضل يعني العودة مجددا إلى نفس الوضعية أو أسوء منها ، و يرى البعض الآخر أن

عدم القدرة على تسديد القرض و ما يترتب عليه من تبعات تجعله يتردد قبل إنشاء المؤسسة المتوسطة أو المصغرة ، و لكن بعد إطلاعنا على مختلف الوثائق التنظيمية المتعلقة بالوكالة تبين لنا أن تسديد القرض البنكي يكون على مدة 5 سنوات في حين قرض الوكالة يكون بعد تسديد القرض البنكي فالأولوية معطاة لاسترجاع أموال البنوك ثم الوكالة و يكون وفق أقساط سداسية طبقا للأجل المحددة. و في المقابل نجد نسبة 34.44 % من الشباب متحرر من كل هذه الحواجز النفسية و الاجتماعية و الثقافية ، و يسعى إلى تحقيق حلمه وطموحاته بعيدا عن كل تأثير .

**الجدول (54) يوضح رأي المبحوثين في نسبة الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي حسب صنف البطالة**

المجموع		صنف البطالة				رأي المبحوثين في نسبة الفائدة في القرض البنكي
		بطل لم يسبق له العمل		بطل سبق له العمل		
%	ت	%	ت	%	ت	
55.56	70	71.42	25	50.72	45	مضطر التعامل معه
27.78	55	28.57	16	27.53	39	لا اهتم لذلك
16.66	25	0	0	21.74	25	استحالة التعامل معه
100	150	100	41	100	109	المجموع

تشير الشواهد الإحصائية أن النسبة الغالبة من المبحوثين يجدون أنفسهم مضطرين التعامل بنسبة الفوائد المرتبطة بالقرض البنكي بنسبة 55.56 % عند فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل ب 71.42 % و نسبة 50.72 % عند فئة البطالين الذين سبق لهم العمل ، في حين نجد نسبة 27.78 % لا يهتمون كثيرا بالفائدة المرتبطة بالقرض البنكي مدعمة عند البطالين الذين لم يسبق لهم العمل ، في حين نجد من المبحوثين من يرى استحالة التعامل بهذه الصيغة من التمويل و نجدها مدعمة عند البطالين الذين سبق لهم العمل ب 16.66 % من خلال هذا العرض الإحصائي نستنتج أن إقبال الشباب على إنشاء مؤسساتهم المتوسطة و المصغرة يكون من منطلق إمكانياتهم و قدراتهم المالية بحيث عبر لنا الكثير أن القرض البنكي دور إيجابي في الاستثمار و هذا ما صرح به المبحوثين فالقرض بدون فائدة (الوكالة) يعني ارتفاع نسب المساهمة الشخصية بقيمة الاستثمار في المستوى الأول المحدد ب 5.000.000 دج يكون القرض بدون فائدة بنسبة 29 % ما يعني تحمل الشباب للعبء المالي الذي يصل إلى 71 % اما قيمة الاستثمار ما بين 5.000.001 إلى 10.000.000 دج فالقرض بدون فائدة هو 28 % بمعنى المساهمة الشخصية هي 72 % فهم لا يستطيعون تحمل ذلك بالإضافة للقرض البنكي يوفر السيولة المالية التي

تتلاءم مع النشاط المختار و بالتالي هو الحل الأمثل لإنشاء المؤسسة المتوسطة و المصغرة بالرغم من القيم الدينية التي يحملونها إلا أنهم مضطرين لاختيار هذا النوع من التمويل ، في حين نجد فئة لا تهتم بذلك فقد يرجع إلى ضعف الاطلاع أو القناعات الشخصية التي يحملها ، ومع هذا فهناك فئة ترى استحالة التعامل بهذه الصيغة من التمويل و تتعزز عند صنف البطالين الذين سبق لهم العمل ، و يرجع هؤلاء إلى أن القيم و التنشئة الدينية تحدد صيغة التمويل .

الجدول رقم ( 55 ) يوضح دور ثقافة المجتمع في تشجيع استفادات الشباب من الوكالة لإنشاء مؤسسته الخاصة حسب السن

المجموع	السن								هل ثقافة المجتمع تشجع الاستفادة من الوكالة	
	40 - 36		35 - 31		30 - 26		25 - 21			
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
42.22	58	50	8	34.62	12	41.94	28	47.61	10	نعم
57.78	92	50	16	65.38	27	58.06	28	52.39	21	لا
100	150	100	24	100	39	100	56	100	31	المجموع

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين ، يرون أن ثقافة المجتمع لا تثنى استفادات الشباب من الوكالة 57.78 % هذه النظرة مدعمة أكثر من الفئة العمرية ما بين 35-31 ب 65.38 % ، في حين الفئة العمرية ما بين 30-26 بنسبة 58.06 % في المقابل هناك من يرى أن ثقافة المجتمع تثنى و تشجع استفادة الشباب من الوكالة لإنشاء مؤسسة متوسطة و مصغرة و هذا بنسبة 42.2 % .

"إن المجتمع يؤسس اقتصاده انطلاقاً من معتقداته الثقافية ، فالثقافة تعبر عن كل ما يصنعه و يبتدعه المجتمع من أفكار و أشياء و أساليب العمل ، فهي أسلوب الحياة التي تؤثر في التصورات و الإدراكات و في السلوكيات ...." إن البنية الثقافية للمجتمع تتكون من مجمل العادات و التقاليد و الأعراف المجتمعية و المقومات الدينية تظهر دائماً عندما نتكلم على اتجاهات و مواقف الافراد إن ثقافة المجتمع تلعب دوراً هاماً و محدداً لسلوك الشباب على تصريح العديد من الشباب ( الجنس : أنثى ، السن : 28 سنة ، صنف البطالة : بطل سبق له العمل ) " الوكالة يصفونها بالربا " " مجتمعنا ضد فكرة ANSEJ " كما أن ثقافة المجتمع لم تتعود على فكرة إنشاء مؤسسة و تكاد تنعدم فيها الثقافة الاستثمارية .

## ❖ رابعا : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثالثة

الجدول رقم (56) يوضح مدى اعتبار المقابلة مخاطرة حسب المستوى التعليمي

المجموع		المستوى التعليمي								مدى اعتبار المقابلة مخاطرة
		جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
60	85	28.58	10	67.74	32	68.58	30	100	13	نعم
40	65	71.42	21	32.25	19	31.42	25	0	0	لا
100	150	100	31	100	51	100	55	100	13	المجموع

تشير الشواهد الإحصائية في الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن المقابلة مخاطرة ب 60 % ، مقابل 40 % من يرون أن المقابلة ليست مخاطرة .

إن المقابلة محفوفة بالمخاطر ، فالمقاولون يخاطرون نفسيا و ماليا و اجتماعيا ، و يواجهون إحتتمالات الفشل ، و نجدها مدعمة عند ذوي المستوى التعليمي الابتدائي ب 100 % و المتوسط ب 68.58 % ، في حين أصغر نسبة ب 28.58 % عند ذوي المستوى الجامعي إن فكرة المقابلة مخاطرة نجدها و بنسبة مرتفعة في ذهن الشباب ذوي المستوى التعليمي المحدود ، يمكن تفسير ذلك إلى عدم وجود فكرة واضحة و كاملة عن المشروع،

و الاقدام على إنشاء المشروع دون دراسة لمختلف الجوانب المرتبطة به عزز لديهم فكرة المقابلة مخاطرة نظرا لصعوبات التي وجدوها ، في حين من يعتبرون المقابلة ليست مخاطرة ، و نجدها مدعمة عند ذوي المستوى الجامعي ب 71.42 % تليها نسبة 32.25 % ، فهم في الغالب على دراية كافية و إطلاع بما يحدث في السوق ، بالإضافة إلى تناسب المعارف العملية و النظرية و مستوى الطموح مع المشروع المستثمر فيه فهم يملكون فكرة و قاموا بدراستها من جميع نواحي قبل اللجوء للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، و متأكدين من نجاحهم بحكم مستواهم العلمي ، مع الأخذ باحتمال الخطر .

الجدول رقم (57) يوضح رأي المبحوثين في الخصائص الواجب توفرها في المقاول حسب الجنس

المجموع	الجنس				خصائص الواجب توفرها في الشباب من أجل الاستثمار	
	أنثى		ذكر			
%	ت	%	ت	%	ت	
36.15	77	30.35	27	40.55	50	المبادرة
19.23	35	8.93	5	27.02	30	روح المخاطرة
14.62	29	21.42	12	9.46	17	الإبداع و الابتكار
18.46	24	26.79	15	12.16	9	التحدي
11.54	15	12.6	7	10.82	8	القدرة على تحمل الضغوط
100	180	100	66	100	114	المجموع

يوضح بنا من خلال الجدول أعلاه أن هناك خصائص عديدة يجب أن يتميز بها المقاول لكن أهم صفة هي المبادرة و نجدها بنسبة 36.15 % و نجدها مدعمة عند فئة الذكور و بنسبة 40.55 % فالمقاول مبادر فهو مستعد لأخذ المبادرة بمجرد تصور المشروع يحاول تجسيده على أرض الواقع بمعنى الانتقال من البعد التصوري إلى الواقع الملموس ، و اتخاذ القرار هو عبارة عن نقطة وصول إلى نضج الفكرة و قابليتها للتطبيق ، في حين نجد نسبة الإناث ب 30.35 %، و يمكن تفسيرها أن فعل المقولة أو المبادرة عند المرأة أنه في الغالب لا يمكن أن يكون بمعزل عن محيطها الاجتماعي ، "ينصهر فعل انخراط المرأة في مسار المبادرة الاقتصادية الخاصة في مستوى علاقة بالأسرة في الأغلب في صيرورة حل أزمة أسرية ما أو جبر ضرر نفسي أو اجتماعي أو اقتصادي .

أما الصفة الثانية هي روح المخاطرة بنسبة 19.23 % المقاول هو شخص مخاطر فهو يدرك جيدا أنه لا يمكن التخطيط لكل شيء ، فقد تظهر معطيات جديدة غير منتظرة ، فالخطر وارد و يعني أيضا إمكانية الفشل فروح المخاطر تتأكد عند الذكور بنسبة 27.02 % فهم يدركون جيدا أن إنشاء المؤسسة المتوسطة و المصغرة تعتبر مخاطرة ، و ماكس فيبر يرى أن المخاطرة تكون عند الناس الخارجين للعادة الذين يأخذون بالمبادرة و يتأهبون للمخاطرة و الإناث بأصغر نسبة 8.93 % . الصفة الثالثة للتحدي إن إنشاء مؤسسة يتطلب رفع التحدي فصحاب المؤسسة يمر بعدة مراحل و صعوبات نابغة من المحيط الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي ، و المقاول هو من يتجاوز كل هذه المصاعب و نجدها بنسبة

\* هناك تضخم في العينة بسبب أنهم أجابوا على أكثر من إجابة واحدة

18.46 % و تتأكد هذه الصفة عند الإناث بنسبة 26.79 % فالمرأة المقاوله مطالبه أكثر من الرجل برفع التحدي في محيط لم يتعود بروز المرأة في هذا المجال، إضافة صعوبة التوفيق بين العمل في المنزل و خارجه و الاجتهادات المبذولة للمزاوجة بين واجباتها العائلية وواجباتها المهنية يزيد من حجم المشاق التي تتكبدها المرأة في حين الذكور بنسبة 12.16 % ، الصفة الرابعة هو أن يتميز بروح الإبداع و الابتكار بحيث يحاولون تجربة أشياء جديدة و التميز فيها ، مثل طريقة عمل جديدة ، تقديم منتجات بشكل جيد القدرة على وضع أساليب عمل جديدة ، أي كسر الروتين المعتادة ، فهم يحبون دائما التجديد و المنافسة فدخل السوق يتطلب مسايرة التطورات المستمر التي يشهدها و نجدها بنسبة 14.62 % مدعمة عند الإناث بنسبة 21.42 % في حين الذكور بنسبة 9.46 % فالماقول هو الشخص الذي يتصف بصفة الإبداع و الابتكار حسب شومبير . الصفة الرابعة هي تحمل الضغوط ، فمهنة المقاوله مليئة بالضغوطات النفسية و المهنية الشعور بالعبء و الثقل الناشئة عن المهنة ساعات عمل طويل و شاقة و الصعوبات التي يواجهها و نجدها بنسبة 11.54 % فهو الشخص الذي يمتلك القدرة على تحمل الضغوط و التكيف مع هذه الأوضاع التي تفترضها مهنته و هذا بنسبة 12.6 % عند الإناث و 10.82 % عند الذكور .

الجدول رقم ( 58 ) يوضح تصور الشباب المستثمر للمخاطر التي تعيق الشباب البطال في إنشاء و  
إنجاح المؤسسة المتوسطة و المصغرة حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاطات										المخاطر التي تعيق إنشاء و إنجاح المؤسسة المتوسطة و المصغرة	
	الخدمات		الفلاحة وتربية المواشي		الصناعة		الحرف		البناء و الأشغال العمومية			
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
50	69	55.56	10	50	9	0	0	55.56	9	50.82	41	عدم معرفة كيفية إدارة مؤسسة
4.44	17	0	0	0	0	66.67	10	22.22	7	0	0	التخوف من ضعف السيولة المالية
45.56	64	44.44	9	50	9	33.33	3	22.22	3	49.18	40	عدم القدرة على تحمل الضغوط
100	150	100	19	100	18	100	13	100	19	100	81	المجموع

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين يرون أن المخاطر التي تعترض الشباب البطال عند الإنشاء وتهدد نجاح مؤسسته تتمثل في عدم معرفة كيفية إدارة المؤسسة المصغرة و المتوسطة ب 50% ، تليها من يرى أن عدم القدرة على تحمل الضغوط التي تعيق الشباب لإنشاء و إنجاح المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مدعمة 49.18 % في حين نجد نسبة 4.44 % التخوف من ضعف السيولة المالية . إن أغلبية المبحوثين يرون أن المخاطر التي تعترض الشباب عند الإستثمار هي عدم معرفة كيفية إدارة مؤسسة و نجدها مدعمة في نسبتين متساويتين عند الشباب في قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الفلاحة و تربية المواشي 55.56 و أصغر نسبة في القطاع الصناعي، وهذا على رغم النصوص القانونية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب تنصع على وضع برنامج التكوين يستجيب للاحتياجات و الصعوبات التي يوجهها الشباب الراغب في الاستثمار ، بحيث يسهل عملية انطلاق مشاريعهم و تسييرها بنجاح ويتضمن هذا برنامج التكوين على أربع مواد (مادة الإنشاء التسويق ، الضرائب ، التخطيط المالي ) إلا أنه وحسب الشباب المستثمر الذي خضع إلى هذا الدورات التكوينية ، يقتصر على بعض الجوانب الإدارية والقانونية الخاصة بمرحلة الإنشاء وإهمال الجوانب التقنية

للممارسة النشاط ،بالإضافة إلى أن هذه الدورات القصيرة فهي غير كافية من ناحية تعميق جوانب الفهم ، بالإضافة إلى غياب التجانس بين الفئات التي يشملها التدريب و النشاطات المزاولة و التعليمية ، وبنسبة مقربة تقدر 45.56 % يعتقد الشباب المستثمر أن عدم القدرة على تحمل الضغوط هي التي تعيق الشباب لإنشاء و إنجاز المؤسسة ،فمهنة المقاول تتطلب القيام بعدة مهام فالمقاول هو المسير، و عبء العمل التي يتعرض إليه ، يقيد بواجبات و مسؤوليات محددة في أجال معينة لضمان استمرارية مؤسسته ، فعدم القدرة على استيعاب و التعامل على هذه الضغوط يجعل الشباب غير قادر على إنشاء و ضمان مؤسسته ، وفي المقابل هناك من يرى أن التخوف من ضعف السيولة المالية ، وهو الخطر الذي يعترض الشباب فالنفقات المالية إلى يتحملها الشاب البطال من كراء المقر إلى تجهيزه و تقديم المساهمة الشخصية تجعل الشاب يعاني من مخاطر مالية في مرحلة الاستغلال ونجدها مدعمة عند الشباب المستثمر في القطاع الصناعي بـ66.67 نظرا للتكاليف التي تطلبها منهم الاستثمار في القطاع .

**الجدول رقم ( 59 ) يوضح مدى قدرة المبحوثين على بداية مشروع و الاستمرار فيه رغم وجود تحديات حسب السن**

المجموع	السن								القدرة على بداية مشروع و الاستثمار فيه رغم التحديات	
	40 - 36		35 - 31		30 - 26		25- 21			
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
68.89	86	100	12	84.61	26	67.75	31	33.33	17	نعم
31.11	64	0	0	15.39	20	32.25	20	66.67	24	لا
100	150	100	12	100	46	100	51	100	41	المجموع

إن عملية إنشاء المؤسسة يتطلب شخصية قادرة على مجابهة المخاطر ورفع التحدي ، فتجربة إنشاء مؤسسة مليئة بالمفاجآت و المخاطر التي تعترض المشروع خصوصا في بداية المؤسسة و حتى في المراحل المتقدمة من العمر المؤسسة ، فامتلاك العزيمة و الإرادة لتجسيد المشروع و النجاح فيه هو ما نجده حاضرا عند الشباب ب 68.89 % ومدعمة بأعلى نسبة ب 100 % عند الفئة العمرية 40-36 سنة فهذه المرحلة العمرية تملك النضج و العزيمة الكافية والتي تجعلهم يقبلون على إنشاء المؤسسة و الاستمرار فيها لضمان النجاح ، نظرا الروح التحدي التي يتميزون بها فهم يعتبرون هذه المخاطر محفزة و مشجعة لكسب الرهان و إبراز طاقاتهم و إمكانياتهم ، وتدل على إشباع حاجة أساسية تتمثل في تحقيق الذات و إنجاز ، وتليها الفئة العمرية 35-31 ب 84.61 % فهم يدركون أن مسار المقابلة محفوف بالمخاطر ، و قادرون على مواجهتها و مدركين لتحديات التي تحيط بمشاريعهم في المقابل نجد نسب 31.11 % ، ليست لهم القدرة بداية مشروع و الاستمرار ، فروح التحدي لا تتوفر عند كل

المبحوثين فالفئة العمرية 21-25 نجدها بنسبة 66.67 % ، بحيث نجد أن أغلبهم استثمروا في نشاطات لا تتطلب مجازفة كبيرة و تحديات عسيرة و إنما تتميز بالبساطة .

**الجدول رقم (60) يوضح مدى قدرة المبحوثين على تحمل المخاطر التي تعترض المؤسسة بمفردهم حسب الجنس**

المجموع		الجنس				تتحمل المخاطر بمفردهم
		أنثى		ذكر		
%	ت	%	ت	%	ت	
38.83	60	20	10	46.15	50	نعم
61.11	90	80	35	53.85	55	لا
100	150	100	45	100	105	المجموع

يشير الجدول أعلاه إن أغلبية المبحوثين لم يستطيعوا تحمل المخاطر الناشئة في المؤسسة بمفردهم و بشكل مستقل وهذا ب 61.11 % ، و إنما استعانوا ببعض الأشخاص من داخل أو من خارج المؤسسة إلى جانب الأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها "فالمؤسسة المصغرة كوحدة اقتصادية أو اجتماعية تعمل شبكات علاقات الفاعلين بها- أي رأس مال الاجتماعي – كعامل من عوامل الإنتاج أو مورد من موارد الذي يسمح و يضمن تخطي و تجاوز العراقيل و الصعوبات التي قد تواجه المؤسسة. ونجدها مدعمة عند الإناث بنسبة 80 % فهن لا يتحملن المخاطر التي تنشأ في المؤسسة بمفردهن '... ولا يمكن لتلك المبادرة أن تشذ عن فلك اجتماعي و ثقافي و قيمي تتحرك فيه المرأة الباعثة و تسترشد به ، وذكور بنسبة 46.15 % فالمخاطر التي تعترض المؤسسة في مرحلة الاستغلال (تدهور طلب على المنتج ، مشكل السيولة، .... ) تجعل المؤسسة تمر بأوضاع صعبة، و تحتاج من يأخذ بالمخاطرة و العمل على تحويل الموارد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى في الإنتاجية موظفين رأس مال الاجتماعي و شبكة العلاقات الاجتماعية و المهنية تعمل على تذليل المصاعب و العقبات ،وفي المقابل نجد نسبة 38.83 من يحتمل هذه المخاطر بمفرده و لديه الإرادة و القدرة ، على ذلك فهم يفضلون الاعتماد على أنفسهم .

الجدول رقم (61) يوضح نقاط القوة التي تركز عليها المؤسسة لتقليل من نسب المخاطر و احتمالات فشل المشروع حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاط										نقاط قوة	
	البناء و الأشغال العمومية		الحرف		الصناعة		الزراعة و تربية المواشي		الخدمات			
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
43.16	59	38.89	8	28.98	4	28.58	4	35	8	50	35	معرفة سوق و مردودية المشروع
10.07	30	11.11	2	14.28	2	42.85	9	20	3	3.75	14	عدم وجود منافسين
46.77	91	50	9	57.14	8	28.58	4	45	9	46.25	61	توافر عناصر الانتاج
100	180	100	19	100	14	100	17	100	20	100	110	المجموع

إن الاستثمار الفعلي يتطلب استعداد الشخص لتحمل درجة معينة من المخاطرة وعدم التأكد ، فقد تظهر نتائج غير منتظرة ، ولكن قبل إقبال على الاستثمار لابد من تحديد النقاط قوة ضعف المشروع المراد الاستثمار فيه لتجنب احتمالات الفشل .

من هذا المنطلق فإن أغلبية الشباب و على اختلاف قطاع النشاط المستثمر فيه يؤكدون على ضرورة توافر عناصر الإنتاج مالية و الموارد الأولية و البشرية ، فالسيولة المالية هي شريان العملية الاستثمارية و توفر المواد الأولية و سهولة الحصول عليها يجنب الشباب مشقة الاستيراد و ارتفاع تكاليف النقل و توفر اليد العاملة المؤهلة يعزز من نجاح و يقلل احتمالات الفشل هي أساس العملية الاستثمارية بحيث نجد نسبة 46.77 % مدعمة بأعلى نسبة في قطاع الحرف ب 57.14 % وأصغر نسبة قطاع الصناعي ب 28.58 % ، ونسبة مقاربة 43.16 % هناك من يرى بأن معرفة السوق و مردودية المشروع و هي بمثابة نقاط قوة المؤسسة و تجنبها احتمالات الفشل فالسوق هي نقطة الانطلاق فبدون مستهلكين يشترون السلعة فإن المشروع يتوقف لا محالة ، لهذا فالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب الذي تقوم بدراسة التقنو اقتصادية لتجنيد الشباب هذه المخاطر و لكن تتسم في الغالب بالسطحية فالشباب في هذه المرحلة العمرية بحاجة إلى خبرات اقتصادية و اجتماعية في السوق ، والأخذ في الحسبان تقلبات السوق و

\* هناك تضخم في أفراد العائلة بسبب أنهم أجابوا على أكثر من إجابة واحدة

التكيف مع الأوضاع يسهل عملية الاستثمارية في هذا الشأن صرح العديد لنا العديد من الشباب المستثمر أن إحتكاك الشباب بمن سبقهم من أصحاب المهنة ، يزودهم بمعلومات حول السوق فهم على دراية واطلاع بالمشروع والاستعانة بمكاتب الدراسات للقيام بدراسة اجدوى تكون الفائدة على الشباب ، و تتأكد عند المستثمرين في قطاع الخدمات ب 50 % يليها نسبة 38.89 % في قطاع البناء و الأشغال العمومية أصغر نسبة ب 28.98 % كانت في قطاع الحرف و بنسبة مقاربة لها 28.58 % في قطاع الصناعي.

في حين عدم وجود منافسين نجد نسبة 10.07 % فالإستثمار في قطاع لا يوجد فيه منافسين يعزز احتمالات نجاح فالإنفراد و التميز في السوق مطلوب و هذا يراه خصوصا المستثمرين في قطاع الصناعة ب 42.85 % ، فالبحث عن التميز هو من الأولويات التي يضعها الشباب المستثمر في هذا القطاع .

#### ❖ المبحث الخامس : تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرابعة

الجدول رقم (62) يوضح وجود علاقة بين الشهادة أو التكوين المتحصل عليه و النشاط الممارس حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاط										وجود علاقة بين الشهادة و التكوين المتحصل عليه و النشاط الممارس
	الخدمات		الفلاحة و تربية المواشي		الصناعة		الحرف		البناء و الأشغال العمومية		
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
نعم	66	91.81	14	77.78	5	100	7	62.5	8	100	88.89
لا	25	8.19	10	22.22	0	0	15	37.5	0	0	11.11
المجموع	91	100	24	100	5	100	23	100	8	100	100

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين و تقدر ب ؟ توجد علاقة بين الشهادة أو التكوين المتحصل عليه مع النشاط الممارس و نجدها بنسبتين متساويتين 100 % قطاع الصناعي و في قطاع البناء و الأشغال العمومية في حين قطاع الخدمات بنسبة ؟ و أصغر نسبة ب ؟ في قطاع الحرف ، نلاحظ أن أغلبية المبحوثين استثمروا في نشاطات لها العلاقة بالشهادة أو التكوين المتحصل عليه و هذا جل القطاعات ، بحيث تضع الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب شرطا للاستفادة ، فلا بد أن تكون لديه

مؤهلات مهنية أو ملكيات معترف بها ذات العلاقة بالنشاط المرتقب ، لإحداث موازنة بين سوق التكوين و سوق الشغل ، وهذا يتجلى في القطاعات التي تتطلب تأهيلا يتوافق معها ( كالمحاماة ، في المجال الطبي ، مكاتب دراسات .... ) فمن غير الممكن الاستفادة من الوكالة ما لم يكن حامل لشهادة تتطابق و النشاط .

و هذا ما نجده أيضا في قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية بحيث سجلا أعلى نسبة 100 % فهما من القطاعات التي تحظى بالأولوية و الأهمية ، و تحتاج معارف و مهارات معينة بحيث نجد المبحوثين في هذين القطاعين لديهم مؤهلات تتوافق و النشاط الممارس وهو الأمر ينعكس إيجابيا على أداء العمل و مردودية المؤسسة ، وهذا ما نجده أيضا في قطاع خدمات فهو من القطاعات الحيوية و المنتشرة في الولاية ، بحيث نجد نشاطات تتطلب مؤهلات معينة في حين نسجل نسبة ضعيفة و نقدر ب 11.11 ليست هناك علاقة بين الشهادة أو التكوين المتحصل عليه و النشاط الممارس و نجدها مدعمة في قطاع الحرف ب 37.5 ، في حين قطاع الفلاحة و تربية المواشي ب 22.22 و 8.19 في قطاع الخدمات ، و إنما ترتبط بعوامل أخرى كعامل الوراثة و الخبرة ، و هذا ما نجده خاصة في قطاع الحرف و في قطاع الخدمات بحيث تحتوي نشاطات لا تتطلب تأهيل عالي و تتميز ببساطتها (كالنقل ، اسكافي ، حمام ، مقهى ... ) .

#### الجدول رقم (63) يوضح مدى القيام بقراءات حول إدارة المشروع حسب المستوى التعليمي

المجموع	المستوى التعليمي								القيام بالقرارات حول المشروع	
	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
81.11	109	100	31	83.88	30	71.42	45	33.33	3	نعم
18.89	41	0	0	16.12	11	28.58	20	66.67	10	لا
100	150	100	31	100	41	100	65	100	13	المجموع

تشير الشواهد الإحصائية أن النسبة الغالبة من المبحوثين قاموا بقراءات حول إدارة المشروع و قدرت ب 81.11 % و نجدها مدعمة بنسبة 100 % عند ذوي المستوى الجامعي و بنسبة 83.88 % عند ذوي المستوى الثانوي ، و هذا نظرا لمستواهم التعليمي و وعيهم بأهمية القيام بقراءات حول إدارة المشروع و أصغر نسبة عند ذوي المستوى الابتدائي ب 33.33 % ، فقراءة و مطالعة المواضيع بطرق التسيير و إدارة المشاريع ، تنتمي معارف و مهارات الشباب المستثمر ، و تسمح بإثراء معلوماته ، و تفتح له أفاق واسعة للإطلاع على مختلف عمليات التسيير ، التخطيط ، التنظيم ، الإرادة .... غيرها و

تزوده بنظرة ، عن مختلف النشاطات من الإنتاج و التسويق و تسمح له بمحاربة كل ما هو جديد في عالم الأعمال ، فالمستوى التعليمي له تأثير واضح و هو ما تبينه النسب المتحصل عليها ، بحيث عبر لنا الكثير من الشباب أنهم يحاولون الاستفادة من هذه القراءات لتحسين قدراتهم و تطوير منتوجاتهم ، في المقابل نجد نسبة 18.89 % الذين لم يقوموا بقراءات حول إدارة المشاريع و نجدها مدعمة عند ذوي المستوى المنخفض ، فهم غير مدركين لأهمية القيام بهذه القراءات .

#### الجدول رقم (64) يوضح مدى إمتلاك الخبرة حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاط										امتلاك الخبرة الكافية	
	البناء و الأشغال العمومية		الحرف		الصناعة		الفلاحة و تربية المواشي		الخدمات			
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
25.56	47	22.22	6	50	9	66.67	10	44.44	11	18.03	11	كافية
51.11	79	66.67	9	50	9	33.33	3	55.56	8	49.18	50	نوعا ما
23.33	24	11.11	4	0	0	0	0	0		32.79	20	غير كافية
100	150	100	19	100	18	100	13	100	19	100	81	المجموع

إن عامل امتلاك الخبرة الكافية تلعب دورا مهما في إنشاء و ضمان السير الحسن للمؤسسة المصغرة و المتوسطة ، و امتلاك الخبرة أو المعرفة الأدائية المكتسبة من خلال أداء عمل لفترة طويلة ، و ينعكس على مردودية المؤسسة ، فالممارسة الطويلة للمهنة ، و التي يعبر عنها بالتجربة أي عدد السنوات التي قضاها المسير قبل إنشاء مؤسسته سواء في مجال التسيير أو أداء الوظيفة ، و تظهر لنا درجة تحكمه في أعماله ، و قدرته على التسيير العقلاني و الموضعي .

بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثين و تقدر ب 51.11 % يرون أن لديهم خبرة كافية نوعا ما ، نتيجة لممارسة أعمال سابقة ، فهذه المعارف و المهارات جعلتهم على إطلاع و معرفة بالمجال و فالتعدد من الشباب صرح لنا أنه كان له تجربة في المجال الذي استثمر فيه إلا أنها لم تكن لفترة طويلة من الزمن ، و على الرغم من ذلك فهذه التجربة مكنتهم من أداء مهامهم و التحكم في وثيرة العمل ، و نجدها مدعمة عند الشباب المستثمرين في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 66.67 % فهم يرون أنهم يملكون خبرة كافية نوعا ما ، فقد ساهمت في بلورة فكرة المشروع و ساعدتهم في تسيير مؤسستهم .

أما من يرون أن لديهم الخبرة الكافية فنجدها بنسبة 25.56 % مدعمة في القطاع الصناعي بنسبة 66.67 % و اصغر نسبة في قطاع الخدمات بنسبة 18.03 % ، فأغلبهم سبق لهم العمل سواء في قطاع العمومي أو القطاع الخاص مما سمح لهم باكتساب الخبرة الكافية في المجال ، فممارسة المهام الإدارية و تراكم المعارف التسييرية لديهم جعلهم يستثمرون في هذا المجال و يسيرونه بكفاءة عالية فالخبرة هي عنصر من عناصر الكفاءة المهنية ، وتتجلى في عقلانيتهم في التسيير .

في حين نسبة 23.33 % من الشباب يرون أنهم لا يملكون الخبرة الكافية ، فهم طالبوا شغل الأول مرة.

#### الجدول رقم(65) يوضح الحاجة إلى تلقي تكوين إضافي حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاط										الحاجة إلى تلقي تكوين	
	البناء والأشغال العمومية		الحرف		الصناعة		الزراعة و تربية المواشي		الخدمات			
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
58.89	85	66.67	11	50	9	66.67	9	77.78	12	55.74	44	نعم
41.11	65	33.33	8	50	9	33.33	4	22.22	7	44.26	37	لا
100	150	100	19	100	18	100	13	100	19	100	81	المجموع

تشير الشواهد الإحصائية أن أغلبية المبحوثين هم بحاجة إلى تكوين إضافي و هذا بنسبة 58.89 % فالكفاءة المهنية المعبر عنها بالشهادة أو التكوين المتحصل عليه أو حتى الخبرة الميدانية لا تكفي لتسيير جميع الوظائف في المؤسسة المتوسطة و الصغيرة ، ولهذا فأغلب الشباب المستثمر بحاجة إلى تكوين إضافي ، فبالرغم من أن النصوص التنظيمية الخاصة بالوكالة الوطنية لدهم و تشغيل الشباب تنص وفقا للمادة رقم 6 "تنظم تداريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع و تجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية " <sup>1</sup> و يضم برنامج التكوين كما سبق و أن اشرنا إليه على 4 مواد ، إلا أنه و حسب ما صرح لنا عدد من الشباب المستثمر تقتصر على الجوانب التقنية ، إن هذا النوع من المؤسسات يعتمد على الإدارة الشخصية ، و يتطلب الإمام بمختلف الجوانب الخاصة بالإدارة الحديثة و طرق التسيير ، فالشباب المستثمر يعي أهمية تجديد معارفه و تنمية قدراته بما يستجيب لتغيرات الحاصلة في مجال التسيير و التي تنعكس بصورة مباشرة على نجاح المؤسسة ، بحيث

<sup>1</sup> مجموعة النصوص التنظيمية و التشريعية الخاصة بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، ص 31.

نجدها مدعمة في قطاع الفلاحة و تربية المواشي ب 77.78 % و بنسبتين متساويتين في قطاع الصناعة و قطاع البناء و الأشغال العمومية تقدر ب 66.67 % و أصغر نسبة في قطاع الحرف ب 12.5 % .  
في المقابل نجد نسبة 41.11 % ليسوا بحاجة إلى تكوين إضافي ونجدها مدعمة بأكثر نسبة في قطاع الحرف 50 % لوجود حرف لا تتطلب تلقي تكوين إضافي .

#### الجدول رقم (66) يوضح معايير التوظيف حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاط										معايير التوظيف	
	البناء والأشغال العمومية		الحرف		الصناعة		الفلاحة و تربية المواشي		الخدمات			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
30.54	42	43.75	7	15.79	3	50	5	12.5	2	33.79	25	الكفاءة
52.68	75	56.25	9	42.10	8	50	4	56.25	9	54.05	45	الثقة
15.26	27	0	0	42.10	8	0	0	31.25	5	9.45	14	من المنطقة
1.53	6	0	0	0	0	0	0	0	0	2.70	6	أخرى
100	150	100	16	100	19	100	9	100	16	100	90	المجموع

يقوم الشباب المستثمر بجميع الوظائف، من توظيف اليد العاملة ، المحاسبية ، التسويق لضمان السير الحسن للمؤسسة ، وتعتبر عملية التوظيف و الاختيارات بالغة الأهمية فهي تعني بتوفير أفضل العناصر و المعايير المعتمدة من قبل الشباب المستثمر في عملية التوظيف تنعكس بالضرورة على نجاح مؤسسته المصغرة أو المتوسطة .

يشير الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة من المبحوثين يؤكدون على معيار الثقة في عملية التوظيف وتقدر ب 52.68 % ، و نجدها مدعمة بنسبتين متساويتين 56.25 % في قطاعي الفلاحة و تربية المواشي و البناء و الأشغال العمومية ، فهم يؤكدون على أهمية معيار الثقة في عملية التوظيف بحيث تدخل في النطاق العائلي ، فصلة الدم تلعب دور رئيسي في اختيار العمال ، فهم يعتمدون بدرجة كبيرة على الروابط القوية ' الأخوة و الأقارب ) و من ثم الروابط الضعيفة ( الأصدقاء و الزملاء سابقا ) فمعايير التوظيف تخضع لاعتبارات شخصية ، أي من هم محل ثقة صاحب المؤسسة ، وعليه فإن التركيبة البشرية المميزة للمؤسسة المتوسطة و المصغرة تعتمد على شبكة من العلاقات الاجتماعية ، و التي يتم توظيفها لتسهيل عملية التسيير ، في حين نجد معيار الكفاءة في المرتبة الثانية ب 30.45 % فالبحث عن الأجدر بالمنصب هو من أولوية التي يأخذ بها الشباب في عملية التوظيف ، و هذا ما صرح به عدد من

الشباب المستثمر فالتوظيف يكون وفق جملة المؤهلات التي تضمن تسيير الجيد و الناجح للمؤسسة ، ووفق شروط موضوعية .

ونجدها مدعمة بأكبر نسبة قطاع الصناعي ب 50 % و بأصغر نسبة في قطاع الحرف ب 15.79 % في حين نجد نسبة 15.26 % من المبحوثين أن معيار التوظيف يكون على أساس انه في المنطقة ، بمعنى توظيف اليد العاملة المحلية ، فأبناء المنطقة بحاجة إلى توفير مناصب عمل و المؤسسة المتوسطة و المصغرة تهدف إلى امتصاص البطالة و تنمية المنطقة ونجدها مدعمة في قطاع الحرف ب 42.10 % في حين قطاع الفلاحة و تربية المواشي ب 31.25 % فهم يعتمدون على اليد العاملة المحلية ، فطبيعة قطاع النشاط يتطلب أكثر من غيره توفر عمالة محلية ، فهذه النشاطات ترتبط بخصوصية المجتمع الجلفاوي .

#### الجدول رقم (67) يوضح كيفية استقطاب اليد العاملة حسب المستوى التعليمي

المجموع	المستوى التعليمي								كيفية التوظيف	
	جامعي		ثانوي		متوسط		ابتدائي			
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
43.33	53	45.16	22	45.16	20	28.57	10	33.33	1	بمفردك
45.56	87	54.84	19	54.84	31	42.86	25	66.67	12	مشاورة العائلة
11.11	10	0	0	0	0	28.57	10	0	0	مشاورة المعارف
100	150	100	41	100	51	100	45	100	13	المجموع

إن عملية استقطاب اليد العاملة في المؤسسة المصغرة و المتوسطة لا تتم بنفس الطريقة في المؤسسات الكبيرة فالشباب المقاول يقوم بمفرده بعملية التوظيف أو بالاستعانة بأطراف لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسة .

فالجدول أعلاه يشير أن النسبة الغالبة من المبحوثين يقومون بعملية التوظيف عن طريق شبكة العلاقات الاجتماعية من خلال مشوار العائلة ب 45.56 % للحصول على اليد العاملة المؤهلة و نجدها مدعمة بأكبر نسبة عند ذوي المستوى الابتدائي ب 66.67 % و أصغر نسبة عن الشباب ذوي المستوى الجامعي ب 33.33 % ، فانتقاء العاملين و اختيارهم يكون بعد مشاورة الوسط العائلي الذي ينتمي إليه الشباب المستثمر ، في حين هناك من يقومون بالتوظيف بمفردهم و نجدهم بنسبة 43.33 % فالشباب يقوم بانتقاء العاملين في المؤسسة ن و يحرص على الانتقاء السليم باللجوء لمكاتب التشغيل من أجل

اختيار أفضل العناصر، الشيء الذي ينعكس على مردودية المؤسسة فالعمال المؤهلين هم الثروة الحقيقية ، و نجدها مدعمة عند الشباب ذوي المستوى الجامعي بنسبة 66.67 % ، فهم يدركون جيدا اليد العاملة المؤهلة المحرك الأساسي للمؤسسة ، في حين نجد نسبة 23.23 % ، تكون بعد مشاوره المعارف فتعدد مجالات عملهم يسمح بانتقاء أفضل العناصر لعملية البحث عن الأشخاص الأكفاء المؤهلين ، تتطلب تسخير جميع العلاقات التي ينسجها المقاول مع محيطه ، مما يضمن النجاح .

و عليه يمكن أن عملية استقطاب اليد العاملة المؤهلة تخضع لشروط و اعتبارات خاصة بكل مؤسسة ، بحيث يفضل أغلبيتهم الاعتماد على الرأس مال الاجتماعي الذي يظهر داخل العائلة أو خارجها بحيث تحكمها معاييركالثقة و الاحترام المتبادل .

#### الجدول رقم (68) يوضح نظرة الشباب لمستقبل مشاريعهم حسب قطاع النشاط

المجموع	قطاع النشاط										نظرة الشباب لمستقبل مشاريعهم	
	البناء والأشغال العمومية		الحرف		الصناعة		الزراعة و تربية المواشي		الخدمات			
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
70	104	55.56	10	100	18	66.67	8	66.67	16	68.86	52	الحفاظ على وظيفية المؤسسة
17.87	22	33.33	5	0	0	33.33	5	33.33	3	14.75	9	توسيع المشروع و تطويره
12.22	24	11.11	4	0	0	0	0	0	0	16.39	20	تغيير النشاط
100	150	100	19	100	18	100	13	100	19	100	81	المجموع

يشير الجدول أن النسبة الغالبة من المبحوثين و تقدر ب 70 % أنهم يحاولون الحفاظ على وضعية المؤسسة ، فالمرحلة الأولى من عمر المؤسسة تتميز بالهشاشة و الحساسية فالقدرة على التحكم في مختلف العراقيل تحيط بالمؤسسة ، هي من الأولويات التي يضعها الشباب و يركز على تجاوزها ، بحيث صرح لنا عدد من الشباب أن إقامة المؤسسة على دعائم صحيحة يعني أنه خطى خطوة نحو النجاح ، فالشباب يحاول ضمان بداية جديدة تسمح له من التخلص من عبء الديون فتسديد القرض البنكي و قرض الوكالة و في الآجال المحددة ، و من ثم التخطيط الجيد لما يجب أن تكون عليه المؤسسة ، و نجدها مدعمة بأكثر نسبة عند المستثمرين في قطاع الحرف ب 100 % فهم يحاولون الحفاظ على وضعيتهم سواء من جانب نوعية المنتج أو عدد العاملين أي يفضلون الاستقرار و التريث قبل إحداث

---

---

تغيير ، فالتحكم في الوضعية و دراسة جميع الخطوات يحدد درجة البقاء و الاستمرارية ، في حين نجد نسبة لا بأس بها تقدر ب 17.87 % بها تطمح إلى توسيع المشروع و تطويره ، الإنتقال من مؤسسة مصغرة إلى مؤسسة متوسطة ، فالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، تقدمه جملة من الإعانات و الامتيازات الخاصة باستثمار التوسيع ، نجدها مدعمة عند المستثمرين في قطاع الفلاحة و تربية المواشي و في قطاع الصناعة و أيضا قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 33.33 % ، و هذا راجع إلى طموحهم و إيمانهم بالقدرات و المؤهلات التي يمتلكونها و مردودية المشروع ، و التي تسمح لهم بالارتقاء بالبحث عن أفضل .

في حين نجد نسبة 12.22 % يرغبون في تغيير النشاط ، نظرا لأنهم واجهوا صعوبات كبيرة في مرحلة الاستغلال ، و لم يستطيعوا التصدي لها ، وهذه الصعوبات لها علاقة بمحيط المؤسسة و تقلبات السوق ، و منها ما هو متعلق بالمؤسسة بحد ذاتها ، فقلة الخبرة في النشاط المستثمر فيه و ضعف السيولة يضعف من وضعية المؤسسة مما ينعكس سلبا على مردوديتها .

## ❖ المبحث الخامس : مناقشة النتائج في ضوء فروض الدراسة

### ❖ المطلب الأول : نتائج الفرضية الأولى

إن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إحدى الآليات التي و ضعتها الدولة الجزائرية لامتنصاص ظاهرة البطالة ، لهذا فهذا الجهاز يقدم جملة من الحوافز و الامتيازات ، لإدماج الشباب في عالم الشغل. من خلال تحليل جداول الفرضية الأولى و التي مفادها "الحوافز و الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب دور في تحفيز الشباب على المقابلة و إنشاء المؤسسة المتوسطة و المصغرة " بغرض تتبع هذا المتغير الحوافز و الامتيازات المرتبطة بالإطار التنظيمي للوكالة " اعتمدنا على المؤشرات التالية : شروط و إجراءات التأسيس ، الإعانات المالية ( التركيبية المالية ،قيمة الاستثمارات )، و الامتيازات الجبائية .

في البداية حاولنا معرفة الكيفية التي تعرف من خلالها الشباب البطال على الوكالة ANSEJ فوجدنا أن الدور الإعلامي الذي تقوم به الوكالة كان له صدى لدى الشباب فهذه الأخيرة ، تتبنى إستراتيجية إعلامية متنوعة بغرض التعريف بالجهاز بحيث نجد نسبة 37.78 % علموا بوجود الوكالة من خلال ملصقات و منشائر الوكالة ، و من خلال الأيام الإعلامية التي تقام على مستوى الثانويات و مراكز التكوين المهني و على مستوى الجامعة و دار المقاولاتية ، و على موقع الانترنت ( و اهتمام الشباب بالوكالة استجابة لوضعية البطالة ، فهي من الدوافع التي جعلت الشباب يفكر في إنشاء مؤسسة مصغرة و متوسطة و بنسبة 46.7 % إن البطالة في الجزائر تمس فئة الشباب و على اختلاف مستوياتهم التعليمية ، فقلة فرص العمل ، و طول فترة البحث عن عمل جعل الكثير منهم يقبلون على ممارسة أعمال مختلفة تتسم بالاستقرار و تتصف بالمؤقتة فأغلبهم بطالين في ثوب عمال رسميين ، إلا أن الرغبة في الحصول على عمل دائم ، جعلهم يفكرون في إنشاء المؤسسة المصغرة و المتوسطة .

أما فيما يخص دور شروط إجراءات التأسيس في تحفيز الشباب على إنشاء المؤسسة المصغرة و المتوسطة فنجد نسبة 50 % يرون أنها بسيطة ،فهم على دراية مسبقة بالإطار التنظيمي للوكالة و حسب ما صرحوا به أنها لا تختلف عن باقي الهيئات الداعمة للشباب ، إلا أنها لم تكن حافزا عل الاستثمار و هذا بنسبة 66.67 % وإنما هنالك حوافز أخرى كان لها دور المؤثر في عملية إنشاء المؤسسة.

كما توصلنا أن شكل التمويل يلعب دورا مهما في عملية الاقبال على إنشاء المؤسسة المصغرة و المتوسطة بحيث نجد أغلب الشباب اختار تمويل مشاريعهم عن طريق التمويل الثلاثي بمسبة 83.33 % فهذا النوع من التمويل شجع الشباب البطال على الاستثمار فهو أنسب لهم خاصة بالنسبة لفئة البطالين

الذين لم يسبق لهم العمل . عدد كبير من إجابات المبحوثين يرون أن منظومة الامتيازات الجبائية التي يوفرها الإطار التنظيمي للوكالة كان له دور في تشجيعهم على الاستثمار و بالأخص ذوي المستويات التعليمية العالية نظرا لوعيمهم بأهمية الامتيازات الجبائية في تسهيل العملية الاستثمارية و التخفيف من العبء الضريبي .

من خلال تحليل الجداول توصلنا أن أهم عامل جذب الشباب تمثل في الإعلانات المالية الممنوحة ، بحيث كانت الحافز الأول لإنشاء المؤسسة و التي لم يكن بوسعهم إنشائها لولا وجود جهاز الوكالة ( الإعانات المالية) فرصة لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع و هذا ما يؤكد البطالين الذين لم يسبق لهم العمل الحاميين لأفكار مشاريع ، إلا أنها تأخرت بفعل غياب مصادر التمويل و تعقد قوانين الاستثمار فالمجازفة يعد أمرا مستبعدا آنذاك ، إلا أنها تأخرت بفعل غياب مصادر التمويل و تعقد قوانين الاستثمار فالمجازفة تعد أمرا مستبعدا آنذاك ، فالوكالة فتحت آفاق جديدة للاستثمار ، وهذا ما يفسر و جود عدد من الشباب الذين كانوا يعملون في القطاع العام و الخاص تركوا أعمالهم و اتجهوا نحو الوكالة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة ، في حين نجد فئة البطالين الذين لم يسبق لهم العمل يرون أن الوكالة وسيلة للحصول على الموارد المالية و تجسيد مشاريعهم رغم صعوبة تحصيل مبلغ المساهمة الشخصية و المقر ، فمن أين لهم بذلك ؟ هنا تدخل أطراف أخرى هذا ما سنتطرق له في تحليل الفرضية اللاحقة . إلا أنهم يجمعون على أن عامل الاعانات المالية محل جذب اكثر من بقية الامتيازات الأخرى .

إن قيمة الاستثمارات المحددة في الإطار التنظيمي في الوكالة تلقى رضا نسبة كبيرة من الشباب المستثمر ، بحيث تعد في نظر الكثير كافية و مناسبة لإنشاء مثل هذه المؤسسات و في جل قطاعات النشاط ، إلا أنه ومن جهة أخرى هناك من يرى بعد كفايتها بالنظر الى التكاليف الإضافية التي يتحملها الشباب من توفير المقر الى تجهيزه ومصاريف أخرى فالاستثمار يتجاوز قيمة محددة وهذا طبعا على اختلاف قطاع النشاط و قيمة الاستثمار المحددة .

ومن خلال العرض السابق لتحليل الفرضية الأولى توصلنا إلى فرضية محققة .

### ❖ **المطلب الثاني : نتائج الفرضية الثانية**

من خلال تحليل جدول الفرضية الثانية و التي مفادها "الدوافع الاجتماعية و الثقافية تؤثر في توجيه سلوك الشباب نحو المقولة و إنشاء المؤسسة المصغرة " وبغرض تتبع متغير الدوافع الاجتماعية و الثقافية اعتمدنا على مؤشرات التالية : العائلة ، محيط الفرد ، الالتزام بالقيم الدينية ، ثقافة المجتمع .

إن فعل المبادرة وخوض تجربة العمل المستقل بإنشاء مؤسسة يدخل في سياقات الاجتماعية و الثقافية و القانونية والاقتصادية معنية تكون بمثابة المحرك الأساسي لتسارع وتيرة دخول مجال المقاوله أو معرفلة لها.

إن العائلة هي المحيط الاول الذي ينشأ فيه الفرد ويتلقى فيه مبدأ الأساسي للحياة ، فهو في تفاعل مستمر معها ، ويتأثر بموقفها و يأخذ منها القيم و المعتقدات التي تصبح كموجه لسلوكه ومرجع يستند إليه .

لما يتوقف دور العائلة عند القبول بالفكرة و إنما تعدى ذلك حسب ما بينه الدراسة الميدانية ليشمل الدعم المالي و المعنوي فأغلبهم تلقوا مساعدات من قبل عائلاتهم ، وتنوعت أشكالها ، من ناحية المالية تقديم مبلغ المساهمة الشخصية و تأمين المحل بتقديم مبلغ الإيجار أو التنازل عن محل ملك العائلة ، ومن ناحية المعنوي ما لاحظناه على خلال الدراسة الميدانية شملت التشجيع و التحفيز الى ضمان وصاية أحد أفراد العائلة و الوساطة لقبول مشروع و التي تكون على مستوى الوكالة و تتبع كمرحلة ثانية على مستوى البنك في حالة التمويل الثلاثي .

توصلنا من خلال الدراسة أن المحيط الاجتماعي الذي حددناه بالشبكة القرابية و الجيرة و جماعة الرفاق كان لها تأثير في توجيه الشباب و في كثير من الأحيان تتعدى مجرد التوجيه الى تقديم المساعدة المادية لإنشاء المؤسسة المصغرة وهو مؤشر على درجة التضامن و التلاحم و التأزر التي تسود الدوائر القريبة بالشباب خاصة من عايشوا البطالة لفترة طويلة .

تبين لنا من خلا هذه الدراسة أننا أمام شباب ليست له جذور مقاولاتية و ماضي استثماري فأغلبهم ليسوا من عائلات المقاوله و ليست لهم معارف يملكون مؤسسة مصغرة ، و إنما اختاروا المقاوله كنتيجة لوضعية البطالة التي يعيشونها و هذا بنسبة 52.22 % ، في حين و بنسبة تقدر 47.87% لهم رصيد المقاولاتية بوجود أحد أفراد العائلة يملك مؤسسة مصغرة و منهم من هو مستفيد من الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، فعملية التأثير و الإقنداء بنجاح أحد أفراد العائلة يعد أمرا محفزا على النشاط المقاولاتي ، إلا أن السمة المميزة هو أنهم لم يستثمروا في نفس نشاط 62.80% ، و إنما اختاروا النشاط الذي يتلائم مع المؤهلات التي يحملونها فهم يحاولون إبراز كفاءتهم الذاتية ، 37.20% من هذه المؤسسات هي بمثابة إعادة إنتاج لنفس النشاط .

توصلنا من خلال الدراسة أن فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، خلقت العديد من المخاوف و الحيرة و التردد في اختيار صيغة التمويل المناسبة نظرا لمسألة الربا و تحرم التعامل بها ، إلا أنه وكما بين ذلك في الجدول رقم ( 34 ) شكل التمويل اختاروا التمويل ثلاثي فهم يعتبرون هذا النوع من التمويل المناسب باعتباره وسيلة للخروج من وضعية البطالة و تجنب

الآفات الاجتماعية، فهم مضطرين للتعامل بهذه الصيغة ونجدها بنسبة 55.56% ومن جهة أخرى هناك شباب يرى استحالة التعامل مع القرض البنكي فالالتزام بالقيم الدينية تحدد صيغة التمويل و تتأكد عند فئة البطالين الذين سبق لهم العمل .

إن إجابات عدد من المبحوثين يرون أن ثقافة المجتمع تشجع على الاستفادة من الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة نظرا للقيم الدينية الراسخة في المجتمع و التي تنظر للوكالة من منطلق تحريم التعامل بالقرروض الربوية من جهة ومن جهة ثانية انعدام الثقافة الاستثمارية فنثقافة المجتمع لا تزال ذات نزعة اشتراكية بحيث تميل إلى العمل لدى القطاع العام أكثر من ميلها إلى الأعمال المستقلة الحرة .

ومن خلال العرض السابق لتحليل الفرضية الثانية توصلنا إلى أن الفرضية محققة نسبيا .

#### ❖ المطلب الثالث : نتائج الفرضية الثالثة

من خلال تحليل جداول الفرضية الثالثة و التي مفادها "مبدأ المخاطرة كتصور وممارسة نجده حاضر عند الشباب المستثمر " وحاولنا تتبع متغير المخاطرة كتصور و ممارسة عند الشباب اعتمدنا على المؤشرات التالية : نظرة الشباب للمقولة ، الخصائص الشخصية ، وطرق التي يتخذونها لتقليل من المخاطر واحتمالات فشل المشروع .

إن روح المقابلة محاطة بالشكل و لا يقين ، و الشباب المقاول هو من يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق من جهة ، و الاستعداد لتحمل المخاطر من جهة ثانية .

توصلنا من خلال الدراسة أن عدد من الشباب ينظر للمقولة على أنها مخاطرة ب 60% و تتأكد عند الشباب ذوي المستوى التعليمي المحدود ، نظرا لأن اغلبهم لم يكن يملك فكرة واضحة .

وجادة عن المشروع المستثمر فيه ، في حين من يرون أن المقابلة ليست مخاطرة ، تتأكد عند الشباب ذوي المستوى العالي فأغلبهم يملكون فكرة عن المشروع المراد الاستثمار فيه ، وعلى اطلاع بالسوق و ماهو مطلوب مع الأخذ باحتمال الخطر .

أهم الخصائص الواجب توفرها في المقاول حسب هؤلاء المستثمر هي المبادرة، وهذا يدل على أن الشباب لا بد أن تكون له الشجاعة أن يبادر و يعمل على تجسيد أفكاره على أرض الواقع فالمقاول مبادر .

إن أغلبية المستثمرين ينظرون الى المخاطر التي تعيق الشباب الراغب في الاستثمار، هو عدم معرفة كيفية إدارة المؤسسة ، بالإضافة الى الأعباء التي تتطلبها مهنة المقاول والالتزامات التي يتعين الوفاء بها .

عدد من إجابات المبحوثين يرون أن لهم القدرة على بداية المشروع و الاستمرار فيه رغم التحديات التي تواجههم ، فهم يملكون العزيمة و الإصرار لتجسيد مشاريعهم و النجاح فيها .

إن أغلبية المبحوثين لا يتحملون المخاطر التي تعترض المؤسسة بمفردهم و إنما يستعينون بالأوساط الاجتماعية التي ينتمون إليها و الأشخاص المقربين منهم ، و تتأكد بالخصوص عند الإناث

تبين لنا الدراسة أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن نقاط القوة التي تركز عليها المؤسسة لتقليل من نسب المخاطر و تجنب احتمالات الفشل هي توافر عناصر الإنتاج المالية ، المواد الأولية و البشرية أي اليد العاملة المؤهلة ، فتوافر هذه العناصر الثلاث تزيد من احتمالات النجاح و تقلل من احتمالات فشل المشروع و تتأكد في جل قطاعات النشاط .

ومن خلال العرض السابق لتحليل الفرضية توصلنا الى أن الفرضية محققة .

#### ❖ **المطلب الرابع : نتائج الفرضية الرابعة**

ومن خلال تحليل جداول الفرضية الرابعة والتي مفادها " الشباب يملك الكفاءة اللازمة لتسيير الجيد و الناجح للمؤسسة المصغرة " وبغرض تتبع الكفاءة المهنية في التسيير اعتمدنا على المؤشرات التالية : تطابق الشهادة أو التكوين مع النشاط المستثمر فيه ، دور التكوين في التسيير الجيد ، دور امتلاك الخبرة في التسيير ، التركيبة البشرية المعتمدة في المؤسسة المصغرة .

توصلنا من خلال دراستنا أن أغلبية الشباب استثمروا في نشاطات تناسب مع الشهادة أو التكوين المتحصل عليه و في جل القطاعات .

إن الشباب قام بقراءات حول إدارة المشروع ، و تتأكد عند ذوي المستوى التعليمي العالي 100 % ، ذوي المستوى التعليمي الجامعي 83.88 % ذوي المستوى التعليمي الثانوي فالمستوى التعليمي للمبحوثين له دور في القيام بالقراءات من عدمها .

إن عامل امتلاك الخبرة يلعب دورا مهما في إنشاء و ضمان السير الحسن للمؤسسة ، و أغلب الشباب يرون أن لهم الخبرة الكافية نوعا ما فالتجربة لم تكن طويلة ، و تتأكد عند المستثمرين في قطاع البناء و الأشغال العمومية .

كما توصلنا في المقابل أن هناك من الشباب من يملك الخبرة الكافية 25.56 % و تتأكد عند الشباب المستثمر في القطاع الصناعي فهم يملكون الخبرة الكافية و يسيرون مؤسساتهم بكفاءة عالية و يتجلى في عقلانياتهم في التسيير

إن عملية التوظيف تعني توفير أفضل العناصر، و معايير التوظيف معتمدة من قبل الشباب هو معيار الثقة أي يخضع لاعتبارات شخصية أي من هم محل الثقة صاحب المؤسسة.

في المقابل هناك من يعتقد على الكفاءة المهنية كمعيار لتوظيف ونجده بنسبة 30.54 %، أي من هو الأجدر بالمنصب ومن تتوافر فيه جملة من المواصفات ،ووفق شروط موضوعية .

إن عملية استقطاب يد العاملة لا تتم بالطريقة المعتمدة في المؤسسات الكبيرة فالشباب المستثمر يعتمد على شبكة العلاقات العائلية و استقطاب اليد العاملة يكون بعد مشاوررة العائلة ، وهذه الطريقة تساهم في القضاء على البطالة بين أفراد العائلة .

في المقابل هناك من يقوم بمفرده بعملية استقطاب اليد العاملة ، بحيث يحرص على الانتقاء السليم بالجوء الى مكاتب التشغيل .

توصلنا من خلال دراستنا أن أغلبية الشباب يفضل الحفاظ على وضعية المؤسسة، والاستقرار و التريث قبل إحداث أي تغيير ،فالتحكم في وضعية المؤسسة ودراسة جميع الخطوات هي بمثابة النجاح الحقيقي .

في المقابل نجد نسبة ضئيلة نوعا ما ترغب في توسيع المشروع وتطويره نظرا لطموحهم ومردودية المشروع .

ومن خلال العرض السابق لتحليل الفرضية الرابعة توصلنا الى أن الفرضية محققة نسبيا .

## ❖ المبحث السادس : مناقشة النتائج في ضوء المقاربة السوسولوجية و نظريات

### الدراسة

بالاستناد إلى المقاربات السوسولوجية توصلنا إلى ما يلي :

- من خلال الدوافع نستطيع فهم سلوك و أفعال الأفراد و علاقاتهم الاجتماعية و أن نميز بين معنى الأفعال إذا كانت عقلانية أو غير عقلانية.
- إن الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر هو نوع من السلوك القابل إلى الفهم في ضوء ما يتضمنه من المعاني الذاتية و الشيء الذي يجعله إجتماعيا هو أنه متجه نحو الآخرين مراعيًا في ذلك سلوكهم و السلوك هو التصرفات التي يلاحظها المرء من الخارج و التي تختلف عن الدوافع التي لا نستطيع ملاحظتها ، و إنما نكتفي باستنتاجه من سلوك ، من خلال دراستنا توصلنا أن الشباب تحكم سلوكياته و أفعاله مجموعة من القيم و الأخلاق السائدة في المجتمع ، إلا أنهم وجدوا في الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فرصة لتجسيد مشاريعهم و التخلص من وضعية البطالة ، بحيث و جدنا أن أغلبية

الشباب اختار صيغة التمويل الثلاثي هنا يتبادر إلى أذهاننا التساؤل : هل القرض البنكي (الربوي) فعل عقلاني أم لا ؟ الشباب البطال تعامل مع الصيغة التمويلية المناسبة فالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب مجرد وسيلة لتحقيق غاية ، و من وجهة نظرهم هم يتصرفون بعقلانية لأنهم إختاروا الوسيلة التي تسمح لهم بالتخلص من البطالة و الحصول على عمل دائم كما ان الاطار التنظيمي للوكالة يعي ذلك ، ويعطي إمكانيات اختيار القرض بدون فائدة و الذي يتماشى مع قيم و ثقافة المجتمع و لكن لا يتماشى مع الأوضاع الاجتماعية لجميع البطالين نظرا لارتفاع المساهمة الشخصية في هذا النوع من التمويل .

- إن نظرية الرأس مال الاجتماعي تبين أهمية العامل الاجتماعي الذي يشير الى مجموعة العلاقات و الروابط الاجتماعية التي تنمو في إطار شبكة اجتماعية معنية ، و الشباب يعتمد في إنشاء مؤسساته على جملة من التحالفات الاجتماعية و شبكة من العلاقات الاجتماعية النافعة ، و هذا ما توصلنا إليه من خلال الدراسة الميدانية و بالخصوص الشبكة العائلية بحيث مكنت الشباب من بعث مؤسسته فالدعم المالي و من تقديم مبلغ المساهمة الشخصية و الى ايجار المحل ، و الدعم المعنوي من تشجيع الشباب و تسخير مخئل الوساطات و لتسهيل عملية الاستفادة ،بالإضافة الى شبكة الأصدقاء و المعارف فالاستناد الى هذه الشبكات النافعة تضمن الى حد كبير إنشاء مؤسسة وتجنبه الكبير من المصاعب ، فهذا التنوع في العلاقات و الصداقات و الدعم الذي يتحكم عليه باعث المشروع أو باعته يساعد على إنشاء ، ونجاح المؤسسة و نمائها يرتبط كذلك برأس مالها الاجتماعي و قدرة صاحبها او صاحبها على التحرك داخل شبكة من العلاقات الاجتماعية متنوعة .
- النسق الاجتماعي يشير معناه الى مجموعة من الفاعلين في عملية تفاعل ضمن موقف يشمل على الأقل وجها فيزيقيا بيئيا و فاعلين لديهم حوافز لتعظيم المنفعة و الرضا و حيثما تحدد علاقتهم بالموقف تحدد أيضا بالبيئة و كذلك تحدد بالنسق الثقافي للجماعة .

فقد انتقلنا من تركيز على الفاعل و الفعل في نظرية الفعل الاجتماعي الى تركيز على الدور و المكانة و اعتبارها الأساس في تحديدي النسق الاجتماعي ، و من خلال دراستنا التي تنصب على التجربة مؤسسة مصغرة ننظر للمؤسسة على أنها عبارة عن النسق الاجتماعي داخل نسق الأكبر وهو المجتمع الذي يرتكز على القيم المعنية في العمل .

و الشباب المستثمر أصحاب المؤسسات لهم وظائف في حدود متطلبات النسق و عليه توصلنا إلى :

- **وظيفة التكيف :** هي أن يتكيف الشاب المستثمر مع مؤسسته الجديدة وأن يعمل على إقامة علاقة بين المؤسسة و بيئته الخارجية عن حشد و أخذ المصدر التي يحتاجها مؤسسته المصغرة و أن يوفر الجو الملائم للعاملين معه لضمان استقرار مؤسسته .

- **تحقيق الهدف :** هي أن الشباب المستثمر يعمل على تحديد الأهداف التي يسعى إليها و أن يتحكم في الموارد ويستغلها الاستغلال الأمثل للوصول الى الأهداف التي سطرها و تكوين صورة إيجابية عن مؤسسته
- **وظيفة التكامل :** هي أن تحافظ المؤسسة الصغيرة التنسيق بين أجزائها المختلفة و أن ينسق بين مواردها المالية و لبشرية و المادية و حمايتها من الاضطرابات الخطيرة .
- **وظيفة الحفاظ على النمط و إدارة التوتر :** هذا يتكون من داخل المؤسسة المصغرة من حيث توفير أعضاء تتوفر فيهم الخصائص المناسبة لأداء الدور و تحقيق الإلتزام و تشير إلى ضرورة التعامل مع التوترات الداخلية و الضغوط .

### ❖ المبحث السابع: الإستنتاج العام

إن البطالة بكل أشكالها و تفرعاتها وتشبكاتها ،تعد تحديا خطيرا من تحديات التنمية الخاصة إذا علمنا أن قوة العمل في الجزائر في نمو مستمر و بمعدل أسرع مقارنة بدول العالم الأخرى ، فتزايد الطلب على العمل بوتيرة تفوق العرض يعني أننا أمام مستويات مرتفعة من البطالة ، و لمواجهة هذا الوضع تم الاعتماد على حزمة من الاجراءات و إرساء عدد من الآليات التي تشكل في مجملها سياسية التشغيل ، التي تقوم اليوم على ركيزتين ترقية دعم الشغل المأجور ، و ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية ويستند هذا الاتجاه الأخير إلى فكرة التشغيل الذاتي ، و تجسيدا لذلك تم إنشاء العديد من الوكالات ، من بينها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب التي تعتبر إحدى آليات تسمح للشباب بإنشاء مشاريع استثمارية ، بحيث تم الاعتماد على جملة من التدابير المالية التحفيزية للشباب المقاول لكن التساؤل الرئيسي الذي تدور من حوله دراستنا هو : إلى أي مدى نجحت للوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب من استقطاب الشباب نحو إنشاء مؤسسة مصغرة و تقليص من نسب البطالة في منطقة الجلفة ؟

إن امتصاص البطالة و عبر خلق مؤسسات مصغرة بقدر ما هو مرتبط بالحوافز المقدمة من طرف الوكالة ، بقدر ما هو مرتبط بشخصية الفرد و القيم و المعتقدات التي يحملها و ثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه بقدر ما هو مرتبط بامتلاك مقومات التسيير الجيد و الناجح .

- في بداية تبين لنا الدراسة أن فكرة إنشاء مؤسسة مصغرة جاءت كحتمية طبيعية لوضعية البطالة التي عايشها الشباب فعلى رغم من أن أغلب المبحوثين سبق لهم العمل إلا أنهم كانوا يمارسو أعمالا تتسم

بالظرفية المؤقتة ، فانسداد فرص الحصول على العمل الدائم ، جعل الكثير يحول اهتمامه الى إنشاء مؤسسة مصغرة ففعل المقابلة جاء كرد فعل لوضعية البطالة .

■ نستنتج من خلال شواهد الاحصائية أن الفرضية الأولى محققة ، الحوافز و الامتيازات المرتبطة بالإطار التنظيمي كان لها دور في تحفيز الشباب على المقابلة و إنشاء مؤسسة مصغرة .

إن شروط و إجراءات التأسيس و بنسبة 50% يرون أنها بسيطة ، ويبررون ذلك بأنها لا تختلف عن مثيلاتها من هيئات الداعمة للشباب فالمطلع على شروط الوكالة و للوهلة الأولى يدرك أنها تتطلب التمكين المالي ، وهذا ما يفتقر إليه الشباب البطل ، وهذا من شأنه أن يساهم في إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي و استبعاد فئة من الفئات الميسورة من المجتمع و حرمانها من الاستفادة من الجهاز إلا أنه كما بينت الدراسة أن أغلبية المبحوثين سبق لهم العمل و إن كان في إطار مؤقت و غير دائم فتوفر عنصر مال يسمح لهم بإنشاء مؤسسة لتأمين مبلغ المساهمة الشخصية .

إلا انها لم تكن حافزا ، إن التركيبة المالية وحسب أغلبية المبحوثين اختاروا التمويل الثلاثي نظرا لانخفاض النسبة المساهمة الشخصية و هذا ما شجع الشباب على الاستثمار ، أما من ناحية الامتيازات الجبائية فكانت محفزا أساسيا بنسبة للشباب ذو المستوى التعليمي العالي ، وحسب اجابات المبحوثين أن الحافز الأساسي لإنشاء المؤسسة المصغرة كما أن قيمة الاستثمارات و سقف الاستثمار يلقى رضا المبحوثين في جل قطاعات النشاط .

■ كما نستنتج من خلال الجدول الخاصة بالفرضية الثانية " دوافع اجتماعية و ثقافية تؤثر في توجيه الشباب نحو المقابلة و إنشاء مؤسسة مصغرة من خلال الدراسة حاولنا ابراز موقف العائلة من فكرة انشاء مؤسسة المصغرة فالشباب بحاجة موافقة والتأييد ومرجعية يستند اليها وهذا ما حظي به اغلبية الشباب ليتعدى هذا الفعل ويشمل تقديم المساعدة المالية تقديم مبلغ المساهمة الشخصية وإيجار المقر ، و المعنوية من تشجيع الى التوصية و الوساطات لتسهيل عملية الاستفادة ، كما يظهر لنا تأثير المحيط الاجتماعي خارج العائلة الذي يشمل شبكة القرابية مجار جيرة و الرفق في توجيه الشباب نحو انشاء المؤسسة المصغرة خاصة من عايشوا البطالة لفترة طويلة .

أما الميزة التي يتسم بها هؤلاء الشباب أن ليس له جذور مقاولاتية وماضي استثماري فليس لديه احد افراد العائلة يملك مؤسسة خاصة ، في حين عبر عن وجود أحد أفراد العائلة يملك مؤسسة مصغرة فهي نسبة ضئيلة نوعا ما ، ومع هذا فإنهم لم يستثمروا في نفس قطاع النشاط .

■ كما نستنتج من خلال الجدول الخاصة بالفرضية الثانية " دوافع اجتماعية و ثقافية تؤثر في توجيه الشباب نحو المقابلة و إنشاء مؤسسة مصغرة

من خلال الدراسة حاولنا ابراز موقف العائلة من فكرة انشاء مؤسسة المصغرة فالشباب بحاجة موافقة والتأييد ومرجعية يستند اليها وهذا ما حظي به اغلبية الشباب ليتعدى هذا الفعل ويشمل تقديم المساعدة المالية تقديم مبلغ المساهمة الشخصية وإيجار المقر ، و المعنوية من تشجيع الى التوصية و الوساطات لتسهيل عملية الاستفادة ، كما يظهر لنا تأثير المحيط الاجتماعي خارج العائلة الذي يشمل شبكة القرابية مجار جيرة و الرفق في توجيه الشباب نحو انشاء المؤسسة المصغرة خاصة من عايشوا البطالة لفترة طويلة .

أما الميزة التي يتسم بها هؤلاء الشباب أن ليس له جذور مقاولاتية وماضي استثماري فليس لديه احد افراد العائلة يملك مؤسسة خاصة ، في حين عبر عن وجود أحد أفراد العائلة يملك مؤسسة مصغرة فهي نسبة ضئيلة نوعا ما ، ومع هذا فإنهم لم يستثمروا في نفس قطاع النشاط .

حسب إجابات المبحوثين فإن ثقافة المجتمع لا تشجع على إنشاء المؤسسة المصغرة

و يمكن النظر إلى ذلك من زاويتين الأولى من منطلق القيم أن القيم الدينية تحرم التعامل بالقروض البنكية فالمعتقدات الدينية الراسخة التي تتغلغل في نفوس الأجيال ، تجعل الكثير منهم ينظر للوكالة من باب فوائد المتعلقة بالقروض البنكية ، و التي تتعارض مع القيم الدينية للمجتمع ، و بالتالي فالسلوك الاستثماري عن طريق الوكالة مرغوب عنه . أما من الناحية الثانية أن المجتمع تنعدم فيه الثقافة الاستثمارية فالمجتمع الجزائري عاش لفترة طويلة تحت رحمة القطاع العام فهو ذا نزعة الاشتراكية و ذهنيات الفرد الجزائري تميل إلى العمل في القطاع العام أو العمل المأجور أكثر من ميلها إلى العمل الحر .

■ نستنتج من خلال الشواهد الكمية أن الفرضية الثالثة محققة " مبدء المخاطرة كتصور و ممارسة نجده حاضرا عند الشباب في إنشاء مؤسسته " .

لا يوجد حدود معينة لسلوك أخذ المخاطرة ، و لكن بينت الدراسة أن فكرة المقاوله مخاطرة تترسخ في ذهن الشباب ذوي المستوى المحدود بحكم تجربتهم و ما صادفهم من عراقيل في حين الشباب ذوي المستوى التعليمي العالي أنها ليست مخاطرة بقدر ما هي عملية مخططة و محسوبة مسبقا فهم على دراية بأوضاع السوق و ما هو مطلوب مع أخذ باحتمال الخطر .

إن تصور الشباب للمخاطر التي تعيق الشباب الراغب في الاستثمار عدم كيفية إدارة المؤسسة مما يزيد من احتمالات فشل المشروع قبل بداية النشاط ، و بنسبة مقاربة الأعباء و الضغوط التي تتطلبها مهنة المقاول فالمقاوله و إنشاء مؤسسة مصغرة و متوسطة تتطلب شخصية قادرة على رفع التحدي و مواجهة العراقيل و المصاعب على النجاح و هذا ما لاحظناه عند الشباب .

أغلب المبحوثين لا يتحملون المخاطر التي تتعرض المؤسسة بمفردهم وإنما الاستعانة بالأوساط الاجتماعية التي ينتمون إليها ، أي شبكة العائلة و الأصدقاء بمعنى آخر يوظف رصيده من رأس مال الإجتماعي لتخطي المصاعب .

نقاط القوة التي تركز عليها المؤسسة للتقليل من نسب المخاطر و احتمالات فشل المشروع حسب إجابات المبحوثين هي ضرورة توفر عناصر الإنتاج المالية ، و البشرية ، المواد الأولية ، فهذه العناصر الثلاثة اساسية للحفاظ على استقرار المؤسسة.

■ نستنتج من خلال الشواهد الإحصائية أن الفرضية الرابعة محققة نسبيا " الشباب يملك الكفاءة اللازمة لتسيير جيد و نجاح المؤسسة المصغرة "

إن تمتع الشباب بصفات المقاول شيئا نسبي لكن الرفع من مستواهم و كفاءتهم عن طريق التأهيل و التكوين أمر ضروري من أجل السير الحسن للمشاريع ، إن أغلب الشباب استثمروا في نشاطات تناسب مع الشهادة أو التكوين المتحصل عليه و هذا في جل القطاعات ، كما نجد أن الشباب يحاول إثراء معارفه و تنمية مهارته بالقيام بقراءات حول إدارة المشروع و يتجلى بالأخص عند الشباب ذوي المستوى التعليمي العالي ، أما فيما يخص امتلاك الخبرة فأغلب الشباب يفتقد للخبرة الكافية بحكم قصر تجاربهم المهنية ، و لهذا نجد أن أغلبهم بحاجة إلى تلقي تكوين إضافي لتجديد معارفهم و مواكبة تطورات الحاصلة في مجال التسيير و طرق الإدارة الحديثة مع أن الوكالة تقوم بتكوين الشباب إلى أنه لا يرقى إلى تطلعاتهم كما بينت الدراسة أن المعايير المعتمدة للتوظيف في المؤسسة المصغرة و المتوسطة تقوم على أساس ثقة فهي تخضع لاعتبارات شخصية في حين عملية الاستقطاب تكون بعد مشاورة العائلة .

إن نظرة الشباب لمستقبل مشاريعهم تتميز بالحذر و التريث فهم يفضلون الإستقرار للحفاظ على وضعية المؤسسة قبل إحداث أي تغيير قد يؤثر سلبا على سير المؤسسة .

الخاتمة

## خاتمة:

لا يمكن إنكار مساعي الدولة الجزائرية طيلة عقدين من الزمن لتقليل من ظاهرة البطالة التي لم يتحكم فيها إلى اليوم. إن التغيير في التوجه الاقتصادي جعل الدولة تدرك أن القطاع العام لم يعد شيء، بل بإمكان إشراك القطاع الخاص لحل أزمة التشغيل التي لم تعد تطاق اجتماعيا، وإيمانا بأن الاستثمار كفيل بفتح العديد من مناصب الشغل، جاء الاهتمام بالمؤسسات المصغرة لنجاحتها واستمراريتها، والإقامة هذا النوع من المؤسسات، أحدثت طرق وصيغ لتشجيع وتنمية المبادرات المقاولاتية، وشكلت وكالات وطنية متخصصة في دعم وترقية من بينها -ANDI ANGEM- CNAC -ANSEJ إن التوجه نحو دعم المبادرات المقاولاتية، كالية لامتصاص البطالة ينبغي ألا تغفل البعد الاجتماعي والثقافي، فأى معالجة يجب أن تتم وفق رؤية شاملة، و عميقة و طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد تأخذ في اعتبارها بنية وثقافة المجتمع الجزائري.. عملية إنشاء المؤسسات ضرورية للحياة الاقتصادية، فلا يمكن تصور مجتمع بدون دينامية في خلق وإنشاء المؤسسات باعتبارها رهان أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فهذه الدراسة بجانبها النظري و الميداني حاولت تشخيص و تحليل واقع إدماج الشباب عبر الوكالة

و قدرة هذه الأخيرة على التقليل من نسب البطالة في المنطقة. ومن خلال تحليل النتائج المتوصل إليها من التحقيق الميداني ومختلف الملاحظات الميدانية توصلنا أن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لم تستطع الوصول إلى الأهداف المنشودة وإقبال الشباب على الوكالة لم يصل إلى تطلعاتها . توجه الشباب نحو المقولة و إنشاء المؤسسات جاء نتاج الوضعية الاجتماعية التي عايشوها بحيث

دفعت الكثير من الشباب نحو خيار المقابلة كبديل مهني . أن إنشاء المؤسسة المصغرة لازالت ترتبط بالعائلة من الناحية المالية و المعنوية والاستعانة بشبكة العلاقات الاجتماعية أي توظيف الرأسمال الاجتماعي لتذليل المصاعب التي تواجه الشباب. محدودية القدرات التسييرية فهم بحاجة إلى تلقي دورات تكوينية إضافية في مجال التسيير للتحكم أكثر في وضعية المؤسسة.

وبناء على ما تم عرضه في الدراسة الميدانية نقدم جملة من التوصيات :  
تكيف الأجهزة الداعمة للاستثمار و خلق المؤسسات مع ثقافة المجتمع خصوصا فيما يتعلق بالقرض البنكي الذي يعترض عليه الكثير و يعتبرونه عائق (الاعتبارات دينية) أمامهم للاستثمار .

نشر الثقافة المقاولاتية وثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع ، خاصة الشباب خريجي الجامعات فبدل انتظار وظيفة حكومية ، عليه أن يبادر و يعمل على تجسيد أفكاره والإبداع و الابتكار في مشاريع استثمارية تسمح له الانتقال من وضعية بطال إلى صاحب منصب عمل دائم.

بث الروح المقاولاتية من خلال المناهج التعليمية تحت على المبادرة ، الإبداع والابتكار بين طلاب الجامعة و العمل على إدراج مادة المقاولاتية في جميع التخصصات والعمل على إشراك منظمين و فاعلين المختصين في مجال المقابلة في التدريس، أو على الأقل تشكيل الدروس، مما يسمح بخلق شبكة مهنية ذات أهمية قابلة للتطبيق .

الحرص على ضمان تكوين عالي لمنشئ المؤسسات Des Createurs  
D'entreprises ورؤساء المؤسسات من الفئات الشابة المستفيد من الوكالة في  
كيفية الإنشاء و تسيير المؤسسة . -الصرامة في متابعة و مراقبة إنشاء  
المشاريع لتصدي لتجاوزات بعض الشباب الذين يستغلون أموال الدولة في إنشاء

مؤسسات وهمية، وتغيير النشاط و إهدار الموارد المالية . وفي الأخير وبعد  
أنهينا دراستنا نأمل قد تكون استوفت أهم الشروط وجميع القواعد المطلوبة في  
انجاز أي بحث، وأن تفتح هذه الدراسة آفاق بحثية جديدة ويتم إثراء الموضوع من  
عدة جوانب .

قائمة المصادر

والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### المراجع بالعربية:

#### الكتب:

- كمال الدين عبد الغني موسى ، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الإسكندرية ، 2004
- ناجي سفير ، محاولات في التحليل الإجتماعي الشغل ، الصناعة ، التنمية ، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1989،
- مورييس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العوم الإنسانية ، (ت) : بوزيد صحراوي و آخرون : دار القصة للنشر ، الجزائر، 2004
- فرد ميلسون ، الشباب في مجتمع متغير ، (ت) : يحيى مرسي عبيد بدر ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الاسكندرية ، 2008.
- ماجد الزيود ، الشباب و القيم في عالم متغير ، دار الشروق ، الأردن ، 2006.
- إبراهيم محمود عبد الراضي ، حلول إسلامية فعالة لمشكلة البطالة مع نماذج لبعض المشروعات الصغيرة و المتوسطة الناجحة للشباب ، المكتب الجامعي ، الإسكندرية ، 2008 .
- محمد ياسر الخواجة ، علم إجتماع البطالة تحليل لأخطر المشكلات الإقتصاد الحر ، العربية للنشر و التوزيع ، مصر 2011.
- حسين قرنفل ، الشغل بين النظرية الاقتصادية و الحركة النقابية ، المغرب ، دار إفريقيا الشرق ، ط 1 ، 2006 .
- عائشة التائب ، النوع و علم اجتماع العمل و المؤسسة ، منظمة المرأة العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2011
- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1998.
- هالة محمد لبيب ، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي ، المنظمة العربية للتنمية ، القاهرة ، ط 2 ، 2008 .
- صلاح بيومي ، حوافز الإنتاج في الصناعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998.
- منصور فهمي ، إدارة الأفراد و العلاقات الإنسانية ، دار الجامعات العصرية ، القاهرة ، 1980 .
- طلعت إبراهيم لطفي ، علم إجتماع التنظيم ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، 2007 .
- ماجدة عطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط 3 ، 2009
- ريمون بودون ، بوريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، (ت) سليم حداد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1986 .
- بوزيدي نجوى ، وضعية الخريج الجامعي بالمؤسسة الصناعية ، أطروحة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة باتنة ، 2010/2009 .
- طلعت إبراهيم لطفي ، كمال عبد الحميد الزيات ، النظرية المعاصرة في علم اجتماع ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة .
- <sup>1</sup>شاكر الخشالي ، نظريات معاصرة في علم الاجتماع ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانم ارك ، 2010 .
- محمد عبد الله ، عبد الحي علي محمود ، علم النفس التربوي ، مركز التنمية الأسرية ، كلية المعلمين بجامعة الملك فيصل السعودية 2008 .
- عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ( التوازن التفاضلي صيغة بين الوظيفة و الصراع ) ، دار مجدلاوي ، الأردن ، 2008.
- أحمد زايد ، علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية و النقدية ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1984 .

- إيان كريب ، النظرية الاجتماعية من باسونو إلى هابرماس، (ت) محمد الحسين غلوم ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1999.
- سعيد مقدم ، أخلاقيات الوظيفة العمومية ، ( ط 4 ، الجزائر : دار الأمة ، 1997 ) ، ص 16
- أحمد سعد عبد اللطيف، إدارة المشروعات الإنسانية ، ( ط 1 ، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ) ، 1994 .
- فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم ، ط 1 ؛ (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 1999) ، ص : 20 .
- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، ( ط 1 ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، 1980 ) .
- ناصر عبيد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت و التكيف الهيكلي، (دمشق : اتحاد الكتاب العربي، 2001) .
- عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية و مدخل المشروعات المشتركة، (ط 1 ؛ بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1982) .
- فايز إبراهيم الحبيب، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985 .
- محمد عبد العزيز، محمد على اللبني، التنمية الاقتصادية (مفهومها، نظرياتها، سياساتها) لدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 .
- صالح صالحي، التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 08. 07 أفريل 2008 .
- بن طيب هديات خديجة، بنوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 / 08 . أفريل 2008.
- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001
- عبد الرزاق الشبخلي، الإدارة المحلية، سيرة للنشر، عمان، 2001 .
- سعودي محمد، أثر برامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة ولاية المدية)، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2006 .
- هناء حافظ بدوي، التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 .
- محمد صالح الحناوي، وآخرون، مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- الشاب المستثمر، منشورات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة، 2007 .
- رجم نصيب، أمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 2001 .
- موسوس معنية، بلغنو سميحة، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17 أفريل 2006 .
- محمد عبد الله الظاهر، الضرورات التي تفرضها سياسة الخصخصة في مجال علاقات العمل، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004 .

- زينب صالح الأشوح ، الإطراد و البيئة و مداواة البطالة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2003 .
- محمد علاء الدين عبد القادر، البطالة أساليب المواجهة لدعم السلام الإجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة، و تحديات الإصلاح الإقتصادي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003 .
- حسين عمر، الموسوعة الإقتصادية، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992 .
- زينب حسن عوض الله و سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2007 .
- سعد الخصري ، أزمة التشغيل و العمالة في الفكر الاقتصادي الرأس مالي من (الكلاسيك الكينز ) دار النهضة العربية القاهرة ، 1989 .
- كارل غيورك تسين ، الرخاء المفقور التبذير و البطالة و العوز (ت) عدنان عباس ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2006 .
- مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي و السياسة التشغيل ( التجربة الجزائرية ) ، دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان ، 2009 .
- علي عبد الوهاب نجا ، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2005 .
- نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الإقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006 .
- فيليب جونز ، النظريات الإجتماعية و الممارسات البحثية، (ت) محمدياسر الخواجه ، مصر العربية للنشر و التوزيع مصر ، 2010 .
- أحمد ماهر ، السلوك التنظيمي (مدخل بناء المهارات ) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2011 .
- أحمد يحي عبد الحميد ، عبد الهادي الجوهري ، الأسرة و البيئة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 .
- مؤيد سالم ، تنظيم المنظمات ، دراسة تطور الفكر التنظيمي ، خلال مئة عام ، المكتب الحديث، الأردن ، 2002 .
- فلاح حسين الحسن ، إدارة المشروعات الصغيرة ، مدخل استراتيجي للمنافسة و التمييز ، دار الشرق ، الأردن ، 2006 .
- مدحت القرشي، إقتصاديات العمل، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2007 ، ص: 193 .
- السيد محمد السيريتي ، عبد الوهاب ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 .
- بلال خلف السكارنة ، الريادة و ادارة منظمات الأعمال ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .

## كتب المنهجية:

- صلاح الدين شروخ، علم اجتماع التربوي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة الجزائر ، 2004، ص 171 .
- خليل أحمد خليل ، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع لبنان ، ط 1 ، 1984 ، ص : 84 .

## معاجم وقواميس:

- إبراهيم أنس و آخرون ،معجم الوسيط، ج 1 ،دار إحياء التراث العربي ،ط 2 ، ب س .
- نخبة من الأساتذة المختصين ، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة العصرية العاملة للكتاب ، مصر ، 1975 .

## الاطروحات والرسائل:

- حجال سعود ، الشباب و البطالة في المجتمع الجزائري ( تصورات و ممارسات اجتماعية)، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التنظيم و العمل ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر 2، 2011/2012.
- لخلف عثمان، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1994 .
- عابي غنية ، محددات استقطاب الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، ( رسالة ماجستير، غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2004 .
- لخلف عثمان ، واقع المؤسسات ص م و سبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2004 .
- عشي نبيل، تحليل سياسة الخصوصية و آفاقها في الجزائر ( رسالة لماجستير ، غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة،الجزائر، ماي 1998.
- راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي- التجربة الجزائرية، (رسالة دكتوراه)، جامعة الجزائر، 2000 .
- محمد حميدوش، إستراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/ 2007.
- <sup>1</sup>صالحى سلمى، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006 .
- مليكة مدفوني، تحليل البعد التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة جيزي للشرق، مذكرة ماجستير غير منشورة،معهد العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تبسة، 2006.
- أشروف كبير سليمة، الإستجابة لضغط البطالة لدى المتخرج الجامعي، رسالة ماجستير في علم النفس الإجتماعي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005 ،ص: 28.
- أحمد شفير، الإصلاحات الاقتصادية و آثارها على التشغيل – حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001 / 2000 ص: 209.
- حياة مراح ، المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة و الإبداع دراسة حالة مؤسسة فلاش ، رسالة ماجستير تخصص تنظيم و عمل ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ، ص:35.
- بختة حداد ، دينامكية إنشاء مؤسسات في الجزائر و بروز مؤسسات صغيرة و المتوسطة في المجال الجزائري ، دراسة حالة مؤسسات مصغرة في ولاية الجزائر ، أطروحة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 2008-2009 ، ص :46.
- حمزة لفقير ، تقييم برامج التكوينية لدعم المقاول دراسة حالة برنامج CREE GERME المعتمد في غرفة الصناعات التقليدية و الحرف ، سطيف ، رسالة ماجستير في علوم التسيير ، فرع تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس ، 2008-2009 ، ص : 44-45.
- نيار نعيمة، الخليفة المهنية و الاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة ، رسالة ماجستير، علم الاجتماع تخصص تنظيم و العمل ، جامعة الجزائر 2007-2008 ، ص :138.
- نصيرة العايب ، إشكالية الاندماج المهني عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، دراسة حالة لعشرة مؤسسات مصغرة ، مرجع سابق ، ص:09.
- كريم شويمات ، سياسة تشغيل الشباب تجربة المؤسسة المصغرة ، رسالة ماجستير ،قسم علم الاجتماع،جامعة الجزائر، 2003-2004.

- مقدم عبيرات، ميلود زيد، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني.

## المجلات والندوات:

- بلقاسم سلاطينية و أسماء بن تركي، تشكل صور من الإستهبعاد الإجتماعي (البطالة و الفقر) في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية العدد 24 جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2012.
- سعيد حدّاد، " تطوير نظام الإعلام الإقتصادي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية تصدرها وزارة المؤسسات ص و م، العدد0) ، الجزائر، جانفي، فيفري (2002).
- بشير مصيطفي، "نحو تموقع جيد للجزائر في خارطة الاقتصاد العالمي" ، فضاءات (جانفي، فبراير (2002).
- العشاب يوسف، "ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد 02 ، الجزائر)، مارس 2003 .
- محمد النعمان بنيتش، "الاستثمار بوابة الازدهار" ، (فضاءات، مجلة دورية، العدد 02 ، الجزائر)، مارس 2003 .
- بوقنة عبد الفتاح " مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، (فضاءات، مجلة دورية، العدد 02 ،الجزائر) ، مارس 2003.
- مقالة بعنوان: بحث شامل حول التنمية المستدامة، المحمل من الموقع  
<http://www.4geography.comvbt354.Html> 11:51 2017/09/13
- مقالة بعنوان: مذكرة التنمية المستدامة في الجزائر، ضمن الموقع  
<http://www.ingdz.com,vbshowthread.pht>
- محمد محمود الإمام، السكان والموارد والبيئة والتنمية، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة EOLSS ، واليونسكو والدار العربية للعلوم ناشرون والأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثاني " البعد الإقتصادي "، الطبعة الأولى، بيروت، 2006 .
- سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008 .
- مقالة حول: بلدية بريثال مكتب التنمية المحلية، المحملة من الموقع : بتاريخ 2017/09/21  
[www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea\\_Ismail.pdf](http://www.euromedina.orgbibliotheque...DeadSea_Ismail.pdf) 15:22
- محمد سمير مصطفى، إستراتيجية التنمية المستدامة(مقارنة نظرية وتطبيقية)(المجلد الأول، الفصل 17 ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ناشرون، اليونسكو، الأكاديمية العربية للعلوم، بيروت، 2006.
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، إعلان مسابقة نيل الجائزة الوطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحملة من الموقع: [www.pmeart-dz.org](http://www.pmeart-dz.org)
- شفيق الأشقر، إستراتيجية شاملة لدعم وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي من خلال المناولة الصناعية، المحملة من الموقع: <http://www.afa.com.eg> تاريخ التحميل 2017/11/03.
- البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها خلال عقد التسعينات، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد01 ،جامعة حسبية بن بوعلي، الشلف، 2004 .
- رمزي زكي، الإقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226 ، الكويت، أكتوبر، 1997 .

- انجي محمد عبد الحميد ، دور المجتمع المدني في تكوين رأس مال اجتماعي، دراسة حالة الجمعيات الأهلية في مصر ،سلسلة الأبحاث والدراسات ،العدد 01، المركز الاقتصادي و الاجتماعي ، القاهرة ، ب س .
- عادل أحمد عبد الجواد، البطالة و الجريمة، مجلة الأمن و الحياة، العدد 278 ،سبتمبر 2005 .
- ناجي بن حسين، محمد الهادي مباركي، عبد الحليم عيساوي، البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة الإقتصاد و المجتمع، العدد 01 ،جامعة منتوري، قسنطينة، 2002 .
- عبد النور بوخمخ، فرص عمل جاهزة لربع مليون إطار جامعي قبل نهاية العام، جريدة الشروق، العدد 2016 .
- مولاي علي الزهرة ، دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي ، مجلة الأدب و العلوم الاجتماعية ، العدد 08 ، منشورات جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، جوان 2012 .

## الملتقيات الوطنية والدولية:

- نور الدين كوسة ،قراءة في مسار الإدماج المهني للشباب في الجزائر 1962-2004 ، أعمال الندوة العلمية الدولية الإدماج الاندماج ...الرهانات الإستراتيجية و المرجعيات ،المعهد العالي للتنشيط الشبابي و الثقافي ببنر الباي ، جامعة تونس، تونس:
- [www.isajc.rnu.tn/default/files/integration-ar2.pdf](http://www.isajc.rnu.tn/default/files/integration-ar2.pdf)
- غالم عبد الله ،حمزة فيشوش ، إجراءات و تدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و التنمية المستدامة كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و مخبر الاستراتيجيات و السياسة الاقتصادية في الجزائر ،جامعة الجزائر ، 15-16 نوفمبر ، 2011.
- عمار تليجي ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات ص و م ودورها في التنمية، كلية علوم التسيير،جامعة الأغواط، 8-9 أبريل 2002 .
- بوهزة محمد وآخرون، الدورة التدريبية الدولية حول «تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -حالة المشروعات المحلية» ، سطيف، 25-28 ماي 2003 ، ص8
- عبد الرحمن بن عنتر، " واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية " ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 29 -30 أكتوبر 2001 .
- مؤتمر العمل العربي، " الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي- أداة للتنمية " ، الدورة الحادية والعشرون (القاهرة، 04-11 أبريل 1994 ص13)
- عبد الرحمن بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وأفاقها المستقبلية ،الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف ، 2001 .
- كمال رزيق، " التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر" (الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 29-30 أكتوبر 2001).
- زايري بلقاسم، دربال عبدالقادر، " تأثير الشراكة الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر" ، (الملتقى الدولي- حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية، كلية علوم التسيير، جامعة سطيف) 29-30 أكتوبر 2001 .
- محمد قويدري، " أثر المشروعات المشتركة في تحسين مستوى الأداء الإقتصادي " تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف، (29-30 أكتوبر 2001).
- شبايكي سعدان- حفيظ مليكة " المؤسسة العمومية و الخصخصة في الجزائر " ،تقرير الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية،جامعة سطيف، (29، 30 أكتوبر 2001).

- محمد قويدري ، أهمية الاستثمار الأجنبي في ترقية أداء م ص و م ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل م ص و م ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف 2006 .
- من كلمة ممثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في الجلسات الوطنية للمؤسسات ص و م ، -15 14جانفي 2004 ، قصر الأمم- نادي الصنوبر،الجزائر .
- عبد المجيد أونيس ، الاستثمار في المؤسسات ص و م ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة شلف ، 2006 .
- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية /وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08 أبريل 2008 .
- محمد بوهزة، بن سديرة عمر، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08/07 أبريل 2008 .
- سنوسي زوليخة، بوزيان الرحمان هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08. 07 أبريل 2008 .
- بن طيب هديات خديجة، بنبوب لطيفة، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 08 /11 أبريل 2008 .
- بوعمامة علي، بوعمامة نصر الدين، مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج 15 أبريل 2008 .
- خبابة عبد الله، لعجي سعاد، التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج،14 /15 أبريل 2008 .
- وسيلة سبتي، موسي رحمان، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2ديسمبر 2004 .
- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، متطلبات تعبئة الموارد المحلية للتنمية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر(واقع وأفاق)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 15 أبريل 2008 .
- سعداوي موسى، سعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3/4 مارس 2008 .
- فريدة لرقط، ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق(، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، 14 / 15 أبريل، 2008 .
- بوعمامة نصر الدين، بوعمامة علي، استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3/4 مارس 2008 ، ص: 05.

- سهام حرفوش، وآخرون، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 07 / 08 أبريل 2008، ص: 10.
- أحمد تي، نصر رحال، إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول العربية)، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف . 07/08 أبريل 2008، ص: 23.
- سهام عبد الكريم، حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3-4 مارس 2008.
- زينا على أحمد، وجهات نظر الأطراف المعنية بتقارير أهداف الألفية للتنمية لتحضير، التحليل والمضمون، المشاركة، الاستخدام، والمتابعة وتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر ورشة العمل الوطنية حول آليات متابعة الأهداف الألفية للتنمية في لبنان ، بيروت، 2006 ص: 03 .
- طيب سليمان مليكة، إشكالية التنمية المحلية المستدامة في ظل حماية البيئة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدينة، 3/ 4 مارس 2008 .
- زايري بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد والكفاءة الاقتصادية، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 8/9 مارس 2005.
- إبراهيم توهامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان -جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة سكيكدة، 13/14 أبريل 2008.
- منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من أزمة البطالة، ورقة عمل مقدمة إلي المنتدى العربي للتشغيل، بيروت 19/21 أكتوبر 2009 .
- مصطفى محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: خبرة دولية، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، 14/15 مارس 2010.
- سلطان كريمة، أيوب أمال، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية، مداخلة ضمن الملتقى الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14 أبريل 2008.
- فوزي أبو جزر، المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الجد من مشكلة البطالة في فلسطين، مداخلة ضمن مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 2006 .
- محمد العيد مباركي، المؤسسة المصغرة ودورها في التنمية،، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مخبر العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 8/9 أبريل 2002.
- ضحاك نجية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين أمس واليوم: آفاق تجربة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17 / 18 أبريل 2006.
- غياط شريف، بوقوم محمد، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17/ 18 أبريل 2006 .
- صليحة بن طلحة، بوعلام معوشي، الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 17/18 أبريل 2006 .

- خليدة محمد بلكبير، كريمة بكوش، دور حاضرات الأعمال في تشجيع ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة المبدعة، مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولات والإبداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بخميس مليانة، 14/13 نوفمبر 2007.
- رابيس وفاء، دور المناولة الصناعية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار تنافسية المؤسسة الاقتصادية : واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، 08/07 نوفمبر 2007.
- عبد المليك مزهودة، التسيير الاستراتيجي وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 28/25 ماي 2003 .
- رجم نصيب، أمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، 2001 .
- موسوس معنية، بلغنو سميحة، ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :دراسة حالة الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 17 أبريل 2006 .
- براهيم نوال ، رابيس وفاء ، دور التكوين في التنمية الحسية المقاولاتية ، ملتقى دولي حول المقاولاتية : التكوين و فرص الأعمال جامعة محمد خيضر بسكرة ،6 إلى 8 أبريل 2010 .
- توفيق حذري ، حسين الطاهر ، المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المسارات و المحددات ، ملتقى و وطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جزائر ، جامعة الوادي ، الجزائر 5-6 ماي 2013 ،
- مراد زايد ، الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة ، ملتقى دولي حول المقاولاتية و فرص الأعمال ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،من 6 إلى 8 أبريل 2010 .
- عبد الوهاب بن بريكة ، نجوى حبة ، النظم الوطنية المقاولاتية ، الملتقى الدولي :المقاولاتية ، التكوين ، الفرص ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ، من 6 إلى 8 أبريل 2010.
- صويلح سماح ، سوق العمل من تسيير المناصب إلى تسيير الكفاءات ، ملتقى وطني ، جامعة محمد خيضر.
- حذري توفيق ،حسين بن الطاهر، المقاول كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية المسارات و المحددات ، ملتقى وطني حول الواقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في م ص م ، جامعة الوادي، 5-6 ماي 2013 .

## المراسيم والقرارات الوزارية:

- الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12/12/2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77 .
- الجريدة الرسمية، المنشور رقم المؤرخ في 22/04/1994 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحليّة ، العدد 62 .
- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، "استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" (منشورات الوزارة، 2000) .
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 190 / 2000 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات ص و م، الصادرة في 11/07/2000، العدد 42 .

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م (الدورة العشر، جوان 2002) .
- الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/ 01 المؤرخ في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الصادرة في 22/12/2001، العدد 47.
- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 المحدد للطبيعة القانونية لمراكز التسهيل للمؤسسات ص و م ومهامها وتنظيمها، العدد 13 .
- المادة السادسة من الفصل الثاني من قانون رقم : 01-19 مؤرخ في : 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر 2001 ، المتعلق بتسيير النفايات و إزالتها.
- الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 214/94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 .
- الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 00-190 المؤرخ في 11 جويلية 2000 .
- المرسوم التنفيذي رقم 296- 96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.
- دليل الجريدة الرسمية، الأمر رقم 03/01 ، المتعلق بتطوير الاستثمار ، العدد 47 ، 2001، ص .
- الجريدة الرسمية، القانون رقم 18/01 الصادر في 12/12/2001 ،المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2001، العدد 77.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي للسداسي الأول من سنة 1998 ،الدورة الثانية عشر، نوفمبر، 1998 .
- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة العامة العادية السادسة و العشر، جويلية 2004 ،ص: 113- 114.
- الطيب لوح – وزير العمل والضمان الإجتماعي-، الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 30 ماي/15 جوان 2007.
- عبد العزيز بوتفليقة – رئيس الجمهورية الجزائرية-، القاعة البيضاوية بالمركب الأولمبي 5 جويلية، الجزائر العاصمة، يوم 12 فيفري 2009.
- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة العامة العادية السادسة و العشر، جويلية، 2005 .
- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره.
- المادة 02، 03، 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998 .
- المادة 05، 06، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998.
- المادة 07، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 91 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 1998 .
- المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي، مشروع تقرير حول تقويم أجهزة الشغل، مرجع سبق ذكره.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة العمل و التشغيل و ضمان الإجتماعي الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ، مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز الوكالة ، نوفمبر 2011.
- منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب : ( دليل إنشاء المؤسسة المصغرة و المتوسطة )

## الكتب باللغات الأجنبية:

- Christian Bourdaloue , Fernando Matos ,lexique de théorie économique , édition Marketing ,Paris ,1992.
- XAVIER. GREFFE : Les PME CREENT-ELLE DES EMPLOS ECONOMICA, PARIS 1984.

- Organisation de coopération et de développement économique, « perspectives de l'OCDE sur les PME » PARIS, 2000.
- Tarondeau Jean-claude, Stratégie industrielle, (2eme Ed, Paris: Vuibert, 1998).
- Maryse Salles, **Stratégies des PME et Intelligence Economique**, ( 1er Ed, Paris: Economica, 2003).
- Simon, Philippe, **le Financement des Entreprises**, (2 eme ED, Paris : Dalloz, 1967).
- Hanni Ahmed, Monnaie, Crédit et Financement en Algérie 1962-1987( 1er Ed, Paris: C.R.E.A.D, 1987) .
- fonds de promotion de la compétitivité industrielle MIR .
- **Ministère de l'industrie et de la restructuration**, Fond de promotion de la compétitivité industrielle Manuel .
- **Organisation Mondial de Commerce.**
- HAWTHORNE , E. D ; **THE MANAGEMENT OF TECHNOLOGY** ; MC GROW – HILL BOOK COMPANY; London; 1978.
- **SENAT FRANÇAIS**: rapport d'information sur le secteur de la PME /PMI aux États-Unis fait par sénateur francise grignon , Juin 1997 .
- Ministre de PME/PMI, **rapport sur l'état de secteur PME/PMI**, Juin 2000.
- Commission Européenne, UGP, **Note d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME/PMI**, Journée d'information sur de programme d'appui organisée par le ministère de la PME/PMI. 29 avril 2002. ISGP.
- Commission Européenne, UGP. avril 2002. OP-CIT.
- Commission Européenne, UGP. avril 2002. OP-CIT.
- deutsche gesellschaft fur technishe zusammenarbit.
- CEFE :compétence économique par la formation à l'esprit.
- Afnor, **Guide pratique du développement durable un savoir-faire à l'usage de tous**, France, 2005.
- Beat Burgenmeier, **Politiques Économiques du Développement Durable**, 1er Édition, Boeck Université, paris , 2008 .
- Laurent Comelieu, et autres, **repère pour l'agenda 21 local : approche territoriale du développement durable**, approche territorial sur le développement durable.
- Article publié , **DEMARCHE AGENDA 21 : Aller vers un développement durable a Bessancourt**, France , novembre 2004.
- MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE, DE L'ÉNERGIE, DU DÉVELOPPEMENT DURABLE ET DE LA MER en charge des Technologies vertes et des Négociations sur le climat, **Appel a reconnaissance des projets territoriaux de développement durable et agenda 21 locaux**, France , 2010 télécharger du :
- [http://www.pays.asso.fr/IMG/pdf/Appel\\_a\\_reconnaissance\\_2010.pdf](http://www.pays.asso.fr/IMG/pdf/Appel_a_reconnaissance_2010.pdf)
- Meliani Hakim, Bouadam Kamel, **la PME-PMI Algérienne: passé et perspectives**, intervention dans la de communication session international ; le financement des petites et moyennes projet et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines, Faculté d'économie et de gestion, Sétif 25/28 Mai 2003.

- ONU, **Rapport mondial sur le développement humain**, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
- Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, **Dictionnaire des questions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux**, Harmattan, Paris, 2005.
- ONS, **Données statistiques, Activité, emploi et chômage**, Algérie, N°514, Edition: 2008.
- OIT, **Recommandations Internationales en vigueur sur les statistiques du travail**, 2 ème édition, 2000.
- ONS, **Retrospective statistiqueques**, résultats 1970-2002, Algérie, N°18, Edition:2003.
- ONS, **Données statistiques, Activité, emploi et chômage**, Op.Cit, P: 6.
- Philippe Deubel, Marc Montoussé, **Dictionnaire de sciences économiques et sociales**, Bréal, France, 2008.
- Marc Montoussé, Serge Agostino, **Science économiques et sociales**, Bréal, France, 2007.
- Ousman Kaba, **Macroéconomie moderne**, Harmattan, Paris, 2007.
- Gregory N.Mankiw, traduction de la 5 ème édition américaine par Jean Houard, Macroéconomie, 3 ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2003 .
- François Ganthier, **Analyse macro-économique**, Presse Université Laval, Québec, 1990.
- Alexis Jacquemin, Henry Tulkens, Paul Mercier, **Fondements d'économie politique**, 3ème édition, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
- Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Op.Cit.
- Jean Yves capul Oliver Garnier , **Dictionnaire D'économie Et De Sciences Social Edition Hartier** , Paris , 1994.
- Gérard Lutte, "**Libérer l'adolescence**", Editions Mardaga, Wavre, 1988 .
- Michel Duée, "**L'impact du chômage des parents sur le devenir scolaire des enfants**", Revue économique, Vol 56, N°3, Mai 2005.
- <http://www.kantakji.com/figh/files/Economics/7831.doc> 14:05 2017/09/24
- Leila Baba Ahmed, "**Dévaluation du dinars et entreprise publique**", Cahiers du CREAD, N °57, 3ème trimestre 2001.
- Baya Arhab, "**Les effets sociaux du P.A.S dans le cas de l'algérie**", Cahiers du CREAD, N °46/47, 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999.
- Baya Arhab, "**L'évolution du marché de l'emploi dans la wilaya de bejaïa: entre le formel et l'informel**", **Cahiers du CREAD**, N °68/69, 2ème et 3ème trimestre 2004 .
- **Données sur l'emploi et le chômage en Algérie**, Consulté dans le site: [http://www.mtess.gov.dz/mtss\\_fr/N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf](http://www.mtess.gov.dz/mtss_fr/N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf), 15:22 2017/09/25
- Données sur l'emploi et le chômage en Algérie, Consulté dans le site: 1Country brief, Consulté dans le site:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/ALGERIAEXT N/0>

- ONS, Données statistiques: Activité, emploi et chômage, Op. Cit.
- ONS, Retrospective statistiqueques, résultats 1970-2002Op. Cit.
- ONS, Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005, Algérie, N °22, Edition: 2006.
- ONS, **Enquête emploi auprès des ménages -2007-**, Collections statistiques n°139, Alger, Edition: 2008, P:32. 4 Ibid.
- ONS, **Annuaire Statistique de l'Algérie, résultats 2003-2005**, Algérie, N° 23, Edition: 2007.
- ONS, **Enquête emploi auprès des ménages -2007-**, Op. Cit.
- Alain Foyolle, **le métier de créateur d'entreprise**, tome2, les éditions d'organisation, Paris, 2003.
- François FCCAHINI, « **l'entrepreneur comme un homme prudent** » in la Revue des Sciences de Gestion, N° 226-227, juillet –october 2007.
- Mokhtar Lakehal, **Dictionnaire d'économie contemporaine**, 2 ème édition, Hurope.S.L, Barcelone, 2001.
- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macro économie**, 2 ème édition, Dunod, Paris, 2002.

## المواقع الالكترونية:

- [www.ons.dz](http://www.ons.dz) الديوان الوطني للإحصائيات .
- <http://www.ao-academy.org/>
- محمد ناجي حسن خليفة، **البطالة و النمو الإقتصادي في جمهورية مصر العربية**، نقلا عن الموقع الإلكتروني:  
: <http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7826.doc> 29/08/2017
- جمال أسعد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، مكتبة الموصل العراق، ب س، ص 16.
- **الإختلالات الاقتصادية**، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، نقلا عن الموقع الإلكتروني :  
[http://www.ets-salim.com/programmes\\_pdf/env2\\_eco\\_mana\\_01.pdf](http://www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.pdf)  
[2017/09/30](http://www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.pdf)
- [WWW.ANSEJ.ORG.DZ](http://WWW.ANSEJ.ORG.DZ)

الملاحق

## محور البيانات الشخصية

1- الجنس : ذكر أنثى

2- السن :

3- المستوى التعليمي : ابتدائي  متوسط ثانوي  جامعي

4- الحالة المدنية أعزب  متزوج  مطلق  أرمل

5- نوع المؤهل : علمي  مهني  معا

6- نوع البطالة: بطل سبق له العمل  بطل لم يسبق له العمل

6-1 إذا كانت الإجابة "بطل سبق له العمل" أي عمل كنت تمارس؟

موظف في القطاع العمومي  في القطاع الخاص  أعمال مختلفة

أخري حدد.....

7- مدة البطالة: أقل من سنة  من سنة إلى سنتين  من 3 سنوات

إلى 4  أكثر من 4 سنوات

8 - ما هو قطاع النشاط الذي استثمرت فيه؟.....

محور الثاني : البيانات الخاصة دور الحوافز و الامتيازات المقدمة من

قبل الوكالة في تحفيز الشباب على المقاوله و إنشاء مؤسسة مصغرة

9- كيف علمت بوجود الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب إعلانات

الوكالة  وسائل الإعلام  الأصدقاء و العائلة

10- ما هي أهم دافع جعلك تفكر بإنشاء المؤسسة المصغرة عن طريق  
الوكالة ؟ التخلص من البطالة  الرغبة في العمل  اكتساب مكانة  
اجتماعية  أخرى

11- ما رأيك في شروط الاستفادة من الوكالة ؟: بسيطة  معقدة   
تعجزي

11-1 إذا كانت بسيطة فهل يعني إن الشروط التي وضعت لتسهيل عملية  
الاستثمار حفزتك على إنشاء المؤسسة المصغرة: نعم  لا

12- ما نوع التمويل الذي اخترته لمشروعك ؟ :

- تمويل ذاتي (مبادرة فردية أي تمويل ذاتي)
- تمويل ثنائي (مبادر فردية + دعم الوكالة )
- تمويل ثلاثي (مبادرة فردية + الوكالة + البنك )

12-1 في كل الحالات لماذا اخترت هذا النوع من

التمويل؟.....

13- هل للامتيازات الجبائية دور في الاستثمار نعم  لا

14- ما هي العوامل التي جذبتك أكثر للاستفادة من الوكالة ؟ التسهيلات

الإدارية  الامتيازات الجبائية  والإعانات المالية  أخرى

- حدد ٠٠٠

15- هل ترى بأن الأموال التي تقدمها الوكالة كافية لإنشاء مثل هذه المؤسسات؟ نعم  لا

محور الثالث: الدوافع الاجتماعية و الثقافية تؤثر في توجيه سلوكه نحو  
المقاولة و إنشاء المؤسسة المصغرة

16- هل أفراد العائلة رحبوا بفكرة مشروعك؟ نعم  لا

17- هل لقيت المساعدة من طرفهم؟ نعم  لا

17-1 إذا كانت الإجابة بنعم فيما يتمثل هذا الدعم؟ مالي  معنوي   
مساهمة اتخاذ القرار . أخرى  حدد.....

18- كيف تنظر للدور الذي لعبته عائلتك في اختيار ANSEJ؟

19- هل للأقارب، الرفاق، الجيرة.... الخ دور في التوجه نحو ANSEJ؟

نعم  لا

19-1 إذا كانت الإجابة بنعم فيما يتمثل هذا الدور؟.....

20- هل يوجد أحد من أفراد عائلتك يملك مؤسسة خاصة؟

1-20 إذا كانت الإجابة بنعم ما هو نشاطه.....

2-20 هل استثمرت في نفس قطاع النشاط؟ نعم  لا

21- ما اسم النشاط الذي تمارسه؟.....

22- من هم الأشخاص الذين يحددون توجهك نحو ANSE ؟ العائلة   
حي الذي تسكنه و الآراء السائدة فيه  الرفاق و الأصدقاء الخطاب  
الديني

23 - من يعارض فكرة الاستفادة من مشاريع ANSEJ ؟

24- هل شعرت بالارتباك و التردد لمجرد التفكير في إنشاء المؤسسة

المصغرة عن طريق الوكالة ؟ نعم  لا

24-1- إذا كانت الإجابة بنعم فما مرد هذا التخوف و الارتباك و الآراء

السائدة في المحيط الاجتماعي والالتزام بالقيم الدينية  عدم القدرة على

تسديد الدين  التخوف من المخاطرة  - أخرى  حدد

.....

25- ما رأيك في نسبة الفائدة المرتبطة بالقرض البنكي مضطر للتعامل

مع القرض البنكي  لا اهتم بذلك  استحالة التعامل مع نسبة الفوائد

البنكية

26- هل ثقافة المجتمع وتثمن مجهودات الشباب للاستفادة من ANSEL

من أجل إنشاء مؤسسته نعم  لا

26-1 في كل حالة اشرح.....

محور الرابع: المخاطرة كتصور و ممارسة عند الشباب

27- هل المقولة مخاطرة ؟ نعم  لا

28 - ما هي المواصفات الواجب توفرها في الشباب من أجل الاستثمار في رأيك؟ المبادرة  المخاطرة  الإبداع و الابتكار  التحدي  القدرة على تحمل الضغوط

29- ما هو تصورك للمخاطر التي تعيق الشباب البطال في إنشاء و إنجاز المؤسسة المصغرة؟

.....  
 نعم  لا

- 29-1- في كل حالة اشرح .....

30 - هل لك القدرة على بداية مشروع و الاستمرار فيه رغم وجود تحديات؟ نعم  لا

31- هل على تحمل المخاطر التي تعترض المؤسسة بمفردك؟

نعم  لا

32- نقاط القوة التي تركز عليها مؤسستك لتقليل من نسب المخاطر و احتمالات فشل المشروع؟ معرفة السوق و مردودية المشروع و عدم وجود منافسين توافر عناصر الإنتاج محور الخامس: البيانات المتعلقة بالكفاءة المهنية في التسيير

33- هل الشهادة أو التكوين المتحصل عليه يتطابق مع المشروع الذي تسييره؟ نعم  لا

34- هل قمت بقراءات حول إدارة المشروعات؟ نعم  لا

35- هل ترى نفسك تمتلك الخبرة الكافية للتسيير؟ كافية  نوعا ما   
غير كافية

36 - هل أنت بحاجة إلى لتلقي تكوين إضافي لتسير الجيد و الناجح  
لمؤسستك؟

نعم  لا

37- ما هي المعايير المعتمدة للتوظيف؟ الكفاءة  الثقة  من  
المنطقة  أخرى  حدد.....

38- كيف تستقطب اليد العاملة؟ بمفردك  مشاوره العائلة   
مشاوره المعلم

39- كيف تنظر لمستقبل مشروعك؟ الحفاظ على وضعية المؤسسة   
توسيع المشروع و تطويره  تغيير النشاط